



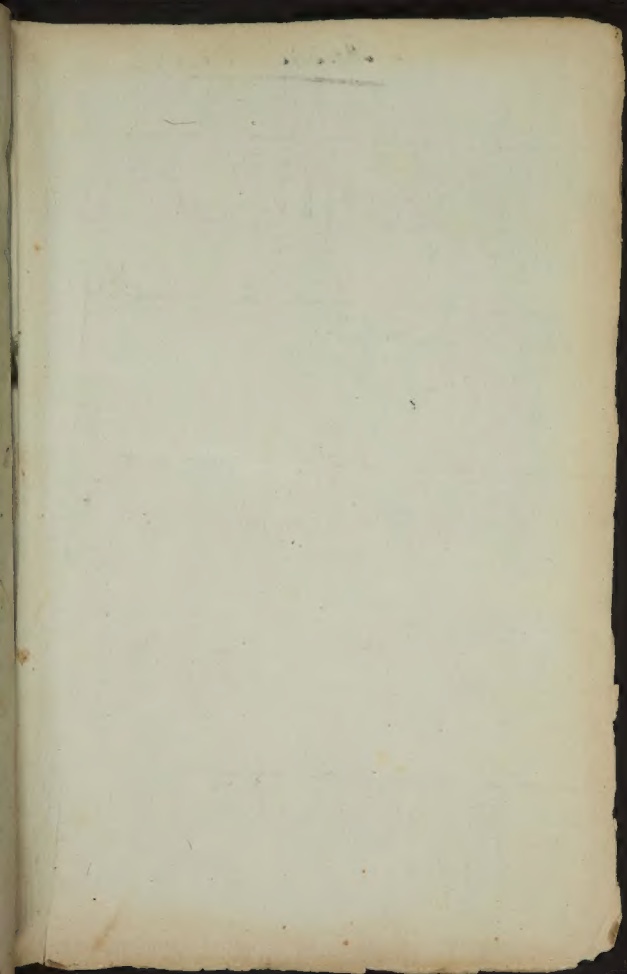
Ms. or. oct. 623

لعل  
ca

كتاب مخف الإبراهيم الرازي مشهور مع

مخايل منه  
أكمال  
ع

acc. ms. 1900. 7.





مؤلف  
نائب الفقير  
المقرئ  
القاصد

# هذه فهرست كتاب المنحصر للإمام الرازي

- في النقص والتعديقي ٢ في موضوع المنطق وفي اقتسام النقص ٣ في الذات  
 الشئ والمفرد والمؤلف ٤ في الكل والجزئي ٥ في المحمول والموضوع وفي الماهية ٧  
 في مباحث التزوم ١٠ في الجنس وراثته ١١ في النوع وفي المباحث المشتركة بين  
 الجنس والنوع ١٣ في مباحث الفصل ١٤ في مباحث الخاصة ١٦ في العرض العام  
 وفي بيان احوال هذه الخمسة ١٧ في الحق والرسم والتعريف ١٩ في مباحث  
 التصديقات ٢١ في البحث المشترك بين المحمول والموضوع ٢٣ في المحصور والآثار  
 والحصر ٢٤ في مباحث الممكن ٢٨ في الضرورة والامكان بحسب الهندس ٢٩  
 في الوجهات ٣١ في عكس النقيض ٣٣ في احكام شرطيات ٣٤ في مباحث  
 القياس ٤٤ في الاشكال ٤٥ في البرهان الاتي والتمثيلي ٤٨ في المنطيات ٥٠  
 في احوال القضية ٥٧ في القياس الاستثنائي ٦٤ في العكس والدور والتحصيل  
 والاستفراغ ٦٧ في الاستقراء والتحصيل وفي البرهان ٦٨ في الوجود والامكان ٧٣  
 في وجود واجب الوجود ٧٤ في الوجود الذهني ٧٦ في العدم وفي المععدم  
 لايجاد ٧٧ في الماهية ٧٨ في الاعراض ٨١ في مقولة الكم ٨٢ في الطول  
 والعرض والعمق ٨٣ في الجسم التعليمي السطح والخط ٨٦ في النقطة وفي  
 الامكان ٨٧ في احوال ٩٠ في علامات امتناع احوال كالاناء الصنيق الراس  
 الذي فيه ماء وفي تفسير لغة المكان وفي الجهات الست ٩٤ في مقولة الكيف ٩٩  
 في الكيفيات الملبوسة كالحرارة والبرودة ٩٧ في السببية والعلوية ٩٩

في الذوق والهيئة وفي الشدة والحفنة وفي الميل **١٠٠** في البصائر كالاولاد  
 والصفاء **١٠٢** في الصور والحرف والسمع **١٠٦** في المذوق والمشموم  
 وفي الضوء والنظر والظلمة **١١٠** في الاحال والملكنة وفي العلم والوهم **١١٢**  
 في ماهية العلم **١١٣** في اثبات القوة القدسية وفي النفس **١١٨** في تغير  
 العقل وفي الشعور والادراك والغمم والمعرفة والعلم والاهمالطة والفكر  
 وفي العاقل **١٢٠** في مباحث القوى والاعلاق **١٢٤** في القدرة والخلق **١٢٥**  
 في الالم والدة **١٢٦** في الصحة والمرض **١٢٨** في عوارض القلب كالعنف  
 والعصب والحد **١٢٩** في الاستقامة والاستدارة والكرة وفي الشكل  
 والزاوية **١٣٠** في الحفنة وفي مقولة الاضافة **١٣٢** في انه لا يشترط  
 في تأثير الشيء في الشيء تقدم العلم بالزمان على الآخر **١٣٧** في العلة المادية **١٤٠**  
 في العلة الصورية والعائية **١٤١** في غايات الحركات الحيوانية والعنكسية **١٤٢**  
 في الحركة **١٤٤** في السكون وقسم الحركة **١٥٤** في مباحث الزمان **١٦٢**  
 في علامات انقضاء الزمان والحركة كجبل البير مثل **١٦٤** في منع الطفرة **١٦٩**  
 في تباين نفي الجزء المفرد **١٧١** في السواء **١٧٢** في احكام الحكم بتغير **١٧٦**  
 في ان لكل جسم بسيط شكلا طبيعيا وهو الكرة **١٧٨** في اجسام البيضة **١٧٩**  
 في عوارض الافلاك **١٨١** في حركة الكواكب **١٨٣** في ان الحركات السماوية  
 لا تعرض لها الاختلاف **١٨٤** في المجرة **١٨٥** في ان الافلاك متحركة **١٨٦** في

في حواس الافلاك ١٨٧ في كروية الافلاك وفي الخلق والالقيام ١٨٨  
 في الارض ١٨٩ في مباحث الماء ١٩٢ في مباحث الهواء والنار ١٩٤  
 في احكام العناصر ١٩٦ في الافعال والالتعال ١٩٩ في المناجيع والنفث ٢٠٠  
 في السحاب المطر والثلج والبرد والطل والصقيع ٢٠٢ في الهالة وفي  
 قوس قزح ٢٠٣ في النيازك والرعد والبرق والصاعقة وفي الانوار  
 المشبهة في القياي وفي الكواكب المنقطة ٢٠٤ في الخلق والريح والهباء ٢٠٥  
 في اجمالي ووزن الارض وامرجة البلدان ٢٠٦ في الزلزلة والجيال  
 والمعادن ٢٠٧ في الكيمياء وفي مباحث النفس ٢٠٩ في النور الباطنية ٢١٠  
 في معنى الذكر ٢١٦ في حكم الرؤية ٢١٧ في بقية احكام الحواس القاطنة ٢١٩  
 في الادراكات الباطنة ٢٢٠ في ما بينة النفس ٢٢٦ في المعاد ٢٣٦  
 في بقية الكلام في النفس ٢٤٠ في العقل ٢٤١ في الالهييات وفي  
 ذاته تعالى وصفاته ٢٤٥ في اصحاء وصفاته تعالى واسماؤه وافعاله ٢٥٣  
 في حدوث العالم ٢٥٥ في ان افعال العباد بعقضاء الله تعالى ٢٥٦

٢٢  
 ر ١٢٥

4  
كتبه صغف العبد

مستغني  
الفقه  
امام الا



المختص  
الامام الاعظم

عن  
...  
...  
...

اسئل الله ان يوفيني  
ولا ان اعمد اليه  
والله اعلم

استقر هذا الكتاب  
من والي الحق الاعظم  
السعد طه الى  
وانا احمل العبد  
الحمد مجود  
الحق الا ان الله

سنة شهر رمضان

عند ...





في موع  
ب عارض

ان غير المعلوم معلوم منه انه غير معلوم فلا يكون المعلوم عليه غير مضمون وقول  
 غير المعلوم له اعتبار وان بالامر الذي عرض له انه غير معلوم - مجرد هذا الاعتبار  
 ليس باللاحتمالية فان كان المعلوم عليه القضية المذكورة لانه ان كان المعلوم  
 عليه من حيث انه معلوم عليه غير متصور فتوجه الشك وان كان المعلوم كان الحكم  
 عليه بانه لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم صحيح للحكم عليه ولو يكون معلوما  
**الاقوال** التي هي في الضرورات لا يقدح فيها ثم **امول** هي واحدة  
 من الضرورات والضرورات ان كان كونها من الكليات هو بـ **الاول** وانما حاجا  
 اليه وهو باطل لانه لم يمتد لاعتبار كل واحد منها الى غيره **والثاني** هو كماله من غير  
 او غير متناهية وهو محال وتقدر صحة فالمتطوع حاصلا لان ما يوجد فيها  
 ما يوجد لذاته في الذهن شيئا فيجب ان يكون له وجوده غير تلك **الاول** وانما  
 يعني ان لا يوجد شيء متساو فلا يكون شيء منها متساو **واما** ان يكون بعضها عينا  
 وبعضها غائبا وجنبا **الاول** ان لا يمكن استنتاج الخواص عن الخلق وهو باطل  
 لاننا نعلم الصفة ان من علم ان شيء ليس له صفة او وجود المعلوم او عدمه **الاول**  
 علم من الاقوال وجود اللام ومن ان شيء من المعلوم او عدمه **الاول** ان لا يحصل  
 كل مظهر من كل شيء كذا كان وجوده في كل شيء **الاول** ان لا يكون  
 مخصوصة ولا بد من وجودها **الاول** ان لا يكون مخصوصة **الاول** ان لا يكون  
 لكونها العلم لها معنى من اسمها ثم العلم لا يكون **الاول** ان لا يكون  
 من المنطق **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون  
**الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون  
**الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون  
**الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون **الاول** ان لا يكون

القطعة

انا لا نفكر الذهن وحده لا يكفي في اصابة الحق بل قد يكفي نادرا  
 في بعض العلوم وبعض المعصر وقد لا يكفي فحتاج الى الاستعانة بالمنطق **وهو علم**  
 وبعض الأشخاص موضوع كل علم ما بحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو موضوع المنطق  
 للمعقولات الثانية من حيث انه يمكن ان يتبادر بواسطها من المعلومات الى  
 الجهولات ونفسيا للمعقولات الثانية ان الانسان يتصور حقائق الاشياء  
 لا تلائم حكمها بعضها ببعض كما نقصد بآراءه خبريا فكون الماهية محكومة  
 عليها على هذا الوجه ان لا يلحقها الا بعد صيرورتها معلومة لا لا فهو  
 في الذمجة الثانية فاذا بحث عن هذه للاعتبارات لا تطلقا بل من حيث انه  
 كما يمكن ان يتبادر بواسطها من المعلومات الى الجهولات نادرا يا صوابا  
 فنذكر هو المنطق فلا يحرم كان موضوعه المعقولات الثانية من الاعتناء  
 المذكور ونعرف ان المقصد لا يقتضي من هذا العلم معرفة القوانين التي بها  
 يمكن انصاف الجهولات من التصورات والتعديلات لا يحرم ذلك مقصودنا  
 من هذا العلم على جملة **وهو** في كيفية انصاف التصورات والعلام  
 ونعنا فثبت على اثنين **وهو** في المقدمات وفيه مباحث كثيرة  
 القيم الجامع لمباحث هذا الباب اللفظ المفيد ان نعني بالقياس الى  
 مفهومه الذي وضع له لاني ما ادرج فيه من حيث هو كذلك او اني اخرج  
 منه من حيث هو كذلك فالاول المطابقة والثاني القسمة والثالث الامتزاج  
 والمطابقة على قسمين لان حوالا لفظ اما ان يكون دليلا على امر الحق وهو المؤلف  
 او لا يكون وهو المقتضى وهو ان يقع نفس تصور من الشك فيه وهو المقتضى  
 او واسع وهو الكلي وهو اما ان يكون دليلا على حقيقة الاشياء او لا يكون دليلا  
 فاما ان يكون حارجا عنها اما ان يكون دليلا على الماهية فاما ان يكون دليلا على

كقولنا  
 الجوان  
 الناطق

بشرى بالمدونة  
 الى قوله من  
 حيث انه كيف  
 يمكن ان يادى



ما هيته شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او بما هيته  
 لشخص واحد وهي اما ان تكون مختلفة في من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك  
 بينهما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا يكون وهو المقول في جواب  
 ما هو بحسب الشركة وللخصوصية معا اما بحسب الخصوصية وظاهر ما في الشركة  
 فلان كل واحد منها من الذاتيات حاصل للآخر والا فمداخل بعضهما  
 بالآخر يكون الاختلاف بينهما وبين ذلك الاخر ليس بالعدد فقط بل بالذاتيات  
 وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا كان تمام ما في كل واحد منها من الذاتيات  
 مشتركا بينه وبين غيره فلا وجه كان ذكره جوابا عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء  
 بحسب الشركة والخصوصية واما الثالث على احد الماهية فاما ان يكون ذا الماهية  
 كمال الجزء الذي هو يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب  
 الشركة المحضة ذاتا ومعارفه اعتبارا او كمال الجزء الذي به سائر عن غيره  
 وهو الفصل او لا يكون واحدا من القسمين وسبق بالدلالة الواضحة ان  
 الله تعالى اعم لا بد وان يكون ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل  
 فصل على اختلاف مراتب ان الجنس قد شارك غيره في الانواع تحت جنس او يكون  
 نوعا بالنسبة اليه ثم ان الاحساس قد شرب مضاعفة لان الالهية لكن المعنى  
 لا جنس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع قد شرب مضاعفة الى الانواع بحسب  
 وهو نوع الانواع والفصل قد شارك غيره في الانواع في حد واحد  
 فكون نوعا بالنسبة اليه محتاج الى فضل آخر ولذا الجنس الذي هو فصله المحض  
 عن الذي هو نوع له واما الذي لا يشارك في الماهية فليس هو بحسب  
 ذلك الخارج اما ان يكون لا رعا او لا يكون والذات اما ان يكون ارضا الماهية  
 او للوجود فالقول اما ان يكون بين الشبوك لذاته كذا وجهه لا بد ان يكون

كاشف  
 وهو النوع  
 ما هيته شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او بما هيته  
 لشخص واحد وهي اما ان تكون مختلفة في من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك  
 بينهما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا يكون وهو المقول في جواب  
 ما هو بحسب الشركة وللخصوصية معا اما بحسب الخصوصية وظاهر ما في الشركة  
 فلان كل واحد منها من الذاتيات حاصل للآخر والا فمداخل بعضهما  
 بالآخر يكون الاختلاف بينهما وبين ذلك الاخر ليس بالعدد فقط بل بالذاتيات  
 وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا كان تمام ما في كل واحد منها من الذاتيات  
 مشتركا بينه وبين غيره فلا وجه كان ذكره جوابا عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء  
 بحسب الشركة والخصوصية واما الثالث على احد الماهية فاما ان يكون ذا الماهية  
 كمال الجزء الذي هو يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب  
 الشركة المحضة ذاتا ومعارفه اعتبارا او كمال الجزء الذي به سائر عن غيره  
 وهو الفصل او لا يكون واحدا من القسمين وسبق بالدلالة الواضحة ان  
 الله تعالى اعم لا بد وان يكون ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل  
 فصل على اختلاف مراتب ان الجنس قد شارك غيره في الانواع تحت جنس او يكون  
 نوعا بالنسبة اليه ثم ان الاحساس قد شرب مضاعفة لان الالهية لكن المعنى  
 لا جنس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع قد شرب مضاعفة الى الانواع بحسب  
 وهو نوع الانواع والفصل قد شارك غيره في الانواع في حد واحد  
 فكون نوعا بالنسبة اليه محتاج الى فضل آخر ولذا الجنس الذي هو فصله المحض  
 عن الذي هو نوع له واما الذي لا يشارك في الماهية فليس هو بحسب  
 ذلك الخارج اما ان يكون لا رعا او لا يكون والذات اما ان يكون ارضا الماهية  
 او للوجود فالقول اما ان يكون بين الشبوك لذاته كذا وجهه لا بد ان يكون

او المقول في جنس حيث ان الجنان  
 او المقول في فصل حيث ان الجنان  
 ما هيته شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او بما هيته  
 لشخص واحد وهي اما ان تكون مختلفة في من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك  
 بينهما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا يكون وهو المقول في جواب  
 ما هو بحسب الشركة وللخصوصية معا اما بحسب الخصوصية وظاهر ما في الشركة  
 فلان كل واحد منها من الذاتيات حاصل للآخر والا فمداخل بعضهما  
 بالآخر يكون الاختلاف بينهما وبين ذلك الاخر ليس بالعدد فقط بل بالذاتيات  
 وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا كان تمام ما في كل واحد منها من الذاتيات  
 مشتركا بينه وبين غيره فلا وجه كان ذكره جوابا عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء  
 بحسب الشركة والخصوصية واما الثالث على احد الماهية فاما ان يكون ذا الماهية  
 كمال الجزء الذي هو يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب  
 الشركة المحضة ذاتا ومعارفه اعتبارا او كمال الجزء الذي به سائر عن غيره  
 وهو الفصل او لا يكون واحدا من القسمين وسبق بالدلالة الواضحة ان  
 الله تعالى اعم لا بد وان يكون ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل  
 فصل على اختلاف مراتب ان الجنس قد شارك غيره في الانواع تحت جنس او يكون  
 نوعا بالنسبة اليه ثم ان الاحساس قد شرب مضاعفة لان الالهية لكن المعنى  
 لا جنس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع قد شرب مضاعفة الى الانواع بحسب  
 وهو نوع الانواع والفصل قد شارك غيره في الانواع في حد واحد  
 فكون نوعا بالنسبة اليه محتاج الى فضل آخر ولذا الجنس الذي هو فصله المحض  
 عن الذي هو نوع له واما الذي لا يشارك في الماهية فليس هو بحسب  
 ذلك الخارج اما ان يكون لا رعا او لا يكون والذات اما ان يكون ارضا الماهية  
 او للوجود فالقول اما ان يكون بين الشبوك لذاته كذا وجهه لا بد ان يكون

فاعلم ان الله لا يشارك في الماهية  
 فاعلم ان الله لا يشارك في الماهية

فاعلم ان الله لا يشارك في الماهية  
 فاعلم ان الله لا يشارك في الماهية

في جواب  
 السؤال  
 هل هو  
 ممكن  
 في  
 نفسه  
 أم لا

كالحدوث للجسم والثاني كسواد الزئبقي. الوصف الخادج اما ان يعتبر من حيث  
 لته تختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة او من حيث انه موجود في اكثر من  
 نوع واحد وهو العرض العام اما المؤلف فقوله الحاجة الى القول بالانقسام فالقول  
 لطعم اما ان يقيد بطلب شيء فإذ لا توجد له ولا ينفذ فان كان الاول فاما ان يقيد بطلب  
 الانقسام بصيغة مخصوصة وهو الاستفهام او ما عداه وهو ان كان على طريقة الاستفهام  
 فهو الامر وان كان على طريق الخفض فهو السؤال وان كان على طريق التشاوي فهو الاتهام  
 فان كان الثاني فاما ان يكون عملا للصدق والكذب وهو الخبر او لا يكون وهو التنبية  
 ويصدق فيه الحق والربح والفسم والنداء والتشريع الا انه يحكم هذه الانقسام  
 على ما تحت المطابقة والضمن والالتزام وهي دلالة المطابقة دلالة اللفظ  
 على ما يتناهى ودلالة الضمن دلالة اللفظ على حركاتها من حيث هو حركته واحتملها  
 بالقياس لا غير من دلالة اللفظ بالمطابقة على ان المستحق بالاشتراك ودلالة الالتزام  
 دلالة اللفظ على لازم مستماه بتعادل الله على مستماه واحتملها بتابع عن دلالة اللفظ بالمطابقة  
 على الالتزام بالاشتراك - الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان تابعتان لكن  
 هذا مطلقا بشرط كون الماهية مركبة في الاول وكونه في الثاني وما لم يكن وجود  
 الخبر لكونه ماهية لازما وكان وجود لازم فالكون ماهية لازما واولاه الله ليس غير لم  
 يلزم المطابقة الضمنية لزمها الالتزام وقاها فلا يوجد ان لا يقع المطابقة لا سيما  
 حصولها بتابع من حيث انه تابع بدون استنوع يمكن استخراج هذه الانقسام بتقسيم  
 آخر وهو ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان يكون وضعية او عقلية والاولى دلالة اللفظ  
 على انقسام مستماه لان فعلية ضرورية ان دلالة كل لفظ على انقسام مستماه غير واجبة عقلا  
 والمشرية دلالة اللفظ على لازم مستماه وذلك الالتزام ان كان دلالة لانه فهو الضمن  
 والالتزام بالانقسام من شرط دلالة الانقسام حصول اللزوم الذي لا يخفى انما

احتجنا  
 على  
 من  
 حصر  
 العقل

الاول قالت اللفظ الذي لا يكون موضوعا لمعنى لو لم يكن بحيث ينقل الذهمن  
 منها اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة لها عليه اصلا معناه و  
 اما الثاني فلات الوجوه والعرض مثلا لان هذه الخارج مع ان اسم احدهما لا يستعمل  
 في الآخر ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سبيل لدلالة الالترام بمجودة في العلوم  
 لا لما قيل من انها عقلية والافضت بالضم لان الالترام عن متناهية لان  
 البينة منها متناهية بل لان دلالة اللفظ على لان من يتناه ان بعض من لها كون للزوم  
 يتناه ذلك ما يختلف اخلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا وان لم يعتبر  
 فيها ذلك فهو محال لان الغرض من اطلاق الالفاظ اتمام المعاني فاذا لم يحصل ذلك  
 لم تكن اللفظ مفيد في محاسن المفرد والمؤلف المفرد مقسم سويعن اخر من القسم  
 في حال اللفظ بالنسبة الى المعنى على اربعة اوجه فانه اما ان يتخذ اللفظ والمعنى او يتكرر  
 او يتكرر اللفظ ويتخذ المعنى او بالعكس فاول ما يتخلوا ما ان يكون نفس مع اللفظ  
 محكم للصورة كمن لا يكون فان كان الاول فاما على السوية وهو المتواطى او لا  
 على السوية وهو المتشكك فان كان الثاني فهو العلم والثاني الاسماء المتشابهة والثالث  
 المتبادلة سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والاربع المتخلوا ما ان يكون  
 وصنعه لها على السواء او لا يكون والاول الاسماء المشتركة سواء كانت من لغة واحدة  
 او من لغات والثاني فاما ان يكون العلم من موضوعه الاول الى السوية سببية  
 بينهما او لا يكون والاول المجاز ثم ان تلك المتناسبة ان كانت هي الاشارة الى بعض  
 العلوم كان اللفظ مستعانا والاول لان اللفظ المفرد اما ان يكون بحيث يصلح لان  
 تجزئته عن شي او مجزئته او لا يكون والثاني لتويف والاول لان ذلك على الزمان  
 المعين الذي لذلك المعنى وهو الفعل او لذلك وهو الاسم وان عدل على بعض معين  
 وهو العلم او لا يكون كذلك وهو اما ان يكون موضوعا لما هيته معينة وهو اسم الجنس  
 باطلا وعلم الجنس كاشا وبطلان

مستوفى  
 الاصل

في علم  
 في علم

[illegible]



هذا الكلام  
مستخرج

حدوث الشخص بمقتل ان يكون جزءا من ماهية الشخص الموجود في الخارج في الماد  
من قولنا ان ما في النفس عن كل ذلك الاختصاص واحد هو ان تصور فردا مشتركا  
من ذلك الاختصاص تصور الفرد المشترك ان لم يتوقف على تحقق الفرد المشترك  
لم يكن التصور الذي هو مطابقا للامر الخارجى فان جهلا وان كان مطابقا فلا يكون  
حصول قدر مشترك في نفس الامر فذلك الامر المشترك هو الخلق والحقيقة والصوره  
الذهنية انما هي كلية مجازا لكونها على متعلقا بما هو الامر الكلي والذي نقوله انا  
فهي بالصوره ان الاختصاص النوع الواحد مشترك في طبيعة ذلك النوع وما زاد كل واحد  
منها على غيره بخصوصه وما به الاستمرار غير انه لا يستلزم فذلك الفرد المشترك هو  
الكلي ويكون الكلي موجودا في الخارج وما الذي يعتقد في المشهور من اثبات  
صحة تجزئة في الذهن فسياسة بطلانها الحكمة ان شاء الله تعالى الكلي وان كان  
ايضا من الجزئية لكن عدمه لخص من عدم الجزئية فانه لما كان كل اصدق المتوحد صدق  
اللون وانعكس جميع حكمنا بان اللون اعم من السواد فذلك كما صدق اللون  
صدق للأسود ولا عكس فوجب ان يكون اللون اخص من للأسود وليسته ان  
الذي يغاير هذا الشخص كثير ما يغاير هذا النوع كل معقولين فلا بد وان يكون  
احدهما مع الآخر اما احق منه مطلقا واعم منه مطلقا ولا اعم ولا اخص ولا اعم من  
و اخص منه وجه كالحوان والايض وذلك ممكن فاما ان يكون اعم منه مطلقا او  
اخص مطلقا من وجه واحد فذلك محال الكلي اعم من الجزئية للاستقرار والاحتياج  
فان اعم اقل شرط ومعاذنا من الاخص وما كان كذلك كان اكثر ونوعه الله  
فهو يعرف اذ رآك الشخص الواحد المعين من حيث انه ذلك الشخص الواحد بالوجود  
وهو كما علم كل احد ذاته المعينة من حيث هي هي واما بالغير ومما ادا انصرنا  
نريد او اسرنا اليه وههنا تحت وسوان المشترك بغيره من حيث هو هو

هذا الكلام  
مستخرج

بما هو مشترك بينه وبين غيره والمشتبه هو الاول وفيه شك لاننا اذا فرضنا  
 جسمين متساويين كل واحد منهما الآخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات  
 المحسوسة فانه يشبه احدهما بالآخر حتى اذا راينا احدهما غاب عنا ثم راينا مرة  
 اخرى فلا ندري ان الذي رايناه او لا هو الذي رايناه تانيا او غير الذي رايناه  
 ومن المعلوم ان الامر الذي به لفتنا نظر واحد منهما عن غيره غير مشترك فيه لا متخالف

جزء

ان يكون ما بعد الاشتراك ههنا به الاستيذان ولو كان الحقيق يتعلق بالمتخصص المتعلق  
 بذلك الامر الذي لاجله هو لا يستلزم ان يشبه هو بغيره لا استحالة حصول ذلك  
 الامر في غيره فلما حصل الاستيذان علمنا ان الحقيق لم يتعلق به من حيث هو موصوف بالقد  
 المشترك او ان كان الحقيق متعلقا به من حيث هو لكن لما لا يشبهه فالاخر  
 ذلك فظهر ان الذي يشترطه كل واحد منا الى نفسه بقوله انما اعتبار الذي يسير له  
 غيره بانه هو لانه ان الشخصية هل هي امرية نأخذ على الماهية ام لا وقد بر  
 كونه كذلك فلهي مقولة على الحقيقة كل شخص بالتواطؤ وان شارك وسقود  
 كونه بالتواطؤ فكيف يتحقق الشخص بانضمام كل واحد الى كل واحد فالتشابه في سائر  
 ولكننا نقول ان الاشتراك الى الشخص المعين من مضافات الاشارة بغيره  
 من حيث انه هو وهذه الاشارة لا يكون متناولة للصفات بل لا موقوف بحقيقة  
 على عقدها وهل تضمن الاسماء الى الشخصات فيه تردد لانه عند ان يقال  
 الشخصات على الحقيقة والاشارة متعلقة بالشخص لا بالاجله الشخص  
 وعندها ان يقال الشخص ليس له حاصل الماهية معللا بالصفات بل لا معنى  
 للشخص انما انضمام تلك الامور اليه حتى تكون المجموع ذلك الشخص كما في  
 الاحتمال تدبر في سائر نفسانية الحكمه كل كذا محمول بانضمامه وكل كذا  
 حوارج بانضمامه لان التي هو القدر المشترك بين اعداد وذلك مشترك وان

يرى ان  
 في شخصته  
 واما ان  
 في انضمام  
 الى سائر  
 تلك الاسماء

سبحان الله العظيم  
والله اعلم بالصواب

فان كان الاول كان محمولا على الخواطة وان كان الثاني كان محمولا على الاستباق  
واذا لم يكن في هذا الشخص المسار اليه وهو بالذنبه الى كونه لا بد وان يكون موضوعا  
ولستكم ههنا حقيقة الموضوع والمحمول في محمول هو موضوع الخاطا كل  
في ولسا تدر ان يقول ان كانت حقيقة الجسم هي بعينها حقيقة الية فيكون الجسم  
الية لغيره من ادنين فالاجل هناك الحقيقة ولا وضع او غيرهما فمتبع ان يقال ان  
احدهما الاول ان الشيء لا يكون نفس غيره وهو ان شيئا اذا كان موضوعا  
في فانه محمول على الموضوع على الصفة كقولنا المتحرك جسم على معنى ان حقيقة الشيء الذي  
له وصف الحركة هي الجسم وعلى الصفة على الموضوع كقولنا الجسم متحرك على معنى ان  
الجسم موضوع للحركة والاول يسمى محل الخواطة والثاني محل الاستباق  
الا يقال بعدا في الاماذا افنا الجسم موضوع بالحركة فاما ان يكون المفهوم  
من الجسم هو المفهوم من الموضوع بالحركة فحينئذ يعود الاشكال ولان المفهوم من  
الموضوع بالحركة في الية بالحركة من غير بان ان ذلك الية جسم او غير جسم اللهم الا  
ان يعرف ذلك بغيره فاما ان يكون مفهوما محمدا فليس ان يقال ان احدهما الآخر  
المفهوم من الحركة في الية بالحركة في الية مع اسناد الحركة الى  
الشيء المطلق من حيث هو والاشكال في ذلك متحرك فمتبع ان يقال ان  
متحرك لان الية الواحدة الحرة الواحدة في الواحدة العنان اسنادا الى امر من  
المدان شيئا متعينا في نفسه محمولا عند الفاعل في الية فاما في الية فمتبع ان  
يقولنا الجسم متحرك فمتبع ذلك الية الذي في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية  
وهي في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية  
عن حقيقة الشيء فيكون حواءه مذكر عام الماهية والذاتي الية في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية  
ماهية الشيء والذاتي الية في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية فمتبع ذلك الية الذي في الية

سبحان الله العظيم  
والله اعلم بالصواب

سبحان الله العظيم  
والله اعلم بالصواب



الآخر وعدمه متناهية واحدة. الفرق بين المقول في جواب ما هو بين المقول في  
 طريق ما هو والآخر في جواب ما هو ان سوال الطالب تمام الماهية لا يكون جوابه  
 الا بذكر جميع اجزائها فتمام هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو وكل واحد من  
 اجزائه هو المقول في طريق ما هو لو كان مذكور بالخطا فتمه والآخر في جواب ما هو  
 لو كان مذكور بالمتن قد عرفت ان المقول في جواب ما هو على اقسام ثلثة منها  
 المقول في جواب ما هو محسب الشبهة وهو تمام الجزء المشترك بين الامور المختلفة  
 بالماهية فقول بل لا يتصور اما ان يكون افعالا تحت جنس واحد او ان يكون فان كان  
 الاول فهو اكثر في تلك الانواع او قلت كان للجواب واحد وتمام المقول  
 المشترك بين كلتا اثنين منها هو بعينه تمام المقول المشترك بين كليهما وان كان الثاني  
 فكلمات الانواع التي يتبع ذلك الجنس كان الجواب بذاتيات اقل من ذلك الذي على  
 الماهية لا يجوز تسميته بالذات لان النداء اما ان يكون ذاتيا له نفسه وهو  
 محال لان الذات تنسب الى الذات والتي تعبر انسابه الى ذاته او تعبر  
 هو باطل لان الذي يكون هو ذاتيا له لا بد وان يكون مركبا منه ومن غيره  
 فحينئذ يكون هو احد اجزائه فلا يكون ذاتيا له واهية لان ايجاد الماهية  
 لا يكون ذاتيا لتمامها وهي بالماهية  
 اذا كانت مركبة من امور متمايزة او من اجزاء متمايزة او من اجزاء متمايزة  
 فانه يحتاج فيه الى طرق التمييز بين اجزائه او بين اقسامه او بين اقسامه  
 التي لا يكون واحد منها في نفسه بل لا يعدم ايضا معنى في ذاته لانه لو لا  
 الاجزاء وجودا وعدمها ما افرق الله بين وجوده وعدمه  
 اذا اجمعوا في صلتها واحدة في عين حصيل الكل واحد من تلك الاقسام  
 تمام العرف فواجه بالحوال وهو محال او في واحد منها بعضها نفسه في عين

منها

و ما بالحق ولا بالحق

لا يحصل لها وجود أصلا ولا يحصل عند اجتماعها هبة واحدة ولا يكون لها البساطة  
 الجزئية بل يتم الجزئية على الكمال انما نفس الماهية وهو محال لان الماهية اذ لا  
 اعترف من حيث هي بمكن محكوما عليها لا باليقين ولا بالتأخر واما بطلان الوجود  
 وهو محال لان المتقدم بالوجود لا يحصل الا مع الوجود واعتبارها لاجزاء الماهية  
 معها اعتبارا حاصل قبل الوجود **قوله** بانه منقوض بجميع  
 الهيات الاختصاصية **قوله** لم لا يجوز ان يكون تقدم جزء الماهية عليها  
 بنفسها **قوله** الماهية اذ لا اعترف من حيث هي بمكن حقيقة على  
 عرضها **قوله** انما عرفت ان نفس تلك الحقيقة لنفس تقدمها فلا م  
 كذلك وان عرفت انها لا تقع شيان هذه الاعتبارات مجموع وهذا كالتسليم  
 الاخايب فان شيان الماهيات لا تقع على ان كان كاهية من حيث هي هي  
 مقابله لمقابلهها وما لا يقع ان كان كون الماهية بحيث يصح ان تعرضها الوجود  
 باعتبار الامر بوقوعه على الوجود وهو محال حقيقة فلا يكون تقدمها عليه بالواقع  
 ولكن بما لا ذلك فلا وجود ان تقدم بالوجود **قوله** لا تقدم **قوله** لا يحصل الا  
 مع **قوله** لا انفسها اذا كان **قوله** وجود احداهما  
 على وجود الآخر كانهما في الحقيقة حاصلا **قوله** في الحقيقة هي الماهية  
 بالعدم بل الجزئية **قوله** لا يكون **قوله** في الحقيقة هي الماهية  
 المقادارية **قوله** لا يكون **قوله** في الحقيقة هي الماهية  
 في الماهية **قوله** لا يكون **قوله** في الحقيقة هي الماهية  
 فلا **قوله** لا يكون **قوله** في الحقيقة هي الماهية  
**قوله** لا يكون **قوله** في الحقيقة هي الماهية

نقصه؟

متأخر عن المحل فقول لم لا يجوز ان يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط  
 نفسية ان يكون عالمه تلك الماهية المركبة عنها بشرط كونها عنها وعلى  
 هذا التقدير يكون ذواتها سابقة على ذات الماهية المركبة وحلها فيها  
 متأخر عن كون تلك الماهية المركبة جزءا للماهية وبعثت ان قد منتهى  
 فاعلم الآن ايضا ان تقدم والشيء لما ذكر ان تصور الذاتيات لا بد وان يكون  
 مسبوقا بتصور اجزائها قال ان تلك الاجزاء قد لا يكون معلومة على القليل  
 ولكنها على الخطوط بالبال مثلت مفصلة وفيه فظهر ان كل واحد من بسائط  
 الماهية المركبة ان كان معلوما فلا بد وان يتميز في الدهر عن غيره فأتبع عقلنا  
 ماهيتين مختلفتين فمن المنع ان لا نعقل امتياز احد هاتين الآخريتين على غيرها  
 ان لم يكن معلوما مع اننا نعلم الذات وذلك يقتضي ان تصور الذات متوقف  
 على تصور اجزائه مع ان ذلك معلوم بالضرورة . نالنا الماهية عن اجزائها قد  
 تكون نالنا طبعيا كالفرد الحيوان عن الاعضاء وقد يكون صناعيا  
 كالنفس السريعة عن اجزائه واحسن قولنا نصير الذات منقسم من قسمه بانه الذي  
 منقسم خلق الذات عنه ويندرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية . منقسم من  
 قسمه باخص منه وهو الذي خلقه خلقه ذاته عنه ومنقسم من قسمه  
 باخص منه وهو الذي منقسم عنه . ثم عن الماهية ومنقسم من قسمه باخص  
 وهو الذي يكون بين الشهود عاده والذين الشرف للشيء هو ما يكون  
 تحت جميع شعوب الدرع . ليس الامع شعوبه بذلك الوصف وانما كان اخص من  
 الثالث لانه من الجائز ان يكون المراد من تحت ملك الغفلة عنه مع الشهود بالوصف  
 لانه من حصل الشهود من الوصف بانه لا يمكن الدرس من انالته عنه ومنهم  
 من جعله لاهق وهو الذي يكون جزءا للماهية ومع المحققين والفرع في هذا

التفسير لطف اللفظ وهو غير لائق بالمباحث الحقيقية وهو أيضا متعذر  
 لأن الداني من موصوفات اللغة المنتسبة إلى الذات من غير أن يدخل أو يخرج  
 ولأنه لو مفارق وأصله المصنف وهو غير ممكن لأن من قسّر لفظه شيء لا يمكن  
 أن يقال له أصبت أو خطأت نعم الذي يجب الاشتغال به فليس هذه المفقوت  
 بعضها عن بعضها أو أن يكونا منها من كبر الذات والحدود راضية لها بعد ما  
 والفرق بينهما لا يوافق والاصطراح عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك في الماهية  
 لا يقبل الاشتداد والاضغوف لأن الماهية بعد ضعف ذلك الجزأ إن بقيت كان  
 الزائر من جنس تحقيقها وإن لم يكن كان الضعيف عدما وكذا العقيدة الاشتداد  
 لأن بسبب الماهية كانت الزيادة حشوا وان لم يكن كان ذلك كذلك - اجزاء الماهية  
 متناهية والالم كن معقولة وإن كل عدد منها شفع أو وتر مع المقدرين فلا  
 بد فيه من نقصان واحد وكل ما كان كذلك فهو متناهية ولأن كل عدد نقصه  
 أقل منه فبصفه متناهية وكله متناهية وهذان الوجهان لا يثبتان على أصو  
 الحكماء - الماهيات المتراكبة إن كانت متحققة لاسمحان أن تكون من اجزائها  
 عدما لأن المعدوم لا يكون جزء الموجود وإن كانت اعتبارية كالاسمي والمظلم  
 والجاهل حاد وهذه العدميات ليست إمورا يشار إليها اسمها ولا كانت  
 مقبولة جماعداها بخلاف العدم بنوعه فذكر أحد المقيضين عن الثاني  
 أنه لا يمكن أن يكون شيء من اجزاء كشيء منها لأنها ليست إلا مجموع تلك الاجزاء  
 فلا يمكن تصورها إلا بعد تصورها فلا يمكن أن تكون تصور الماهية اجلي  
 منها لفظ الداني قد يقال على معان متعلقة ببعضها فلا يكون كذلك فلاول  
 يقال بالاشتراك على شيئية معان يقال يجوز بالذات إذا كان الموضوع متحققا  
 لموضوعيته كقولك الإنسان لبيض وبأنه الحيوان بالعرض كقولك الأبيض

٢٦٨

أيضا

جودان

الجواز موضوع  
 الجواز موضوع  
 الجواز موضوع

انسان بوعلى الوصف الحاصل للمشي حقيقة سواء كان عن طبعه او بفاسر  
اوجد فيه كقولنا البحر متحرك بالناق وان كان ذلك بالقدر وبان انه المتحرك  
بالعرض كقولنا الساكن في السفينة انه متحرك **و** على حمل الاعم على الاخص فليكن ان  
على الانسان فعلمه الحمل بالعرض وهو قريب من الاول **و** على ما لا يكون بينه وبين  
موضوعه واسطة كقولنا سطح ابيض وبالعرض عما لا يكون هناك واسطة  
كقولنا جسم ابيض **و** على ما لا ذلك وذو دونه على الموضوع ليس غايها خاويل  
شيئا تفصيله طبعه كما قال الجوز متحرك الى اسفل وبان انه المتحرك بالعرض  
كالجوز متحرك الى فوق **و** على ما ليس من شأنه ان ينفاد في ذاته حال وبان انه  
المتحرك بالعرض فنشبه ان يكون كون الجوز متحركا من الجهتين بالعرض على هذا  
المفسر **و** على الوصف الذي يلحق الماهية لا لا **و** كقولنا الخلد ابيض **و**

اولاخص كقولنا الحيوان ضاحك وهو المسمى في كتاب البرهان عن ضا ذائنا وهو  
اما ان يكون لاحتماله لذاته لا بعينه وعلى المقدرين فاما ان يكون ذلك اللاحق  
لنعم كواخص او مساويا فلهذا انقسم ستة فاما الذي يلحقه لذاته ويكون عام  
كالعزيمة للشيء بل الذي يلحقه لذاته ويكون مساويا كقولنا الممكن يحتاج  
ج الذي يلحقه لذاته ويكون اخص وذلك اذا افترض الشيء الاضيق باحد  
الامر ان لا بعينه وكل واحد منهما اخص كالموجود مع الواحد والكثير اللاحق الذي  
يلحقه توصيف مساو له ومواعم منه ه اللاحق الذي يلحقه توصيف مساو له وهو  
ساو كالفاحل الجملي على الانسان بواسطة الشيء واللاحق الذي يلحقه توصيف  
مساو له وهو اخص كلفعل الضحك بواسطة قوة الشيء المساوية لقوة الشفق  
واما اللذان لا تعلقان بالمثل فاما للشيء القائم بذاته لانه موجود بذاته  
وللقائم بعينه انه ليس بذاته ب يقال بذاته للشيء الذي هو بحت موجب

[illegible][illegible]

كالتي في الموت وأما إذا لم يحضر برق فنعرض على أكثر لا نقار له بذاته بل بالاتفاق  
**حجج مناهج اللزوم بخلافية** وهي في قولنا نحن اللزوم الخادج قال  
الشيخ إنه الذي هو المحال للماهية ولا يكون جزءا منها وهو مفقود بالمقادير إلا أن  
يقع من الصحة دوائها وحيد فنقص بالاشياء التي يعدم كل واحد منها مع الآخر  
عنا سبل الاتفاق كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالطائر ناطقا إلا أن يحل ذلك  
على الصحة الدائمة الواجبة وأما أن لا ناطقا فهو معلوم بالضرورة لكن للفتايل  
أن يقول — لو لم تكن شيئا فذلك اللزوم إما أن يكون عدما وهو محال لأنه لا  
خروج من لزوم عدمي وبين عدم اللزوم والاتصال للشيء العدميات والغير  
من خواص الوجود كخون العدم ويجوز أن هذا خلفه وجوديا والمرجح به إما  
لأنه ان اللزوم واللزوم وهو محال لأننا قد نفقدها مع الدقة على كل اللزوم  
ولأن اللزوم نسبة بين الامرين في حق ما خوة عنهما وهي مغايرة لها أو إلى أحد  
هو محال لأنه ان كان لازما كان له ومنه لا تدل عليه ولزم التسلسل وان لم يكن  
لازما فيه تحديد فالله لا شيء اللزوم ولا يكون اللزوم لازما هذا خلف ولأنه لو  
تحقق اللزوم لكان عدم اللزوم لازما لعدم اللزوم كخون اللزوم خاصة  
بين العدمين وما كان وصفا للعدم يستحيل ان يكون ثبوتيا **والجواب** أنه  
متشكك في الاوليات فلا يستحق الجواب **بعد اثبات انه الماهية لا متوسط**  
**غيبه وبينها** لأن لزوم اللزوم اللزوم ان لم يكن بواسطة شيء آخر وهو المطلوب فان  
كان بواسطة شيء آخر فاللزم لزومه لذلك بواسطة ولزومها اللزوم كاللزام  
في الاول فان كان ذلك بتوسط اللزوم آخر لزم التسلسل وهو محال ومقدور تسليمه  
فالمقصود حاصل لأن تلك الاشياء إما أن تكون هيها فيبقى شيئا منها فيبقى  
يكون بين المقتضى والمعلوم واسطة والا فلا في الموت لذلك بواسطة لأهوا

واللزام ان لا يكون اللزوم واسطة

فلا يكون المقضي مقضيا هذا بخلاف لو لا يكون وذلك ففي المتن **بالكلية** **ج**  
**إشبات لازم ذي وسط** هذا عا وجهين أن يكون الماهية مقضية "صفة"  
وهي صفة أخرى بأن يكون الماهية مقضية صفة ثم لها مع تلك الصفة  
فتبقى صفة أخرى ولا يستلزم في واحد منها شيء أن كل من تصور الماهية فانه  
لا بد وان يعقل لازما القرب فيقال إن الماهية علة للذات القرب العلم بالعد  
علة للعلم بالعلول والذات المستقص فيهما الحكمة والافقوى ان يقال لو  
لم يلزم من العلم بالماهية العلم بالذات القرب لاستحال تعرف القضية الجوهولة  
من مقدمتين معلومتين وفساد التالي يدل عا فساد المقدم بيان المستشرطية  
ان محمول النتيجة لابد وان يكون خارجا عن ماهية موضوعها والامكن محمول النتيجة  
له فاما يكون كذلك لو كان خارجا عن ماهية الوسطة او كانت الوسطة خارجة  
عن ماهية الموضوع والامكان محمول النتيجة ج: الجزء موضوعها فكون ج: او يعود  
الحال ولذا كان كذلك فلو لم يحتمل الوصف الخارج ج: القرب ان يكون بين البيوت  
للشيء لا محذور كل واحد من المقدمتين المذكورتين لا يحداهما الى ميتين آخر وذلك  
لما القياس وكون اللام فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل والخش وهو محال  
لانه لا يعطى المقدمه الكلية عا ما ستعرفه فثبت انه لو لم يكن اللام القرب  
لماهية بين البيوت لها لاستحال تعرف القضية الجوهولة **لا يقال** لان اللام  
لازم قريبا لذلك اللام فلو كان اللام بين البيوت للشيء يلزم من العلم به العلم  
باللام لللام فلزم ان يكون جمع اللوام بينه **لانا نقول** لانا لا ندعي ان كان  
لازم قريبا من البيوت للاموم الا بشرط حضوره في الذهن ولما يجب  
ذلك لم يجب كون اللوام باسرها بينه **هـ** ان اللام ذل الوسط لا يمكن العلم  
بثبوتها الا بواسطة العلم بذلك الوسط فيقال لان اللام يمكن لذاته واجبت

لذلك الوسط وما كان كذلك استحال ان يعرف وجوده الا بواسطة سببه واللام فيه متفق في الحقيقة **فإن** الماهية البسيطة هل هي لازم له لا ومن ان كان نقول تلك الماهية اما ان تكون مقضية ومجرد ذلك اللازم حينئذ يكون البسيطة قابلا وفاعلا معا ولا ينافيه فلا يكون لازما **وجوابه** لاننا ان البسيطة لا يجوز ان تكون قابلا وفاعلا معا ذلك لان المجهول ان يجد ذلك اللازم لعموم الفيض من المفارق ويكون تلك الماهية قابلة ومن اثبت ان كل ماهية فلها حقيقة المعلوماتية والمذكورية وهي حكم من لوازم تلك الماهية **تبع** ان البسيطة هل هي لازم له لانها انما المستفاد من اثره لان البسيطة لا تصدر عنه اكثر من الواحد وهذا المقدمة عندنا باطلة ثم ان سلمناها لكن لم يجوز ان يثبت له اذ ان احدهما لذاته والآخر لعموم الفيض **ج** في قسم القواض من سويها فذلك ان اللازم قد يكون لازمه لنفسه كالعرض فانه لذاته لازم للجوهر وقد يكون للمازوم وهو اذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك المازوم لكن طبيعة المازوم مستعدة للانفكاك عن اللازم فالمازوم اذا انفصل اللازم عرض لذلك اللازم كونه لازما لذلك المازوم ولزوم ما ذكر نوع من الجنس لفصله ليس الا عند الوجه وقد يكون لازم منفصل كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تأثير الموزون فيه **ج** اللازم اما ان يكون من الجانبين او لذاتهيا ملكا للمضامين او لذاتهيا ولا بد حينئذ من ان يكون احدهما علما للاخر او كونها متعلوقين علما واجدا فانه لو لم يكن كذلك لان كل واحد منهما متعلقا على الآخر وعن كل ما احتاج اليه للاخر وذلك لفضي لان كل واحد منهما دون الآخر وهو نقد في اللازم ومن شئ ان يصدر من البسيطة اكثر من الواحد لم يجوز في اللازم من الجانبين ان يكون ذلك لكونها متعلوقين علما **ج** او يجب ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر واما ان يكون الملائمة من جانب واحد وذلك كما نتحقق في

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.



العلية التي تكون احق من المعلول في الشرط والذليل في المدلول

ان كانا من نفس النوع

ان كانا من نفس النوع

العلية التي تكون احق من المعلول في الشرط والذليل في المدلول  
 ان كانا من نفس النوع **ان** الشيء لانما يعبر ان الذي يكون لذاته او لما عمل فيه  
 او لما يكون له لا او لما يكون حالاً فيه ولا عملاً له وهذه الاقسام صحيحة اعملاً وان  
 كان قد يكون باطلاً في بعض المواضع التي يختص لا الاخير فانه قبل ابطاله على الاطلاق  
 لو لم يكن لاحد المتلازمين نوع انقضاء للمكانة لانه لا يثبت نسبة ذلك الجان اليها كمنه  
 الى غيرها فلما انقضى لانها دون غيرها لان ذلك تحتها للمنه عن من غير سببه وهو  
 محال **ع** القولان منها حقيقة كالعوض الجوهر ومنها اعتيادية ككون الواحد نصفاً  
 للآخرين مثلثاً للثلثة وهلم جرا والاول موجود في الخارج ومثناه في العدد و  
 الثاني لا يوجد له في الخارج ولا انهم حصول صفات غير متناهية في الشيء **ان**  
 لكن واحد منها صفات اخرى غير متناهية **هـ** كون الشيء قابلاً للاقسام الى غير لازم  
 واحد من لوازمه وان كان كل واحد من تلك الاقسام غير لازم له واذا كان كذلك  
 فمن لم يوجد ان ثبت البسيط اكثر من لازم واحد لم يجوز ان تعرض لتبعية الواحد  
 من وجوه النسبة القريبة الا وجهاً واحداً مثلاً ان ينقسم الحيوان لثلاثة الى الانسان  
 والفرس اشكال ان ينقسم بالذات الى الذكر والانثى ومن جوز ذلك جوز هذا ايضا  
 وهو الخط **ط** **مباحث الجسد** وهي **ق** الماهيات **اذ** لا اشتراك بين بعض الماهيات  
 وافتراق تلك البلية تمام ما به الاشتراك في ما به الاختلاف فالاول هو الجسد في  
 الثاني هو الفصل ويظهر من هذا ان ماهية كل واحد من الجسد الفصل خارجة عن  
 ماهية الآخر فالجسد كمال الجسد المشترك والفصل كمال الجزء والجزء فيه سقط شك من  
 قدح في الفصلان قال لو كان الشيء انما عتبر عن غيره بالفصل اخراج الفصل بغير  
 عن غيره الى فصل آخر لا الى ماهية لا **ف** القول **ل** الشيء انما عتبر عن غيره  
 عن غيره الى الفصل لولا ذلك لاعتبر في من لذيهايات والفصل لئلا يثبت ولا يغير

الكلالة من نفس الجوهر  
 في كلالة نفس الجوهر  
 ان في نفس الجوهر  
 الخالة من كلالة  
 الجوهر من كلالة  
 الجوهر من كلالة  
 كانه من كلالة  
 فانه من كلالة  
 فانه من كلالة  
 وجود الاول كمالها  
 عند من يقول بعدتها

ذ  
 وجوه واحد

و

من ذلك والافان كل نوع حسا ابر وان يكون مقولا بالفعل على كثير من وقولنا مخلص  
 بالمقالات يخرج الانواع والفصول والمقالات المشافاة وقولنا جواب ما هو خارج  
 الغرض لتمام وفضل الجنس في هذا التعريف من طبقات مطلق الجنس ورمه الشيخ  
 في الاشادات بانه كل عمل على اشياء مختلفة بالمقالات جواب ما هو خارج فيه لفظ التي  
 ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كما مر له وقال صاحب المعيار  
 هو المحمول الا ان من محمولين مقولين جواب ما هو او انه المقول على جواب ما هو على كليات  
 مختلفة باوصاف ذاتية وكلها مقاربة في شرفه كقولنا لينة فاذا جعل المقول  
 على كثير جنسا للجنس في محاله فحينئذ قد علم ان النوع على الجنس وانه غير جائز  
 المقول على كثير اما ان يكون المراد منه ويكون مصفا لكثير وهو باطل لان الجنس

من ذلك والافان نعم لانه مشترك للنوع لكن امتثاله عنه بقيد سبق وهو عدم دخول  
 الجنس ما هيته والامتنان بالتقدير السابق لا يوجبنا للجنس نعم لان الرتبة من الجنس  
 اذ المقول على كثير مخلص بالمقالات جواب ما هو المقول على كثير لعدم المقول قد  
 يكون مقولا على واحد فقط وقد يكون مقولا على كثير من ضمن المقول على كثير جنسا  
 قريبا ويندرج فيه الخصة ولا يقع هنا بالمقول على كثير في الذي لا يمنع نفس تقويمه  
 من ذلك والافان كل نوع حسا ابر وان يكون مقولا بالفعل على كثير من وقولنا مخلص  
 بالمقالات يخرج الانواع والفصول والمقالات المشافاة وقولنا جواب ما هو خارج  
 الغرض لتمام وفضل الجنس في هذا التعريف من طبقات مطلق الجنس ورمه الشيخ  
 في الاشادات بانه كل عمل على اشياء مختلفة بالمقالات جواب ما هو خارج فيه لفظ التي  
 ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كما مر له وقال صاحب المعيار  
 هو المحمول الا ان من محمولين مقولين جواب ما هو او انه المقول على جواب ما هو على كليات  
 مختلفة باوصاف ذاتية وكلها مقاربة في شرفه كقولنا لينة فاذا جعل المقول  
 على كثير جنسا للجنس في محاله فحينئذ قد علم ان النوع على الجنس وانه غير جائز  
 المقول على كثير اما ان يكون المراد منه ويكون مصفا لكثير وهو باطل لان الجنس

من ذلك والافان نعم لانه مشترك للنوع لكن امتثاله عنه بقيد سبق وهو عدم دخول  
 الجنس ما هيته والامتنان بالتقدير السابق لا يوجبنا للجنس نعم لان الرتبة من الجنس  
 اذ المقول على كثير مخلص بالمقالات جواب ما هو المقول على كثير لعدم المقول قد  
 يكون مقولا على واحد فقط وقد يكون مقولا على كثير من ضمن المقول على كثير جنسا  
 قريبا ويندرج فيه الخصة ولا يقع هنا بالمقول على كثير في الذي لا يمنع نفس تقويمه  
 من ذلك والافان كل نوع حسا ابر وان يكون مقولا بالفعل على كثير من وقولنا مخلص  
 بالمقالات يخرج الانواع والفصول والمقالات المشافاة وقولنا جواب ما هو خارج  
 الغرض لتمام وفضل الجنس في هذا التعريف من طبقات مطلق الجنس ورمه الشيخ  
 في الاشادات بانه كل عمل على اشياء مختلفة بالمقالات جواب ما هو خارج فيه لفظ التي  
 ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كما مر له وقال صاحب المعيار  
 هو المحمول الا ان من محمولين مقولين جواب ما هو او انه المقول على جواب ما هو على كليات  
 مختلفة باوصاف ذاتية وكلها مقاربة في شرفه كقولنا لينة فاذا جعل المقول  
 على كثير جنسا للجنس في محاله فحينئذ قد علم ان النوع على الجنس وانه غير جائز  
 المقول على كثير اما ان يكون المراد منه ويكون مصفا لكثير وهو باطل لان الجنس

لا يشك في ان الجنس هو المحمول

**عن الأول** لأن كون المقول على كثيرين جنساً الجنس حسنة خاصة وهي متوافقة  
 عن مطلق النسبة وذلك لا يمنع فيه وذلك لأن كل عنصر من نوع من نوعه بالقطع  
 عن طبيعة ذلك النوع **وعن الثاني** لا يمنع بالمقول القدر المشترك من الأجزاء  
 المقومة **وعن الثالث** الجنس الذي هو الذي قد يعمل على النوع عمل المواطة  
 وإما سائر الأجزاء فأنما يعمل على الجزء الذي هو الذي لا يعمل على المركب **وعن الرابع**  
 لأننا قد عينا ههنا بأقل الجمع **الأمثلة** في أن هذا التعريف حد أو ضم المشهور  
 في الكتب أنه يتم فأنهم يقولون الجنس ميم كذلك ولكننا واعتلم أن هذا التعريف ليس بالجنس  
 الجنس المنطقي وكأنه لا ماهية له وذلك هو هذا القدر فإنه لا يمنع كون الحيوان جنساً  
 لا كونه مفقوداً على كثيرين غفليين بالمقارنة جواباً هو فهو للحد ذاته لانه إنما  
 يكون ربما لو كان الجنس المنطقي حقيقة مفارقة لهذا الاعتبار ضرورة له لكنه ليس  
 كذلك **الجنس** من حيث هو جنس ليس مقوماً لماهية النوع لأن كونه جنساً تعارضاً مع  
 بعض الأجناس الطبيعية بالقياس إلى الأنواع وهو متاخر عن ذلك الانفlec لا محالة  
 والمتاخر لا يكون جزءاً لأنه لو كان مقوماً للنوع من حيث هو جنس لو جبره على نوع  
 بل على كل تحصيل إن كان جنساً بل المقوم للنوع هو الماهية لا سخصتها الماهية  
**دعوى** **الحار** وهي أربعة لأن الجنس إما أن لا يكون فوقه جنس ويكون تحت  
 جنس وهو الحسني **جنس الأجناس** إما أن لا يكون تحت جنس وفوقه جنس وهو الجنس الأخير  
 وإما أن لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس وهذا القسم مما تركوه وإما أن يكون  
 جنس وتحت جنس وهو المتوسط **لا يثبت** لا يكون بهل الجنس المطلق جنساً لهذه الأربعة  
 لأن الأول والثاني لا يفرقان إلا بأمرين أحدهما عددي والآخر المركب من  
 العدم والشيء لا يكون نوعاً بل امر التوقي وإما الثالث فليس إلا أصلاً للجنسية مع  
 سلب وضمين آخرين عنه كضمون القول فيه كما فيها في الرابع لكن الشيء لا يصير

كقولنا الإنسان حيوان

جعل

في نفس  
 المفرد

جنسا بالنسبة الى النوع الواحد ثم ان جعلنا هذه الاربعة انواعا الجنس الجنس الجنس  
لا نسقم الى الجنس اجناس هو جوهر و جنس اجناس هو كم وغيرهما فان قلنا ان اخلاف  
معروضات الامور الاضافية تقضي بنوع الاضافات لم يكن جنس الاجناس نوعا اخر  
وان لم نقل بذلك كان نوعا اخر او فوقه الجنس وفوقه المقول على كبر من مختلف الحقائق  
وفوقه المقول على كبر من مختلفين بالفعل وفوقه المقول على كبر من الصلابة وهو  
الخلق وفوقه المضاف فالمضاف جنس الاجناس و جنس الاجناس نوع الانواع  
في حقيقة ترتيب الاجناس والفضولة التي على النوع وقد ذكرنا ان الجنس القريب  
علة للجنس البعيد على النوع فانه من الممكن ان يحمل الجسم على الانسان لما بعده من  
حيوانات الجسم الذي ليس حيوانا ملووب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل  
الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم **فان قيل** الجنس البعيد هو الجنس القريب والجزء  
مقدم على الكل لمساطة فالجسم اسبق وجودا من الحيوان **قلت** لا نوع فيه  
لكن لا استلزام ان يكون المتأخر عن الشيء الموجود علة لتبوت ذلك المقدم لشيء آخر  
**في صلات النوع** وهو قول النوع تقاربا لا اشتراكا على الخلق المقول على كثيرين  
مختلفين بالعدد فقط وعلى ما تدار عليه وعلى اعز الجنس جوابا وهو الفرق بينهما  
من جهة الوجه **في النوع** بالمعنى الاول يستعمل ان يكون جنسا وبالجملة الثاني لا يستعمل  
**في النوع** بالمعنى الاول اما تحقق كونه مجزأا ماعته والثاني لكونه موضوعا لما فوقه  
**في النوع** بالمعنى الاول فذلك يكون سببا في لا يكون كذلك لان كلا النوعين معا علة  
عند جنس فلا بد ان يكون استيادته عزه لك الخالف بغير ما به الاشتراك فخص الازدواج  
**في النوع** بالمعنى الثاني يجب ان يكون مرشبا من الجنس والفصل بالمعنى الاول **في النوع**  
طبائع الاجناس المعالية اذ لا اخذت مجردة عن قضاها المقسمة كانت انواعا بالمعنى  
الاول لا بالمعنى الثاني اذ ليس نوعها جنس يكون هي انواعا **في النوع** ابطا واطف

ان كل نوع حقيقي فهو نوع مضاف ولا يخسر الحق لن كل واحد منهما قد  
 تصدق عما يكذب عليه الاخر اذ ان المضاف قد يصدق حيث يكذب الحقيقي  
 فالاخصاس المتوسطة واما العكس فاذ ان الماهيات اما ان تكون بباطن  
 او مضاف فان كانت بباطن فكل واحد منهما نوع حقيقي وليس لمضاف والا لان  
 لمجسرات ان مركبا هذا خلف وان كانت مركبات فهي لا محالة مركبة عن الباطن  
 وجندين يعود فيهما ما ذكرناه **ج** ان النوع الذي هو احد الخمسة الحقيقي لا  
 المضاف لان الخمسة النوع الكلي والقياسي فهو نوعه محمول لا محالة والنوع المحمول  
 هو الحقيقي اما المضاف فهو موضوع **د** **في مراتب الانواع** اما الحقيقي فليست  
 نوعيته بالقياس الخمسة تتعدد باختلاف المراتب واما المضاف فله مراتب  
 اربع لان النوع اما ان لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع وهو كما اذا فرضنا جنسا  
 عاليه عنه النوع ولا تولد له النوع واما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو  
 المتوسط واما ان لا يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو النوع العالي واما  
 بالعكس وهو الاخير واما ان النوع هو جنس هذه فاللام فيهما امر متساوي في  
 الجنس **هـ** نوع الانواع يقال عليه النوع بالاشتراك من ثلثة اوجه لانه لا بد وان  
 يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط فكون نوعا حقيقيا من هذا الوجه  
 ولا بد وان يكون فوقه جنس هو نوع له **و** يكون نوع الانواع فكون نوعا ايضا  
 من هذا الوجه ثم ان كونه نوع الانواع ليس لكل واحد من هذين الوجهين  
 بل لخواصهما ومن المعلوم ان اللفظ اذا قيل على كل واحد من البسطين **د** **ع** ما يتركب  
 لم يكن الا بالاشتراك **ق** انه كنه يكون الشيء نوعا شخص واحد قد عرفت ان الشيء  
 لا يصح جنسا الا بتوحيده فاعلم لان ان كان كنه يكون الشيء نوعا ان يكون له شخص واحد  
 بل الحكماء يقولون انواعا لا يوجد الا في الاشخاص **يا** **الما حث المستمرة**  
**بين الجنس والنوع**

ليس

الادوية

هو والادوية ان يكون  
 النوع المعزى  
 النوع الاضافي  
 نوع الانواع



فأما الفصل كيف تقدم الجنس الفصل قد تعتبر بالقياس إلى الطبيعة الجنسية  
 المطلقة فتكون مقسما لها وبالقياس إلى النوع فتكون جزءا له وبالقياس إلى صفة  
 النوع من الجنس فتكون مقسما لها وذهب الشيخ إلى أن الفصل يجب أن يكون علة  
 لوجودها وعندئذ ذلك غير واجب لما أن الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة إلى  
 الموضوع والمحتاج إلى الشيء لا يكون علة له بل قد يكون المحركة كدع الفصل يأتي بحقه  
 في الحكمة ولكن لا يكونه فضلا كما أن الموجبة الكلية قد تستحق كنية لا تكونها  
 موجبة كلية وهذه المسئلة هي الفصل هذا الباب وقد يؤيد ذلك ما ذهب إليه  
 سؤالات هوان الطبيعة الجنسية أن كانت محتاجة إلى الفصل كانت محتاجة إليه  
 إليه فلا توجد تلك الطبيعة دونة فلا يكون تلك الطبيعة جنسا هذا خلاف وان لم  
 يكن محتاجة إليه كانت تغني عنه فتكون بدلا غنية عنه لأن مقتضى الطبيعة الواحدة  
 لا يختلف **وجوابه** أن المعلول لما هو محتاج إلى علة ما فلا يحتمل أن يكون  
 محتاجا إلى العلة فلما تغيرت العلة فليس من جواب المعلول من جانب العلة لأنها  
 لما هي حتى تنفي الجواب ذلك المعلول **المشهور** أن الفصل المقوم للنوع لا يمكن  
 أن يكون مقولا بالنسبة إلى النوع في جواب ما هو الية وأن الجنس لا يمكن أن يكون  
 مقولا بالنسبة إليه في جواب ما هو **والحق** أنه إن كان المراد أن الفصل من حيث  
 هو فصل لا يكون مقولا في جواب ما هو وأن الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في  
 جواب ما هو فتجواب لا نه إنما يكون فضلا من حيث أنه ليس شيئا هو من حيث  
 أنه كذلك يستحيل أن يكون مقولا في جواب ما هو وإن كان المراد أن الماهية التي عرضت  
 لها إن كان فضلا يستحيل أن يصير مقولا في جواب ما هو بالنسبة إلى ذلك النوع و  
 بالنسبة فهو خطأ لأن الحقيقة إذا كانت من أمرين كل واحد منهما أعز من الآخر  
 من وجه واحد من وجهه فإن كل واحد من جزئيه مقول في جواب ما هو تارة

هو أو لا يكون  
 الفصل جنسا  
 العلة

وحقاب ايها اخرى كالحيوان والايض فان كل واحد منهما يقع من الآخر من جهة  
 واخص من جهة فالحقيقة المتزكية منها اذا اردت ان تغيرها عن غير الايض كان الحيوان  
 جنسا والايض فضلا وان اردت ان تغيرها عن غير الحيوان كان الايض جنسا والطور  
 فضلا ونقول بل المتأين على ان الفصل علة لوجود الجنس والجنس محلولة والعلة  
 لا تعلق معلولا فقد عرفت فساد **ج** الفصل بالنسبة الى الجنس مقسمه والى النوع  
 مقوم ومن مذهبهم ان العلة البسيطة لا يقصد عنها اثنان فوجب عليهم ان  
 يجعلوا هذا هذين الحكمين سابقا على الآخر ولما جهلوا ان القسم سابق على النعم  
 لان تحصيل الجزء سابق على تحصيل الكل وامتلحن فلا يعلم ان البسيط لا يقصد  
 عنه اثنان ولا يعلم ان الفصل علة الحصة **د** الجنس العالي له فصل مقسمه  
 الى انواعه وليس له فصل مقوم اليه الذي يميزه عما يشترك به للدخول تحت جنسه  
 والى **ج** السافل بالعكس والمتوسطان كمالها فصول مقسمه نفسها الى انواعها  
 ومقومة تقسم اجناسها **هـ** كل فصل مقوم للجنس العالي فانه مقوم للسافل  
 لان مقوم العالي جزء السافل فكون جزءه لكن لا يعكس لان السافل مركب  
 من اقلين وغيره وليس كل ما كان جزء المركب كان جزء الكل واحد من اجزاءه وكل  
 فصل مقسم للجنس السافل وهو مقوم للعالي لانه من صدق السافل صدق العالي  
 فاذا صدق على بعض الجنس السافل لانه كذا وعلى بعض الآخر لانه ليس كذا فقد صدق  
 الحكمان لا محالة على بعض العالي فحصل الاتفاق لكن لا يعكس لانه ليس صدق  
 العالي صدق السافل فلا يلزم من قولنا بعض العالي كذا بعضه ليس كذا صدق  
 ذلك السافل **و** منقسم من نوعه البنية كل فصل لفظ الجنس ان يكون مقوما  
 للنوع لوجهين **ف** العدم مقسم وغير مقوم لانه لا يكون علة للوجود **ك**  
 النسخا لان له وصفان كل واحد منهما يميزه عن غيره وكل واحد مقسم وليس مقوم

في فصل المقسم  
 من نوعه البنية  
 كل فصل لفظ  
 الجنس ان يكون  
 مقوما للنوع  
 لوجهين ف  
 العدم مقسم  
 وغير مقوم  
 لانه لا يكون  
 علة للوجود



والأول تمثيل الشيء الواحد بعلمتين مستلزمين **والجواب عن الأول** أن كون العدم  
 فضلا مفسدا أمر اعتدلي لا خارجي فالأصح أن يكون مقوما من هذا الوجه **وعن**  
**الثاني** أن التميز لم يحصل إلا بحددها واللازم المحال الذي ذكره في الفصل  
 في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحدا لأن الفصل كمال الجزاء المميز وذلك لا  
 يكون إلا واحدا ولو لم يكن كمالا واجبا خرج الشيخ بأن الفصل علة لوجود  
 الحصة والمعمول الواحد بالشخص لا يخص عليه علمان مستقلان **الافتاء** لم  
 لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما ميملا لكن لا يكون واحد منهما مستقلا  
 بالتفصيل لا المسقط ذلك المجموع **لأننا نقول** فالجميع بالحقيقة فصل واحد  
 وكل واحد منهما جزؤه وأيضا فكل واحد من الجزئين إذا لم يكن مقوما للحصة  
 وجب أن يكون مقوما لها والآن الفصل والحصة يستغني كل واحد منهما عن  
 الآخر وقد بينا أن مثل هذين لا يكون من اجتماعهما حقيقة واحدة وإذا كان  
 كذلك كانت الحصة سابقة عليهما وهما سابقان على المجموع سبق البسيط على المركب  
 فلو كانت الحصة معلولة لذلك المجموع لزم الدور وإذ حالج المشهور بأنه لا  
 بد لكل نوع من فصل بقومته ويقسم جنسه وأنه لا يجوز أن يكون امتياز أحد النوعين  
 عن الآخر الفصل والامتياز الآخر عن الأول لعدم الفصل **والأول** لأن طبيعة  
 الجنس لو وجدت خالية عن الفصل مما يقوم مقامه كانت غنية عنه والخص عن الشيء  
 لا يكون معلولا له فكون الحصة المعجزة في النوع من الجنس غنية عن الفصل فلا  
 يكون الفصل فضلا لأحد الخلف **والجواب** لأنهم أن حصة النوع من الجنس  
 معللة بالفصل وإن سلمناه لكن لا استحالة في استناد الأمور المتبادرة إلى الموثقات،  
 المختلفة فليلا يجوز أن يكون الطبيعة الواحدة قد توجد بعض أوضاعها موثقة ببعض  
 فتوجد في آخرها موثقة لائق فكون الموثقات الملا في قضية له مع أنه وجد مثله متفكا

ذلك



أقول المقتضى أن كل حقيقة مركبة فالها لابد وإن تكون شافية لكأن واحد من  
 بسيطة تلك الطبيعة ومخالفة بالآخر والذي به المشاكسة هو الجنس الذي  
 به المخالفة هو الفصل لكن هذه الحقبة انما لم توجد فاكون الفصل عديمياح فالوا  
 الفصل قد يكون مركبا وهو الناطق وهو الفصل المجرى بالحق المنطقي وقد يكون  
 بسيطاً وهو النطق ومقوم للانسان ولانسان جوهر ومقوم الجوهر هو الناطق وهو الناطق  
 جوهر والناطق هو الناطق فيكون جوهر الجوهر وجوهر الجوهر هو الناطق جوهر وهو باطل  
 بالبيان فانه جوهر الالباض لا يضر عندهم جوهر والابيض ليس جوهر يدق عرف ان  
 الفصل جوهر من النوع وهاج عن ماهية الجنس فاستبان الفصل عن النوع ليس الا اختيار  
 كذا فله حد من خلاف مركب عن ذلك المركب ولا يكون ذلك الا بعدم سائر المفردات  
 والاختيار الذي يكون على هذا الوجه لا يستدعي فصلاً ثم ان الفصل ذاته عندنا  
 يكون مشاكسا لبعضه بعض لا هو المقومة فينبغي فصله انما كان فينبغي ان  
 ينتمي الى امر بسيطة متباينة تمام ما هيها حينئذ يحتاج الفصل الى الفصل عن قسم  
 آخر فلا يلزم الفصل به دخل لانه قد يكون جواباً لشيء معين هو جواب فاهو وان ادر  
 قلت اي شيء هو فعد طلب جميع ما له بعدا لشيئية وهي صفة عرضية فقوله اي شيء  
 هو طلب شيء الذات وهو بعينه المطلوب بما هو دعوى الفصل من مخفية لوجه  
 فالذي المقول على النوع عن جواب اي شيء هو ذاته من جنسها المقول على النوع  
 عن جواب اي شيء هو ذاته الذي الفصل من النوع والجنس الذات الذي الذي الذي  
 به الفصل النوع على الجنس ههههه الذي الذي الذي به مختلف الاشياء والمفارقة  
 في الجنس **حيثما كان خاصه** وهي ذات الخاصة قد يكون مضافة وهي التي لا توجد  
 هاجبة عن ذلك النوع كالتجاذب والفصل بالإضافة وهي التي توجد بعض مخالفة  
 النوع دون البعض من خاصته لذلك النوع بالنسبة الى عالم يوجد فيه كقول الجوهري  
 عريف بل الاستعداد وتضعف فانه خاصته له لا بالنسبة الى الشئ فان الكم وبعض الكيف

منه بسان الفصل عن النوع  
 من جنس مشاكسا كذا في جواب  
 المشاكسة في ذلك المبدأ  
 المشاكسة في ذلك المبدأ  
 تفصيل ذلك المبدأ  
 الايراد مثاله الى الجاهل  
 عن التعريف استبان  
 كذا في الجواب لا في ذلك  
 المشاكسة له  
 من هذا الاسره

قوله في هذا العبد  
 قوله المقول على النوع  
 يا جواب اي شيء هو ذاته  
 عن التعريف ههههه  
 الجنس والنوع ههههه  
 في ذاته عن حقيقة  
 الخاصة ههههه

النوع بعد نوعه فانه الفصل بين عليهما  
 ولا يكون فاصلا بالذات

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

وبالنسبة الى البعض **ت** الخاصة قد يكون خاصة للشيء الآخر وللشيء المتوسط وللشيء  
 الثاني وللشيء الثالث لان تونه خاصة لشيء واحد فيه لا غير سواء كان ذلك الذي  
 هو خاص فيه نوعا او جزءا **ت** الخاصة قد يكون مساوية كالمسند للفعل للانسان وقد  
 يكون اخص كالضاحك للفعل وعما منه انه قد يكون لازما وقد يكون مفارقا **ت** الخاصة  
 قد يكون بسيطة وهي ظاهرة وقد يكون مركبة وهي ان يكون المتوق صفات كل واحد من  
 منه فاذا قيد البعض البعض حصلت صفة معينة مساوية لذلك النوع واكثر الخواص  
 المذكورة عن رسوم طبائع الاجناس العالية كذلك **ت** **العرض العام** وذلك في  
 العرض العام قد يكون عامنا للجنس كالموجود والواحد وقد يكون عرضا عاما بالنسبة الى  
 النوع وان كان خاصة بالنسبة الى الجنس كالقن فانه خاصة للجنس وعرض عام للانسان  
 بل الحيوان وقد يكون لازما كالموجود والواحد وقد لا يكون كالبيض والاسود للحيوان  
**ت** منهم من ضم ان هذا العرض هو العرض القسيم للوجود وهو خطا لانه قد يكون موجودا  
 كالبيض والخطا والوجود خارج عن اية العرض كون عرضا له وقد اورد بعض  
 المنقذين من ان هذا العرض العام للابيض للانسان والاشج ان ذلك لان البياض  
 العمل على الانسان بانه هو كذا لانه لا يكون له البياض فانه محمول لانه قال الانسان  
 ابيض فاما العرض العام هو الابيض لا البياض ولا عرض صلاحية المعتمد على قوله  
 البياض عن محمول فعلا لا بياض معناه ذو البياض لفظية ذو النسبة والحوال للصفة  
 هو البياض واذا كان كذلك فلا يفيض ليس محمولا قط بل هو لفظية دالة على ان محمولا  
 والنسبة فالمحمول الحقيقة هو البياض واعلم ان هذا الذي لفظي **ت** **الصفة**  
**الحقيقة** التي ان تقع عن اجناس السمات وقصوها او عن اجناس الماهيات  
 ان كانت في نفسها وقصوها والاولى في غاية السهولة لان الانسان اذا وضع  
 الجملة من الاسماء لخصها اسما كان تمام القدر المستخرج من ذلك المعنى المفقود  
 هو الجنس وقام القدر المعتبر هو الفصل والتميز الثاني مع غاية الصعوبة لانه اذا

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

وقع بضرنا على وجوده فمعين علمنا ان هناك ذاتا قائمة بنفسها و  
 علمنا ان هناك صفات قائمة بسلك الذات فاما لذات الذات ان تعلم ان الذات  
 لا يشترط الصفات اليشترط وكم هي فقد مضى علمنا معرفة ذلك ثم اذا علمنا  
 شيئا مشترك من بعض الوجوه وبنيان من وجه آخر فلا علمنا ان نعرف  
 ان تمام الفقد المشترك لا يشترط هو وكيف هو وان تمام الفقد المشترك لا يشترط هو  
 وكيف هو ولذا كان ذلك متعيا غير لان اننا نعلم الفقد والاحتمال على  
 سبيل التحقيق غاية العشر لكن من الطرق المتبعة فيه القضية وهي تنقسم  
 الى اربعة اقسام اولها الى قسمين الاول قسمين ان  
 حصول الكس من الجواهر اما ان يكون ذهبا كالكس السواد من جسمه الذي هو  
 اللون وفصله الذي هو قابلية الصفة فان هذا التركيب غير حاصل في الجواهر  
 اصلا كما ستعرفه واما ان يكون حار جدا اما طبيعيا كتركيب اليد من الاعضاء  
 او صناعيا كتركيب السهم وكل واحد منهما قد يكون تركيبا كتركيب الاعضاء  
 من الاغلاط والسيكس من الخرد والسكر وقد يكون قافيا كالبناء واما  
 الثاني فالذي الذي يكون موزعا للقضية اما الجنس والتمتع او الصفة والنقص  
 وعليك بالفصل والبله والقضية طرقت الى تحليل المركبات الى بنائها وهي  
 هيئات البنا طرقت الى الجزء الجنسي عن الفصلي او يكون ذلك في **المتراكبات**  
**التي من هذه الخمسة** فلذلك اذ اتيان اولها وهي فاما متراكبة الجنس  
 مع الفصل فكلها هي اماهية وينسج عليه الخواص الاربعة التي للجنس في  
 ان يملك عليه اجزاء وهو من طريق ما هو محمول على النوع المركب منها من  
 طريق ما هو في ان كل واحد منها من حيث هو جنس وفصل مغزول طريق ما هو  
 بالنسبة الى النوع في ان كل واحد منها من حيث هو جنس وفصل مغزول طريق ما هو

فَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِمَا رَزَقْنَاهُ إِلَىٰ الْجَنَّةِ وَأَلْفِ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا سَنَةً

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

يُوجَدُ

لست جرياً الماهية اما الخاصة والعرض فظاهر كونهما كذلك واما النوع فلانه  
فصل الماهية لاجزائها مشاركة الجنس والنوع مع الخاصة والجنس والنوع مع  
العرض والجنس والخاصة مع العرض والخاصة والعرض مع الجنس كمالا  
مشاركة فيها **واما الرابعات** فوفقاً لمشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصة  
وذلك ان جميع الموجودات بقدر اشتراكها في جنس واحد ونوع واحد وفصل  
واحد او خاصية واحدة ولكنها مشتركة في موضع عام وهو الوجود والواحد والمعلوم  
والغير عنه بل كذا اجمع الوجودات الستة في مشاركتها في العرض في مشاركة الفصل  
والنوع والخاصة والعرض في مشاركة النوع والخاصة والعرض والجنس مشاركة  
الخاصة والعرض والجنس والفصل كمالا لست حاله على الماهية بحسب خصوصية  
**واما الخامسة** فوفقاً ان هذه الخمسة مشتركة في كونها كلييات بل ولهم من  
ذلك كونها محمولة لان كل كلي على محمول بالقطع في وان يكون من مقولة المضادة  
في انها تقطع ما عداها اسما هاء واحد هاء فان المحمول عليها محمول على ما عداها  
وانه يمكن بالامكان العام ان يكون محمولاً على ما عداها بالتواطؤ ايضا الجنس والفصل  
والنوع فبالوجوب واما الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب وقد يكونان  
كذلك بالامكان والخاص فكون الكل كذلك للحالة بالامكان العام لتعانه يمكن  
دفعاً لما موضوعاً على المقبول المذكور في ان هذه الخمسة مشتركات في مقولة الى  
الاسباب لان الماهية المحكية واجزائها ولو اوجها لابد وان يكون كذلك هذا  
في النوع المضاف اليه المقيف فلا **واما المائتان** فهي حاصلة في موضع هذه  
المشاركات لان كل واحد مشترك فيهما اربعة فقط فان الخاصين بينهما وبين  
ما مشترك فيه ستة فقط فان الاثنين الاخرين بينهما وبين هاتين المقولات  
**الفصل الثاني في المقاصد** وهو الكلام في الحد والترسيم وذلك عند تناول

فيها

هذه المشاركات الخمسة  
الاولى كمالا  
كونها ذاتية  
في الماهية  
المفردة  
النوع واحد  
فان على الخصوص  
فقط بل بالترسيم  
مقاوم  
يكون بالامكان  
فقط

فيها  
فيها  
فيها

فيها  
فيها  
فيها

فيها

في تعريف الماهية  
 ان يكون نفسها هو محال لان المعروف  
 معلوم قبل المعروف ونحوه ان الشيء معلوما قبل نفسه واما بما يكون داخلها وما  
 يكون خارجا عنها او بما تنبئ عنها والاخر فاما ان يكون تعريف الماهية بعض اجزا  
 لعلها فان كان الاول فذلك الجزء واما ان يكون ملازمه وجودا وعدما فيكون محذا  
 ناقصا واما ان يكون كذلك فلا يصلح للتعريف وان كان الثاني كان ذلك محذا واما  
 وان كان الثاني فذلك المتابعي ان كان ميا ويا وجودا وعدما وكان يعرف  
 من الماهية كان دسما ناقصا والتم يصلح للتعريف وان كان الثالث فاما ان يكون  
 بين تلك الامور عموم وخصوص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون العام  
 ذاتيا للخاص عرضيا او بالعكس الاول هو الهم التام وليس للخاص هم مخصوص  
 لا يقسم عن محض لان التعريف بالمثل خارج عنه وان سئله

**البيان**

لكن لا سلم صحة من هذه الاقسام واما تعريف الماهية بمجموع اجزائها فلان جميع  
 اجزائها اماهية اما ان يكون هو نفس الماهية او داخلها وما او خارجا عنها و  
 الاول لا يمتنع تعريف الشيء نفسه وقد علمتوه والآخران محالان لو جمعنا **اولا**  
 فلا علم الصوري بان مجموع اجزائها الماهية يحصل ان يكون بعض اجزائها او خارجا  
 عنها واما فاني افلانه لو كان كذلك لان ذلك غير القسم الذي هو **ثاني**  
**تعريفها** بعض اجزائها محال ايضا لان ذلك الجزء اما ان يفيد تعريف الماهية  
 بولسطة تعريف اجزائها او لا بولسطة والثاني محال لان الماهية التي وراة  
 بجميع تلك الاجزاء فكل ما يفيد معرفة من تلك الاجزاء لا يستحال ان يفيد معرفة تلك  
 الماهية والاخر لا محال اما ان يفيد معرفة جميع الاجزاء فيكون معرفتها لنفسه هذا  
 خلف او معرفة فنية للاجزاء فيكون تعريفها تعريفنا خارجا وذلك غير القسم  
 الذي نحن فيه **واما تعريفها** بالامور الخارجية فلا محال اما ان يكون المطلوب

في تعريف الماهية  
 ان يكون نفسها هو محال لان المعروف  
 معلوم قبل المعروف ونحوه ان الشيء معلوما قبل نفسه واما بما يكون داخلها وما  
 يكون خارجا عنها او بما تنبئ عنها والاخر فاما ان يكون تعريف الماهية بعض اجزا  
 لعلها فان كان الاول فذلك الجزء واما ان يكون ملازمه وجودا وعدما فيكون محذا  
 ناقصا واما ان يكون كذلك فلا يصلح للتعريف وان كان الثاني كان ذلك محذا واما  
 وان كان الثاني فذلك المتابعي ان كان ميا ويا وجودا وعدما وكان يعرف  
 من الماهية كان دسما ناقصا والتم يصلح للتعريف وان كان الثالث فاما ان يكون  
 بين تلك الامور عموم وخصوص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون العام  
 ذاتيا للخاص عرضيا او بالعكس الاول هو الهم التام وليس للخاص هم مخصوص  
 لا يقسم عن محض لان التعريف بالمثل خارج عنه وان سئله



تعريف خصوصية الماهية التي سخرها ذلك الوصف الخارجي (وتعريف هذا القدر  
 وهو انه امر ما له ذلك الوصف الخارجي والا لكان باطلا لان الحقائق الخلقية بمجرد  
 اشتراكها لا يمكن ان يكون لها تلك الوصف التي خصوصية الموصوف  
 العلم ان كون قد ثبت بالضرورة بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك الموصوف ولكن  
 ذلك ما لا يمكن معرفته الا بعد معرفة الموصوف فلو استفدنا معرفة الموصوف من ذلك  
 الاختصاص لم نتمكن من معرفة الموصوف وهو محال والنتيجة باطل لان الثالث قاله الكتابة  
 فلو جعلناه معنى فالنتيجة قاله الكتابة الخصوصية ذلك الشيء كان الموقوف نفس المعرف  
 وهو محال **مسألة** صحة هذه الاقسام لكن ان لم يكن طلبا لما يحاط به المحل  
**بيان** ان من طلب معرفة ماهية فاما ان يكون متصورا للملك الماهية اولا  
 يكون متصورا لان كان الاول لم يكن طلبها ان يحصل الحاصل عز وان كان الماهية  
 لا يتخلل طلبها ان لا يتصوره الانسان ولا يعطى باله حقيقة لا يتخلل فونه طالبا  
 لها ولانه اذا وجهه كيف يعلم انه هو الذي كان طالبا له **ولا يمكن ان يحاط به**  
 به عند حديث الوجهين فاما انه يجوز ان يكون معلوما من وجه ومجهول من وجه آخر  
 فلكونه معلوما امكن فوجهه الطلب نحوه ولكونه مجهولا امكن ان يكون طالبا لخصيصة  
**ق** انه قد يكون عالما به علما ناقضا وطلب العلم الخارجي **ان الجواب الاول**  
 فانه وان جاز في الشيء الواحد ان يكون معلوما من وجه آخر لكنه لا يتخلل ان يكون طالبا  
 من الوجه الذي هو معلوم لا يتخلل طلبه يحصل الحاصل ويتقبل ان يكون طالبا  
 من الوجه الذي هو غير معلوم ان ذلك الوجه لما لم يكن مشعورا به لا يتخلل توبه  
 الطلب اليه **والجواب الثاني ايضا** ان القدر المعلوم حال حصول العلم  
 الناقص عن المطلوب بل المطلوب علم بالعلم الكامل وجب ان يعود الاشياء  
 واعلم ان هذا السؤال اوردته القدر في ان تعرف الجمهور حال اجابوا

نتيجة

من وجه ومجهول

في المطالب القصد حقيقة باننا اذا طلبنا ان العالم هل هو محدث ام لا فنقول والها هو  
 والحدوث حاصل وللمظهر هو نسبة احدهما بالثبوت او الاستقار الى الآخر فاذا وجد  
 المطلوب علمنا ان الذي وجدناه هو الذي طلبناه او لا بواسطة التصورات  
 التي كانت معلومة قبل ذلك لكن هي من الجوانب الثلاثة التي كانت  
 التصورات الذي يطلبه ان لم يكن حاصله عنده استحالة ان يطلب تحصيله لان لا يخلط  
 بينا العاقل استحالة ان يطلبه سوكه حصل عنه الف تصور سواء اولى حصل وان  
 كان حاصله استحالة طلبه ايضا عامر **لا فاجيب عن الاول** بان الترتيب  
 بالشارع تعريف دعي ان الماهية الشابة للمثل من وجه فكل المشاهدة الان من الجوانب  
 تلك الماهية تعريفها تعريف بوصف خارجي **وعن الثاني** انا لا نفي بالشر  
 التفصيل مادام الاسم عليه اجمالا وهو الجوانب عن الثالث وعلى هذا الوجه تسقط  
 الشكوك في تقسيم الماهيات بحسب الحد ايضا على اربعة اقسام المركب الذي  
 لا يتحرك عنه غيره فانه محدد لانه لا تعرف الا بعد معرفة اجزائه ولا عده به انه  
 ليس جزءا من ماهية غيره **ب** بساطط الماهيات المركبة لا تحذف بساططها ومحددة  
 بها لكونها اجزاء من ماهيات اخرى **ج** المركبات التي يتركب بعضها عن بعضها تعدل لتركبها  
 ومحددة بها لتركب عنها غيرها **د** البساطط التي لا يتحرك عنها شيء لا تحذف بساططها  
 ولا عده بها لاهلها ليست اجزاء من غيرها وقد ظهر من هذه التعريفات ان البساطط  
 اما ان يكون مقصودا اصلا او ان كان كان عنينا عن الله تعالى **ج** في البساطط  
 المقصودة مقصودا لغيا عن الاكتساب ككل تصور يتفرع عليه قصد في اوله  
 فان بالاولية اولى ومن المعلوم ان بعضا من الماهية والوجودانية اولى  
 فالافان والافنوة والافنات والطعوم والافنات والافنات وكذلك الافان  
 للعددة والافادة والشهوة والنقمة والافن والافن والافن والافن والافن والافن

صحة

لعمري لا يمكن بقوله هذا إلا ما قيل بتدليل لفظ باللفظ لا بوضع منه تفهيماً للتأويل ولأنه  
 ليس في الوجود شيء يعرف من الوجوديات في المحسوسات شيء تعرف فيها **أخ** أنه ليس  
 كل من عرف الشيء بذكر إحكامه فقد عرفه بالحد لأن الأجزاء إذا كانت معروفة بالاسم  
 كانت الماهية المعروفة بها موصوفة بالحد لأن تلك الماهية ليست إلا مجموع تلك  
 الأجزاء وإذا لم يكن كل واحد منها موصوفاً في نفسه بل المقصود لأنه من لوازمه كانت  
 الماهية غرضها عن تصوره بل المقصود منها مجموع الأمور بكون واحد منها لا فرق  
 لفظاً واحداً من أجزاء الماهية فالله يفهم من الحاصل خاصة مركبة **قوله** لأن الحد  
 غير مكسب **بالحجة** لأن الحد ليس إلا تفصيل ما ذكر الاسم عليه بالاجمال وذلك مما لا يمكن  
 وفتح النزاع فيه الأمر جهة اللغة وذلك ليس بعقلاني ولأنه أيضاً لا يمكن  
 التصديق **قوله** لأن حد الشيء مجموع ذاتياته وسببها أن يكون الشيء في عرف مجموع  
 ذاتياته له ويحجب كونه كذلك فالحجة غير مستفيدة من الحجة هذا إذا كان الحد محجباً  
 الاسم إما إذا كان محجباً الحقيقة وهو أن تشير إلى وجود معين ونعم أن حقيقة  
 مركبة من كذا وكذا فلا **أخ** أنه لا بد فيه من الحجة **قوله** أن الزيادة على الحد غير  
 ممكنة **قوله** الهم ممكنة **أما** الأول **قوله** غلظة عبادة عن ذكر مجموع أجزاء الهم وذلك  
 غير قابل للزيادة والقصان لأن الزيادة على الحد كتمان كان جواً لم يكن الحدراً ولا  
 مجموع الأجزاء أو الهم كونه زيادة الحد ومن هذا يظهر أن الماهية **أخ**  
 ليس لها إلا الحد الواحد وأن الجاهل الحد جاهل بالمحدود والغافل به علم به لا محالة  
**وأما** الثاني فلأنه ذكر خواص الشيء وصفاته الخارجية وذلك قابل للزيادة  
 والقصان **أخ** المناسبة بين المحدود والمرتوم **أخ** أن الهم مرتوم **أما** الأول  
 أو لا فلا يتصور تصور مطابقاً للشيء نفسه والهم لا يتصور ذلك وأما الثاني  
 فلأن الوصف الخارجي لا يعبر عنه الشيء إلا إذا كان حاصله لا يعبر عنه لكن العلم **أخ**

لا يتصور الهم إلا بالعلم  
 لا يتصور أن يكون الهم  
 وهو ما لا يتصور  
 الهم من حيث هو

لا يتصور الهم إلا بالعلم  
 لا يتصور أن يكون الهم  
 وهو ما لا يتصور  
 الهم من حيث هو

الوصف الغائي له موقوف على العلم به فلا يستفاد العلم به من ثبوت ذلك الوصف  
 الزم الدور وإما العلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغيره فلا بد من الحصول لا بعد  
 العلم بكل ما يغيره والاسود المغارة غير متناهية فليس موقوف العلم به على العلم بها  
 لأنها له وهو محال وإما الرسم فإنه إما من الحد لأن البناء لا يحدودها البتة  
 وقد يكون لها رسوم وإما المركبات فقد لا يمكن تعريفها إلا بالرسوم أيضا لعدم  
 الاطلاع على أحوالها وأصنافها والمضافات لا يمكن تعريفها إلا بالرسوم لأنه لا يمكن تعريفها  
 إلا بأسبابها الفاعلية أو القابلية والاسماء خارجة عن المسببات فتعريف المسبب  
 بالمسبب تعريف دعي لا محالة **في الفرج** في الحدود والرسوم من الناس منة نكر  
 ذلك لأن التعريف إذا لم يكن شتملا على شيء من التعاوي كان حاصلا ناجما إلى الإشارة  
 إلى الماهية المعينة إلى شئ العقل اليها من غير حكم عليها بالبلغ والاشارة أصلا  
 وذلك مما لا يختل الاشياء والإظهار وقوله من قال الحد يطل المقص والمعارضة  
 خطأ لأنه لو لا التصديق بثبوت الحدود غير موضوعة الحد أو بالعكس واللام موجبة  
 المقص وإما المعارضة غير قاطعة لأن الحقيقة إلى شئ اليفل المعارضة  
 من حيث اتفاق الحقيقة لاشارة الحقيقة المذكورة أو لاس حيث هي هي **التم** **الاعتدال**  
 من التعاوي وإما الذين يقولون إمكان الاعتراض على التعريفات فقالوا  
 أن مدخل الحد فيها إما أن يكون لفظية وهي أن يكون اللفظ استعارة أو عازية  
 بحجة غير متعملة أو عينية وحشية وإما أن يكون معنوية وهي إما أن تكون مشتركة  
 بين الحدود والرسوم أو محقة بكل واحد منهما وإما الأول فهو تعريف الشئ بأشياءه  
 في المعنوية أو بما هو أخفى منه أو عينية أو بما لا يعرف به دلالة كلام بعضهم أن قولهم  
 بتفسيره إخلاء المساوي وبما لا يعرف إلا بعد إخلاء الأخصى **في الحدود** **في الحدود**  
 الوجوه غير معقولة في الحد لأن حرم الماهية لا بد وأن يكون عقله قبل عقلها ومن كان

كذلك كان يعرف من الماهية فلا يحتاج ان يكون التعريف الحد وانما على ذلك  
 الاقتسام الذي لا ان يسمى بالشيء عند حد لا على ان يخصص هذه التعاريف بالرسوم  
 واصفا الامور الحقيقية بالحدود فلا يمكن الا ان يكون الحد في حد ذاته  
 الجنس جنساً لا ان يكون الحد في مقام الفصل فصلاً ان كان جنساً لكنه ان يكون  
 جنساً ان شاء ان كان فصلاً لكنه ان يكون فصلاً ان شاء ان كان الحد جنساً او فصلاً  
 وفصلاً او كلياً فقدم الفصل على الجنس وهو غير جائز لان الجنس اعز من الفصل فيكون  
 يعرف منه والاعرف مقدم على ما ليس كذلك واصفا الامور الحقيقية بالرسوم فنوان  
 ان يكون الرسم اعرف من المرسوم **ولفان كل ان يعرف** هذا او يعرف لو كان المرسوم  
 معلوماً قبل الرسم ليعرف ان الرسم لا يعرف له او يعرف ولو كان كذلك لم يكن معرفة المرسوم  
 مستفادة من الرسم فلا يكون الرسم دسماً طرأ عليه من ترك الحدود فيستعملها صغوية  
 معرفة الجنس القريب الفصل القريب على ما مر فترى به والشخص هنا قد ذكرنا اعتراض  
 عليه صاحب المعبر فنرى ان ذلك في غاية السهولة لان الحدود حدود للاسماء  
 والاسماء اسما للاشياء المعقولة وكل امر معقول فانه لا بد وان يعقل كما في الجزء  
 المستتر فيه ليس هو وكما في الجزء المميز ايضاً هو فان الحد يستعمل من هذا الوجه  
 والاختلاف ان الحد ان كان التعريف منه تفصيل مدلول الاسم كان الامر كما وصلح  
 المعتبر وان كان التعريف منه معرفة الماهيات الموجودة في نفس الامر كان ذلك غاية  
 الصعوبة وبانته التعريف **الحكمة الثانية في الصدقات** وفيه ثلثة ابواب  
**الباب الاول** في احكام القضايا والكلام فيه مقدمة وقسمين  
**اما المقدمة** فيها بحثان فلهذا نعرف القضية فيلها التي يقال لها كلف  
 انه صادق او كاذب وربما قيل انها التي ينفذ المصدق والمكذب او انها التي  
 حكم فيها بسبب امر الى امر سلب او عجاب ولفان كل ان يعترض على الاول

بلحق الصدق لا يمكن تعريفه إلا بآية الجز المطابق فتعرف الخبره دور وعلى  
 الثاني ان بان الصدق لا يمكن تعريفه إلا بآية الاحبار عن كون الحكم صادقا  
 فيقول الدور وعلى الثالث ان الحكم قد يميز ان يكون مراد الخبر والسلب والاختار  
 نوعاه فليزم الدور والحق ان ماهية الخبر غنية عن التعريف لان كل ما عاقل له  
 المعرفة بالمبديهة بين الخبر والافرح ان من اورد الامور موضع التيق به لا الجز او بالعكس  
 لغرض بالمبديهة فتلك تلك الامور لان كل احد يعلم بالضرورة ان الله موجود وليس بعدم  
 وهذا خبر يخص العلم الخبر الى ان سبق بتصور اصل الخبر فهو ان روي  
**في قسمي القسم** وهي قد يكون جملة لقول الانسان كات بشرطه متصلة  
 لقولنا كات الشرط لانه قد تهاجر موجود بشرطه متصلة لقولنا ان يكون  
 العبد وبما وان يكون فردا ولكن يجب ان هذه السمة سلب يقابلة والخص  
 ان الحكم في القضية اما ان يكون موقفا على شرط ولا يكون والثاني هو الجملة ان الحكم  
 في قولنا الانسان حيوان حاصل حرا وعبر متوقف على شرط اما الاول فاما ان  
 يكون تعلقه بذلك الشرط لتعلق المزمع سواء كان له لذه ولا لذه ولكن بالاتفاق  
 وهو المتصور وتعلق العناد وهو المتصور واعلم ان العمل والمصل والمفصل  
 هو الموجبة اما السالبة فلا لانا اذا قلنا زيد ليس كات فقد تعينا العمل ورفع  
 العمل كنه تحقيق العمل وكذا المصل والمفصل لان احوالها في السوابك ما كان  
 استعداد قبول العمل والاتصال ولا تفصال اجزم تحت جملة ومتصلة من منفصلة  
 لأجل ذلك الاستعداد على سبيل الجواز واعلم ان تسمية المتصلة بالشرطية متصلة  
 للعبية واما تسمية المتصلة بها لحيان فاعلم لما سموا المتصلة بشرطية وكان الحكم  
 منها غير جازم مما كان الحكم فيها غير جازم بشرطية **القسم الاول**  
 في القضايا الكلية واللامية ان كانا ولو كانا اما **القسم الثاني** في القضايا

٢٢  
 ومعنى النسبة الى من طرفها واما ما زتها وهي المحمول الموضوع  
 اما الصورة فالعقل اما ان يقع عن معانيها واما عن اللفظ الدال  
 عليها اما المعنى فله ثخان **فأ** كل قضية فيها محال له واقع  
 الموضوع واداء المحمول والنسبة اليه هي مقارنه لها بالمكان فكل  
 كل واحد منها مع الاصول عنها ونفقلها مع الاصول عن خصوصه  
 كل واحد منها ولان النسبة من البش ما خرج عنها والمأخر  
 مقارن **ب** نسبة احدهما الى الاخر عشر نسبة الاخر اليه لان  
 سبه احدهما الى الاخر فنته الموصوفه والمحملة ونسبه الاخر  
 الى الاول نسبة له كالحالية والوصفية وقد يكون احدهما بالمرتبة  
 والاخرى بالمكان فلا بد ان لم يلفظ القضية بالانجبات عبد العلون  
 لكن النسبة التي هي جزءه ابيه القضية هي موصوفة ذات  
 الموضوع بالمحمول واما الاخرى فمخرجه لانه واما اللفظ فنته  
 خمسة ابحاث **فأ** ان كانت النسبة مدلولها عليها صحتها  
 بل هو المحمول كاي المشتقات والكلمات لم يجز فزادها بالمطابقة  
 والموقع الدار ومثل القضية ثابتة في اللفظ والطبع  
**ب** المكان الطبيعي للترابط المتوسط بين الموضوع والمحمول  
 لان النسبة واقعة بينهما فاللفظ الدال لابد وان موطنها  
 في كل قضية فمر في نفسها باعتبار انه لابد للرابطة  
 في نفسها من كيفية مخصوصة اما الضرورة او الضرورة اما  
 في اللفظ فقط لا يكون وقد يكون **د** اذا دلنا ان نسبة  
 واجب ان يكون حيوانا احتمل ان يكون الواحد محمول وذكور

**ما بعد يكون** فهو ماله لا ان الوجوب امر نسبي فلا يمكن ذكره خصوصه الا بانك لا تعرف  
 الله وان يكون جبر ولا منه وان يكون خادجا عنه في القدير الاول والثاني لا  
**يكون** القضية موجبة في اللفظ لطلعه بل ان يكون موجبة في القدير الثالث  
**في مكان** فاذا كان كذلك فان نسبتها الى موضوعها بالوجوب والامكان او اللاحق  
 وان جمع جميع هذه المنة محولا او جبر لانه كان فيها موضوعا على احد هذه الجهات  
 بل ان التسلط للثلاث اركان جعلها محولا وجبرا عنها وصادجا عنها فلم يمتنع  
 بعض هذه المصطلحات عن بعض **والجواب عن الاول** ان ذلك ما يلزم لوجوب حق  
 الثلاثة اعمودا فيكون في الخارج كذا ليس له كذا على ما سطره الحكمة **والثاني** ان  
 الرباطة ان يقد منها كانت محولات او جبر لانه وان كانت حجابا وان لم تكن  
 مفقودة وبالمعية **السورة** ما ساق في تفسيره ان شاء الله تعالى ان كان جبر امر القضية  
 الموضوعية لانه ليس في امر القضية المعقولة فانه ليس له اللفظ الذي ان في القدير  
 ثبت له الجبر وذلك القدير هو نفس القضية المعقولة فانه ليس له الموضوع وليس  
 للسورة الحقيقة اعتبارا مغايرا للموضوع خلاف الرباطة والجمعة ولذلك لم يمتنع في القضية  
 لاجلها الى الخامسة كما فسرها بسبب الرباطة والجمعة الى الثانية والثالثة والاربع  
 واذ فذلك في النسبة فليس كذلك فتمت بها بالاجابة السليمة بالاجابة التي هو فيها  
 في النسبة والسبب هو الحكم بالاثبات في النسبة العلم الضرورية حاصلات كذا في احد منها قضية  
 ثم هنا عشان الحكم بالسلب بالآخر بعد العقل اذ السلبات العقل الربك بعد العقل  
 بانطه لكن السلب المطلق غير معقول لا كان معقولا فتمت به نفسه عن غيره والاد  
 لم يمكن العقل من الاشارة اليه دون غيره اشارة مطابقة والتميز في نفس الامر العقلي  
 الا في الترتيب والسلب ثبوت **والثالث** ان من فرضه فانه يقابل سلب فليكن التسلط  
 فتمت في مقابلة ذلك التميز سلبه ذلك السلب له ذلك التميز ايضا فكونه في

في مجموعها في السلب والاربع والحق



السطح  
عنا واولا  
٢٠٩

**والجواب انكم ان عقلت من قولكم السلب ليس معقول الا قد**

ما قسم والا فما ذكرتموه غير مقصود لكم فلا يثبت الجواب بـ **المشهور**  
ان الجواب بسط والسلب لا على معنى ان الجواب هو ان السلب ان كان احد  
القيضين لا يكون حرا في الاخر بل على معنى ان السلب لا يكون ان يكون  
مذكورا ولا معلوما الا بعد ان يكون الجواب كذلك لان السلب المطلق  
غير معقول ابتداء فالقيضة السالبة بحاجة الى الموجبة في المعقوله  
فهذا لما وبل قلنا ان الجواب بسط والسلب لا على معنى ان السلب لا يكون

**بين الموضوع والمجول** وذلك بيان العدول والخصيص والاعتبار  
في كون المحل موجبه او سالبة باسناد الحكم او نفيه لا يكون المحل  
عليه والمجول موجبه او سالبة او عدما فانك اذا قلت ما ليس حي فهو  
غير عالم فقد حكمت على الخارج بانه لا عالم بهذه القصة موجبه  
والدليل عليه انك في الشرطيه متى استلزم للزم كانت موجبه  
سواء كان الطرفان موجبين او عدمين او مختلطين فانك اذا قلت  
كلما لم يكن الذات حيه لم يكن عالمه فقد استلزم للزم باني عدم  
الحبيته وعدم العالميه فيكون الشرطيه موجبه بمعنى ان للزم  
ثابت وان كان كل واحد من طرفيها عدما فانها حاصله متى كان  
السلب حرا من ماهية الموضوع او من ماهية المجول او منهما  
كانت القيصه معدوله لانك ربطت احد السلبين بالآخر فيكون  
انكم بانبا وان لم يكن حرا من ماهية واحد منهما كان محاله حرا  
عنها افعالا لحق في النسبه التي بينهما وكانت سالبة فقد ظهر الفرق  
بين المعدوله والسالبه في نفس الامر واما انه كيف يثبت في اللفظ

رجا

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الشيخ شيخ صدق  
الدين وقول الصادق  
موان الله يوم الدين  
مروءا اذا سجل على  
المعدن لم يكن مان  
مروءا

هو الجوزية الموصوفة

الاول

اوله نصفه والمقصود وانقسامها لاربعة ان الذي بين فيه الاحاط بالكلية  
هو الكلية الموجبة والذي بين فيه السلب الكلية السالبة والذي  
بين فيه الاحاط الجزئية والذي بين فيه السلب الجزئية موجبة السالبة والآن  
المهمة ثم ههنا اعراض عن المسوات والمهلان امس المسوات من وجوه ثلثة  
**في** اللفظ الاول على كية الحكم سمي سور وهو الكلية الموجبة كل في الكلية الثانية  
لا في ٧ واحد في الجزئية الموجبة بقض واحد في الجزئية السالبة ليس على ليس  
بعض بعض ليس الفرق من هذه الكلية ان قولنا ليس كل يدك بالمطابقة على  
سلب المطابقة على وبالالتزام على سلبه عن لك البعض اننا نعلم انه لو لم يكن معلوما  
عن بعضه من ثلثان ثانيا لكنا وقولنا ليس بعض بالعكس قولنا بعض ليس بالفرق  
بينه وبين بعض لان الملة قد يذكر للسلب الكلي دون الاول في هذه  
الامور لا بد من ثلثان كية الجزئيات على ما مر وليان كية الاجزاء والفرق ان  
الحد لا يخرج المخصوصات والتميز لا يحقق المخصوصات ولا في السور والعلات  
على الجزئية لا يكون الا في حجاب الموضوع والتميز على الاجزاء قد يكون من جانبيهما  
كما يقال ثلثة اشخاص كل هو له او بعض هو له فنقول هذه الاسوار على الاجزاء والجزئيات  
بالاشتراك المسمى فانما لبيان كية العدد سورة كانت الكية في الاجزاء والجزئيات  
**في** تحقيق قولنا اننا قلنا ان كية هذا يستعمل ان يحب الحقيقة وتارة  
يحب الوجود الخارجي امس انتم فاذا قلنا كل كية اعتدافه كية من كية  
**في** لا ينفى به العلم الكلي ولا الكليات من كية موكك بر كل واحد والفرق بين  
المفردات الملة قد مر وسياتي تامم في الاخر به ما يكون حقيقة كية فقط او ما يكون  
موصوفا بانه كية ما يكون ليع منها وهو الذي قد مر عليه انه كية فاننا لو عينا  
بقولنا كية كية ما يكون حقيقة كية لم يعد الحكم من الاخر الى الاخرين ولو عينا به

هذا هو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة  
وهو الجوزية الموصوفة

اي  
سائر  
ما  
هو  
سائر

الحاجات التي لا يمكن ان تكون  
في نفس واحد من هذه الاشياء  
التي هي في نفس واحد من هذه  
الاشياء التي هي في نفس واحد  
من هذه الاشياء التي هي في  
نفس واحد من هذه الاشياء

ما يكون موضوعاً به لا فكل موضوع في الشيء الآخر ولا يصح به ما يكون موضوعاً به بجميعه  
في الخارج. وما هو اعني منه وهو الذي لو وجد في الخارج لم يصدق عليه انه في شيء  
كان في الخارج اول من فانه لم يكن ان يقول كل شيء كل شيء ولو لم يكن شيء من الحقائق  
موجود في الخارج. بل ما معنى ان كل واحد او وجد كان شيئاً فانه لا بد وان يكون  
حيث في وجد كان شيئاً ولا يصح به ما يكون في دائماً او لا دائماً بل ما يكون في  
منها وتقسيم اليها هذا اذا كان في كل شيء وكل شيء عليه فاما اذا كان في شيء بالضرورة  
او بالضرورة او دائماً او لا دائماً بل ذلك وحيداً يكون هذه الاشياء هي التي  
الموضوع لكن لا يكون كونهما مطابقة وموجبة على ذلك في نفس الشيء بل في الخارج  
لها ذكر في الفارابي انه ليس بعينه قولنا كل شيء في حضور الحقائق في كل  
ما يمكن ان تصاف بها وهو بحث لفظي لان من قال كل شيء في قوله ان يوجد في ما لا يمكن  
اللعنة تامة لان الاسود لا تامة والذات التي هي عن التولد في جميع الاشياء  
وان كانت ممكنة الاضافه به و قولنا كل شيء في بعض الاشياء المذكورة محتمل  
وحيث احدهما ان كل شيء في الوجوه المذكورة حال كونه في والمثل في كل  
ما صدق عليه انه في بالفعل لو كان حال الحكم عليه بذلك او بغيره او به وبغير  
الاصحابين فرق لانه بالتقدير الاول لا يصح ان يقال في كل شيء في كل شيء على  
التقدير الثاني يصح ذلك واما الثاني فيقول في كل شيء في كل شيء ان  
كل واحد ما وجد في الخارج من احوال الجاهل وكل واحد من احوال الجاهل وعندها  
التقدير لو لم يوجد من المتعارفين. والخارج لما صح ان يقال في كل شيء في كل  
ولو لم يوجد في الخارج من الاشياء الا ان قلت لصح ان يقال في كل شيء في كل  
اشياء في احوال الاول في كل شيء حال كونه في في احوال الاول في كل شيء  
في الشرط على ما هو في موضوع القضية الموجبة وهي بعينها في الثالثة

في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في  
في نفس الشيء بل في

في الخارج الى  
الشيء في نفس  
الاشياء في

من غير فرق للكنة السالبة عما آخر هو اننا اذا قلنا لا تنسج ثوب ولا تنقع به ان حصية  
 الخ من حيث تنسج ليست حقيقة البار من حيث هي ثوب لان موضوع القضية لن كان غير محمولا  
 لم يكن هناك حمل ولا وضع البشر وان لم يكن حينئذ يكون الصادق السلب على هذا الفاسد  
 ويلزم ان الصادق الموجه في شيء من القضايا اصلا بل يقع به ان الوصفين اجتماع  
 في الدقيق او احده وله من ثبوت سياتي على السالبة للكنة في **الحزب** اذا قلنا  
 بعض ثوب لا يلبس كن اعني ان بعض تصديق عليه انه يجم على الشروط المذكورة فانه  
 موضوع كذا او غير موضوع في **المهملة** اننا نعلم بالضرورة ان الشخص كل نوع  
 من موضوعات ذلك النوع وغير كل واحد منها عن الآخر بامور مادية لا تنسج  
 عينا بل بطبيعة ذلك النوع مغايرة لما في الخصائص فاللفظة الدالة  
 على ان يسمع من حيث هي في غير دالة على ان يحولها الى معدنية والمعدنية هي  
 في هذه المظنفة والمهملة واذا عرفت ذلك فقوله الصادق قضية المهملة متوقف صدقها  
 على صدق اعمية ولا توقف صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك فهي في قوة  
 اعمية اعمية الصغرى فالدليل الاول اننا اذا قلنا الانسان كذا كان فلو لم يكن  
 شخص من الشخصين شاركنا بكونه في الاوقات لكذب ذلك لان السبل العام  
 في الكل لا يصدق معه البتة وعلى الثاني انه من صدق هذا الانسان كان صدق  
 ان الانسان كذا لان هذا انسان عبارة عن الانسان المصدق بكونه هذا  
 الخ لما صدق على المركب صدق على اعمية لكن لا توقف صدق قولنا هذا الانسان  
 كان على صدق الكلية فاذن لا توقف صدق المهملة على صدق الكلية فاما الذي  
 فاذن اعمية اذا كانت معلومة والكنة محمولة من المجهول وقوله بالمعلوم فلا يحرم  
 نقلها الى المهملة منزلة اعمية **لا يلبس** بالذي مر من ان ذلك معلوما موضوعا  
 بصفة ان يكون كل واحد من سبلنا طبع موضوعا لها وان مجموع اعمية العنقوة

موصوف بالصفة وكل واحد منها موصوف بما تم الذي يدل على ان الماهية  
 لا تصدق الا عند صدق الاليات هذه الماهية مع قطع النظر عما لها من  
 الصفات لما كانت موصوفة بصفة ثابتة ما عرفت تلك الماهية وقد تحقق الموصوف  
 بتلك الصفة وانما تحقق الموصوف بتلك الصفة لمحقق تلك الصفة فاما تحقق تلك  
 الماهية بمحقق تلك الصفة **لا يا محبت عمل** او اياها لا تدعي ان ذلك لم يتحقق  
 فانه ثابت لكل واحد من صفاته بل تدعي ذلك في هذه الصورة لان الكائن لذل  
 وجدف مع هذا الانسان فلا بد وان يكون موجودا مع كل واحد من امرتهم هذا الانسان  
**وعن الماهية** ان قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك الصفة ثابتة ما عرفت وقد تحقق  
 تلك الصفة مصداق على المطلوب لانه لا يغير ذلك الادلة ان احكامها ما عرفت  
 من حيث هي حتى ينفي العموم **الاستواء** المحمولات من حيث هي انما هي من  
 حيث تكونون كليا بل الكلية انما تفرض عند كونها مقولا على كسرها وانما اعتبر  
 كثر في موضوعاته في فرضه الكلية والستور لفظ لا تدعي تقدير تلك الكثرة فلا يدخل  
 ادعى الموضوع ومنه هم موجوده وبطل الموضوع الفصيل لا تدعي ان امرها في الستور  
 على هذا التقدير يكون جزءا من ماهية المحمول فاذا قلنا زيد بعض الناس فلا نقول  
 المحمول الناس لفظه البعض هو بل نقول المحمول مجموع من بعض الناس  
 المحمول اذا كان محض السطح دخول الستور الموصوف به عن المحمول عليه لكن  
 يمكن ادخال الستور الذي يجب لاجراءه عليه كما مات زيد كل هذه الاعضاء  
 او بعض هذه الاعضاء واذا عرفت ذلك فقولنا اذا ادخلنا الستور الذي  
 محمولات على المحمول فاما ان يكون الموضوع والمحمول محض كونهما او المحمول  
 شخصيا والموضوع كليا او بالاندرس في القسم الاول باطل والمحمول كسريا لانا اذا  
 قلنا زيد كل ذلك الجسم او بعضه فاما يصح القول ان زيد محمول ذلك ان يخصه مات







كل انسان طائر فادام ماشيا وهذا المعنى قائما عنده في العلوم وامثال السابقة  
فهي على اسم فان ذات الموضوع اما ان يتجمل انك كما عن المحمول ولا يتجمل فان  
كان الاول هو الضرورة المطلقة سواء كانت تلك الاستحالة لنفس ذات الموضوع او  
لواحدة وهذا عن فهمي لان ذات الموضوع ان كانا شاذية كان المحمول ايضا كذلك  
لقولنا الله عالم فان لم يكن كذلك كان المحمول مثله لقولنا كل جم قابل للغير فان الجم  
وان لم يكن انما للكنه وجد استحال انكار ذاته عن هذه الدالة وقد تمكون ههنا  
بقولنا الانسان حيوان فان انا دوا بالانسان النفس الناطقة هي لما حاجته  
فالامر يستعمل للثبات حينئذ قولهم بالضرورة الانسان جسم وان انا دوا به البدن  
فذلك لانه ان هذا البدن عبارة عن جسم موصوف بصفات قائمة به فانه ان كان  
هي الموضوع الحقيقة اما الجسم وهيو لاه وكف ما كان فانه لاي انصافه بالحياة لذاته  
بشرط صفات الجوالة في ذلك المحل اعراضا كانت زو موز اعلى بسليل فالحقيقة  
من الفرق بين الصور والاعراض حينئذ يكون هذا المثال مطابقا لهذا المقسم  
بما يكون المحمول في ذات الموضوع بشرط وصف الموضوع وان انا دوا به مجموع  
الامر المحذور انما الحيوان الناطق فانه يصح الاعتناء كان واعلم انما يتكلم في  
هذا المثال ان كانت متعينة بواقعة بعدم الالتفات الى الاحتمال فخطا كانت ام صوابا  
لان الناس من عظماء يستعمل هذا المثال فلو مقدمة اولية حتى انهم يتحققون فيها  
المسائل الكلية فلا يجدون تناسلا في ذلك **واما** اذا جاز خلوات الموضوع عن  
المحمول الماهي في ذلك المحمول فاعلم اننا في الموضوع لا نعلم من في ان من تلك  
الذات صفة ثم ان تلك الصفة ليست خلوات اعزج لك المحمول فيكون ذلك المحمول  
صه دوا لذلك الموضوع بشرط انصافه تلك الصفة وانه امر القوي في محسوس وصف  
الموضوع ثم ان الضرر دوى محسوس وصف الموضوع ان لم يثبت فيه ان يكون ضرورا

ما دام الذي ان كانت الصفة المطلقة داخلية فيه وان اعتبرناه كان  
 متباينة ومشتاد كما انما اشتراك الاختصين محال لم وذلك الاسم هو الذي  
 لا يعتبر فيه ذلك القيد ان يكون من محلة اوقات ذات الموضوع او صفة  
 من صفاته وقت محض حصول ذلك المحول فيه اما معينا او غير معين واما  
 اربعة **في المنكر** المكان مقول بالاشراك على انه معان مترتبة بالتعميم  
 للخصوص فالذي لا يكون ضروريا له احد على الوجود والعدم فقولنا يمكن  
 ان يكون معناه انه لا يمنع وجوده ومعنا ان ذلك ينقسم الى منع عنده  
 هو الواجب والى منع ذلك ايضا فيه وهو الممكن الخاص وقولنا يمكن ان لا يكون  
 معناه انه لا يمنع عدمه وهو ينقسم الى منع وجوده وهو المنع والى المنع  
 ذلك ايضا وهو الممكن الخاص فالامكان انعم بنفسه سلبا للضرورة فان  
 كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن  
 الخاص وان كان ذلك عن الوجود كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه  
 المنع والممكن الخاص فالممكن الخاص داخل فيه على الوجهين وفي كلام الشيخ  
 اشارة الى ان هذا المعنى انما يحتمل احيانا عاما لان العامة يردون بالامكان  
 ذلك وهو بعيد بعدا عظيما عن ادراك هذه الامور ان بل الاول ان يكون  
 اشتقاقه من المحموم فان هذا المعنى بالنسبة الى ما هو في الذي تكون الصفة  
 المطابقة منسوبة عن طريقه معناه ان الذي يكون الصفة منسوبة وبشرط وصف  
 الموضوع وبما هو متعين كما ان امير المؤمنين عليه السلام في التنبيه للانسان  
 وهذا الامكان غير خالص في الامور الحاصلة للسبب الخارجي والامتناع  
 عن الصفة بشرط المتأخر اذا عرفت هذه الاعتبارات الثلاثة فاعلم انما قد  
 تعتبر في الامور وجوده وقد تعتبر بالنسبة الى الزمان المستقبل ومن الناس

من ان ذكر الامكان امر لا يتحقق في نفسه ولا في غيره فان كان موجودا  
فهو حال وجوده لا يقبل العدم فلا يكون له امكان الوجود والمعدم فلا يتحقق الا  
حينئذ وان كان معدوما لم يجز له لا يقبل الوجود ولا يكون له الا ان يقع  
بمقتضى الوجود والعدم وثبت ان الامكان لا يتحقق واجبا من هاتين الحالتين  
ثبت ان يقع بمقتضى الاوان وبقا القول الممكن ان يكون سببا لوجوده خاصة او لا يكون  
فان كان وجب حصوله فكونه واجبا لا يمكن ان لم يكن كان وجوده حينئذ معدوما  
فكانا واعلم ان سائر من يجيز عن هذا الاشكال فيم ان الامكان لا يتحقق للمشي  
بالنسبة الى الزمان الذي هو حاصل فيه بل لا يتحقق النسبة الى الزمان المستقبل  
فالقول في الموجود هذا هو ما قد مر ان يكون موجودا او معدوما في هذا الوقت  
في غير ما عليه في هذا الوقت ان كان يكون موجودا او معدوما في الزمان الثاني فكون  
الامكان حاصلا في الزمان الذي هو سببه الى الامكان بالنسبة الى المستقبل لا يتحقق  
الامكان امر صلي والاضافات لا توجد الا عند المضافين فلو كان الامكان حاصلا  
لانه الحال بالنسبة الى الزمان الذي هو سببه فيكون الزمانين معا لانه ان يكون مستقبل  
حاصلا عند الزمان الذي هو سببه فيكون المضافين **هذا القول** هذا انما لا يتم لو كان الامكان  
امر اثنوي سواء في الزمان او في غيره فلو كان في الزمان فلا يمتنع ان يكون في غيره  
بالامكان لا يستفاد من ان الامكان في الزمان انما هو في الزمان الذي هو سببه فيكون  
الامر في غيره ان كان في الزمان فلو كان في غيره فلو كان في الزمان الذي هو سببه فيكون  
الوجود في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون  
هو انه يتحقق الوجود في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون  
لا يتحقق الوجود في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون  
الوجود في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون في الزمان الذي هو سببه فيكون

اجاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله

وامتد الآحق فكذلك ايضا لان صفة من حيث هو لا تقضي الوجود  
لاشأن كون الوجود متافيا للعدم وقد علم ان الفاعلين لا مكان الا استقبال  
لخلافه لانه هل من شرط كونه ممكن الوجود الاستقبال ان لا يكون موجودا  
في الحال لا واما الشئ لانه لو اعتبره ممكن الوجود في الاستقبال ان لا يكون  
موجودا في الحال لا اعتبره ممكن العدم ان لا يكون معدوما في الزمان لكن ممكن  
الوجود هو بعينه ممكن العدم لان الامكان في الماضي فلا اعتبره ممكن العدم  
ان لا يكون معدوما واجب ان يعتبره ممكن الوجود ان لا يكون معدوما ولا  
يكون معدوما كان موجودا فاذن يعتبره ممكن الوجود ان لا يكون موجودا  
في الحال وقد كما فرضوا ان لا يكون موجودا في الحال بعد حلفه وايضا فلا  
يحتاج ان الوجود في الاشياء لا يمكن الحاق فلا في الاشياء لا يمكن الاستقبال  
اولى في الضرورة والامكان بحسب المذهب فاما ان حال المحذور  
بالنسبة الى الموضوع في نفس الامر قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فلنا هذا  
الحال الذي قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فالضرورة الذاتية هي  
الضرورة التي تتحضر في الذهن بضرورة موضوعها ومجولها لم يتحقق في ذهن  
من ان يثبت ذلك المحول لذلك الموضوع بعد القضية ضرورة ذهنية  
لانه لا يبرهن من تحقق هذه القضية في نفس الامر ضرورة ذهنية لخص  
اذن من الضرورة الخارجية حيث يتحقق من غير ضرورة  
ضرورية في الخارج كذا في اوله في الاشياء بالارباب الذين انعكس  
فقد يكون في الحاق ضرورة كونه الذي كونه في الحقيقة و  
لما كان في روى الوجود في الضرورة في الحاقه ان كان يكون الممكن  
الذي هو من الممكن في الماضي في الماضي في الماضي



مس  
لأن لا يوجد فلا يكون مغاير للـ **الشيء** سلب التسمية

الأدب **أنا نقول** لو كان كذلك لأن لقولنا واجب أن يوجد  
لأنه لا يوجد سوى ما ذكرناه وهو قولنا ليس بجواب أن يوجد  
لأنه ليس بآخر فحين ذكرك لأننا لا نرى هذا الذي غير المتناهية  
الامكان (الغاي) لأنك لكل واحد من الطبقات الثلاثة معدلاً  
ومحصلاً على ما يليه **في أقسام القصص** الحقيقة لا يتحقق ما هيها  
لأنها إذا لم يوف محمول لموضوع أو لا يتوهم فإن من هذا القدر ولم يمت  
كيفية ما كانت الموثوق كانت الحقيقة مطلقة عامة وإن كانت موجبة  
فليست كم أو لا هذه المطلقة لما جاء وسلباً ثم في الموثوقات فإنا قلنا  
كل حجت بهذا الإطلاق فمناه كل ما يقال له حج على الوجه الذي  
لخصناه فهو من غير أن أنه كذلك ذاكما أو في بعض الأوقات أو أنه كذلك  
مطلقاً أو محب شرط بل على ما يقع الموثوق والمقتيد ومقابليهما ومن الناس  
من ينع أن الحقيقة لا تصدق كتابة إلا إذا كانت دائمة وينعم من  
أشياء لا تصدق كتابة إلا إذا كانت ضرورية **القصص** فقد حجج  
على قوله بأن كل واحد من حج لولم يكن موصوفاً بالباء إنما كان حجاً ومن  
قاضي موصوف بالباء وإذا صدق أن ذلك الحجة غير موصوف بالباء فكيف لنا  
كل حج موصوف بالباء **والقصة** أن الألف بالباء والمع من الألف في  
جاء إنما أو غير آثم لأنه يمكن تغييره اليها وسور القصة مشترك بين القصة  
لأنه أيضاً فإياه فافعل المثنى والعروب على كل كوكب  
مع أن ذلك غير آثم **والقصة** فهذا حج على قوله بأن ثبوت المحمول  
للموضوع لو لم يكن ضرورياً لأن يمكن أن يكون وإن لا يكون وما كان كذلك

له  
بين

القصة

في هذا الموضع ان الذين يقولون القضية الكلية لا  
 تكون الا موروثة ان عواجمه ان القضية نفسها لا يمكن ان يكون  
 شذوية الا في الضرورات وهو خطأ لأن أفراد القطعة الواحدة يجب ان  
 يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك الحكم  
 وان لم يكن ضروريا صح على كل واحد ايضا ذلك في نفس الامر والى الذي لا يخفى  
 الشيخ به من جهة اخرى والعروب فمن لم يعقد وجوب الشرع و  
 العروب الكواجب لا بد ان يطلع بان كل كوكب موقوف بالشرع و  
 العروب واما اذا قلنا ان القضية الكلية معلوم حقيقة ومعلوم عن ان  
 الحقيق ونحوه الا ان من اتحادها ان القضية الكلية لا يوجب حتم  
 من غير بيان ان ذلك استلزام او غير ذلك من سائر وطاوع غير شرط على ما  
 يقع الاحوال كلها وبعيد هذا القدير تصديق من ان يكون مسيق

لم يكن العقل طريق الجزم وقوعه بل انما العلم وقوعه من جهة الشرع والوجدان  
 فان كل ما يدرك وقوعه ولا ينفعه لا يمكن القطع بالخطا فيه الا بالجزم لكن  
 الجزم لا يفي بالذات جمع الجزيات الدالة على الوجود ولو في جهة الاتصاف يمكن  
 ذلك كون القضية كلية لأنها اذا قلنا كل لا نفخ به الى كل ما دخل  
 في الوجود من اتحاد جهة بل نفخ به كل فالوجود لان جهة معلوم ان ذلك  
 مما لا يمكن الاحتجاج به فعملنا ان العقل لا يمكن من الجزم بالقضية الكلية  
 الا اذا كانت ضرورية فاما القضية الجزئية فان العقل لا يمكن من الجزم <sup>بكلية</sup> الجزم  
 بها وان لم يكن ضرورية لاستقلال الجزم باعادة الجزئي والحكم اولى الناس  
 بهذه المقالة لا نصادم ان الشيء لا يعرف وجوده الا من جهة العلم بشيئ  
 والذين يمتدحون هذا الموضع ان الذين يقولون القضية الكلية لا  
 تكون الا موروثة ان عواجمه ان القضية نفسها لا يمكن ان يكون <sup>الكلية</sup>  
 الضرورات وهو حق وان عواجمه ان القضية نفسها لا يمكن ان يكون  
 شذوية الا في الضرورات وهو خطأ لأن أفراد القطعة الواحدة يجب ان  
 يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك الحكم  
 وان لم يكن ضروريا صح على كل واحد ايضا ذلك في نفس الامر والى الذي لا يخفى  
 الشيخ به من جهة اخرى والعروب فمن لم يعقد وجوب الشرع و  
 العروب الكواجب لا بد ان يطلع بان كل كوكب موقوف بالشرع و  
 العروب واما اذا قلنا ان القضية الكلية معلوم حقيقة ومعلوم عن ان  
 الحقيق ونحوه الا ان من اتحادها ان القضية الكلية لا يوجب حتم  
 من غير بيان ان ذلك استلزام او غير ذلك من سائر وطاوع غير شرط على ما  
 يقع الاحوال كلها وبعيد هذا القدير تصديق من ان يكون مسيق

في هذا الموضع ان الذين يقولون القضية الكلية لا  
 تكون الا موروثة ان عواجمه ان القضية نفسها لا يمكن ان يكون  
 شذوية الا في الضرورات وهو خطأ لأن أفراد القطعة الواحدة يجب ان  
 يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك الحكم  
 وان لم يكن ضروريا صح على كل واحد ايضا ذلك في نفس الامر والى الذي لا يخفى  
 الشيخ به من جهة اخرى والعروب فمن لم يعقد وجوب الشرع و  
 العروب الكواجب لا بد ان يطلع بان كل كوكب موقوف بالشرع و  
 العروب واما اذا قلنا ان القضية الكلية معلوم حقيقة ومعلوم عن ان  
 الحقيق ونحوه الا ان من اتحادها ان القضية الكلية لا يوجب حتم  
 من غير بيان ان ذلك استلزام او غير ذلك من سائر وطاوع غير شرط على ما  
 يقع الاحوال كلها وبعيد هذا القدير تصديق من ان يكون مسيق





فان الموصوف  
 لا يزوم  
 بدوام  
 الوصف  
 (الايام بد)  
 ودف  
 (الموصوف)  
 بدوام  
 الدوام

فاما ان الموصوف بدوام الموصوف حتى الوجودية الدائمة ثم  
 هذا وصف الموصوف ان ام بدوام الذات اما لانه حتى اولا لا بد له من  
 الموصوف لا بدوم بدوامه وان لم يزد (او اقل) فانا لا نكلف ان ان كان الموصوف  
 لم يزد بدوامه ام لا وفي المقدرين فوق شوية فوق شوية وفي  
 الموصوف او قبله او بعده وفي المقدرات وفيه لان فان حتى ومنه  
 الموصوف في الاقسام عند وجه تحت القضية المذكورة (التي هي في هذا  
 الموصوف في دوام وصف الموضوع وابدوم بدوام ذاته وهي ان وجوده  
 الدائمة وفيها بالعرفية الدائمة وهي مركبة من عدد احدى  
 دوامه في وصف الموضوع وثانيها لا بد له من دوام ذاته وهذا  
 (الايام بد) اما يحب الدوام (الايام بد) اما يحب الدوام  
 عند (الايام بد) فقبل الفرض فيه لا بد من الفرق بين (الايام بد)  
 الموصوف مجزأة او غير مجزأة من ما اذا جعلنا هاجمة الموصوف  
 الامكان كل جهة وفيها (الايام بد) اما ذكرنا الامكان في  
 كيفية ذلك (الايام بد) وهذا الموصوف لا يصدق الا عند ثبوت  
 حتى لو لم يكن (الايام بد) هذا الموصوف لا يصدق الا عند ثبوت  
 لما كان ثباتها (الايام بد) وفيها الموصوف لا يصدق الا عند ثبوت  
 الثبوت ولا يكون (الايام بد) في الموصوف في كيفية ثبوت  
 لغيره (الايام بد) في الموصوف في كيفية ثبوت  
 لم يزل الا ان يكون (الايام بد) في الموصوف في كيفية ثبوت  
 الموصوف (الايام بد) في الموصوف في كيفية ثبوت  
 بالفعول (الايام بد) في الموصوف في كيفية ثبوت

المشروطة العامة فتعكس كنهها لا تخرج لها إلا أن حكمها  
 استحالة اجتماع الوصفين فيكون البيان فيه بعينه ولا ضرورة للمطلقة  
**واما** المشروطة الخاصة فهي قد عكس من مشروطة عامة لما من ضرورة  
 في انعكاس العرفية الخاصة عرفت عامة **واما** الشاملة الا العامة فاما  
 ان يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخاص فان كان  
 الاول لم تنعكس الوجوه التي قد ساءها والخلف والافراض للذات كرهها  
 فاما الثانية فان اذا اخذنا موضوع القضية بحسب الوجود الخاص في ذلك  
 غير ما نحن فيه وان كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافراض  
 واذا عرفت الكلام في الدلالة فنعكس عليها الكلام في عكسها  
**واما الموجبات** فنقول ان موضوع القضية اذا  
 ما خذنا بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخاص فان كان الاول كان عكس  
 وجهة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدم وان كان كذلك  
 كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة  
 والممكنة العامة ممكنة عامة لما  
 اخذنا بحسب الوجود الخاص والذات فاما  
 وقد بيننا الممكنة الخاصة  
 بالبيان في مظهرها واما ان كان موضوع القضية ما خذنا بحسب  
 الوجود الخاص كان عكس  
 ان الموضوع ما خذنا بحسب الوجود  
 في حصول محمولها امر مباحا فانما نفعل في الوجودين

والواقفين وإنما المكن الخاص والخاص والاستثنائي فهو لا يخرج من موضوعه  
حسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارج فان كان حكمه مكن عامي وهذا هو الذي  
يلحق عندنا في مباحث العلوك **في وعكس المقيس** قال الشيخ  
ان من لو خذ ما يتاقتل الجهول فيجعل موضوعا وما يتاقتل الموضوع فيجعل محولا  
وهذا اللفظ لا يتناول الشرطيات فاذ اردنا ان نبحث تناو لها قلنا انما جعل  
مقابلا للمحكم عليه بالتساوي والاعجاب بحكمها فيه ومقابل للمحكم به بالتساوي  
والاعجاب بحكمها عليه واعلم اننا شرطنا في العكس المستوي ان يكون متساويا  
للاصل في الكيفية وهو غير معتبر هنا والمثل هو ان قولنا كل ك كجبت يلزمه  
كل ليس ليس ك وهو غير صحيح لان قولنا بالاطلاق العام كل انسان  
صاحك بالفعل لا يلزمه بالاطلاق العام كل ما ليس بصاحك بالفعل ليس انسان  
لانه لما صدق كل كجبت صدق كل ليس ك ليس ك  
الا فليصدق نفسه وهو ليس بعض ما ليس ك اي بعض ليس ك فيمكن  
بعض ليس ك وقولنا كجبت هذا خلاف **وهو انه** ان هذا ليس بخلف  
لان المطلقين لا يتناقضان ولعل الشيخ انما ساهل في هذا الباب في هذه  
البحثة لانه بان كل من صدق كلامه في العكس المستوي عرف الحق  
بعضا والحق انما صدق كل كجبت صدق ان كل ما كان ك انما ليس ك  
فهو ك انما ليس ك اما اعتبار ذلك في جانب الموضوع فلاننا اذا قلنا كل  
كجبت فقد اوجنا ان يكون الحكم مضمونا بالآل ولو في وقت واحد والحق الذي لا  
يكون بتدليسة ولا في زمن لاوقات محتمل ان يكون كجبت وانما قلنا انه عجب  
ان يكون ك انما ليس ك لانه لو كان ك سلك سلكا كان ك انما ليس ك عندكم ثم فصح  
في بعض ما يدوم سلك ك ان يكون كجبت ولو في وقت واحد فيكون ذلك كجبت

المسرح

14

مسلوبا عنه الباء دائما وقد كان كل جم موصوفا بالباية ولو في وقت واحد  
 هذا خلف ولما علم ان قولنا كل جيت يدك على ثوب الخمر لكان ثابت  
 له الموضوع فيكون ذلك في قوة شرطية متصلة وذلك يقتضي انتفاء الملامح  
 عند انتفاء اللانم ومنه اخذت بالشرط المتعقبة في انتاج القياس الاستثنائي  
 ان دون علم بذلك **واما** المطلقة العرفية فهي تعكس كقوله اذا لم  
 قلنا كل جيت ما دام ج كان عكسه ان كل ما ليس ج ليس ما دام لم يمت  
 لان الخمر اذا كان لان ما لو ضعف الموضوع لزم دوام انتفاء الملامح عند  
 انتفاء اللانم **واما** الضرورية المطلقة فانها تعكس كقوله لان كان  
 ما لزم ان العكس لزم من انتفاء انتفاء الملامح بالضرورة **المكان**  
 فاذا جعلت لا كان محمولا انعكس كقوله ما عرفت ان هذه القضية في  
 الحقيقة ضرورية واذا جعلته جبهة لم يعكس لانه لا يصدق كل ما  
 ليس ثابت ليس بانسان بل بعض البشر بالضرورة انسان وقس عليه  
 حال ما لم يوجد ان واعلم ان الموجبة الكلية كما يلزمها عكس نفسها  
 فهي لانه لعكس نفسها لانه ثبت انه يلزم من انتفاء الشيء في آخر  
 ثبت ان ذلك الشيء لادم لذلك الآخر  
 لانه من الانسان نحو ان يلزمه كل ما ليس بجيت انسان بل بعض البشر  
 انسان والا فلا فالذي بجيت انسان فلا من انساب البشر وكذا  
 قلنا لانه من الناس نحو ان يلزمه اذ قلنا بعض جيت لزم  
 بعض البشر ليس جيت اذ قلنا ليس جيت جيت  
 يلزمه ليس جيت بالضرورة ليس جيت والا فكل ما ليس جيت ليس جيت ما هو  
 جيت هكذا لقوله الشيخ وفيه نظر لان المعنى في عكس القبيض ان

(انتفاء)  
 ان انتفاء الشيء في آخر  
 لا يلزم من انتفاء الشيء في آخر  
 انتفاء الشيء في آخر

هذا الوجه عاقل  
 في الامور على اوله  
 كل ما ليس جيت انسان



اما ان يكون ز وجا واما ان لا يكون مثال الثاني هذا العدد اما  
 مساو او متفاوت فان متفاوتة مساوية للامساواة وكلها المخرج من الجمع  
 والخلو وهي المنفصلة للثبوت مثال الثالث هذا الشيء اما ان يكون حجر او  
 شجر فان الامرات هذا الشيء اما ان يكون حجرا او لا يكون ولا لا حجر اع من  
 الحجر فقد وضعنا مقابلة الحجر الحجر الذي هذا اخر من اللاجج وكلها  
 استحالة صدق الحجرين واما ان يكونا شيئا الا الى فلا تفت صدق الحجر  
 صدق اللاجج لانه اخر منه فلو صدق الحجر صدق الحجر لزم صدق اللاجج  
 والآخر مما هذا خلف ولما الثاني فلا بد لو كان كذا كذب الحجر صدق الحجر  
 كان الحجر مساويا للجر وكان اخر منه هذا خلف مثال الرابع هذا الشيء  
 اما ان لا يكون حجرا واما ان لا يكون شجرا وصدق ان لا يكون حجرا و  
 اما ان يكون ومنه كان حجرا وجب ان لا يكون شجرا لكن اللاجج لانه اخر من  
 الحجر فاذ لو وضعنا مقام الحجر اللاجج فقد كتب المنفصلة من الشيء ولا زور  
 نقضه الاعم وكلها امتناع اجتماع جمل الكذب واما ان اجتماعها  
 على الصدق اما الاول فلا تفت حين كذا لانه ليس حجر لو كذب لانه  
 ليس حجر ومنه كذب ذلك كذب لانه حجر فلا بد ان كذب لانه ليس حجر  
 ان يكذب ايضا لانه حجر فكذب لنفسه واما الثاني فلا بد لو لم يمس  
 صدق لانه ليس حجر كذب لانه ليس حجر وان قولنا ليس شجر مساويا لقولنا  
 لانه حجر وقد كان اعم منه هذا خلف واما الخامس فان الطريقين  
 يجمع اجتماعهما على الصدق والكذب معا لان الطريقين لما كان كل واحد  
 منهما اعم من الآخر من وجهه والاخر منه اعم من وجهه وان يوجد  
 كل واحد منهما مع عدم الآخر فلا بد ان الاجتماع مستبعد ولا الخلو ايضا

ان لا يكون حجر او لا يكون شجر  
 ان لا يكون حجر او لا يكون شجر

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional philosophical points related to the main text.

**في مقام الحقيقة والافناء**

من ذات جبرين كقولنا اما ان يكون ذاتا او ناقصا او شائيا وقولنا اما  
ان يكون هذا العند من دلون وجالون ووج الزوج او ووج الفرد او  
زوج الزوج والفرد وقد يكون ذاتا او غير ذاتا كقولنا هذا الصلح  
اما ان يكون شئيا او مرتبعا وهلم جرا لكن التحقيق ان هذه المنفصلة هي  
التي حكم فيها بوقوع المعاندة بين قضيتين وهي بالذات لا تحقق الا بين القضايتين  
فالمفصلة الحقيقة لا تكون الا ذات جبرين لكن لا يحسن ان ينقسم احداهما  
او كلاهما الى قسمين فحصل هناك احدى اثنى او اربعة فلا ذاك كانت المنفصلة منها  
ظن في الطاعة افعال اجزلة كزجر جبرين وليس لازم كذلك ان هناك  
منفصلات بالقوة مترتبة ليس لكل واحد منهما الا جبر ان فقط واما  
المنفصلة المانعة للجمع فانه يمكن تركبها من اجزاء غير متناهية لان  
حاصلها يرجع الى ذكر الجزئيات المتدرجة تحت نفس الشيء في مقابلته و  
ليس بعضها اولى من البعض المانعة للخلق فذلك عجز عن فهمها  
لان حاصلها ان يترك مقابلة الشيء لان نفسه انما هي هوان عمه ثم ان  
لكل القول لا يمكن ادخال حرف الانفصال عليها اصله لا للجمع من الجمع ولا  
للجمع من الخلق وهذه المنفصلة محصنة تحت آخر وهوان الجبرية الذي ذكرنا  
في المنفصلة لان نفسه بداعية اما الجزء السالب والموجب او هما جميعا  
وعلى المقدرات فذلك لا لازم اما ان يكون شئيا او اجائيا هذه اقسام ستة  
ان يترك الجزء الموجب بحاله ويؤخذ ذلك الجزء السالب لانه لا يعبر  
كقولنا ان هذا ان يكون في البحر واما ان لا يكون ونعني بالبحر كل ما رقيق  
وقته لم يكن في البحر لم يعرف لكن لا يلزم ان لم يعرف ان لم يكن في البحر فاذل

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script, continuing the philosophical discourse or providing further examples and clarifications.



قلنا زيد اما في البحر واما ان لا يعرف كان المراد ان يجعل يدل الجوز  
 السالب موجبا لعم كقولنا اما ان يكون في البحر واما ان يكون غير في  
 وهي منفصلة فانه من المتأقودون الجمع من موجبتين **ج** ان يجعل يدك  
 الجوز الموجب سائلا لعم منه كقولنا اما ان لا يكون واما ان يكون ومنه كان  
 حيوانا اما ان لا يكون سائلا لكن الحيوان اخص من اللآليات فاذا قلنا  
 هذا اما ان لا يكون حيوانا واما ان لا يكون نباتا كان المراد ان يجعل  
 يدك الجوز الموجب موجبا لعم منه كقولنا هذا الذي اما ان لا يكون انشانا  
 او يكون ومنه كان انشانا كان حيوانا فاذا قلنا اما ان لا يكون انشانا او يكون  
 حيوانا كان المراد **واما القسم** الذي تكون القصة فيه مركبة عن  
 لادني من بينها فاما ان يكون لادنا لا يقتضي موجبا معا لوسايلين معا  
 او لادني الموجب موجبا ولازم السالب سائلا لولا لعكس ولما كانت هذه الاقسام  
 وحشية لا يجزم تركها معا ومن الاحكام العامة لجمع المنفصلات  
 ان المتقدم فيها لا يمتنع عن الثاني بالقطع كذو المنفصلات بل بالوضع  
**في ترك الشطآن** عليه واحد من المتصل والمتصل او  
 اما ان يتألف من علميتين او متصلتين او منفصلتين او محليتين ومتصلتين او  
 محليتين ومنفصلتين او متصلتين ومنفصلتين وقد عرفت ان المنفصلة يمتنع فيها  
 المتقدم عن الثاني فلا جرم كل واحد من الثلاثة الاخيرة يمكن وقوعه  
 في المتصل على وجهين فالمنفصلة اذن يمكن وقوعها على ثلاثة اوجه  
 والمنفصلة لا تقع الا على ستة اوجه فلنذكر اسئلة المنفصلات اولا **فما**  
 من علميتين ان كانت التامتين على اربعة فانهما موجودتان من متصلتين  
 فاقعة من اربعة قصبة اذ من استقام اللان استقام الملام وم فلا جرم صح

فإن كان كمالا كانت الشرط الـ **طالعة** فالنهار موجود فكما لم يكن النهار موجودا  
لم تكن الشرط الـ **طالعة** **ج** من منفصلتين لا تمتزج انفصلت طبيعة إلى قسمين  
انفصلت جنبها إليها أيضا لا تمتزج المقدم **الأسفل** مقدم **الأعلى** **د** من حلية  
ومتصلة والمقدم الحلية إن كان هذا علة لذلك فكما وجد هذا لوجد  
ذلك **هـ** عنهما إن كان كمالا وجد هذا لوجد ذلك وهو كمال لذلك **و** من  
حلية ومنفصلة والمقدمة المقدم إن كان هذا لعدد لفضل أو أن وج **ز**  
أما فرد **د** عنهما إن كان هذا أمورا أو زمانيا أيضا فمطلوب **ج** من  
متصلة ومنفصلة والمتصلة المقدم ومعناه أن الذي يلزمه لازم متساو  
لا بد وإن يكن بينه وبين بعض لازمه معاودة فصحح إن كان كمالا كانت  
الشرط الـ **طالعة** فالنهار موجود فاما أن تكون الشمس **طالعة** ولما إن لا  
يكون النهار موجودا **أ** عنهما ثبت التناوب بين الشمس بين من  
فنى إيقا كان ثبوت الآخر فيصح إن كان العدد اذ وجا أو فردا فكما  
كان **د** وجا فليس يفرده **ب** **متصلة** **ف** من حليتين هذا العدد  
أما **د** وج **ز** **و** زمانا **ج** من متطبتين فكل متطبتين متساويتين صح تركب  
للمنفصلة منها كقولك إذا ان كون كمالا كانت الشرط الـ **طالعة** فالنهار موجود  
ولما ان كون قد كون إذا كانت الشرط الـ **طالعة** فالنهار ليس موجودا **ج**  
من منفصلتين وذكر في مثاله إما أن يكون هذه **الحق** أما صفة **لوقية**  
ولما **د** وقية **و** إما أن تكون هذه **الحق** إما بلحمة أو سر **لوقية** **ز** **أ**  
المتشبه وهذه قريبة القوة من متصلة واحدة معمولة من هذه  
الأجزاء لكن التحقيق أن للعقوبة تقسم إلى الحارة والباردة و  
كل واحد منها إلى قسمين **د** من حلية **و** متصلة فكذلك ما كان علة لغير

١٩١٩

فاقية من وجود وجد المفعول فيكون مفعولاً وان لا يوجد المفعول من اقامة  
 فتح لانه ان لا يكون طوبى الشمس على النهار واما ان يكون كما كانت الشمس  
 طالعاً كان النهار موجوداً **لا** من حليته ومنفصلة لان كل طبيعة لها  
 بين وقته كان عدم تلك القسمة ووجود تلك الطبيعة معاندة لاحتالة وجود  
 الملهوم عند عدم اللازم كقولنا هذا لانه ان يكون زوفاً واما ان يكون  
 فرداً واما ان لا يكون عدد **لا** من تنفصلة ومنفصلة ومعناه انك ستعرف ان  
 المنفصلة والمنفصلة كيف ينبغي ان تكون حتى تتعاذروا من كائناتكم حتى تترك  
 المنفصلة عنهما كقولك اذ ان يكون الشمس طالعاً فالنهار موجود واما  
 ان يكون الشمس طالعاً واما ان يكون النهار موجوداً **لا** **الحسن والبر**  
 قد عرفت ان المنفصلة كيف تكون ذات جرم بل هو كذا اما المنفصلة وهي  
 لا هالة ذات جرمين مقدم وقال فان كان كل واحد منهما قضية واحدة فلا  
 كسرة واحدة المنفصلة فاما ان كان المذكور قضائياً كثيرة فان كان في المقدم  
 كانت المنفصلة واحدة ويكون مجموعها ايقدياً واحداً وان كان في الثاني لم يكن  
 قضية واحدة بل قضائياً كثيرة لانه لا فرق بين ان نقول ان وجود كذا وجود  
 كذا وكذا لو بين ان توجد لكل واحد منهما شرطية واحدة **ان** **ما** قد  
 يكون الثاني قضائياً كثيرة والمنفصلة واحدة كقولنا ان كان يوجد هذا  
 مع عدم ذلك وهذا كسرة عدم هذا فلا هذا لشرط ذلك ولا ذلك لشرط هذا **لا**  
**اجواب عن** هذا بالحقيقة قضيتان مخالف كل واحد منهما الاخرى  
 بلفظها ونالها فان قولك ان كان يوجد هذا لمع عدم ذلك يلزمه ان  
 هذا لا يخرج شرطاً بل كونه قضية قائمة واذا ذكرت الحجاب الاخر كان  
 قضية اخرى غير الاولى **ب** كل واحد من جزئي الشرطية اما ان يكون

ان كانت م

سنا

مُشَارِكًا لِلْآخِرَةِ جَوَاهِرُهُ لَوْ فِي الْوَحْدِ الْأَوَّلِ لَا يَتَارِكُهُ شَيْءٌ مِنْ جَوَاهِرِهِ أَصْلًا مُشَارِكًا  
 لِأَوَّلٍ مِنَ الْمُفَصَّلَةِ أَنْ كَانَ كُلُّ آيَةٍ مُعْضَلَةٌ وَمِنْ الْمُفَصَّلَةِ أَمَا أَنْ يَكُونَ  
 كَلِمَاتٍ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ كَلِمَاتٍ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْثَانِي أَصْلًا لِلْمَوْضُوعِ مِنَ الْمُفَصَّلَةِ  
 إِنْ كَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانًا فَكُلُّ إِنْسَانٍ جَمْعٌ وَمِنْ الْمُفَصَّلَةِ أَمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا  
 لِشَيْءٍ قَدِيمًا أَوْ مُجَدَّدًا وَأَصْلًا لِلْمَوْضُوعِ مِنَ الْمُفَصَّلَةِ إِنْ كَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانًا  
 فَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ وَمِنْ الْمُفَصَّلَةِ أَمَا أَنْ يَكُونَ السَّوَادُ هَذَا الْحُلَّةُ وَالْيَاسُ  
 مِنْهُ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفَصَّلَةِ كَمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْثَمَرُ مُوجُودٌ  
 وَمِنْ الْمُفَصَّلَةِ أَمَا أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ قَدِيمًا أَوْ لَقَاعًا مِنْ جُودٍ **لِ** الْمُفَصَّلَاتِ وَ  
 الْمُفَصَّلَاتِ قَدْ يَكُونُ حَرْفُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ مِمَّا قَبْلَ الْمَوْضُوعِ وَقَدْ يَكُونُ  
 بَعْدَهُ وَهَذِهِ آيَاتُ الْبَيِّنَةِ **فَ** الْمُتَّصِلُ الَّذِي حَرْفُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ بَعْدَ الْمَوْضُوعِ  
 كَقَوْلِكَ الشَّمْسُ كَمَا كَانَتْ طَالِعَةً كَانَتْ الثَّمَرُ مُوجُودًا وَهُوَ قَبْلُ مِنَ الْحُلَّةِ  
 لِأَنَّهُ اخْتَرَفَ عَنْ الشَّمْسِ الثَّمَرُ كَذَلِكَ الَّذِي حَرْفُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ قَبْلَ الْمَوْضُوعِ  
 كَقَوْلِكَ إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْثَمَرُ مُوجُودٌ وَظَاهِرُهَا لَيْتَ بِحِكْمَةٍ  
 وَإِنْ كَانَتْ لِحِكْمَةٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَهِيَ قَائِمَةٌ الْفَصْلَانِ مُتَعَاكِسَيْنِ **لِ** الَّذِي  
 حَرْفُ الْإِنْفِصَالِ فِيهِ بَعْدَ الْمَوْضُوعِ كَقَوْلِكَ كُلُّ عَدِيدٍ أَمَا أَنْ يَكُونَ وَجْهًا وَأَمَّا  
 أَنْ يَكُونَ قَدْ زُلِ وَهِيَ إِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مَا يُقَالُ لَهُ عَدِيدٌ أَيْ خَلْقٌ عَنْ هَذَيْنِ  
 الْوَصْفَيْنِ وَهُوَ قُوَّةُ الْحِكْمَةِ كَأَنَّهُ قُلْتُ الْعَدِيدُ شَيْءٌ مِنْ شَأْنِهِ إِنْ أَيْخَلُو عَنْ  
 هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ **لِ** الَّذِي حَرْفُ الْإِنْفِصَالِ فِيهِ قَبْلَ الْمَوْضُوعِ كَقَوْلِكَ أَمَا أَنْ  
 يَكُونَ كُلُّ عَدِيدٍ وَجْهًا أَوْ إِنْ يَكُونُ كُلُّ عَدِيدٍ قَدْ زُلِ أَوْ الْفَرْقُ بَيْنَ  
 هَذَيْنِ وَبِأَيْهَا أَنْ هَذِهِ مُفَصَّلَةٌ نَائِعَةٌ مِنَ الْجَمْعِ فَإِنْ فُرِكَ أَمَا أَنْ يَكُونَ  
 كُلُّ وَأَمَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ يَحْدُ احْتِجَاعٍ طَرَفِهِ عَلَى الصَّدَقِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ

بِأَنَّهَا

اجتماعها على الكذب اذ كان الحق هو البعض فقط اللهم الا لالة  
منفصلة على فساد هذا القسم واما الاولى فهي منفصلة مانعة من اجتماع  
والحق والخطا والحق اذ اقلت كل عدد فاما اقلها كان الموزون  
طبيعة العدد واذ اقلت اما ان يكون كل ما ان يكون كل ما كان الموزون  
العدد بل كلية العدد فلا يندرج فيه البعض **كل شرطية** يمكن ردّها  
الى اعملية وخصوصا المقتضى المشترك الجزئ في حقك كلما كان الجسم  
محققا بالارادة فهو حاشي فانه في قوة قولك كل جسم يتحرك بالارادة  
حاشي في **سلب الشرطيات** **واجبا** المتصلة معناها الكفر  
بلزوم قسمة لاخرى سواء كان اللان في الملزوم وجودين كقولك كلما كان  
هذا انسانا فهو حيوان او وجودين كقولك كلما لم يكن هذا اجزا نالما لم يكن  
انسانا فانه لم يكن شيئا كان عدم الملزوم لانما لعدم اللان لا محالة او  
يكون الملزوم وجوديا واللان عدميا كقولك كلما كان هذا السود فليس  
ببيض او بالعكس كقولك كلما لم يكن هذا الخطيب تقيما فهو مخمخ في الملزوم  
في جميع هذه الاشياء حاصل واذ كان المراد من الاجاب في المنطق اثبات  
هذا الملزوم كان سلب هذا الاتصال عبارة عن رفعه كيف كان الطرف  
والطرف بين سلب الملزوم وبين لزوم السلب ظاهر فيفضل المتصلة الموجبة  
للزومية هذان حكم بان ذلك الثاني غير لازم لذلك المقدم لان علم  
بان عدم ذلك الثاني لازم لذلك المقدم فان ذلك موجبة وكذا القول  
في المتصلة فان الاجاب فيها عبارة عن الحكم بتوقف المعاندة بين اجزائ  
فان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة **في الشرطيات**  
**ومستد بها** كما ان سلبها واجبا بها ليس لسلب اجزائها واجبا بها كذلك

لا بد من  
 معرفة  
 حقيقة  
 الأشياء  
 في  
 الدنيا  
 والآخر  
 لا بد من  
 معرفة  
 حقيقة  
 الأشياء  
 في  
 الدنيا  
 والآخر

ليس صدقها وكذلك الصدق اجزاؤها وكذلك بها المتصلة الصلابة قد تمسك عن  
 صادقين وعن كاذبين لانه في لزوم صادقة صادقة كان يقضي للزوم  
 لانها يقضي للصدق فيها كاذبان وعن مقدم كاذب وثاني صادق لا احتمال  
 كون الاثر في علم من الملائكة واضاعته محال لاحتماله ان يكون الكاذب لازما  
 للصادق وقد يكونان بحيث لا يتعين الصدق والكذب فيها لغيرك ان كان  
 عند الله كذب فانه محتمل بوجه وامثال الكاذبة في اوضاع الوجوه المحنة  
 لكن الكاذبة من غير صادق من عالم الاتفاقية وحيث في الزمنية وامثالها  
 المتصلة بالحقيقة ومانعة للخلق لا يكون كاذبة والآن كذب القاصين  
 فمانعة الجمع فتكون كاذبة وامثالها كاذبة فالحقيقة تكون احدها صادقا  
 والآخر كاذب ومانعة الجمع محتمل كذب الكل ولا يجمع صدقها ومانعة  
 الخلق بالعكس **كتاب اقسامها وبيانها**  
 ان الاعتبار في الطب والاعقاب في الشرطيات بلعلم لا بالحكم عليه كذا لا  
 في كتبها كلية للزوم والعتاد لا كلية للطريق فاذا قلت كلما كان لبعض  
 الحيوان انشأنا بعض الحيوان ناطق فالعصية كلية لكون الزوم كلية  
 واذا علمت ذلك سهل حينئذ معرفة الاصل والحصر لانه ان كان هناك ما يدرك  
 على كلية الزوم او العتاد او غير بينهما ففناك الحصر والا فلا هناك واما  
 التخصيص فيمنع من بعض الزوم او العتاد في الوقت المعين ولستكم الان في  
 اعم من ذلك الاربعة من المتصلات **الاشياء** فاذا قلنا  
 كلما كان كل شيء فهو فليس حقيقا كلية لان الموضوع في المقدم كل شيء  
 فافكر نقول كلما كان زيد كنت فزيد محتمل في هذه القضية كلية مع  
 ان موضوع مقدها وانها تنحصر ولا تتعمق المزايا في المقدم حتى

لا بد من  
 معرفة  
 حقيقة  
 الأشياء  
 في  
 الدنيا  
 والآخر

كانه يترك كل مرة يكون وبها جت فيه وفاته مخد ان يكون المقدم احد  
 ثابت لا يكون له تكرار كقولنا كلما كان الله في عالمنا فهو حي بل الماد بغير الاحوال  
 فان الشيء الثابت قد يكون ان يفتن به شروط كثيرة في احوال كثيرة بمعناه  
 انه لا يفتن فيه حالين الاحوال والازمان من الامثلة يعرف فيه كون ج  
 لا يعرفه معه ايضا كونه ثم لنظر ان هذه الكلية كيف تصدق في  
 الاتفاقية والذمية **اما الاتفاقية** وهذه الكلية اما ان يكون  
 المراد منها اعتبار الحقيقة او الوجود الخارج فان كان الاول كان معناه  
 انه لا حال للصدق فيه كون الانسان بحيث كان موجودا وحيوانا كون الحقيقة  
 في الوجود مع كون احواله وجودا ناعقا وكذلك وان كان الثاني  
 كان معناه انه لا زمان يكون الانسان فيه موجودا في الخارج وهو موصوف  
 بالنطق الا ويكون احواله فيه موجودا في الخارج وهو موصوف بالاشاهدة وذلك  
 عن معلوم فانه من الجائز ان يكون بعض الازمنة يوجد فيه احوالها دون  
 الآخر **واما الذمية** فالكلية هنا تصدق فيها اذ اخذ المقدم  
 على الوجه الذي لا يمنع وقوعه عليه مثلا قولنا كلما كان هذا الانسان  
 فهو حيوان معناه كلما كان هذا الانسان على النحو الذي يمكن وقوعه عليه  
 كان حيوانا فان لم يفسر هذا الشرط لم تصدق الكلية فان جملة الاحوال  
 التي يمكن وقوعها المقدم ان اقل الازمنة الثاني حتى اخذ مع هذا الـ  
 يصدق لغيره الثاني له وهذا الـ اعتبار وان كان كاذبا لكن كذب الـ  
 صدق المتصلة للمعنى ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية  
 فان صدق مادة صدق الكلية وبها كان  
 حكمها مأمورا لا يقع للذمية منها الاشكالان احكام الطبيعة

واحد فان اقتضت طبيعته المتقدم حصول الثاني تحقق الذوق في الكل والا  
لم يحصل الذوق أصلاً إذ عقلنا الذوق الجزئية لكن اذا كانت الجزئية متوالية  
من كليتين لم يعقل ذلك الا اذا كانت تدرك اذا كان كل واحد منهما يتوحد  
للموضوعات فكيف يصدق ذلك من غير ان يصدق معه الكل **والجواب**  
ان طبيعة المتقدم لو كانت كلزومة للتالي لذا انها الموجة الشكل  
المذكور لكن كون الشيء وما قد يكون لذاته وقد يكون لطبيعة اللازم كحصة  
التوحد من الجنس فان لزوم الفصل ليس لذاته بل لذات الفصل واذا كان  
كذلك حصل في افراد الطبيعة الواحدة ان يكون بعضها ملازمًا لشيء دون  
البعض الآخر **النتيجة** ان هذا يصدق اذا كان ملازمًا للموضوعات  
ومن شأنه ان بعض قول مثلا لرضا كل انسان كاتلة الذهب لان  
حال بعض فيه كل انسان قاصر عن تعلم صناعة اخرى وحال البعض فيه  
ذاك في إحدى الخاليتين بل منه في في الأخرى أخرى الجزئية حينئذ ذلك على  
مخصص الحال والرض **النتيجة** وهي رفع الموافقة لاول الذوق  
من غير تعرض لحال الثاني وكما ان المتصلة المطلقة اعم من الزمنية  
كذلك التالفة للذوقية اعم من التالفة المطلقة حتى يصدق قولنا ليس  
الشيء اذا كان الانسان ناطقا بلزمه ان يكون لهامدا حقا مع صدق قولنا  
كلما كان الانسان ناطقا فاعمار ناطق بطلق الاتصال **والنتيجة**  
فالحال فيها كماله الجزئية الموجبة **النتيجة** فقد  
توحدت الموجبة الكلية منها في **النتيجة** وهي قولنا ليس الشيء  
أما وأما انما يصدق اما لاجتماع الظاهر على الصدق لاول الكذب لوان كان  
زندها حقا ولا آخر باطلا لانا لكنه لا معاندة بينهما كقولنا ليس الشيء

الجزئية الجزئية  
الجزئية الجزئية



اما ان يكون الاشياء دوحا واما ان يكون الاشياء كيفاهذا اذ اعطيناها  
عنادا احد اجزى من الآخر اما ان نعطيناها نظيرا لانتفاضة في المصالحات لمصلحة  
هذه السالبة الآباء القديسين الاولين **والجزءية الموجبة** وفيما اشكالان  
واجدة والمفصلة المنفصلة طبيعيا فان كان شيئا عناد وجان كون ذلك  
لكذلك دائما فالتصادق الكلية والالتزام ان لا يوجد العناد البتة وحيث  
كون العناد في السالبة الكلية ان غفل ذلك لكن كيف يعقل ترك المفصلة  
الجزئية من كليتين شعورك قد يكون اما كل واما كل **والجزئية**  
**الاولى** ان اجزاء المفصلة المنفصلة اذ كانت ثلثة تغدو ارتفاعا  
مع الانفصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين فلما تحققت العناد البتة عند بعض  
الاعتبارات اخرج عند فساد القيم الثالث الاجم مع العناد الجزئية **وعند السالبة**  
انه زعمنا كانت الاتسام لكن ما غدا في تلك الجزئية بحسب الامور املة في كل حال فلا  
يكون اكثر من قسمين **ثالثا** في المناسبات المقادير لثمة المساواة وازيادة  
والنقصان لكن لم يدر في الوجود مقدار اعظم من محض العالم وكل خط موجود  
محمول القياس اليه اما مساو او ناقص فمحمول اعتبار هذه كون كل خط اما  
مساو او ناقص فلا اجم صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين **في**  
**اجزاء الشرطيات** لتغير الحالة في الكلية الموجبة المنفصلة منقول  
فصارت البتة ان وفوقها على تسعة اوجه منها ان تترك من كليتين  
فلتغير جانبا فمقول الجزئية اما ان تكون شخصية موجبة او سالبة او محذورة  
موجبة او سالبة او كلية موجبة او سالبة او جزئية موجبة او سالبة فاجزء  
ثانية ثم كل واحد من الستة الاجزاء اما ان يكون محذورا في طرفه او معدولا  
في طرفه او محذورا في موضع معدول المجهول او بالعكس فحسب هذه الاربعة هي

الحمد لله رب العالمين

من: د. محمد الی علی  
محل: لندن، سنه ۱۴۱۵

۵۵۴  
مبلغ استاذ را بپردازد

رقم ۲۳۵۴  
تاریخ ۱۴۱۵ هجری

٩٣١  
بفتح الراء وسكونه

۳۹۸۶ و در این سال

১৭৭০

تلك السنة فحصل كذا إذا جعلنا كل واحد منها مقبلا أو مكن جعل كل واحد  
 من هذه العدد ثانيا إلى بعضك مبلغ مجموع المقدم والناقض أو ان يكون  
 ثانياين معا وثلاثين معا والمقدم يكون ثانيا والثاني ثلاثا أو بالعكس  
 فإذا مضى المبلغ الأول هذه الأربعة حصل مبلغ بقعقوم كل واحد من  
 المقدم والثاني أو أن يشترك في جزئين أو ثانيا فيهما أو يشترك في الموضوع  
 دون الخواص أو بالعكس فإذا ضرب المبلغ المذكور في هذه الأربعة حصل  
 مبلغ بقعقوم ثم نضرب في الاقسام الأربعة الحاصلة بلك المقدم والثاني  
 ومصدقها ونضرب أحدها ومصدق الثاني فيحصل مبلغ مبعك ثم نضرب في  
 الأنواع الأربعة عشر من القضايا فيحصل مبلغ جميعها باعتبارها على  
 المجموع والمصلحة التي تتركب منها الكلية الموجبة المتصلة ثم تلك المتصلة أو  
 أن يكون مطلقا أو وجودية أو ضرورة وكيف ما كان وفيها الزمنية أو  
 زمنا أو انزكت من شخصين فالعمل لا تحقق إلا موضوع جزئيا بل  
 لا يمكن تحقيقه إلا في الخواص فالمقدم يكون موضوعا وجهين وكذلك الثاني فإذا  
 يلقى موضوعا على الأربعة أوجه ثم نعتبر منه الحساب المذكور ونضع المبلغ  
 ونضعه في الخواص الموجبة الكلية المتصلة المركبة من كليتين على الخواص  
 البولية وإن الإشارة إلى هذه القضايا متعددة على سبيل التفصيل والذي  
 اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل أن الكلية الموجبة المتصلة المتألفة من  
 بائتين أو أكثر أو أن يكون بائتين أو محققين أو سالبين أو المقدم موجب  
 أو الثاني سالب أو بالعكس فحصل ثمانية وهو كل واحد منها فاما الزماني  
 فالمقدم الثاني كليتين أو جزئيتين أو المقدم كلي والثاني جزئيا أو  
 كليتين أو جزئيتين فحصل ثمانية سبعة عشر فاعرف الخواص

حشر

اسلام

در خفا

وہ

۱۰۰

1

44

34

...

24

24

1990

۲۰

الى

10



ونواله (حدهما) وجب حصول الآخر وهذه المتصلة ايضا لزومية **والمّا**  
 مانعة الجمع فبالعكس ولنعلم ان لكل منفصلة حقيقة موجبة فلزمها  
 متصلة موجبة لان المتصلة لما نعت ارتفع اجزى من واجها هما وجب  
 من فرض ارتفع لهما كان ثبوت الآخر وبالعكس وهذه المتصلة الموجبة  
 تلتزمها منفصلة سالبة فانه اذا كان نقيضاتها كان يلزمه ثبوت الآخر  
 وبالعكس فحينئذ لا يكون بين نقيضاتها كان وثبوت الآخر معاندة وحينئذ  
 يصرف ذلك ليس اليه اما اخذ عن المتصلة او نقيضها الآخر لكن يلزم  
 من صدق هذه المتصلة صدق تلك المتصلة لانه يلزم من ارتفع المعاندة  
 بين الشئين ثبوت الملازمة بينهما **المحرفات** لهما مثل قولنا  
 لا يكون ا ب ويكون ج د وهي من المتصلات في قوة اما ان يكون ا ب واما  
 ان يكون ج د ومن المتصلات في قوة ان كان ا ب فلا يكون ج د ومثل  
 لا يكون ج د او يكون ا ب وهي من المتصلات في قوة اما ان لا يكون ج د  
 واما ان يكون ا ب ومن المتصلات في قوة كلما كان ج د فبالت و هي بالمتصلة  
 اولى لالتزامها من غير تغيير ج ومثل ليس يكون ج د الا و ا ب وهذا  
 للحصر الثاني ومثل يكون ا ب وليس ج د وهي من المتصلات في قوة وقد يكون  
 اذا كان ا ب وليس ج د بل هي هي بضمه د ومثل ان يكون ا ب اذا كان ج د  
 وهي متصلة بذلك لفظة انا على تخصيص الثاني بالتابع المتقدم ولما لم يكن  
 البتة عن هذه القضايا اجتماعا كان القليل اولى **حجرات**  
 كما ان العبرة السبب والاعجاب والكنة والحرية  
 ليست باجزاء الزمنية بل بحقيقة الاتصال والعدا فكذا الامر في اجزاء  
 قالوا واعتبار الجهات اولى من اعتبارها في المتصلات ولنعلم

المتصلات



ذلك ومنه كقولك الانسان هو الضاحك ولو حذف لاشترى التركيب المقتضى  
 وقد لا يصحح بالربط مع تلك النسبة في لغة العرب فيفيد الفصل ايضا واذا  
 دخل حرف السلب على هذه القضايا لفاذ رفع الحصر لا يقع المحول كقولك  
 ليس الانسان هو الضاحك وان اردت رفع المحول وقع رفع الحصر تبعاً  
 ج وقد يوقى عرف السلب دخلاً على موضع القضية وعرف الاستثناء كقولك  
 على عمومها فيفيد في حد المحول والموضع ثارة وتلازمها اخرى كقولك ليس  
 الانسان الا البشر والناطق قد تدن كل الشرطية المتصلة بلما وهي شعبة  
 بلزوم المقدم للثاني وباستثناء عين المقدم لاستنتاج الثاني فيكون  
 هناك ايضاً احاطان احدهما للزوم والثاني لاستثناء المقدم ويدخل هنا  
 عرف السلب فلا يدرك على مقدم المتصلة بل على عدم لزوم الثاني من المقدم  
 قد يدخل عرف السلب على مقدم المتصلة وخوف الاستثناء على انها وحرف العناد  
 فيفيد كلية المتصلة كقولك لا يكون الشمس طالعة الا اذا النهار موجود  
 وكذلك لا يكون الشمس طالعة لو يكون النهار موجود لا ينفي المتصلة  
 يوقى عرف السلب المقدم وعرف الشرطية الثاني فيفيد التعدي كقولك  
 العبد امان وج واما قد وهو من اجزائ والاختيار من هذه المباحث  
 لا تنى الكتب المنطقية والله اعلم **الباب الثاني في**  
**الاستدلال** والنظر في المقدمات والمقاصد والخواص اما المقدمات  
 ففيها اثبات **الاستدلال** الاستدلال ان يكون بالثبوت على الجزئية او بالجوهرية  
 على الجزئية والاولى هي القياس لانا اذا قلنا كذا جميع مولات وكل مولات مولات فقد  
 قلنا ثبوت المولات الجسم من ثبوت المولات الذي هو مندرج فيه والثاني  
 الاستدلال فانك اذا قلت كل حيوان يحرك فكل الاسفل هذا الصريح

في  
 الاستدلال

واستدللت عليه بتفصيل الجوانب الخفية فقد استدللت بذلك بحجتيك  
 على الخلق ولما كانت التمثيل وانما يتم عندئذ لاجتماع الكل وهو الحقيقة  
 مركبة من القسمة الاولى والكل تستدك بشروط الحركة الاصل على شدة  
 في الكل وهو يشبه الاستقرار ثم شدة في الخلق على شدة في الفرع وهو يشبه  
 القياس وانما الاستدلال بالكل على الكل فهو داخل في ذكرناه لان واحد  
 للكلين ان كان داخل في الآخر كان جوازا قياسا اليه وهو القياس  
 فان لم يكن داخل فيه فاما ان يندرج تحت كل واحد وهو التمثيل او لا يكون  
 كذلك وحيد لا يمكن الاستدلال بهما على الآخر وهو  
 قول المؤلف من قضايا ادراكك انم عنه لذاته قول آخر يقول ان قضايا  
 احراز عن الحقيقة الواحدة فانه يلزمها كلشها وكلش نقضها وكذلك  
 نقضها واما القياس فلا يتألف الا عن قضيتين هذا باطل  
 بقولك فلان يفرق فتوحى ولما كانت الشرط العلة فالنهار موجود  
 عن الاول فانه اية القياس لا مع مقدمة اخرى تحذفه وهي قولنا  
 وكل من يحرق حى وهو الجوارح عن الثاني لان المطلوب الالزم منه الا اذا  
 لعقدان وجود النهار لان المطلوب للشمس ثم لعقد طلوع الشمس وقولنا  
 من سلك الفخيم بها كونهما سلك في انفسها بل كونهما يحتمل ان يكونا  
 ليندرج فيه جميع انواع القياس وقولنا انم عنه لعم من اللزوم للكلين  
 فلذلك يندرج فيه الماطل وغيره وقولنا لذاته احراز عن شيئين  
 تلك القضايا لا يحتاج كونهما سلكا للمطلوب الى قضية اخرى فانك لا تعلم  
 انما اوتت وقت ما يتبع في الظاهر انه يتبع ان كذا ويتبع في  
 التحقيق لا بلهما هذه النتيجة بل الا ان انما يتبع في جملة ثم اقل

قلت ومما وثق المتأوني وما وجد في علم المطلوب **ك** ان يكون ذلك  
للزوم بسبب عقديته من لوازم المقدرات المذكورة مثل قولك ان الذي  
ان جري لا يجوز جوهه ان جري الجوهر فيجب دفعه ورفع الجوهر وبالعكس جوهه  
لا يرتفع بانقاعه الجوهر فاذن جري الجوهر جوهه وهذا لازم عما قبل لكن لا  
الكبرى المذكورة بل لما هي على نفسها وهي ان ماوجب دفعه ورفع  
الجوهر جوهه وتقول **قوله** آخر ان تكون النتيجة معارضة للمقدرات الخالصة  
وهذا هو الشرح المشهور لهذا الزعم **واقول** القول الذي يلزم  
من تسليمه يتلجم عنه ليس القول الثاني فان من تلفظ بالمقدرات لا يلزمه  
التلفظ بالنتيجة بل الافكار انفسية والفكر ليس الا مجموع علوم واطوار  
مرتبة ترتيبا خاصا يلزم من حصولها الذهن حصول علم واطوار آخر مما قبل  
ان يشك فيقول **قوله** المقضي لحصول النتيجة الذهن اما مجموع تلك  
العلوم اوكل واحد من اجزاءها والاول باطل لثبته اوجه **فاحصول** العلم مع  
الذهن منسوخ الوجود فلا يكون علته **لما الاو** لاننا نحتاج من انفسنا  
اذا كانت وجهها الذهن نحو العلم في التحال مثلك تلك الحالة في جميعه نحو العلم  
بعلوم آخر والعلم به بعد لا اختيار ضروري **واما الثاني** فالتك مالا  
وجود لثبته نفسه التحال ان يكون سببا للوجود **ب** الموجب لثبته عباد  
يكون موجبا لخال حصول الامر فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه  
العلوم المرتبة موجبا لوجود النتيجة لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول  
الفكر في طلبه وذلك محال لاننا نحتاج من انفسنا وجدنا ناضوريا اننا حالنا  
نتحقق ان يكون عالما بالمطلوب وان الفكر يطلب العلم وطلب الحاصل  
حال اذا كان كذلك ولا يمين تلك العلوم وحده لانوجب النتيجة فنعد



اجتماعا اما ان يحصل تغير ما اما حدوث ما لم يكن له من قال ما كان او لا يحصل  
 فان كان الاول فالمقتضى بذلك الغير اما كل واحد وحده او المجموع فان  
 كان الاول كان كل واحد مستقلا باقتضائه ذلك الغير فان كان ذلك الغير  
 مستقلا باقتضائه النتيجة كان كل واحد من المقدمات مستقلا بالمستقل باقتضائه  
 النتيجة فيكون كل واحد منها صحيحا وان لم يكن مستقلا كان الكلام فيه كاللزام  
 في الاول وان كان الثاني فلا بد من حدوث امر واحد في كل واحد منهما  
 عند الاجتماع على ملزم عند اجتماعهما حدوث ذلك الزائد لكن الكلام فيه كاللزام  
 الاول فليزى التسلسل اما ان لم يحصل عند اجتماعهما تغيرا صلا كان حال  
 تلك المقدمات عند الاجتماع كالحال عند الانفراد فكالمستقل واحد من تلك  
 المقدمات بالنتيجة عند افتراضها فكذا الحال عند الاجتماع فاما ان قيل  
 المقتضى لم يحصل تلك النتيجة كل واحد من تلك العلوم فهو باطل **او**  
 فلان العلم لا يرى حاصله ان يحدى بالمقدّمين لا يستقل باقتضائه النتيجة  
**واما الثاني** فلاته ان كان كل واحد منها مستقلا بالاقتضاء بحيث  
 يخرج على المعقول الواحد بسبب مستقلة هذا خلاف وان كان المستقل  
 ليس له الواحد كان ذكر غيره حشوا **ثالث** العلم بالنتيجة اما ان يكون الاثبات  
 من العلم بالمقدّمين لو لا يكون والثاني يتقدم على الذم وحديثه  
 كلامه والاول لا يجوز ان يكون العلم بالمقدّمين ضرورة الاول لا يكون فان كان  
 الاول واللزام للضرورة لثبوت ضرورة وثاني وجب ان يحصل العلوم  
 النظرية التي والثاني يقتضي ان يكون العلم بالمقدّمين نظريا ثم يكون  
 الكلام فيه كاللزام في الاول فيقتضي اما الى التسلسل وهو محال او الى مقدّمات  
 ضرورة فيقول ان العلم او الى مقدّمات غير معلومة وحينئذ لا يكون اللزام

العلم

نظر الاشكال الثاني



النسبة المجهولة لاحالة فنذكر الثالث لابد وان يكون له الى كلا الطرفين  
 نسبة معلومة وبسبب ذلك تحصل مقداران فعد الثالث حتى لا يخط  
 لقوسطه بين محول النتيجة وموضوعها فظهر ان القياس الاقل الى الواحد  
 لابد فيه من حدود ثلثة ولتشكل اول هذه الاعمال ولاشك ان حيز منها  
 موضوع النتيجة ومحولها وموضوع المطلوب يتي بالاصغر ومحول بالاكبر  
 وانما سميناها بما لان القسمة الكلية لا يمكن ان يكون موضوعها اعز من  
 محولها ويمكن ان يكون محولها اعز من موضوعها والمقدمة التي فيها  
 للاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى ولجميع الاصغر والاكبر  
 هو النتيجة عن الاوسط اما ان يكون محولاً للصغرى موضوعاً للكبرى  
 او بالعكس او محولاً فيها او موضوعاً فيها فالشكل الاول هو الذي يكون  
 الاوسط فيه محولاً للصغرى موضوعاً للكبرى لأن للترتيب الطبيعي  
 عز حاصل الآيه لأن الذي ينقل من الموضوع الى الاوسط منه الى الموضوع  
 فلا جرم كان اتجاهه يتنام ان عكس كبر اصاد الاوسط محولاً للمقدّمين  
 وهو الشكل الثاني ولذلك يند الثاني الى الاول بعكس الكبرى وان  
 عكس صغرة صاد الاوسط موضوعاً للمقدّمين وهو الشكل الثالث و  
 لذلك يند الثالث الى الاول بعكس الصغرى وان عكس مقدمته معاً  
 صاد الاوسط موضوعاً للصغرى محولاً للكبرى وهو الشكل الرابع  
 وهو غاية البعد عن الطبع لتغير كلا مقدمتيه عن النظر الطبيعي  
 ووقوع الطرفين في الاوسط والوسط في الطرفين وقد اشرحت الاشكال  
 الاربعة في اتمه لا قواس عن جن يتن وعن سالتين وعن صغرى ماله  
 كبراهنجية الاله الملكات والنتيجة تتبع اجتن المقدمتين في الاوسط

باب بيان ما يكون له

وفي الكيف الا اذا كانت الصغرى سالبة فركنة والكبرى موجبة ضرورية  
**واما المقاصد** فثلاثة اقسام **الاول** في الازلية  
 البسيطة من الحملان والتكامل اولاد المطلقات **الثاني** في الازلية  
 المحصورة من الازلية وشروطه الا ستاج كون الصغرى موجبة واللام يندرج  
 الاضغرت الاوسط فلا يتعدى ما يحكم به على الاوسط ليجاء كان او لم يكن  
 اليه لكنهما لو كانت مركبة سالبة يلزمها صدق موجبها جازا لو كان في  
 قوة الموجبة وكون الكبرى كلية واللاحاز ان يكون ما حكم به على الاضغرت  
 الذي حكم بالاكبر عليه فلا يتعدى الاوسط فلا يتعدى الحكم ثم نقول **ثالث**  
 ان القضية اما مطلقة او محصورة او محصورة في اربعة فلفرض  
 الصغرى موجبة كلية فنقسم اليها اربع كبريات وكذا البوار في فحصل  
 ستة عشر ضربا لكن الصغرى السالبة الكلية والجزئية لا يتجانس فحفظت  
 ثمانية والكبرى الجزئية لا تنفع فحفظت اربعة اخرى وبقي المنجحة اربعة  
**واثن** موجبتين كلتني تنفع موجبة كلية كل حوت وكل ب لا وكل حوت من  
 كلتين والكبرى سالبة تنفع كلية سالبة كل حوت ولا شيء من كل فلاته من  
 حوت من موجبتين والصغرى جزئية تنفع موجبة جزئية بعض حوت وكل حوت  
 فبعض حوت من موجبة جزئية وسالبة كلية كبرى تنفع جزئية سالبة بعض حوت  
 ولا شيء من كل فليس كل حوت فلفرض ان هذا الشكل تنفع المحصورة واللاحاز  
 واما الماهيات فهي في قوة الجزئيات والمحصولات فالقياس في عقد  
 منها لكنه قليل الفائدة **ثم** هناك الحاشية وهو ان كل واحد من  
 هذه الازدواج الاربعة ينفع او حقه وخلفه لوجه اعتبار حال واحد  
 في العموم والمخصوص اما القرب الاول فلان الاحد قد يكون اعم من

فقطت

صغرى

في بيان ما يكون له



منه في شئ من الاشياء  
التي هي في الحقيقة  
بالحوادث لا بالجوهر  
والتي هي في الحقيقة  
بالجوهر لا بالحوادث

بعضها بعض ثم ضربت في لسان اللاحقة البنية والمخاطبة بلع بلفظ  
كثير **وذكر علم** ان على القائل الموانع من هذا الشكل الذي هو اجل  
هذه اللاحقة والجلها شاكوكا فاذا قلنا كل حجب فاما ان يراهم ان  
العلم هو البنية لعمومه وصف به لوجبه ثالث والاوان باطلا اما اولي  
فلانا بعد ان حقيقة العلم ليست حقيقة المواقف بل هي لقاد المعقومات فقلنا كل  
جسم موقوف وامتناعا فانك انما ان الغرض من هذه اللاحقة الاستدلال  
على انصاف الموضوع بالجهل وانصاف الشئ نفسه عن معقول فضلا عن ان  
يكون مطلقا بالحقبة والاشافي ايضا باطلا لانه يكون مع القياس حينئذ  
ان الاصغر موقوف بالاوسط والاوسط موقوف بالاكبر وذلك لا يقتضي ان يكون  
الاصغر موقفا بالاكبر لان حقيقة الاوسط مخالفة لحقيقة الاصح فلا يلزم  
من انصاف الاوسط الى انصاف الاصح بعينه نعم يلزم منه ان يكون الاصح  
موقفا بالاكبر موقوف بالاكبر لكن لا يجب ان يكون الموقوف بالموقوف بالشي  
موقفا بالشي وان اردتم معي قال الشافعية لست فليفيه ولكن سلكنا هذه  
ان الموقوف بالموقوف بالشي موقوف بالشي ولكن القياس الاول انما يقع  
هذه النتيجة مع هذه المقدمة وهذا على خلاف اجماع المنطقيين فافهم  
لنقول على ان قولنا كل حجب وكل قبل موجب بالذات ان كل جوارح  
من الجنان جنس صادق وان النتيجة وهي ان الايمان جنس كاذبة و  
ليست افقونا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فمقدتان حقائق  
ولكنهما على الناطق وذلك باطلا لانه يقتضي انصاف الشئ بنفسه و  
ذلك حاله **وجواب عن رابع** ان حاصل هذا القياس يرجع

على ان كل انسان ناطق









يعرف ذلك الآفة فاعرف **الشكل الثالث** الذي الاوسط  
فيه موضوع الطرفين والاشع لا يحتمل بشرط التناجح ان تكون احد  
المقدتين كلية والا يحتمل ان يكون البعض الذي فيه الاصف معار الذي  
فيه الاكثر فلا يحصل الالفه وان تكون الصغرى موجبة لان الاصف المثلث  
عند الاوسط ان يحتمل ان يكون خارجا عن الاكثر مائلا كقولنا لانه  
من البياض بسواد وكل بياض عروق البصر الحق ههنا التلك ويحتمل  
ان يكون داخل فيه كما اذ قلنا ان الكبرى وكل بياض لون واعني ههنا  
للاعتاق لان تلك العام عن بعض الخاص ههنا كما اذ جعلنا التالة  
كبرى كان لا اثم تلك الخاص عن بعض العام وهو غير متصور ولسية  
هذه الاشكال ان الاوسط فيه لما كان موضوع الطرفين المتباينة بالتك  
لذا الاعتاق وذلك يقتضي احكام الجزئية والاعتاق الذي ان كان احد الطرفين  
لستم من الآخر فلا يمتنع ان كان ذلك الاوسط واعلم ان كون الصغرى موجبة  
اسقط ثمانية واعتبار ان لا يكونا حريتين اسقط مائتين اربعين فبقية الحقبة  
ستة من موجبتين كليتين هي موجبة جزئية كل حوت وكل حوال فبعض حوت  
بيان انه بعكس الصغرى هي بعض الثالث الاول والى الخلف من كليتين  
والكبرى سالبة تلحق جزئية سالبة كل حوت ولا تهم من حوال فليس كل حوت سالة  
بعكس الصغرى هي بعض الرابع الاول والخلف من موجبتين والصغرى  
جزئية تلحق جزئية موجبة بعض حوت وكل حوال فبعض حوت بيان بالاطلاق المتكبر  
من موجبتين والكبرى جزئية تلحق جزئية موجبة كل حوت وبعض حوال فبعض  
تدريسة يعلم الكرى وجعلها صغرى ثم عكس الحقبة او بالخلف  
من موجبة جزئية صغرى وكلية سالة كبرى تلحق جزئية سالة بعض حوت

ولا شيء من غير ذلك بل انما هو انعكاس الصغرى او الخلف من كلمة موجبة  
صغرى وجنسية سالبة كبرى فتح جنسية سالبة كل كبرى وليس يعبر عن انكسار  
كل كبرى لانها سالبة بالانعكاس لان الكبرى السالبة لجنسية لانعكاس الصغرى  
الموجبة الكلية تنعكس جنسية ولا قياس عن جنسيتين بل الخلف وهو ظاهر  
بالافتراض لغرض الحكم الذي ليس له وكل دية وكل حية وكل دية ثم يتوكل  
كل دية ولا شيء من ذلك فليس كل كبرى **الشك في كل كبرى**  
هو الذي لا وسط فيه موقوف عن الصغرى محمول على الكبرى ولا بد من  
تقديم مقدمات محسوسة فاما من سلك طريق الاستحسان في السالبة  
الجنسية فيه **امثلة** اولانا الوصلنا احدي مقدماته سالبة جنسية ولا بد من  
ان تكون الاخرى موجبة كلية لانه لا قياس عن سالبين ولا عن جنسيتين  
وجنسية اما ان يجعل السالبة لجنسية صغرى او كبرى ولا يجوز ان يقع لاثبات  
المحمول قد يكون اعم من موضوعه فاذا سلب عن بعض ذلك المحمول  
كما ووجهنا على كل شيء آخر عن المحمول ان يكون ذلك للسلب وذلك  
الموضوع متوافقين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل انسان حيوان  
وان يكونا متباينين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل فرس حيوان  
والثاني لا يقع ايضا لان الشيء اذا حمل عليه جنسية فهو سلب عن بعض  
شيء آخر فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين كقولنا كل  
انسان حيوان وليس كل حيوان انسان ومتباينين كقولنا كل  
انسان حيوان وليس كل حيوان انسان **امثلة** وهذا افتراض فلا لنا  
لنرجعنا الى السالبة لجنسية صغرى لتعد ببيانها بالكون الى الاول وان ذلك  
لا يمكن ان يكون محمول الصغرى كبرى والسالبة لجنسية لا تصلح كبرى الاولى ولا

الى الثاني لان الرابع انما يرد الى الثاني بعكس الصغرى والثالثة  
 الجزئية لانعكس والا الى الثالث لان الصغرى اذ كانت سالبة جزئية  
 كانت الكبرى موجبة كلية والرابع انما يرد الى الثالث بعكس الكبرى  
 وعلى الموجة الكلية جزئية ولا يقاس عن جزئيتين فان جعلنا هاء كبرى فلا  
 يمكن بانه بالاول لان الثالثة الجزئية لا تصلح صغرى الاول ولا الثالث  
 لان الكبرى اذ كانت سالبة جزئية كانت الصغرى موجبة كلية وانما يرد  
 الرابع الى الثاني بعكس الصغرى وعلى الموجة الكلية جزئية ولا يقاس  
 عن جزئيتين والابايات لان الرابع انما يرد الى الثالث بعكس الكبرى  
 اذ كانت الكبرى سالبة جزئية لم تنعكس فثبت ان الثالثة الجزئية وهذا  
 الشكل واذا كان كذلك سقطت من الستة عشر ثمانية واما المحضرات  
 الثلث فتقول اذ كانت الصغرى موجبة كلية امكن جعل الكبرى موجبة  
 كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية واما اذ كانت سالبة كلية امكن  
 جعل الكبرى موجبة كلية واما الثالثة الكلية فلا لانه لا يقاس عن  
 سالتين ولا موجة جزئية لانه لا يقاس عن صغرى سالبة كلية وكبرى  
 جزئية واما اذ كانت موجبة جزئية امكن جعل الكبرى سالبة كلية  
 اما الموجة الجزئية فلا لانه لا يقاس عن جزئيتين والموجة الكلية  
 فلا ~~لانه اذا جعل بعض الاوسط موضوعا لثاني~~ وممكن  
 كله على ما عرفت انك الستان قد يكونان متساويين كقولك بعض اللون  
 سواد وكل بياض لوان والحق انه من السواد بياض وقد يكونان  
 متوافقين كقولك بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان و  
 الحق كل انسان ناطق ~~واما ان كان الكبرى اذ اعلنت~~

سبعة











انتم لا تعلمون ان اتقوا ربكم انكم تصحون

ثبوت الأوسط للأصغر فإن وقع ذلك الممكن كان الأكبر ثابتاً للأصغر  
على تلك الجهة وإن لم يثبت لاسم ذلك الأكبر للأصغر لاجل أن ثبوته  
له متوقف على ثبوت الأوسط فلما لم يثبت الأوسط لم يثبت الأكبر أيضاً  
له ويحتمل أن يثبت لعدم ذلك التوقف والتقدير المستتر هو أن إمكان  
الحاق أص و بالخالف إن كذب بالامكان التي أمكن كل ج ج أصدق في نفسه  
ولكنه إما بالضرورة بعض ج ج أو بالضرورة ليس بعض ج ج لكن  
باطل لأن الوجهين فأكد فرضنا الصغرى للممكنة موجودة كان ذلك  
مفرضاً لا يلزم منه محال ولهذا التقدير يكون النتيجة خالية عن الضرورة  
وإذ كان كذلك لتحال كونها ضرورية لما يشاء الله لا يكون ضرورياً  
في وقت استحالة صيرورته ضرورياً في من الأوقات فلو فرضنا الحق  
ضرورية التسليم البعض فليجعلها كبرى ونضمها إلى الصغرى الممكنة  
التي فرضناها وجودية هكذا بالوجود كل ج ج وبالضرورة ليس كل  
ج ج يخرج من الثالث على ما تعلم بالضرورة ليس كل ج ج وكان حقاً إن كل  
ج ج لا بالضرورة هذا خلف لأن جعلناهما صغرى ونضمناهما إلى كبرى  
القياس هكذا بالضرورة ليس كل ج ج وبالوجود كل ج ج يخرج من الثاني  
بالضرورة ليس كل ج ج على ما تعلم وكان كل ج ج بالامكان هذا  
خلف ولما إذ لو فرضنا الحق ضرورة الإعجاب فليجعلها كبرى ونضم  
إليها الصغرى الممكنة التي فرضناها موجودة كل ج ج وبالضرورة بعض  
ج ج يخرج من الثالث بعض ج ج بالضرورة وكان كله بالوجود هذا خلف  
ولجعلها صغرى ونضم إليها كبرى الوجودية هكذا بالضرورة  
بعض ج ج وبالوجود كل ج ج يخرج بالضرورة ليس كل ج ج على

التي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري

ما تعلم هذا خلف ويجب ان تعلم ان هذا البيان الخلفي لا ينفذ ان النتيجة  
لا يجب كقولنا باعثة للكبرى **فاما** القسم الرابع وهو اذ كانت  
الكبرى محققة للضرورة واللا ضرورة وهي في البيع قضايها للمكينة  
للعامة والمطلقة للعامة والعينية العامة والمشروطة للعامة  
كانت النتيجة ان الحكم مكينة عامة لان المحل للضرورة ان صدقت في  
نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا كانت مكينة خاصة والمشارك  
هو الامكان **ت** الكبرى العينية الخاصة والمشرطة الخاصة اما ان  
تكون مشروطة لادالة او لآلة او محتملة لها **القسم الاول** ان القياس هو ان  
نعقد منه لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده والاوسط يكون  
كذلك بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده فوجب ان يكون الاكبر دائما  
بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده **القسم الثاني** والقياس الصادق في  
المفاد لا يشترط منه اذ لا يشترط في الكبرى دوام الاكبر بقوام  
وصف الاوسط كما في العينية الخاصة او ضرورة ضرورة الاكبر بدوام  
وصف الاوسط كما في المشروطة الخاصة ثم حكمته في الصغرى بان الاوسط  
موصوف بالوسط دائما فلم ينضم من دوام الاوسط للاوسط دوام الاكبر  
لذلك ذلك باطل اذ حكمته في الصغرى الكبرى لانه لا شيء من المفادات  
بالاوسط لموصوف بالاكبر دائما فثبت ان بين المقدمتين معاودة  
**الامثلة** هنا شك ان اذ اخذنا موضوع هذه الكبرى  
لا طلقا بل بشرط الادوام لتعقد المعاودة مثل ان تقول وكل  
موصوف بالاولوية لاداما فهو موصوف بالاكبر اذ لاما لانه من  
المحتمل ان يكون الموصوف بالاولوية على قسمين منه ما انصافه بمقام

التي هي من جنس الكبري

للعامة

التي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري

التي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري  
والتي هي من جنس الكبري

وهو الأصغر ومنه البس كذلك كالموصوفات بالأكبر إذ  
 حكمته بيات الصغرى لذات كات ذاكمة والكبرى لذات كات لم يتعد  
 القياس ولو كان بالعكس منه يتعد فالعقود **لا توجب عن الأول**  
 باقيا إذ لا نعلم ذلك لم يتعد الوسط ولا يحصل عنها قياس بل يكونان  
 قضيتين لا تعلق لأحدهما بالأخرى **وعن الثاني** وقت الفرق إن قلنا  
 جعلنا هذه العرفية كبرى دخل الصغرى فيها فبأن شرط لأد ولز  
 المحول للموضوع منافيا كون الصغرى ذاكمة وإن قلنا جعلنا الذاكمة  
 كبرى لم يكن معناها إلا أن كل ما يثبت له الأوسط باقيا طين كان ذاكما  
 أو غير ذاك فالأكبر ذاكمة فلا يجوز لم يكن بينهما وبين العرفية الخاصة هنا فاة  
**والقسم الثالث** وهو ما إذا كانت الصغرى عملة الذاكمة والأكبر  
 وذالك في القضايا سبب الحركة العامة والمطلقة العامة ولا حركة  
 الخاصة والعرفية العامة والمشروطة العامة والوجودية (الافترادية  
 والأغلب على الظن أن القياس لا يتعد لأن الصغرى نفسها لا بد  
 وإن تكون أمدا ذاكمة أو غير ذاكمة ويتغير الذاكمة ولا يتعد القياس  
 الصادق المقدمات بل لما يتعد إذ كات لذات كات ولذا كان كذلك  
 لم يتعد الجزم بالانقياد مع هذه القضايا المحملة للذات والخاصة بصرف  
 هذه الكبريات **لكن لعل أن نقول** وهذا يقتضي أن لا يتعد القياس  
 من المطلقة إلى الخاصة إذا لم يكن الصغرى ذاكمة فبأن ذاكمة  
 الكبرى لذات كات فلو لم يتعد ذلك لسقط الحكم فبأن هذه الزيادة  
 وإن لم يمنع هذا الاحتمال من الانقياد فكذلك انقياد كبرية نفس  
 هذا الموضوع من المنطق يقتضي **ج** الأصغر حقيقة كان ذاكمة بالفعول

إن جعلنا الصغرى غير ذاكمة  
 فالأكبر ذاكمة ومنه علة  
 صمدية لا يتعد القياس  
 مع شرط ذاكمة  
 بذاتهم وصفهم

بأن الجزم أن يكون ذاكمة  
 فبأن المقدمات غير  
 ذاكمة  
 فبأن مقتضى النتيجة  
 الصغرى غير ذاكمة  
 فبأن مقتضى النتيجة  
 الصغرى غير ذاكمة

فإن جعلنا الصغرى غير ذاكمة  
 فالأكبر ذاكمة ومنه علة  
 صمدية لا يتعد القياس  
 مع شرط ذاكمة  
 بذاتهم وصفهم

الأوسط وذلك فيما عدا المكنين وهو أحد عشر نوعاً وكانت الكبرى قضية  
 لا يعتبر فيها دور لم الجوز بدوام وصف الموضوع وسهوا عدا العرفيين والمنسحقين  
 وهو سبعة الفروع كانت النتيجة تابعة للكبرى وذلك مائة ضرب الأجزاء  
 لأن مع الكبرى جمعها أن كل ما ثبت له الأوسط كيف كان ثبت له الأكبر  
 لقام من غير بيان جهة لذلك البت أن كانت مطلقة أو من جهة خاصة  
 إن كانت موجبة لكن المتغيرات الأخرى إحدى عشرة كلفا دللت على ثبوت  
 الأوسط للأصغر لمطلقاً ومن جهة خاصة ومع صدق البت للمكثف  
 صدق أصل البت لعمالة فقام حينئذ ثبوت الأكبر للأصغر على الوجه المعتد  
 في الكبرى فيكون النتيجة حينئذ تابعة للكبرى وإذا عرفت هذه المقادير  
 فلتخرج إلى التعدي على الوجه المذكور **فأ** المعنى المطلقة العامة  
 مع الكبرى المكنة المطلقة العامة فلا كثر في النتيجة مع الاستدلال المنكسر  
 ومع الضرورية فالنتيجة كالكبرى للاندراج المذكور وخالف **فأ** منطوق  
 الأوسط ووجه وضعها كالمعنى لأن القول بالأطلاق زيد متغير  
 وبالضرورة كل متغير متغير ولا يلزم أن يقال بالضرورة أن زيد متغير  
**فأ** إن هذه الكبرى ضرورية مشروطة لا مطلقة وكذا  
 في المطلقة وإمكانها والذاتية والوجودية للضرورة والذاتية  
 والوقعية والمنشئة والمكنة العامة والخاصة فالنتيجة كالكبرى  
 للاندراج المذكور **فأ** مع العرفية العامة فالنتيجة كالصغرى  
 لأن مع الكبرى أن كل ما ثبت له الأوسط كيف كان ثبت له الأكبر  
 في كل زمان ثبوت الأوسط له لكن الأصغر ثبت له الأوسط من  
 غير بيان كيفية ذلك البت فيثبت له الأكبر في كل زمان

إمام

نوع الضرورية  
 المطلقة

ثبوت الأوسط له ثم سفي احتمال أن يكون ثابتاً له دائماً وإن بدوم بدوام  
وصف الأضعف وإن لا يكون كذلك والمشارك هو الإطلاق العام وأما  
مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لأن الأضعف ضروري للأوسط  
والأوسط ثابت للأضعف فلا أكبر ثابت للأضعف لكن من المحتمل أن لا يكون  
الأوسط ضرورياً لذات الأضعف ولو وصف كونه أضعف مع أن الأضعف لا  
يثبت للأضعف إلا عند ثبوت الأوسط له وحديث لا يكون إلا أكبر ضرورياً  
لذات الأضعف والوصف الذي به صار أضعف ويحتمل أن يكون كذلك  
فالقدر المشترك هو الإطلاق العام وأما مع الخاصيتين فبعض التوقف  
بالصغرى الضرورية مع التسخع والنتيجة كالصغرى لا اندراج ومع  
العربية العامة فالنتيجة حكمة ومخالفة للمقدّمين لأن الأضعف دائماً  
بدوام الأوسط الذي بدوام ذات الأضعف فحين دائماً بدوامها وإحدى  
أن يكون ضرورية لاحتمال أن يكون دوام الأضعف بدوام وصف الأوسط  
خالفاً عن الضرورية مع أن الأضعف ثابت للأضعف إلا عند حصوله الأوسط  
له بالفعل ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لأن الأضعف ضروري  
لوصف الأوسط والصغرى لذات الأضعف فيكون أيضاً ضرورياً لذات  
الأضعف ولما مع الخاصيتين فبعض التوقف بالصغرى دائماً مع التسخع  
النتيجة كالصغرى ومع العربية العامة كالصغرى لأن الأضعف دائماً بدوام  
ذات الأوسط الذي بدوام الأضعف غير بيان أن ذلك الدوام بالضرورة  
لم لا يثبت أن يكون الأضعف دائماً بدوام ذات الأضعف غير بيان أنه  
بالضرورة لم لا ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لأن الأضعف  
وإن كان ضرورياً للأوسط لكنه لا يثبت أن الأوسط ضروري للأضعف

لا  
أي تمثّل يكون الأوسط  
وهذا التوقف  
أي مع هذا التوقف على  
النتيجة مع المشروطة  
أما مع وجود  
الأضعف مع التوقف  
أما مع وجود  
النتيجة

مع  
نتيجة  
فإن كان الأوسط  
وكون الأوسط دائماً  
بأنه دائماً بالضرورة  
بأنه دائماً بالضرورة  
بأنه دائماً بالضرورة

فيقدير ان لا يكون ضروريا مع ان الملازمة لا تثبت للأصغر إلا عند حصول  
 الأوسط له لم يكن الملازمة ضروريا للأصغر ويحتمل ان لا يكون على الوجه  
 لهذا حكمه يكون ضروريا له لكن على التقديرين فلا شك في دوام الأكبر  
 بدوام ذلك للأصغر وإما مع الخاصيتين فغير متعدي **مسألة** للصغرى الوجودية  
 والأصغر ودية مع النسخ والسبحة كالخبري ومع العرفية العامة والسبحة  
 مطلقة عامة مخالفة للتقديس لأن الأكبر دائم بدوام وصف الأوسط مع  
 إضمار ان يكون ضروريا وان لا يكون الأوسط ثابت للأصغر مع شرط للأضروية  
 ومع إضمار الدوام والادوام والمعلوم ان الأكبر ثابت للأصغر حال حصول  
 الأوسط لم يحتمل ان يكون ضروريا له ابتداء وان يكون دائما أما بدوام  
 للذاق ولبدوام الوصف الذي جعل معه أصغر وان لا يكون كذلك المشترك  
 في الإطلاق العاقل ومع المشروطة العامة والسبحة مطلقة عامة  
 أيضا مخالفة للتقديس لأن الأكبر ضروري الثبوت في جميع زمان  
 الأزمنة والأوسط طقات للأصغر من غير ان له كيف ثبت إلا للأضروية  
 فينبغي الأعمى ذلك الوقت وبقي سائر الاحتمالات والمشتبه هو الإطلاق  
 في تمام مع العرفية والمشرطة الخاصيتين وفيه الوقف **د** للصغرى  
 الوجودية والادامة مع النسخ والسبحة كالخبري ومع العرفية والمشرطة  
 العامة السبحة مطلقة عامة للعللة المذكورة في الوجودية للأضروية  
 ومع العرفية الخاصة للصغرى لأن معنى الخبري ان كل ما ثبت  
 له الأوسط مما ثبت له الأكبر في جميع زمان حصول الأوسط لا دائما لكن  
 للأصغر في بعض الأزمنة الأوسط في بعض الأزمنة فهو موصوف بالأكبر  
 في ذلك الزمان ويصح ان يكون موصوفا بزماننا ولا كان بعض

هذا هو المقصود من  
 هذا الكلام وهو ان  
 الملازمة لا تثبت إلا عند  
 حصول الأوسط له  
 ولما كان الأوسط  
 لا يكون ثابتا للأصغر  
 في جميع الأزمنة  
 فلا يكون الملازمة  
 ضروريا للأصغر  
 في جميع الأزمنة



هذا هو المقام  
الذي هو المقام  
الذي هو المقام

والمخاصة فلا شك في كون النتيجة كالكمي لكن فيجب ان يكون الاعمق  
غير متدرج بالفعل تحت الاوسط فالحكم الثابت ليس يتعدى اليه فبذلك  
تستويرون الاكبر لما كان ممكنا للاوسط ان يكون الاعمق كان ممكنا للاصغر لان  
امكان الاكبر قريب عند الداهن الحكم بكونه امكانا **اولا نقول ان يقول**  
لا نسلم ان الممكن للمكان لا يجب ان يكون ممكنا للشئ لان حقيقة الاوسط  
عنا الفقه حقيقة الاصغر فلا يلزم من كون الاكبر ممكنا للاوسط كونه ممكنا للاصغر  
ولا يثبت ان الله ليس الماهون الكمي الحكم بثبوت الاكبر للاوسط بل ثبوت  
الاكبر للموطنات بالاوسط واذا كان كذلك لم يلزم ان يدليج الاصغر تحت  
الكمي لان الاوسط لم يثبت له الاوسط فالقول ان يقال في بيان هذه القضية  
الامكان لما ان جعل جهة الجمل هو ان الممكن الجمل فان كان الاول كان  
الاصغر هو موقفا بالفعل بالاوسط على ما عرفت وحديث ذلك الشبهة و  
ان كان الثاني فان عيننا بالكمي ان كل ما يمكن ان يثبت له الاوسط  
فله الاكبر على ما هو في الفاعل في ثابت الشبهة وان عيننا به ان  
كل ما ثبت له الاوسط فله الاكبر بالفعل على ما هو في الشئ فيثبت  
لفق كالكمي ذلك على ان كل ما ثبت له الاوسط فله امكان الاكبر  
لكن الصغرى ذلك على ان الاصغر يمكن ثبوت الاوسط له فيقدر ويقع  
هذا الممكن يلزم ثبوت امكان الاكبر للاصغر فهذا العرض الممكن كشف  
عن كون الاصغر قابلا له ذواته الاكبر لان حقيقة الشئ لا تقل من الاكبر  
الذي ان القبول لم يلزم منه ثبوت الامكان التي امر لا يقال ان يكون  
ثبوت الاكبر للاصغر مشروطا بثبوت الاوسط للاصغر فثبوت ثبوت له  
قبل ثبوت الاوسط له محالا فهذا ما نفقده هنا **واما** مع القضية

الامكان انما  
هو ما يكون ممكنا  
ما جمع الاحوال  
والتشخيص شرط  
لا بد ان



الممكنة كانت أيضا مع الكبري في الشرط والممكنة كانت أيضا مع الكبري في الشرط والممكنة كانت أيضا مع الكبري في الشرط

العامة والمشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الكبري ان صدقت  
في نفس حاضر ودية كانت النتيجة ضرورية ولا كانت ممكنة خاصة  
والمشترك الامكان العام ومع العينية والمشروطة الخاصتين فيه  
التوقف **ط** الصغرى الممكنة الخاصة مع الممكنة المطلقة العامة النتيجة  
ممكنة عامة مخالفة للمقدّمين كما عرفت ومع الضرورية والذاتية  
الكبرى ومع الوجوبية اللازورية واللاذاتية والوقعية والمشتركة  
كالصغرى لما عرفت ومع الممكنة العامة والخاصة فالكبرى ومع العينية  
العامة النتيجة ممكنة عامة مخالفة للمقدّمين لان العينية العامة ان  
صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية ولا غفلة خاصة والمشارك  
الامكان العام وكذا القول مع المشروطة العامة ومع العينية و  
المشروطة الخاصتين فيه التوقف **ي** الصغرى العينية العامة مع  
النسبة النتيجة كالكبرى ومع العينية العامة فالامتحان والمشروطة  
العامة النتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري للأوسط والذاتية واما  
وصف الاصغر فيكون دائما بتمام وصف الاصغر ولا يجب ان يكون ضروريا  
له لاحتمال ان لا يكون الاوسط للاصغر ضروريا مع ان الاكبر لا يثبت  
للاصغر الا عند حصول الاوسط له واذ كان كذلك لم يعلم من هذا القياس  
الادوام الاكبر بتمام وصف الاصغر ولا يتابع العينية والمشروطة  
الخاصتين بالتوقف **ح** الصغرى للمشروطة العامة مع النسبة كالكبرى  
ومع العينية العامة كالكبرى ايضا لان الاكبر حاصل للاوسط والضروري  
لوصف الاصغر فيكون حاصل في جميع زمان وصف الاصغر لكن يحتمل ان لا  
يكون ضروريا له لانه غير ضروري للاوسط فيحتمل ان يكون والقد

في الشرطية

المشروطة ايضا بالادوام وغير متينة  
الضرورة ان كانت بالضرورة



حاصل في جميع ذوات حصول الأوسط اللازم لوصف للأصغر فيكون  
 حاصل في كل زمان حصول لوصف للأصغر ثم يحتمل بعد ذلك أن يكون  
 ضروريا لذات للأصغر وإن لا يكون والمشارك هو العرفي العامة  
 ومع المشتركة العامة النتيجة كالبحر لا أن الأكثر ضروريا للأوسط  
 الضروري لوصف للأصغر فيجب أن يكون ضروريا لوصف للأصغر فيجب  
 أن يكون ضروريا لوصف للأصغر ثم يحتمل أن يكون ضروريا لذات للأصغر  
 لأن لا يكون والمشارك هو المشتركة العامة وإما وجه العرفية لما  
 فالنتيجة كالبحر ومع المشتركة الخاصة فالنتيجة ظاهرة بالذات  
**المختلط في الشكل الثاني** وفيه قولان الأول في العدد  
 لا بد من مقدمة وهي أن هذا الشكل من كات إحدى مقدمته صحتها  
 ثم حصل الشرطان الآخران عن الاختلاف والكيف وكيفية الكبرى كانت  
 النتيجة ضرورية لا محالة لأن إحدى المقدمات إذا كانت ضرورية  
 فالأخرى إما أن تكون ضرورية أو لا تكون أو محتملة لها وإن كان الأول  
 أن المحمول تابعا لأحد الطرفين بالضرورة وملوكها عن الآخر بالضرورة  
 أن بين الطرفين عبارة ضرورية وإن كان الثاني فتكون الضرورية  
 للضرورة ضرورية وملوكها عن غير الضرورية وأذا كان كذلك  
 جهة أن أحد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا المحمول والطرف الآخر  
 بالضرورة ليس له ضرورة هذا المحمول فيرجع هذا الترتيب في الحقيقة  
 إلى الأول ويكون النتيجة ضرورية وإن كان الثاني معلوم أن  
 الذي يحتمل الضرورية وعدمها معلوم نفسه عن أن يكون ضروريا  
 أو لا يكون وإذا كانت النتيجة ضرورية عن القديسين معاً كانت أيضا

في شروط عامة

في الأول  
 يكون كلتا  
 المقدمتين  
 ضرورية

في قوله لا يوجد له كمال في ذاته  
 بل هو كمال في ذاته لا في غيره  
 في قوله لا يوجد له كمال في ذاته  
 بل هو كمال في ذاته لا في غيره  
 في قوله لا يوجد له كمال في ذاته  
 بل هو كمال في ذاته لا في غيره

ضروري في هذا القسم وعنه هذا التقدير يظهر ان لخلاف المقدمتين  
 في الكيف لا في مقدار الاول والثالث وغيرهما في الوجود الثاني لانها حاصل  
 في الحقيقة سواء صرح به او لم يصرح به واذا عرفنا هذا الفصل في الضرورة  
 فاعرف مثلثة في الذات من غير فرق له ولقد كان من مذهب المتقدمين  
 ان السالبة لوجوده كانت موجودة خالية عن الضرورة كانت النتيجة وجودية  
 خالية عن الضرورة ومثاله بالوجود لانه من حيث وبالضرورة كل شيء  
 فانتيجه بالوجود لانه من حيث وبالضرورة كل شيء  
 الصغرى السالبة تجعلها كبرى كل شيء وبالوجود لانه من حيث وبالوجود  
 لانه من حيث وبالوجود لانه من حيث وبالوجود لانه من حيث وبالوجود  
 من حيث وبالوجود لانه من حيث وبالوجود لانه من حيث وبالوجود  
 على كبرى القياس الاول صغرى هكذا بعض آراء الضرورة لانه من حيث  
 بالضرورة ليس بعض آراء هذا اختلف لان الصغرى السالبة الوجودية  
 تنفي ضرورة وجوده وكون التسليم وجوده في الكل من كونه ضروريا في البعض  
 ولم يلزم ذلك الا من فرض النتيجة ضرورة وهي اذن ليست ضرورة بل  
 وجودية لم تكن بهذا المثال بالوجود لانه من الايض يحتمل وبالضرورة  
 كل انسان حيوان فلو كانت النتيجة ضرورة لان الحق بالضرورة لانه  
 من الايض بالانسان وهو باطل **الجواب عن رابع** ان السالبة  
 الوجودية لا تمنع من الالاد ان كانت عينية خاصة وجنسية لا يكون عليها  
 عرفا خاصا بل عرفا عاما فاعلم بالضرورة وهو مع الصغرى الضرورية نتيجة  
 لانه اعم عام وليس كذا كون عينا خاصا كذا مثلا ان  
 هذه العينية اختلفت مع الصغرى الذاتية في كل الاول **وعن الثاني**

في قوله لا يوجد له كمال في ذاته  
 بل هو كمال في ذاته لا في غيره

والله اعلم  
الحق المكنون  
الذي لا يخفى  
على الخلق  
الذي لا يخفى  
على الخلق  
الذي لا يخفى  
على الخلق

کافکنہ و مظالم  
لعا صی

للآدائه والوقفة والمنشئة كانت مطلقاً عامة بشأن الأولات  
 والكليات الأربع أن كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط  
 والأكبر لا يجتمعان فإذا كانت الصغرى على جواز انضمام الأصغر بالأوسط  
 وجب الحكم على جواز خلقه عن الأكبر فكذلك الحالة استدلالاً لما كان المتأني  
 على إمكان الانتفاء فثبت أنه من المحتمل أن يكون ذلك الانتفاء ضرورياً  
 وإن لا يكون والقدر المشترك هو الأماكن العامة وإن كانت موجبة فهي  
 مشتركة في الدلالة على أن الأكبر لا ينفك عن الأوسط فإذا احتل في الصغرى  
 المحتمنة جواز خلق الأصغر عن الأوسط وجب انتفاء تلك الحالة جواز خلقه  
 عن الأكبر استدلالاً بجواز الخلق عن اللانضمام على جواز الخلق عن اللانضمام  
 احتمال كون ذلك الخلق واجباً أو غير واجب حاصل والمشارك هو الأماكن  
 العامة **بيان الثاني** أن الكليات الأربع أن كانت سالبة  
 فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط والأكبر لا يجتمعان والصغريات  
 المشتركة في اقتضاء ثبوت الأوسط للأصغر فليز من الجزم بالانضمام  
 الأصغر بالأوسط المنع للأكبر خلقه عنه حينئذ استدلالاً بالاحتمال المتأني  
 على حصول الانتفاء ثم احتمال كون ذلك الانتفاء واجباً أو غير واجب قائم  
 والمشارك هو الأطلاق العام همان كانت موجبة فهي دالة على أن  
 الأكبر لا ينفك عن الأوسط والصغريات دالة على خلق الأصغر عن الأوسط  
 فيكون الحالة وجب خلقه عن الأكبر استدلالاً بالخلق عن اللانضمام على  
 الخلق عن اللانضمام ثم احتمال كون الخلق واجباً قائم والمشارك هو الأطلاق  
 العام **في المستحضر الثاني** في الانتفاء التي تجعل فيها إحدى  
 الأربع صغرى وأخرى أربع كبرى فيقول **أن شيئاً من ذلك**

غير متخ <sup>ل</sup> إما إذا جعلنا الكبرى إحدى الممكنتين فالأقوال كانت سألبة  
 دلت على أن خلق الأكبر عن الأوسط والصغريات الأربع دلت على أن  
 الأصغر لا ينشأ عن الأوسط فيلزم من جواز خلق الأكبر عن الأوسط للآخر  
 للأصغر جواز خلقه عن الأصغر لكنك تعلم أنه لا يلزم منه صحة خلق الأصغر  
 عن الأكبر فلا جرم لا تحصل النتيجة وإن كانت موجبة وهي بذلك على جواز انصاف  
 الأكبر بالأوسط والصغريات ذاك على أن الأصغر والأوسط لا يجتمعان  
 فيلزم من صحة انصاف الأكبر بالأوسط المنع للأصغر صحة خلقه عن الأصغر  
 لكن لا يلزم من هذا صحة خلق الأصغر عن الأكبر البتة فكان ذلك هو  
 المطلوب لا غير فلم يكن متجها ولا قال ذلك فضا ذاك له صفتان متنافيتان  
 ولا يمكن عروض واحدة منهما إلا لتلك الذات ويكون كل واحد منهما محتملا  
 القول عنها واحدة فيصح أن يقال بالضرورة المشروطة أنه لا شيء مما يقال  
 له إحدى الصفتين موصوف بالأخرى وهكذا تلك الذات ممكن الانصاف  
 بتلك الأخرى ثم لا يلزم أن يقال بالضرورة لا شيء مما يقال له إحدى  
 الصفتين بتلك الذات بل كل شيء حتى بالضرورة وإذا ثبت ذلك فالصغريتين  
 ثبت انصاف العزميتين لأنهما إجماعا وجمعا ومتم فيجب الانصاف في كل حال  
 لم ينبح الإجماع انصافا وله <sup>ل</sup> إذا جعلنا الكبرى إحدى الجنس المتناهية  
 فإن كانت سألبة كان معناها خلق الأكبر عن الأوسط وهذا لا يقتضي  
 خلق الأوسط عن الأكبر لما عرفت أن هذه المطلقات لا تتعكف فاذن  
 لا يلزم من انصاف الأصغر بالأوسط خلقه عن الأكبر البتة وإن كانت  
 موجبة كان معناها انصاف الأكبر الأوسط وهذا لا ينافي خلقه  
 عنه فإظاحنا انصاف الأصغر فاف على الأصغر عن الأوسط لم يكن الاستدلال  
 على ذلك

لان حصة الأكبر  
 على الحقيقة  
 لا يصغر

الذات التي شأنها  
 في العلم المقصود  
 بالجمعة والكون  
 فانهض عندها  
 الزوال والنسخ لانه  
 من المقصود لانه  
 ما دام هو كونه والزم  
 كل جم كان ولا يلزم  
 أن يقال بالضرورة  
 بالضرورة لانه من  
 المقصود ما دام هو كونه  
 بل كان كونه المقصود

بذلك على خلقه عن الأكبر **النظر الثالث** في الأئمة المنعقدة  
 من هذه الأربع ولذا ذكرها على سبيل التعدد في الصغرى العرفية العامة  
 فأصح الكبرى العرفية العامة السبعة عرفية عامة لأن الأوسط وأقر  
 الشون بدو لم وصف أحد الطرفين وذا تم السلب بدوام وصف الطرفين  
 الآخر من غير بيان لأن ذلك الدوام في السلب والإيجاب ضروري أم لا  
 ذلك يقتضي دوام المباينة بين وصف الأصغر ووصف الأكبر من غير  
 لأن ذلك الدوام ضروري أم لا **لأن** مع المشروطة العامة السبعة  
 عرفية عامة أم لا أن كانت الكبرى سالبة فلا لها بعد العكس يبقى كفسها  
 وقد عرفت أن هذا الاختلاف في الأول يخرج العرفية العامة ولأن الكبرى  
 بذلك على استحالة إضمار الأوسط والأكبر لكن الصغرى تلك على أن  
 وصف الأصغر لا ينقل عن الأوسط من غير بيان أن ذلك الانفكاك  
 محال أم لا يتغير حصوله فلكل الانفكاك فلا يتبدى أن إضمار الأصغر  
 ولا أكبر هل هو ممكن أم لا فالمستقيم إذن أن الأصغر والأكبر لا يجتمعان  
 فاما استحالة إضمارهما فغير معلوم فلا حرج كانت السبعة عرفية عامة  
 واما أن كانت موجبة فلا تجعل سالبة العرفية كبرى فتحصل النتيجة  
 سالبة عرفية عامة ويبقى بعد العكس كذلك ولأن الكبرى ذلك على  
 استحالة خلو الأكبر عن الأوسط والصغرى ذلك على خلو الأصغر عن  
 الأوسط من غير بيان لأن ذلك الحلق واجب أم لا فليس منه الإجماع مخلوق  
 الأصغر عن الأكبر من غير بيان لأن ذلك واجب أم لا **لأن** مع العرفية  
 الخاصة السبعة عرفية عامة والسبعة تابعة لها ولا لها ذلك على أن  
 وصف الأكبر والأوسط لا يجتمعان فحين حصول الأوسط للأصغر واجب

لأن كانت الكبرى سالبة فلا لها  
 على عرفية عامة



ان لا يحصل له الاكبر وهذا لا يمنع دوام هذا السلب لان لا بد له سلب  
 الاوسط عن الاكبر لاني في دوام سلب الاكبر عن الاوسط وان كان  
 موجبة فلكذلك بالبيان الذي قبله لا يمنع المشروطة الخاصة بالعمقة عريضة  
 عامة والبيان ما مر بعينه في الصغرى المشروطة العامة مع الكبرى للعمقة  
 العامة السبعة عريضة عامة والعللة ظاهرة مما مر ومع المشروطة العامة  
 السبعة مشروطة عامة لانه لما كان الاوسط قابلاً بالضرورة لوصف واحد  
 الطرفين مسلوباً بالضرورة عن وصف الطرف الآخر بالضرورة لانه من  
 الاوسط بالضرورة الذي حصل معه اضعاف مع العمقة الخاصة  
 السبعة عريضة عامة اما ان كانت سالبة فلا فائدة عكس عمقة والسبعة  
 قابعة لها ولا فائدة كذلك لان الاكبر والاوسط اليمينتان ثم انه وان كان  
 سلب الاوسط عن الاكبر بشرط الادوام لكن يلزم منه ان يكون سلب  
 الاكبر عن الاوسط بهذا الشرط لكن لا يصح بتحويله عن الاوسط  
 فوجب ان اضعاف بالاكبر البينة من غير بيان ان ذلك واجزم لا وان  
 كانت موجبة فالامر كذلك بالطريق المذكور كما مع المشروطة الخاصة  
 السبعة عريضة عامة بالبيان الذي مر في الصغرى العمقة الخاصة  
 قامة العمقة العامة السبعة عريضة عامة والعللة ظاهرة مع المشروطة  
 العامة السبعة عريضة عامة اما ان كانت سالبة فلا فائدة هذه الكبرى  
 تبقى بعد العكس كغيرها وقد ذكر في الشكل الاول لانه كون هذا  
 الاخلال متصفاً لهذه السبعة وان كانت موجبة فلكذلك ومع العمقة  
 الخاصة السبعة عريضة عامة اما ان كانت سالبة فبالعكس وان  
 سلب الاوسط عن الاكبر ان كان بشرط الادوام لكن يحتمل ان يكون

منع على ما سبق  
 في الصغرى من العمقة الخاصة

ان يكون سلب الأكبر عن الأوسط أما حال حصول الأوسط للأصغر  
 يجب ان يحصل له الأكبر ثم هذا لا يتلوا دوام السلب لان لا دوام سلب  
 الأوسط عن الأصغر لا يتلوا دوام سلب الأكبر عنه فالنتيجة عريضة عامة وان  
 كانت موجبة فلكذلك الطريق الذي من **د** ومع المشروطة الخاصة بالنتيجة  
 عريضة عامة بالبيان المذكورين **د** الصغرى المشروطة الخاصة **د** مع العريضة  
 العامة النتيجة عريضة عامة والعلة ظاهرة **د** مع المشروطة العامة  
 النتيجة مشروطة عامة للعكس لان الكبرى تدل على استحالة اجتماع الأكبر  
 والأوسط والصغرى تدل على استحالة خلو وصف الأصغر عن الأوسط  
 ففي كل الحالة يستحيل انصاف الأصغر بالأكبر ثم لا دوام ضرورة سلب  
 الأوسط عن الأصغر لا يتلوا دوام ضرورة سلب الأكبر عنه فيجب ان تكون  
 النتيجة عريضة عامة **د** مع المشروطة العامة **د** مع العريضة الخاصة  
 النتيجة عريضة عامة بالعكس لان الكبرى ان كانت سالبة وهي تدل على  
 ان الأكبر والأوسط لا يجتمعان من غير بيان ان ذلك واجب ام لا لكن وصف  
 الأصغر بالأكبر لا يتلوا بالوسط موجب القطع مخلوق عن الأكبر من غير  
 بيان ان ذلك المخلوق واجب لا يتم كغيره هنا ما يتلوا دوام هذا المخلوق  
 فتكون النتيجة عريضة عامة وان كانت موجبة جعلنا الصغرى كبرى  
 فنتيجة عريضة عامة فموجب كنهها وان لا يكون لا ينفي عن الأوسط  
 كنهها بل لا يتلوا بها بالوسط موجب القطع مخلوق عن الأكبر  
 من غير بيان ان ذلك واجب ام لا وليس هنا ما يتلوا دوام هذا السلب فتكون  
 النتيجة عريضة عامة **د** مع المشروطة الخاصة بالنتيجة مشروطة عامة  
**د** مع المشروطة الخاصة بالنتيجة مشروطة عامة

هذا هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب

الثاني عن صف الطرف الآخر في القربة بين الوصفين مباينة فتح  
قد عرفت ان شرط الاداء من احدى الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب  
الآخر وذلك فيجب ما قلناه فلما حصل ان ثلثا من هذه السلع مشروطة

عامة والبقول في عريضة عامة وبذلك التوفيق **المختلطات في البيع**  
**الثالث** جهة النتيجة هنا هي في الاول من عندي وذلك لثبوت واحد

للعكس بالعكس واطع ذي العكس وما لا يقبل العكس فما لا يقترض  
لما كان الامر كذلك لم يكن في الاطبات فائدة والاختيار بين جهة ما ذكرناه  
**المختلطات في الشكل الرابع** لما كان الكلام في هذا الشكل فقلت

النتيجة جدر لثبوت بعض ما فيه من الاختلاطات وبذلك فقلت كما فيما بعد  
فيه من الضرورات البيضة والمكانات البيضة **الضرورية في**  
فالمضرب الاول والثاني يحتاج مكنة عامة لان الاضطرار ضروري

للاوسط بدالم يكن الاوسط ولا شيء من موهو عاينه التي منها لا يكون ضروريا  
له وجود ان يكون ولا يحرم كان الواجب مائة الاحتمالين وهو الامكان العام  
واما النتيجة الباقية فتسحبها ضرورية لانها عين الثاني لا يجوز للمكس

صغرى فينتج سالبه ضرورية ونعبد العكس يعني كذلك واما من الثاني  
بعكس الصغرى فيكون القياس من صغرى ضرورية وكبرى ضرورية في  
الثاني فيكون النتيجة ضرورية ولما كان الرابع وانما مشى في الثاني النتيجة

فيها اقامان الثاني فيعكس الصغرى وذلك في ضرورية ومن الثالث  
بعكس الكبرى التي هي سالبه ضرورية حافظه للوجه بعد العكس و  
النتيجة فيه تابعة لها **الممكنات** النتيجة الاخرى عظيمة  
لان السؤال الممكنة لا تعكس فلا ولان يحتاج مكنة عامة فكيف

هذا هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب  
والذي هو المطلوب في هذا الباب

اي ما من الشك في  
ايضا من الشك في  
ايضا من الشك في

ايضا من الشك في  
ايضا من الشك في  
ايضا من الشك في



للطلقه عرفتة عامة او خاصة وحيد تكون النتيجة ممكنة عامة في  
 الممكنة ان العتري ذلك على ان الاضعض من الشئ الى الاوسط  
 او لبعضه وهذا يقتضي ان يكون الاوسط ممكن الشئ لبعض الاضعض  
 امكانا علميا والكبرى ذلك على ان الاوسط والاكثر المتبعان وذلك  
 لبعض من الاضعض الذي يمكن شئ الاوسط وحده صحة خلقه عن الاكثر  
 مستدلا لا باحتمال المتابع على امكان الاستقار فبا امكان العام بعض الاضعض  
 لكن ذلك كما يكون لو كانت المطلقة عرفتة والام ينع **اختلاط**  
**الممكن والضروري** فيجعل الضرورية كبرى فاما المتحان للوجه  
 الجزئية فالنتيجة فيها ممكنة عامة لان العتري ذلك على ان الاضعض يمكن  
 الشئ في الاوسط والكبرى ذلك على ان الاوسط ضروري الشئ في  
 الاكثر او لبعضه فيلزم ان تكون للاضعض ممكن الشئ في الاكثر  
 او لبعضه وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكثر ممكن الشئ لبعض الاضعض  
 امكانا علميا واما المسخ للسالبة للكل فمقيم هنا لان الكبرى ذلك على  
 انضاف الاكثر بالاوسط والعتري ذلك على ان كان خلق الاوسط ممكن  
 الاضعض وهذا يقتضي خلق الاكثر عن الاضعض ولا يلزم منه امكان خلق الاضعض  
 الاكثر فاما المتحان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيها ضرورية انما بالعكس  
 العتري يرتد الى الثاني وقد عرفت ان هذا الاختلاط مع الضرورية  
 الضرورية هناك ولن يتخلل الممكن كبرى فاما المتحان للجزئية  
 الجزئية فينتج ممكنة عامة لان الكبرى ذلك على امكان انضاف كل الاضعض  
 او لبعضه بالاوسط والعتري ذلك على وجوب انضاف كل الاوسط  
 انضاف كل الاكثر او لبعضه بالاضعض وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكثر

مركبا من المتصلة والمنفصلة **القسم الأول** لاذلكا الشرطية  
 متصلة وهي إما أن تكون لزومية أو اتفاقية إما اللزومية فاستدأعت  
 المقدم ليحجب عين الثاني فلا استدأعت نفس الثاني يوجب نقض المقدم  
 على التفصيل شذوذه ولا يظل اللزوم لانه لو وجد اللزوم مع عدم اللزوم  
 لوجد عدم اللزوم مع وجود اللزوم وكان ذلك قادحا في اللزوم وإما الاتفاقية  
 فنقض المقدم واستدأعت عين الثاني فلا يتحان لاختلال كونه اللزوم مع  
 من اللزوم ولا يلزم من شوب العام شوب الخاص ولما انتفاء الخاص  
 انتفاء العام ولا يظل العموم ومن الناس من قال **اللزوم لو كان**  
**مساويا حصلت النتائج الأربع** وهو خطأ لأن لزوم هذا لذلك غير لازم  
 ذلك لهذا ولا يلزم من مجرد لزوم هذا لذلك ليس بالاشتراط هذا عند شوب  
 ذلك وانتفاء ذلك عند انتفاء هذا وإما المعجزة الأخرى فلا يلزم البتة  
 من لزوم هذا لذلك بل من لزوم ذلك لهذا أو ذلك في الحقيقة شرطية أخرى  
**قسم** أعلم أن البين بطلانه من هاتين الاستدأعتين غير المقدم  
 لا تاجع عين الثاني فاما استدأعت نقض الثاني لانتاج نقض المقدم  
 فهو بطلان السلطة القبل الأول فانه لما لم يشك في أن عدم اللزوم ملزوم  
 لعدم اللزوم فيكون الاستدأع بالانتفاء اللزوم على انتفاء اللزوم واجبا  
 عند التحقيق إلى الاستدأع لا بوجود اللزوم على وجود اللزوم هو وإستدأع  
 الاتفاقية فغير متحجة فاذ اقلت كما كان الإنسان ناطقا فاعلمنا هاهنا  
 فلو قلت لكن الإنسان ناطق بلزم فاعلمنا هاهنا لأن العلم بصديق تلك  
 الشرطية موقوف على العلم بوجود غيرها فلو استفيد العلم بواحد منهما  
 منها لم الزم الزود ولو قلت لكن إنسان ليس ناطق لم يلزم فالإنسان ليس ناطق

لأن هذا الأفعال ليس بل وني ولا  
وجوده وجود غيره وما لا وجود له

لأن هذا الأصل ليس بزمي ولا باقائي لأن لا انتفاع هو الذي يطابق  
وجوده ووجود غيره وما لا يوجد له نفسه ليس إن يطابق وجوده ووجود  
غيره والله أعلم من التوافق والصدق التوافق في الكتب لظلال الحلف

**الانفال** اذ لم يبق كلاما ان الانسان ناطقا فاعلمنا ان ههنا صدق اذا

لم يكن حمارنا هذا فالأشنان ليس ناطق ولا يصدق نفسه ولا يهتبه فذلكون

لأدلم من إجمارنا حقاً فالإنسان ناطق وكان حقاً لأنه كلما كان الإنسان

[illegible]

ناهيًا في الغرض فأما ناهي في الوجود، ولما المتقصد من الموعود

مفوض الشريعة الذميمة لئلا يكون عمله أو حضوره فان كانت عملة

فَخَرَّ رَاغِبًا إِذَا ارْتَدَّ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لَوْلَا يَكُونُ الْكَافِرُ وَالْأَوَّلُ عَيْنُهَا لِأَنَّ مَعَهَا فَلَمْ  
تَقْبَلْهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ مَعَهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ مَعَهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْأَوَّلِ

الملائكة التي من غير بان لها حاصلة في كل الاوقات ومع كل العتمة

له لا يفهمه ان لا يتحقق تلك المتابعة الا على بعض الاعترافات من الحمل

لذلك ... الاثنتان عشر حال اللزوم حينئذ لا يلزم عند الاستثناء حصول  
اللزوم فلا يلزم في هذه الحالة ثبوت اللزوم على بعض الاعيان

فانما لان لا يكون انما لا يصير انما لا يصير من الاوقات

فَلَا تَسْلَمُ اِنْ مَا لَيْكُنْ اَنْتُمْ لَوْ قَدْ لَئِكَوْنَ اَنْتُمْ

في غير الاوقات كالنفس للانسان وان سلك في الاتحاج انما حصل  
بغيره من ان القصص طبع بالذلة الذي يترك له في ذلك بحسب مقتضى

من أن الشريعة متى لم تكن كلية لم تنظم النسخة فإما أن الثاني وهو ما

۱۰۸

١٠٠٠

اذ كانت الشرطية معللة مركبة من قضيتين كلتيهما قد ذكرناهما  
 قبل متوجه ههنا على شكل آخر وهو ان يجوز ان يكونا كلتيهما  
 في صديق كل واحد منهما متوقفة في شخص واحد مثلا فلو ان كان  
 في ذلك فقولنا ان معللة مركبة من صديقنا انصاف شخص فاما الشخص  
 الاخر فبالآلة وكذلك القول في الثاني واذ كان كذلك ففي صديق المعللة  
 الشرطية المركبة من قضيتين غير كلتيهما ان يصف شخص واحد  
 من الشخص موضوع الثاني بمجمله عند انصاف شخص واحد من الشخص  
 موضوع المتقدم بمجمله في تمام واحد من اذ الاستثنائية وقلنا كذلك في  
 الجائز ان يكون الاخر الذي صار في هذا الاستثناء غير الذي  
 لاجله صدق تلك الشرطية وان لا يكون الحكم في جميع الانصاف واحد  
 واذ كان كذلك استحالة ان تنجز النتيجة واما اذ كانت الشرطية  
 كلية فان لم يكن جزمها كلتيهما عاددا للشك وان كان فلا يخلو اما ان  
 يكون الاولام معتبرا فلا يجوز ان لا يكون فالاول كما قلنا كلما كان ذلك  
 كلتيهما فذلك اما كل جزم وهذا حصل في النتيجة واما الثاني فان استثنائية  
 عين المتقدم بنقض عين الثاني واستثنائية بنقض الثاني لا ينفك بنقض المتقدم  
 بانه انما اذ جعلت موضوع المطلق العامة المحتملة متوقفة  
 بمجملها تاليا كما اذ قلنا كلما كان هذا الزمانا فهو ضاحك بالفعل فلو قلنا  
 لكنه انسان لنزعم ان ضاحك بالفعل بالاطلاق العام فلو قلنا لكنه ليس  
 بضاحك بالفعل بالاطلاق العام لم ينزعم انه ليس بانسان بالاطلاق  
 العام فان بعض من ليس بضاحك بالفعل بالاطلاق العامة انسان فبقوله  
 قولكم كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل قضيتنا كاذبة بل هذا



بل هذا لما يقصد لو استحال انفكاك الانسان عن الفعل بالاعمال لانا نقول  
 وهذا يقتضي ان لا يكون القضية كلية في الشرطيات الالزامية وذاك  
 باطل لانها قد تكون مطلقة عامة على ما بيناه وان معنى تلك القضية الكلية  
 في الشرطيات انه لا حال يقرض ولا اعتناء للانسان ولا يصدق معه كونه  
 ضارحا بالفعل وهذا رابع من قولنا انه لا حال لا يصدق معه كونه ضارحا  
 بالفعل مع تلك الحال الأولية او تعرف فاما اذا كان الدوام معتبرا في الثاني  
 فان استناد اليمين فيه متبع لان السلب المذموم لا ينافي الاعجاب المطول  
 فيكون منافيا لطبيعة المقدم **الفصل الثاني** ان تكون الشرطية منفصلة  
 فان كانت حقيقية وذات جزئين كان استناد عين اليها كان متبعا لقيض الآخر  
 واستناد لقيض اليها كان متبعا عن الآخر لاستحالة اجتماع اليمينين في ذاتها  
 معا وان كانت احدى جزئين كان استناد عين اليها كان متبعا لقيض  
 البوابة واستناد لقيض اليها كان متبعا منفصلة من الآخر الباقية وان كانت  
 غير حقيقية فان كانت مانعة عن الجمع كان استناد عين اليها كان متبعا  
 لقيض البوابة لاستحالة اجتماع تلك الاجزاء واستناد لقيض اليها كان لا يفتح  
 عين شي منها لصحة ارتفاع كلهما وان كانت مانعة من الخلوت كان استناد  
 لقيض اليها كان متبعا حصول الآخر لاستحالة ارتفاعهما معا واستناد عين  
 اليها كان لا يفتح لقيض الآخر لصحة اجتماعهما **واعلم** ان هذه الاستثنائيات  
 المنفصلة لانا نبحث كقولها في قوة الاستثنائيات المتكلمة وهي ان رفع  
 احد الجزئين او وضعه يلزم دفع الآخر او وضعه وبالله التوفيق  
**واما ما يجوز في** في الاشارة الى بعض قولنا في قياس وقد ذلك  
 تسعة اشياء لانه كل قياس لابد فيه من عقدتين لا يزيد ولا

ايضا

هذا هو المقصود  
 في الاستثنائيات  
 التي هي من جنس  
 الشرطيات  
 وهي التي لا يكون  
 فيها شرطية  
 بل هي من جنس  
 التوقيفية

انقضى لات المجهول انما اكتسب من المعلوم وذلك المعلوم اما ان يكون  
 له نسبة الى كلية المطلوب او الى جزءه فان كان الاول حصلت هناك  
 مقدّمات بعد اتمام الدلالة على ان ذلك يلزم من حصول ذلك النسبة حصول المطلوب  
 وهي الشرطية والثاني ان ذلك النسبة قد حصل وهي الاستثنائية وحينئذ  
 يلزم حصول المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون له الى جزء المطلوب  
 نسبة يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب وحينئذ حصل بسبب انتسابه الى جزء  
 المطلوب مقدّمات فكون المتعقدتين الاقل ولا اكثر ايمان لا  
 يكون وحينئذ نجد لا تكون منجى النفس المطلوب بل يتألف من منجى الشئ  
 من المقدمات المتبعة له ثم يكون اللام فيه تعينه كاللام في الاول فثبت  
 ان القياس المتبع بالذات للبيعة الواحدة لا يزيد على مقدمات ولا ينقص  
 عنها واما المقدمات الكثيرة فهي بالحقيقة مقدمات المقدمات لانها  
 في المطلوب اليها وسمى لك قياسا مركبا والاكات خارجة عن المطلوب  
 والقياسات المركبة قد تكون موصولة وهي التي تذكر فيها التاييد  
 قارة لبيان كونها نتيجة وقارة لكونها مقدمة لما بعدها وقد تكون  
 مفصولة وهي التي لا تذكر فيها التاييد البتة ثم هذه المقدمات  
 انما تبذل من الاوليات فلها ابدلية فان امكن ايهاا وهما التي ستايج لا  
 يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذات نهاية والاولى **لا بد** **محل**  
 خاصية دلج الى الاستدلال باستنتاج لان ايراد المقصود على استماعه  
 وبه عيان الحق في الطرفين الاخر وهو من القياسات المركبة لانه مركب  
 من قياسين احدهما القرائي والاخر استنباطي كقولك لو كذبت قولنا  
 ليس كل حجب صدق فقيضه وهو كل حجب ومعناه مقدمة

انما تبذل من الاوليات فلها ابدلية فان امكن ايهاا وهما التي ستايج لا  
 يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذات نهاية والاولى **لا بد** **محل**  
 خاصية دلج الى الاستدلال باستنتاج لان ايراد المقصود على استماعه  
 وبه عيان الحق في الطرفين الاخر وهو من القياسات المركبة لانه مركب  
 من قياسين احدهما القرائي والاخر استنباطي كقولك لو كذبت قولنا  
 ليس كل حجب صدق فقيضه وهو كل حجب ومعناه مقدمة

انما تبذل من الاوليات فلها ابدلية فان امكن ايهاا وهما التي ستايج لا  
 يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذات نهاية والاولى **لا بد** **محل**  
 خاصية دلج الى الاستدلال باستنتاج لان ايراد المقصود على استماعه  
 وبه عيان الحق في الطرفين الاخر وهو من القياسات المركبة لانه مركب  
 من قياسين احدهما القرائي والاخر استنباطي كقولك لو كذبت قولنا  
 ليس كل حجب صدق فقيضه وهو كل حجب ومعناه مقدمة

الذي تحته وعلمه وعلمه فقصه وكذب فقصه والاشارة بحريته ان كان  
 لها علم فقص فقص فقصهما والاولى كذا القصد حاصل على كل حال **في**  
**النتائج الصادقة عن عقده** فان هذا غير منع لان حقيقة المقدمات والاشارة  
 ملزمة حقيقة الثاني واستثناء عن الثاني لا يخرج ولا فاعلمنا كل انسان  
 محض وكل محض حيوان يلزم منها مع كذا ان كل انسان حيوان مع صدقه  
**حجج لا يسفر** ان كان فاما هي فهو الغيبيات المقسم الذي هو والام  
 يفيد العلم باحتمال ان يكون حال المذكور مخالفا لحال المذكور **طرح التمثيل**  
 لو ثبت ان المضماني يثبت الحكم في محل الوفاق هو القدر المشترك بينه وبين  
 محل الخلاف وثبت ان محل الخلاف يشترك محل الوفاق في قابلية ذلك الحكم  
 وحصول الشرائط والارتفاع المعانيه لزم من ثبوت الحكم في محل الوفاق ثبوت  
 في محل الخلاف اعمالة فظهر ان محمول الوفاق علة الوصف المشترك بطريقتين  
**ق** الاول وان وهو ضعيف لان التاكيد منه انما يتحقق لو ثبت انه ايما ثبت الوصف  
 في الحكم كذا الوصف حاصل في الفرج فالبد وان يعرف ثبوت الحكم في الفرج  
 في الحكم كذا لان ذلك لو ثبت لاستغنيا عن اصل التمثيل ولان متعد يعرف  
 في الحكم كذا لان ذلك لا يلزم اعلية لاحتمال كونه جزء العلة لوسط العلة او فاعلم  
 في الحكم كذا لان ذلك لا يلزم اعلية لان ذلك لا يكون من ذلك لان التاكيد والاحتمال  
 مثل ان يقولوا الحكم في محل الوفاق اما ان يكون معللا لكونه الاول والثاني  
 باعلا منه لان ذلك في اعراض الشرح عليه فقال **الحجج**  
 ان يكون علة الحكم معللا بعلة انة لو وجب على كل حكم ان يكون معللا  
 بعلة لوجبه علة تلك العلة ان تكون معللة بعلة اخرى ولزم التباين  
 وان **ب** انما انة معلل فلم قلتم ان العلة ليست الا الاقسام التي ذكرتموها

غير

اي عقدا  
للتاويل

ولم لا يجوز ان يكون هناك قسم آخر غير ما ذكرناه وهو الحق وان علمنا  
 الحصر لكن لم يجوز ان تكون العلة مجموع تلك الأقسام ومجموع بعضها  
 لا كل واحد منها وحده وان **علمنا** ان الله ليس لنا أو لا أو دخل  
 في التامير لكن لم يجوز ان يقال هذا القسم ينقسم الى قسمين والعلة هي أحد  
 القسمين مخصوص به وهو غير حاصل في الفروع فلا يلزم التعددية **واعلم**  
 ان المرجع لهذه الأسئلة الى سؤال واحد وهو منع الحصر في السؤال الأول  
 فظا هي أنه كذلك لأنه لما قال الحكم الفلاني لما ان يكون معللا بكذا أو كذا  
 فانت منعت هذا الحصر اريدت قسم آخر وهو كونه غير معلل به ان المعلل  
 لو امكنه إقامة الدلالة القاطعة على الحصر سقط السؤال وأما الثاني  
 فلا شك انه عبارة عن منع الحصر الثالث كذلك لأنه لما ذكر ان ذلك  
 الحكم امكن ان يكون معللا بكذا أو كذا فانت اريدت قسمًا ثانيًا وهو ما يركب  
 عن القسمين الذين ذكرهما ولا شك ان المتركي عن القسمين غيرهما  
 فهو حاصله واجبا الى منع الحصر ولما اوردنا في ذلك من العلم اريد القسم  
 قسمين فلا شك ان خصوصية كل واحد من قسميه مغايرة لما فانت تلك الخصوصية  
 اريدت قسما وذكرنا ذكره المذكور المذكور فظهر ان السؤال المتوجه بهذه الظاهر  
 ليس الا منع الحصر وان **علمنا** ان كون الوصف المشرك علة لكن لا يلزم  
 من حصوله في الفروع حصول الحكم فيه ايضا افعال ان تكون خصوصية الفروع  
 مانعة من تولد ذلك الحكم اما لغيرها او لامتدادها صفة مانعة منها ولما كانت  
 شرط آخر وباجلها فلا شك ان عمل الوفاق مفارق محل النزاع في خصوصيتها  
 فيجوز ان يكون خصوصية عمل الوفاق شرطاً للعلة في خصوصية عمل النزاع  
 مانعة من الحكم وبالله التوفيق **الباب الثالث في البرهان**

الحسنة مبادئ لولا لم يستند الى العقل ولم تصرف العقل فيها بالتميز  
 وللقدم بحسب الاعتماد عليها **ان** الحس انما يفيد كون هذه النار الحسنة  
 حادثة وكون هذه الشمس هذه الساعة متغيرة فاما ان كل نار حادثة و  
 كل شمس متغيرة وكل جسم في جهة فتلك مما لا تتناول له الحس لا انا ولا  
 قد زنا الاحساس بجميع الجزئيات التي وجدت في الماضي والحاضر والمستقبل  
 وان كان ذلك متيقنا لكن ذلك لا يعطى القضية الكلية واذ ثبت هذا لم  
 تكن القضايا الكلية كافية بتركيب القياس ان الاقيسة لا بد فيها من  
 القضية الكلية فقد ظهر ان مبدئ المبادئ اعطى القضايا الكلية  
 البسيطة هي القوة العقلية وان ذلك الاو لا يزل في القضايا حتى الاوليات  
 وان ما عدلها متفرع عليها ثم هنا اشكالان **وان** نعم الحكماء ان كثير  
 من الوجوهات والمنعومات في قوة هذه الاوليات اما الوجوهات فقد  
 تكون كادبة وانما يعرف كذبها لتطابق الوهم والعقل على التصديق بامور  
 يلزم من التصديق بامور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوجوهات فلا  
 يعتمد في الوهم بالوجوب بقتض حكمه عرف كذبه واما المنعومات **ان**  
 فاما لما نزل الاوليات عنها فانها قد انفتحت مجزئة عن جميع الهيئات النظرية  
 والعلمية وكانا خلقنا الان لا فجرة من غير ان شاهدنا احد او امارنا  
 عملا ثم عرضنا على انفسنا قضية فان وجدنا انفسنا هذه الحالة جاذبة  
 بهذا انما اولية وان لم تفرقت هذه الحالة علنا ان القضية مستمرة  
 والذات **ان** ذهب اليه بحسب انه لا يكون غير الاوليات  
 في قوتها البينة اذ لو كان كذلك لان التميز بينهما وبين غيرها لا بد وان  
 يكون طريق آخر ولا رجم الذهن بها فيكون التميز بينهما وبين غيرها

ان الحسنة مبادئ  
 لولا لم يستند الى العقل  
 ولم تصرف العقل فيها بالتميز  
 وللقدم بحسب الاعتماد عليها  
 ان الحس انما يفيد كون هذه  
 النار الحسنة حادثة وكون  
 هذه الشمس هذه الساعة  
 متغيرة فاما ان كل نار  
 حادثة وكل شمس متغيرة  
 وكل جسم في جهة فتلك  
 مما لا تتناول له الحس لا انا  
 ولا قد زنا الاحساس بجميع  
 الجزئيات التي وجدت في  
 الماضي والحاضر والمستقبل

اليه مثله **الثالث** هب لنا عذبا عن العلم بان الواحد نصف  
 الاثنين وما يحتمل مجازة علم ضروري غير قابل للاختلاف لكن كثرة المباحث  
 الحكيمة والمعالج الطبيعية واللاهية لا تستعملون هذه المقدمات بل انما  
 تستعملون مقدمات اخرى كقولكم الممكن المتساوي لا يتخرج احد طرفيه عن الآخر  
 الا لمخرج وان حكم الشيخ حكم مثله واذا التمس كلاكهما الى هذه المقدمات واشيا هما  
 اذ عين الضرورة والجزم ومعلوم ان هذه القضايا اليقينية قوة قولنا  
 الواحد نصف الاثنين ولذلك اذا دعينا التوسع على العقل لم يكن الجزم بالحد  
 كالجزم بالآخر والتعاين في العلم اليقينية غير جارية لانه ان حصل الاختلاف  
 ولو على البعد لوجب لم يحصل اليقين واللام يحصل التفاوت اضلا فغفلنا ان  
 المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية ولذلك نقل بعض المتأخرين  
 عن ان سبطا طائفة قال الامور الالهية لا يمكن بحصول الجزم وبما وانما  
 المقصد الاقصى بحصول الاعتقاد على سبيل الاصول والاكتمال **الذي** هو  
 ان حضور المنطقتين اعتبر على اليقين مع الاعتقاد المطابق له اعتقاد  
 قاننا وهو اعتقاد انه الممكن ان يكون الامر كما اعتقد واما ما قيل من  
 يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين فلا وجه ان يكون اعتقاد المقادير  
 علما فاذا ثبت ذلك فقولنا **ذلك** الاعتقاد الثاني ان كان يقينيا  
 وجب ان يحصل فيه اعتقاد ثالث متعلق بان الامر ليس كما تعتقد بل الاعتقاد  
 الثاني وحيد يكون الكلام فيه كاللام في الاول ولزم التسلسل وازم ان  
 يقينيا والاعتقاد الاول انما يصير يقينيا عند حصوله والمحم على ما لا يكون  
 يقينيا لا يكون يقينيا فوجب ان لا يكون يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات  
 وقد كد فادج في الاوليات **فان** من ان كتابكم هذا يشتمل على كثير

والمحم على ما

(او ان)

بعض كتاب المنطق

الكتاب



**وَالْجَوَابُ** لا نزال في شيء مما ذكرناه الذي قلنا كقولنا  
ان العلة يجب ان لا يتصل بالمتناول بالوجود فانه باطل للمنه فيقول **قَالَ** المتنا  
ما هيها قابلية للوجود القابل للقبول ومقتضىها للقبول. وقدم الماهية الممكنة  
على وجودها ليس بالوجود للوجه التي ذكرتها فاذن تقدم العلة للقابلة  
على المتناول ليس بالوجود بخلاف ايضا مشتملة على العلة الفاعلة **بِ** اجزاء الماهية  
علة لقدرها على منحها من وجبت كان وجود اجزاءها على وجود الاجزاء تكون  
الجزء بهذه الصفة حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فتكون  
معلولة فيكون اقتضاؤه ماهية الجزء لهذا الوصف لا بشرط الوجود لان حصوله  
سابق على حصول الوجود **ج** الماهية مقتضية للامكان سواء جعلناه فصلا  
عندنا او شيئا وذلك لا اقتضاؤه يعني ان يكون بشرط الوجود ولا اننا حق  
الامكان عن الوجود المتأخر عن الامكان فيكون متأخرا عن نفسه هذا خلف  
فاذن تقدم الماهية على الامكان لا بالوجود ثبت لهذه الوجوه ان تقدم  
الماهية للموترة في وجودها على ذلك الوجود اليقيني ان يكون بالوجود بطلت  
حججهم **فان قالوا** فاذ كانت لا تعتبر وجه الماهية في كونها مؤثرة  
في الوجود بل في كل نحو كونها مؤثرة فيه عند بعضها وذلك محال **جواب**  
انه لا يلزم من إسقاط الوجود عن جهة اعتبار الموترة ان يحال لعدم  
نفيها كما لا يلزم من إسقاطه عن قابلية الماهية الممكنة ان يحال لعدم  
نفيها **في ان المتكلم عليه** **بِ** **وَيُؤَدِّعُ**  
**وَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا** هذه مقدمة فافهم كثير من المناجرات  
واحتجوا على ما بان وصف الشيء بالشيء ان لم يصح ثبوت الصفة للموصوف  
وجب فيما لا يشك له ان يكون موصوفا به وذلك فاسد بالمذهب

منه في قوله على مقتضى  
باعتبار اعتبار لا غير وان لم  
انه وجوده خارجي هو له  
فان انما ما يشك الى  
اخره نظر ان حضوره متنا  
المعنى للوجود ليس بالشيء في الحقيقة  
الوجود المحض فبالا  
على حضور الوجود بالماهية  
المرتبة في حواشي

له







ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجودات  
 هو الذي يعلم ويخبر عنه وفيه نظرين وجهين **ما** قولنا العدم المطلق لا  
 يخبر عنه اصلا لاجزاء عنه ويكون ذلك شتا **فشا** **ب** العدم جزء من ظهور العدم  
 المضاف والشيء لم يعرف الا لا تعرف اضافته الى غير فالعدم المضاف  
 لا يعرف الا بعد معرفة العدم من حيث هو عدم فحين العدم المطلق معلوم  
 لاحاله وفي قولنا العدم المطلق معلوم اشكال ايضا لان العدم المطلق  
 لا يعين له ولا يثبت ولا امتياز فالعقل كيف يشير الى لا يعين له ولا يعين  
 اصلا ولا لقولنا بالضرورة انه هبة قد سمعت ما فيه ويقدر عليه فالاشكال  
 باق لان القوية الذهنية لما تكون تعقلا صحيحا لو كانت مطابقة لما في الخارج  
 وذلك لا يمنع الا مع تقرير امر خارج وهذا اتيام مشكل لئلا الله تعالى  
 ان يكون قضا للوقوف عليه **المبارك** **التي** **الحق** **المالحمة** **ب** عشا  
 فاع غير الماهية عن امر حقيقة ان لكل شيء حقيقة هو بجهل هو وهو ما  
 يلحق ما عداه لازمة كانت او غارقة فالقرينة من حيث هي قرينة لا واحدة ولا  
 لا واحدة على ان يكون الواحد اهادا خلقة مفهوما على الواحدية صفة حقيقة  
 اليها فكون القرينة معها واحدة ولا لا واحدة ايضا امر مفهوم لا يعارض  
 القرينة معها الا واحدة والقرينة من حيث هي قرينة ليست الا القرينة وان  
 هل القرين اليك او ليس قلت ليس القرين من حيث هو قرين اليك ولا يقول القرين  
 من حيث هو قرين ليس اليك وان قيل الانسانية القرينة بعد التعاين الى في جو  
 من حيث هي انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول فاذا نكح هي واحدة بالعدد  
 لأن قولنا من حيث انسانية استقطب عنها كل ما عداها من الاعتبارات والحوادث  
 اعتبار ذلك عليها فوجب حقيقا ولا علم انه حتى ان الحيوان لا يشترط شيء

[illegible]

مقدمة على قاضيه التي فيه فيستحيل ان يكون للشيء قاضيه **والمختوفين**  
 ان يؤولوا المركب مركب عن امر واحد واحد منها بسيط وعند اجتماع تلك  
 البسائط يحصل ذلك المركب لا محالة فان لم يكن البسيط مجعولا لم يكن  
 المركب الواجب الحصول عند اجتماع تلك البسائط الغير المجعولة مجعولا فيجب  
 اني المجعولة اصلها هذا بخلاف مثاله الماهية والوجود وانساب لحدها الى  
 الآخر كل واحد منهما غير مجعول لبساطته فلمن ان لا يكون الماهية الموجودة  
 مجعولة **في الفرق بين الجز وجزءه** الحقيقة التي قلتم من عدة اجوب يكون  
 عقدها بعد تحقق تلك الامور ان تقاسمها بعد ارتفاع احدها لو كانت واحدة  
 فكون الجزء يانفاز وجوده وعدمه الخارجيتين على الكل والنظر مطابق  
 للخارج فاجز سابق على الثلاثة العديدين والوجودين ثم ان الجز المقدمه يقتضي  
 الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذي هو الماهية  
 وان اعتبر الوجود الخارجى فهو الغنى عن السبب لكن هذه الخاصية اع من  
 الاولى لان الاولى هي الحصول على نعمت المقدم والثانية هي مطلق الحصول  
 ومطلق الحصول اع من الحصول المقدم لان حصول الماهية حاصل معها وعن  
 مقدم عليها فان الخاصية الثانية اع من الاولى ولذلك قيل انهم من كون  
 الوصفين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن السبب الجديد حقيقة **الاهلية**  
**في بساطة الماهية المركبة** لغة الماهية ان لا يكون للشيء ما  
 حاجة الى شيء منها فان العمل الموضوع يجب للانسان الفصل منها جمعة متقدمة  
 اما تكون العشرة عما وهما من الوجوه والمجرب عن اجتماع الارادة  
 ولا يمكن الا انما هو والبلدة عن البوق فلا بد ان استة الاجتهاد  
 التي هي اجزاء ذلك المركب وهي اجزاء الله وبقية من الى الماهية ولا يمكن

هذا اذا لم يكن ان لو كان  
 هذه البسائط اجزاء  
 مجعولة ريمه فانها ذلك  
 وهي التي انما الماهية  
 بالاجزاء مجعولة لا الماهية  
 عليه

في الاستغناء  
 عن الاول لا يلزم من السبب

نہ میں ملے جو  
طرحی ان سفار

[illegible]

۱۲. ظرف بینماد، د. محمد.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

حاله في ذلك المحل وإن وجد فيه شيء فاما إن لم يكن الحال تمامه حاصل في  
 كل واحد من اجزاء المحل وهو خلف على ما مر لم يحصل كل بعض منه بعض  
 من محله وهو يوجب الانقسام فإن قيل والبرهان على ان الحال تمام يوجد  
 في منه في من اجزاء المحل استحالة حلوله في مجيء المحل فان الوحدة لا توجد في  
 شيء من اجزاء محله في مناهل لها وجود في ذلك المحل وكذا النقطة والاضاف  
 فانه لا يمكن ان يقال لانه يوجد في كل جزء من الاجزاء من القوة **فليس**  
**لكن** ان هذه الاعراض غير سارية في محالها وكما منع الاعراض للثانية **فليكن**  
**لكن** المفهوم من العرض الثاني هو العرض الذي يفترض في اجزاء محله  
 اجزاء فاذ اخصه بمجموعه كنتم قد استدلتم على ان العرض الذي يفترض  
 في اجزاء محله اجزاء فيبقى بالانقسام محله ومعلوم ان ذلك لا ينافي فيه ثم لانه  
 لا عرض يمتد في انقسامه بالانقسام محله الا في السابق ان يقول لم يوجد ان يكون  
 حلوله في المحل لا على مقتضى السريان وحيد يقع في العالم في الخط **فليكن** انما يحتمل  
 في حل هذا الشكل ادعاء البديهة ان الحال الذي لا يوجد في شئ من اجزاء  
 المحل استحالة حلوله في ذلك المحل والمنع من وجود النقطة والوحدة والاضاف  
 في ان الحال **فليكون** سببا لقيام محله ليقف المتأخرون عليه و  
 سقائل هذا الحاك صفة ومثل هذا المحل هو في وهو حقا محال لان  
 الحال يحتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور  
 لان هذا الحال يحتاج الى المحل بل يقع وجوده وحده محله ثم ان  
 محله عليه ليس بجهة حاله فيه او هو بشرط وجود ذلك المحل فيفسد حلوله في  
 ذلك المحل ثم ليس سببا حاجة الحال الى المحل لكن المحل يحتاج الى الحال بعد  
 حدوثه والحال يحتاج الى المحل قبل حدوثه **فليكن** في حال متقوفا

هم من ان العرض  
 الواحد في كل  
 حال

في انما انما هو في  
 في الاعراض يكون في امره في

في وجود المحل  
 في وجود الحال

في وجود  
 في حال

في حال

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠

في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون

هكذا يكون

في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون  
 في المادة فيكون

بخلاف آخر فلا يلزم الدور ثم إن لم يكن ان الصفة محتاجة الى المادة بعد  
 حدوثها لكنها محتاجة الى تلك المادة بعينها وبكاملها غير محتاجة الى تلك  
 الصفة بعينها بل الى طوق الصفة فلما اختلف الوجه انقطع الدور **فلا يلزم**  
**عن الاول** ان لا يكون كما قلناه لزم ان لا يكون حدوث الحاك عن العلة  
 المتبادرة موقفا على الاستعداد للمادة **وعن الثاني** ان الصفة لو لم تحتاج  
 الى المادة الا في حدوثها لما انقطعت بعد وجودها فيها كما يقرب لنا طرفة  
**وعن الثالث** ان تلك الصفة غير محتاجة الى عين تلك المادة والا لا تسبغ  
 حلولها عليها غير تلك المادة فاذا نجاها كل واحد منها الى الآخر حيث لا يهيم  
 لأن حيث الشخصية مع ان التي **الواحد جوهر او عرضا معا** الباء الشخ  
 لان الجوهر هو الذي لا يكون في موضوع اتصالا لانه ان لم يكن في موضوع اتصال لم يكن  
 عرضا وان كان في موضوع لم يصدق عليه ثم الجوهر البتة فهو لان كل صفة  
 هي غير مقوم المحل وكل ما كان كذلك فهو عرض وكل حال عرض ثم ان  
 ان لا يكون من الاشياء الحادثة غيره جوهر او يكون هذا مخالفة للاجماع  
 المتعديين فلا سعة على انبات الصفة الجوهرية واما ان يكون فيكون ذلك  
 للمادة عرضا وجوهرا وهو المطلوب وتحقق في انه يكون عرضا بالنية  
 الى المحل وجوهرا بالنية الى المركب كما انه عرض بالنية الى المحل وظل  
 بالنية الى المجموع وهذا اذا اردنا ان يضاف هذه المقابلة **واما**  
**المجملتان** فاحتمل ان الجواهر والاخرى في الاعراض ولما تقدم للجوهر  
 العرض طبعا لا يمتنع عليه وضعا ولكن في الحواف المتعلقة بالجواهر  
 لما احتاجت الى الحواف المتعلقة بالعرض فعدنا الحسام الاعراض  
**الجملة الاولى** في الاعراض وفيها مقدمة وخمسة فصول ايضا



هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

المقولات الخمسة عشر  
هذه المقولات الخمسة عشر  
والتي هي المقولات الخمسة عشر  
والتي هي المقولات الخمسة عشر

**المقدمة** ففي المباحث المشتركة المقولات الخمسة التي هي الكم والكيف  
والمضاف ولا ين والماضي والموضع والملك وإن يفعل وإن يفعل وهي  
الربعة والتي يكون كل واحد منها جذاً وذلك ما نبيّن في كل واحد  
منها كونه مقولاً مشتركاً بين ما يجعل أنواعاً له وبشئنا ومقولاتاً على ما نحنه بالواظ  
وذاً وبنا وكما أن الذي للمشارك وإن شئت هذه الخمسة كانت واحد من البنية  
كالمتعدد رب إن نبيّن أن هذه البنية لا يوجد لثان منها داخلين تحت  
جنس واحد حتى يبيننا بعد ذلك أن ندعى كونهما إجمالاً عالية وهو محتلف فيه  
فإن من الناس من جعل المقولات أربعة هي الكم والكيف والبنية وجعلها  
جنساً للبنية الباقية ويكون إجمالاً بأن البنية لو كانت جنساً لما تحتها لأن  
كل بنية مركبة ما هيتهما لأن كل ما اندرجت تحت الجنس فهو مركب لكن  
الماضي حالاً كان كل مركب فاعلم واحد من إجماله إلى الآخر بنية فلك البنية  
إن كانت مركبة كان بين إجماله وبين الآخر فاما أن لا يفتي إلى بنية بسيطة  
فيكون المركب مركباً من غير البنية هذا لطف فاذن لابد من بنية بسيطة  
وهي داخله تحت مطلق البنية وغير داخله تحت الجنس البسيطها فالبنية  
ليست جنساً لما تحتها وجعلت لتعريفهم الإضافية جنساً للمقولات الخمسة  
وهو باطل لأن التكرار معتبر في الإضافات وغير معتبر في تلك المقولات  
لاستقلالها عن هذه البنية وليس فيه حجة قاطعة لئلا يمام بعد عنها لوقفا  
عليها وهذا شكل وهو أن المقولة والوجود والوحدانية والشيئية هي  
داخله تحت هذه المقولات **وحل** أنا لو سلمنا ذلك لم تقع في عشرة  
الاجناس ما لم نقتصر على إجمالاً إذا قلنا كل واحد من البنية إلى  
أنواعها فلا نقتصر على إجمالاً إلى إجمالها بالضرورة وبالعواض

وكون المعدل على عطفها

أي التي هي من مصاديق البنية  
وهي البنية المقولات

أي ما هو داخلها  
تحت المقولات

أي ما هو داخلها

أي ما هو داخلها

أي ما هو داخلها



٢٢

لجسميته فذلك المقدار الكبير الخالف المقدار الصغير لكونه مقدرا لكان  
 لغير الاول الى اثبات مقدار لا يتعدى الجسمية لغير الثاني الى اثبات مقدار  
 لا يتعدى المقدار الاول وحمل على ما لا يهاجده له وهو لا يتسام وهو تالي  
 الخاصية الاولى وهذا القول قد يلزم به كونه غير ممكن ان يفيض فيه شيء غير  
 وهذا المعنى يلحق بالمقدار لثباته وقد يلزم به الاكثر ان والقطع بحيث لا يفيض  
 هو ان وهذا المعنى لا يلحق بالمقدار لان المظهر يجب بقاؤه عند الآخر في  
 المقدار الواحد اذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا مجموعين  
 بالفعل والآن في المتصل الواحد تضاعفت غير منافية بالفعل والمقدار انان  
 لما حصل فقد بطل المقدار الاول فاذا كان المقدار السابق عند ودون الانفصال  
 وما لا يبقى عند ودون الشيء لا يكون هو فالذلك الزاد فاذا عند هذا التقسام غير  
 خارج المقدار بل المادة بسبب المقدار ومن اجاب ان تعدد صفة ما لا يمكن  
 لا يتكرر معصا كحركة التي هي للجم للكون وهذا الجاهل سخره بلب  
 المادة فتم انك تعلم ان المقدار قابل للتشيف الوحي الى غير النهاية  
 والتشيف المقدار بتضعيف العدد فالعدد غير متناه في طرف الزيادة وهي  
 في القسما الى الواحد والمقدار الى العكس ولما كان المقدار قابلا للجسمية  
 وجب ان يكون قابلا للتعدد والعدد كما عرفت مقداره الواحد فاذا  
 للمقدار لثباته قابل ان يفيض واحد فيه او في غيره ويصير مجموعا وذلك  
 واما كون العدد بهذه الصفة فلا يتصور فيه واذا عرفت هذه اعراض القضية  
 فنقول لا يمكن تعينها بالمشاوة التي لا يمكن تعينها الا بانها الاتحاد بالكم  
 والاقبول الصفة فانه محض بالمتصل فيتعين بالثالثة هي كذا  
 انه الذي يمكن ان يوجد في عدة واحدا عادة سواء كان موجودا بالفعل كما

١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

لان ما لا يمكن ان يكون  
 الا شيئا من الكم  
 لانه يشترك في الصغر  
 فضلا عن كون المتصل  
 ولا يمكن ان يكون المتصل  
 من حيث هو المادة  
 والاشياء لا تكون  
 والخاص بالمقدار  
 الصغير فيكون  
 كون ان المقدار  
 كانه

عوائق المقدار  
 في الصفا لان  
 الواحد في احد  
 حجة في تعينه  
 الوجه الذي  
 مرة اخرى فاذا كانت  
 اخرى او صان واحدا

ان كان  
 من المقدار  
 من المقدار

من واحد الى واحد  
 او في غيره ان كان  
 حجة في تعينه  
 من واحد الى واحد  
 من واحد الى واحد



الطُّولُ وَالْعُضُ وَالْعَيْنُ أَقْبَرُ مَا الطُّولُ الْأَمْتَدَادُ كَيْفَ كَانَ بَ وَالْإِمْتَدَادُ

الذي يقض إولاه **٧** وأطول الاستعدادين **٨** ولا امتداد إلا لأخذ من وإلى أدنى

الى قديمه **والاستعداد** الاخذ من مركز العالم الى محيطه **والعرض** قديما

به المقدار الذي فيه بعدان ب والعُد المقاطع للبعد المفضي ولا بد

افضل البعدين الحظين بالسعي **د** ولا اخذ من بين الخوان الى محاله في الحق

والذي يحسنه الإنسان قد أحسنه وخلفه وفي سائر الجواهر ما يحسنه

فوقه وأسفله **ثمة** نقول **ان** اريد بالطول والعرض والعق نفس الامتدادات

وهي كثر بالذات وحينئذ يكون كل خط طويلا وكل سطح عرضيا وكل جسمين

وان اردید بها آتو المعانی و فی کتاب ماحوذة مع اضافات و حینئذ لا یكون

للعرب كما ذكرنا نثر الكميات للمأخوذة مع الإضافات وقد نقضت بحيث لا يكون

شرط اضافتها الى في آخر اضافتها الى ثالث كلوط الذي يقابل له انه لو  
التي في الآخرة وقد يكون كذلك كالاطول فانه اطول بالقياس الى طويل

بـ القياس الى اخصر مقتضى ذلك وهو ان يكون **ع ر لـ** بالعرض هو الذي

يكون موجودا في الكون كما عُدناه أو الكون موجود فيه كالعدد الموجود في العدد

سَوَادُكَاتِ فَصْلَةٍ بِالْمَقَارِفِ كَالْمَقَارِفِ أَوَّلُ لَيْتِ كُنْتُ كَالْمَقَارِفِ وَ

الزمان متصل بذاته كما عرفت وبما تعرض أيضاً انطباقه على الحركة المنطقية

على الحفاة للمضاء بالذات ولذلك يتقد بالبيان في مقال وان فرج ومبطل

بالعرض عند التسامح الى الشاعف والاشاعف او حلاله ولم يلقوا بها

او عن مناهضة بسوك المفقوش عليه قناها او عن مناهضة العدة لوفى للعدة

او غير مساهمين بلبا و ان يكونوا في حيازة ملكية

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

مجلس

[illegible]

ما فی ذلک حاجت  
مطلوبه من جنس  
الاحتیاجات

و العبد المذنب عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين

五

ای بکینار

五

**وفي إن الثقل والخفة ليسا من الكم بالذات لأن الثقل هو الميل إلى أسفل**  
**والميل إلى أعلى وليس كذلك قابلا للثقل والنعته بالذات تدعى إن الكم لا ضد له**  
 أما المفضل فلأن كل عذبة لا تقوم للعدد الآخر أو تقوم به ولا شيء لا يكون  
 ضد المقوم له أو المقوم به ولا شيء ليس لشي من العديين موضوع قريب مشترك  
 وكل ضد من لذلك وإنما الثقل والمقادير منه كل واحد منها إنما قابل للآخر  
 أو مقبولة فلا تحقق التصادق وإنما الاستقامة والأخار والمفضل والمفضل وإن  
 والفرجة ففي بعضها القابل ليس إلا بالعدم والملكية والذي يكون قابلا لها  
 بالتصادق وهي ليست كليات بل عوارض لها **في إن الكم لا يقبل الاشتداد**  
**والتقص** من الظاهر أنه لا عقلية أخرى في الثلاثية من كمية أخرى و  
 لا خط اشتد الخطية من خط آخر بل يمكن أن يكون أطول منه ولكن ذلك لا يكون  
 لشد لا بل تدعى **لطي اللاهتابة** فتدعى ذلك الحقيقة أما في التبدل  
 هو أن يكون ذلك حاصلًا للشيء لا يسلك عن الشيء الآخر الذي لا جد يصح أن يقال  
 أنه متناه كما يقال لله تعالى اللاهتابة له أو على العنود وهو أن يكون ذلك الأمر  
 حاصلًا للشيء لكن النهاية لا تكون حاصلًا له إنما يكونه حيث انفرد إذ أخذت منه  
 شيء مقدار شئ وجعلت شيئًا خارجًا عنه من غير حاجة إلى العزيم كما يقال  
 الأجسام غير متناهية العظم أو لانه لا طين بالفعل حده المحيط بمكان يقال  
 أنه لانه لانه للذات وقد يقال بالمجاز وهو البعد الذي يكون مشتركه  
 متعددًا أو معتبرًا **في قاضي الأبعاد** المعتمدة إذا فرضنا كثرة  
 حزم من مركزها خط متناه من خط آخر غير متناه مفضل في الأبعاد  
 غير المتناهية فإذا تحركت الكرة حتى زالت المزاولة إلى  
 المساحة فلا بد وإن يرضى الخط الغير المتساوي نقطة على طول نقطة

هذا هو المقصود  
 في إثبات أن الكم  
 لا يقبل الاشتداد  
 والتقص

في إثبات أن  
 الكم لا يقبل  
 الاشتداد والتقص

المساحة لكن ذلك محال في الخطعين المتساوي لأنه لا نقطة الا ومساوية  
 ما فوقها الطرف بالخط المتساوي بل مساوية له لان المساحة مع القوفانية  
 تحصل من اوجده اضعف ما حصل لها المساحة مع الختانية وكل زوجة متقيمة  
 الخطين فهي ممتدة الى غير النهاية فاذا لم يسر في الخط نقطة عن اول نقطة  
 المساحة وقد كان ذلك واجبا هذا خلف فالابعاد متساوية وقد لا يح  
 هذه الحقبة متقيمة على اني اعجز **فان قيل** الفارق على طرف العالم  
 ان لم يكن قد ابدى الخارج فهناك جسم في عنوان ابطه ذلك كان الذي يتبع  
 خارج العالم لطف اصعبه غير متبع لكل به خارج العالم امر قابل للزيادة  
 والقصور ويحتمل ذلك وجود مقدار اذنا وايضا الجسم ماهية لا منع نفس تصور لها  
 من وقوع الشبكة الى النهاية لان كل مقدار يحصل من الجسم فان الجسم لكونه  
 جمما لا منع من ان يكون محملا على ما هو اكبر منه فلما امتنع شئ من الاجسام لم يكن ذلك  
 الانتفاع لكونه جمما ولا شئ من لوازمه لان ذلك اللازم ايضا ماهية لا منع نفس تصور لها  
 من وقوع الشبكة الى النهاية فاذا لم امتنع كان ذلك الانتفاع لشئ من العوارض  
 التي يحتمل ذوالها وان كان كذلك كان مكن النهاية في الوجود فاذا في الاجسام الغير  
 المتناهية ممكنة الوجود **والجواب عن الاول** ان تعدد ذم البدل الوجود  
 ما يقع بل لعدم الشئ وهو عدم الخبز والمكان **وعن الثاني** ان الانتفاع حكم  
 عددي ولا يتعلق **بانه** كيف يصحتر ايد الجسم الى النهاية انه لا يمكن ان  
 نأخذ جمما فنصفه بنصفين ثم نصف احد النصفين بنصفين آخرين ونقسم الى الاول  
 احد نصفين النصف الثاني ثلثهم اية نصف الثلث الباقي واثلاث نأخذ ثلثا  
 بقى نصفه ونقسم الى المبلغ الاول واذا كان الجسم قابلا للتقسيم المتناهية  
 لها كان ذلك التزايد ممتدا الى غير النهاية **يبسح كواب المباحة وسبق**

لان العالم  
 يحصل قبل الاشياء  
 حاصل هذا العالم  
 انه لو كانت الاشياء  
 عن ماهية لا منع  
 ان يكون على كونه  
 دورته وان لا يجلد  
 فانقسم مثله

فان وجوده لا يتعد الى  
 حال عالم فينبغي ان لا  
 حقه من الوجود

فيكون  
 من الاشياء  
 من وجودها  
 فيكون  
 فيكون  
 فيكون  
 فيكون





وخطبه على قنطرة اياه ان يكون المراءى والانتها الطرف

م. ابن حاتم مع البرقي  
كل ذلك للزائدة والنقصان  
فوق ذلك للزيادة والنقصان  
والا لم يكن فيه

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا لغرض ولا لأن الغنى بذاته عن المحل يصح عتاجاً إليه بالغرض أو  
 بالعكس **لا نقول** إحتياج الحيوان الذي في الإنسان إلى الناطق لأن كان  
 لذاته أو لكونها لزم إحتياج كل حيوان إليه هذا خلف وإن كان لغرض  
 كان الغنى بذاته عن ذاته يصح عتاجاً إليه لغرض **لا نقول** إحتياج  
 الحيوان للفصل فلا يتم كانت هذه الحاجة حاصلة معه دائماً فامتنع هذا الفصل بعينه  
 فلم يتعين لما يرجع إلى الجنس بل لا استعداداً في هذه المادة هذا إذا قلنا بقولهم  
 في الجنس والفصل وإن لم نقل به لم يلزمنا ذلك **في المقادير التعليمية**  
 المقادير وإن كان لا ينفرد المادة مع الخارج ولكنه يفادها في الذهن فأنه  
 يمكننا أن نقول المقادير مع الذهول عن كل المواد فإذا إعتنا الجنس من غير  
 أن نلتفت إلى ما عدله كان ذلك جسيماً تعليمياً شرفاً لأنه لا يمكننا أن نتخذ الجنس  
 إلا متناهياً وهو سطحه فإذا إعتنا ذلك الشئ من غير أن نلتفت إلى شئ مما قد  
 في الأجسام الطبيعية من اللون والصور كان ذلك سطحاً تعليمياً وكذلك القول  
 في الخط والنقطة **في الفرق بين كون الجسم تعليمياً وبين كون الشئ سطحاً**  
**تعليمياً** الفرق بين أخذ الشئ لا بشرط أن يكون متعة وبين أخذه بشرط أن  
 يكون متعة معلوم فالجسم التعليمي يمكن أن نأخذه بالوجهين وإما لا بشرط  
 الخط التعليمي فالإيمان أخذهما بالاعتبار الثاني لأننا إذا إعتنا الشئ فلا  
 تحتمل إلا أن نعتبره في وجهين فبحر ذلك جسيماً لا سطحاً فالشئ لا يمكن  
 أن نأخذ بشرط أن لا يوجد معه الجسم في عضية **هناك** إماماً عضية  
 الجسم التعليمي فلو أنه إبتدأه فقلتم بعد من شئته وهو حاله المادة وحده  
 حاله في عضة وإما لا يمكن فلو أنه من غير مقتضى بالتحقق والتكافؤ  
 الحيوان باقي على طبيعة نوعه **لا نقول** إن لم ينع ذلك وإن نصف الجسم بالسطح

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

هذا دليل ثان  
 على عضية هذا الجسم

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

ما في هذا من الغنى  
 بالذات لا بالاعتبار

[illegible]

لوجه 3

قابلا للبعدين وهو بهذا الاعتبار مضاف مشهورين وثانيهما كونه عت يمكن  
 ان يخالف عزم من السطح في المقدار وهو بهذا الاعتبار كثر في السطح  
 والحق عنهما من البعدية وانها في الخط غير متجهة ولا لا فتر من لها في ان  
 ويكون احرى الاخر منهما هو النهاية لا في هذا خلف وهذا ان الخط لا  
 يتغير في العرض والسطح في الحقيقة الذي يقال ان الخط لا يتغير في العرض  
 كلام غير محقق وانها في النهاية الخط يكون متجهة اليه فلا يكون علة له لاختصاصه للعرض  
 في الخط اذ اجمعت فان خلافها بالثبوت انتم هذا خلف او بالثبوت فلا يزداد  
 المحذور وجنبا للفصل الخط من قائل الخط صلا ولا السطح من قائل الخطوط  
 ولا الجبر من قائل السطح ولذا كانه اناسية من الاجسام والسطح  
 والخطوط والقطر لا يعضها مع بعض الذي ذكره لوقيد في رسم  
 النقطة انتم اوجه له انما ذكرى لان غرضه ثبوت النقطة بهذا الوصف عن  
 سائر ما يظن فيه المجهول وذلك حاصل وان اردنا لثبوت انكم قلنا في وضع  
 اوجه له لمكان كان المذهب المتصور في المشهور ان المكان هو السطح الباطن  
 من الجسم الحاوي الجسم ذكرنا المكان ههنا في اثبات المكان من التام  
 انكم لانه لو كان موجودا لان لما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا  
 فاما ان يكون متغيرا او لا يكون ولا اول باطل لو جوهرا لو كان اولاً فلان المكان  
 حالة في الحان ولو كان المكان متغيرا لزم ان المتغير ايضا كذلك لزم تدخل المتغير  
 فيلزم اجماع المتغير وهو محال ولا نه لو جاز ذلك لجاز ان يجمع العالم في مقدار  
 اعمدة له وهو محال وامسا قائلنا فلان كل متغير فانه يجمع عليه الاستفاد  
 من مكان الى مكان فاذن لكل متغير مكان فلو كان المكان متغيرا لكان المكان  
 مكان ومكانه ان كان على الذي جعل متغيرا فيه لزم كون كل واحد منهما

هذا هو المذهب المتصور في المشهور ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الجسم ذكرنا المكان ههنا في اثبات المكان من التام انكم لانه لو كان موجودا لان لما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون متغيرا او لا يكون ولا اول باطل لو جوهرا لو كان اولاً فلان المكان حالة في الحان ولو كان المكان متغيرا لزم ان المتغير ايضا كذلك لزم تدخل المتغير فيلزم اجماع المتغير وهو محال ولا نه لو جاز ذلك لجاز ان يجمع العالم في مقدار اعمدة له وهو محال وامسا قائلنا فلان كل متغير فانه يجمع عليه الاستفاد من مكان الى مكان فاذن لكل متغير مكان فلو كان المكان متغيرا لكان المكان مكان ومكانه ان كان على الذي جعل متغيرا فيه لزم كون كل واحد منهما

منه في السطح  
 الاصل





قابله الاشارة من حيث هي حتى وهذا البعد المخصوص ليس امتناع الاستفاد  
عليه على دفع ان الطبيعة التي لا تجلها نوع الطبيعة متلوقة عنه بل على  
حيث انه حب اسم لذاته في تلك الجهة وكل ذلك يقتضي ان يكون ذلك  
البعد اختصاص بالجهة والغير وجبنا بعدد الحال والرابع باطل لانه لو لم  
يختص هذا البعد بالاجله لستعد لقبول هذا الاثر الخاص عن المنعاقف  
والا لم يكن هو باحالة الاستفاد الاول من غيره وجبنا بعدد الافتقار المذكور  
ب لو كان المكان بعد الزم اخراج البعدين وتلك حال فالقول يكون  
المكان بعد ل حال بيان الشرطية ان الممكن اذ حصل في المكان فلو لم يبق بعداها  
لان ما ان بعداها متعاقبا يكون المعدوم متكاملا للمعروف وهو حال واوضحا يكون  
المععدم متكاملا للموجود لولا العكس وبقينا متحد وهو حال على ما مر في باب  
الوحدان لو متحد وهو المطلوب في بيان امتناع الثاني للمثله لو جزم في  
لا يمتنع البعد للشمس الا البعد الذي بين طرفي هذا الاقاسم فلا فلو لم يكن  
العقل في ان هذا البعد الموجود بين طرفي هذا الاقاسم بعداها مع ان المشار  
اليه ليس ليس الا الواحد فليست كذلك ان الشخص الذي هو الاشارة الى  
واحد هو نفسه واحدا لا وجبنا بل من يجوز ان لا يكون الاشارة الواحد  
في الحيز والحد في الحقيقة بل انما هي متشابهة **لا نقض** ان انا فاعلم ان  
الموجود بين طرفي هذا الاقاسم بعداها لا فاعلم انما قد فاعلم انما عند كلا الاقاسم  
وهم قد دخل جميعا في العقل هناك بوجود بعد بين طرفي الاقاسم ولما دخل  
فيه اشارة على الله اصبح ذلك البعد مع بعداها متكاملا باخراجه للغير ولم يبق  
شئ هذا الطريق في الانسان الواحد فلم يبق ان نقول في هذا المشار  
انه اشارة **لا نقول** ان بالطريق الذي ذكرناه في بيان ان الشيء

هذا البعد  
المتعلق بالجهة  
التي هي  
الجهة  
التي هي  
الجهة

الوجه

وَلَيْسَ كَانَ وَاحِدًا فِي الْحَيْثُ فَقَدْ لَا يَكُونُ وَاحِدًا لَيْسَ الْحَقِيقَةُ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ الْوَاحِدُ  
 فَهَبْ إِنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِيهِ ذَلِكَ لِطَرَفٍ لَكِنْ لَا يَلِمْ مِنْ عَدَمِ ذَلِكَ عَدَمَ الْمَدْلُولِ  
 فَيُضَيِّقُ سَمَى الْأَصْفَالِ الْمَذْكُورَةِ الْبُعْدَانِ الْمَتَا وَيَأْتِي الْمَاهِيَةِ وَجْهًا لَوْنًا  
 لَوْ تَدَخَّلَ لَا يَفْقَهُ الْإِنْفِيَّةَ وَنُوعًا **قَدِيتُ** أَنْ أَسْجُدَ لَوَجْهِهِ الْوَاحِدِ  
 فِي الْجَمْعِ فَالْبُعْدُ الَّذِي جُعِلَ مَكَانًا لَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ حَالًا فِي الْجَمْعِ فَلَوْ جُعِلَ فِيهِ جَمْعٌ  
 لَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْجَمْعُ وَلَوْ جَاءَ ذَلِكَ جَاءَ تَدْخُلِ الْعَالَمِ فِي حَيْثُ جَزَأَهُ وَهُوَ عَمَّا  
**وَالْحُجَّةُ** التَّائِيِلُونَ بِالْبُعْدِ أَلَا لَوْ قَدْ دَخَلَ وَجْهًا أَلَا أَمَّا الْأَنَاءُ وَعَدَمُ  
 دُخُولِ جَمْعٍ آخَرِهِ لَفَرَضَ مِنْ إِنْطِلَافِ الْأَنَاءِ أَيْدَا خَالِيَةٍ وَإِنْ الْمَكَانَ أَمَّا الْبُعْدُ  
 أَوْ السَّطْحُ وَلَكِنْ فِي بَاطِلٍ عَلَى مَا سَأَلْتُ فَيَعْنِي الْأَوَّلُ **وَالثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ**  
 نَعْلَمُ أَنَّ الْفَرْضَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ مُمْكِنٌ وَإِلَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا  
 يَتِمُّ عَلَيْهِ **وَعَنِ الثَّانِي** أَنَّ أَحْصَاءَ الْأَشْيَاءِ فَرِيقَانِ لَكِنْ الْبُعْدُ بِاطِلُ الْوَجْهِ  
 الَّتِي حَرَفَ فَيَعْنِي السَّطْحُ فِي **الْجَوَابِ عَلَى الْقَائِلِينَ أَنَّ الْمَكَانَ سَطْحٌ** إِنَّهُ  
 أَحْصَاءُ السَّطْحِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ شَكَلَ لَوَجْهِهِ لِلْبُعْدِ فَأَلَا كَانَ الْمَكَانَ سَطْحًا عَمَّا  
 سَطْحُ الْجَمْعِ لَأَمَّا تَعْبِيرُهُ عَنْ تَمَاضِيَةِ سَطْحٍ حَتَّى جَعَلَهُ إِلَى سَطْحٍ آخَرَ وَلَوْ كَانَ  
 كَذَلِكَ لَأَمَّا لَوْ أَفْقَدَ الْهَوَاءُ وَجْهًا لَوْ أَفْقَدَ الْمَاءَ عِنْدَ جَوَانِ الْهَوَاءِ وَالْمَاءَ  
 عَلَيْهَا جَعَلَهَا يَكُونُ مَتَرًا كَيْفَ أَنَّ الَّذِي فَرَضَ أَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَيْهَا وَالْمَاءَ  
 كَمَا سَأَلْتُمْ فَكُلُّ سَائِلٍ تَكُونُهُ فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ مَكَانَهَا غَيْرَ السَّطْحِ فِي الْخُوطَةِ  
 بِمَا **لَا يَحِلُّ** أَنْ عَيِّنَ بَكُونِ الْفَرْقِ سَائِلًا أَنْ سَأَلْتُمْ عَنْ الْأَحْصَاءِ السَّائِلَةِ  
 بِأَقْبَةِ فَلَا تَذَكَّرُ أَنَّ هَذَا الْيَكُونُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْيَكُونِ وَالْخَالِ وَأَنْ عَيِّنَ  
 بِهِ إِنَّهُ بَقِيَ طَرَفًا لِسَطْحٍ وَاحِدٍ فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَأَنْ عَيِّنَ بِهِ مَعَ آخَرِيَّتِهِ  
 لَمْ يَنْظُرْ لَهُ مِنْ هُوَ سَائِلٌ بِذَلِكَ الْأَعْبَادُ لَمْ **لَا نَقُولُ** عَنْ تَعْلَامِ

خبر

قِلْحَة

المسحوق

منه من ذلک  
من الممل ولسی  
و از آن که در آن  
زله فرود آمد  
انما فی سکر کون لیسف  
و موبتالای سطح



بالهدية انتفاعا للبس معلوك كون الجسمين اللذين احدهما الى الآخر  
 نسبة ساكنين فكيف يمكن تفسير الكون بقاء البس واذا كان كذلك فكون  
 اجموع ساكنة المارة مغايرة لبقايتها من الاجسام الساكنة واذا ثبت انه ساكن  
 وكل ساكن فهو ساكن في المكان الواحد فله اذن مكان واحد عليه سطح  
 واحد محيط به فاذا نكنا فغير السطح **ب** الجسم الموصوف بالسطح الذي جعل  
 مكانا له ايضا حينئذ ذلك معلوم بالهدية ونحن لا نفي المكان الا ذلك الحين  
 واليكن ان يجعل لذلك الجسم سطح آخر محيط به لانتفاع الفلك فاذا ن  
 الحين مفسر بالغير غير السطح **لا يفت** ان الفلك لا يقع له موضع ولا مكان لانه  
**لا فاعقوله** الموضع هو الهيئة الحاصلة الجسم بسبب البس الحاصلة بين  
 اجزائه بعضها الى بعض بالقياس الى الجهات الخارجية فاذا لم ينفرد لك  
 واحد من تلك الاجزاء اختصارا من جهة لم يحصل لبعضها الى البعض نسبة وما  
 لم يحصل لك البس لم يحصل تلك الهيئة الحية والحيث انما وقع هذا من جهة لاختصاص  
 الجسم بالجهة والحين وذلك حاصل للفلك الا ان الهيئة فاجزائه كصولة لساكن  
 الاجسام **ج** لتفكر بعقول بالهدية ان الجهة والحين ليس جهة اخرى حين  
 آخر وان السطح له جهة وحين فانه قد ينفرد من حين الى حين والفسا فانما  
 تصفون المكان بكونه قابلا لافرة وعلو لاخرى وانما تصفون السطح بذلك  
 وتو لا تفكر في بداهة عقول من الفرق بين المكان والسطح والاماكان كذلك  
**د** لحيث بان الهيئة على فاد القول بان المكان هو السطح فقال لكان المكان  
 سطح لان المكان قد ينفرد اذ يقع بقاء المتركب عاقله موضعين في الجسم المتوازي  
 السطح اذ افضل سطح مستوي لانه متوازي للسطحين الاولين فلا ينفرد  
 السطح المحيط بذلك الجسم قبل ان ينفرد من السطح المحيط به بعد ان ينفرد الى جوار

ان اود ان لا ينفرد من  
 على جسم من لانه  
 مطلقا لانه  
 ايضا مطلقا

الموردة انما اوجدها  
 في الموضع



فافترق عالم طريقتان **فإن سطحاً** الذي سطحاً آخر ثم ارتفع عنه دفعة واحدة  
 وجب وقوعه إلى الأرض بينهما حال الارتفاع فليكن إحكام هذه اللفظ **أما**  
**أنه يصح** أن يلي سطح سطحاً فلا بد لما استع لكان الفوق بالخطا ظاهر لا و أيضاً  
 فالبدهة حاكمه بعضه لا إذا لم يصبها باطن أصبعها على ما بالبدهة  
 أنه لا يمكن أن يقال أنه حصل ملاقاته للآتين فقط خفوفة في أصبعها وبين  
 فقط متفرقة ذلك الجسم **وأما أنه يصح** أن يقع أحدهما سطح عن الآخر  
 دفعة واحدة إن الأول من السطح الأعلى إذا ارتفع عن السطح الأسفل نحو  
 بني البحر الثاني من السطح الأعلى مما استلحق الأسفل ثم وقع في الفتح في البحر  
 السطح الأعلى لا في البحر الأول إذا ارتفع فقد تحرك إلى الفوق فلو بقي البحر الثاني  
 مما استلحق كان مما ساقبل ذلك فهو جيند لم تحرك أصلاً والجسم إذا تحرك أحدهما بينهما  
 ولم تحرك منه الجانب الآخر أصلاً لم أن تفك كل واحد من هذين الجسمين عن  
 الآخر وهذا هو الذي احتج به الحكماء لإبطال البحر الذي لا تحرك أحدهما القول  
 أن تحرك بعض أجزاء في عند كون البعض لزم التفك لكن التفك باطل  
 فالقول بأن السطح لا يرتفع عن الأسفل دفعة واحدة باطل **وأما**  
 فليكن وقوع التفك فقولك اللاماسة من الأعمد التي تحصل لأن السطح  
 المرفوضان اشك أنهما كانا متآسسين فإذا رصدا أمتاسسين وهذا الذي صا لا  
 دفعة إنما أن يكون سطحاً لو نقطة فإن كان الأول فقد المطلوب وإن كان  
 الثاني لم تشاق القطر وتالي الأتات وما عا لان **وأما أنه لما ارتفع**  
**إحدهما عن الآخر** دفعة لزم خلو الوسط لأنه لو حصل منها جسم فصار أن يقال  
 أنه كان بينهما لولا انفصل إليه حين رفعنا الأعلى عند الأسفل والأول باطل لأنه  
 من الممكن أن ينطبق سطح على سطح كما بيناه وأذا كان ذلك مكن فليكون دفعة

فكروا

لأن الفاعل هو ما غاد الطول  
 في الوضع داخل الفاعل  
 فيه فكون  
 الفاعل ما من  
 الفاعل الطول  
 في الوضع فكون  
 أن دلعه وسوقه

لا ان الجسم مع ثابت لمكانه ممكن خالفا في باطل لان الانتقال اليه اتمان ان يكون من  
مسام الاعلى والاسفل ومن الجوانب وللاول باطل لان الاجسام وان كان فيها  
منافذ الاكبر من حركتها فتنشئ سطحا متصلا ولا يمكن في السطح ذي المنافذ سطح  
متصل فحينئذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال فاذ كان في السطح ذي  
المنافذ سطح متصل ومجرد السطح ذي المنافذ يقع في جماعة دفعه علما ان كل واحد  
من تلك السطوح المستقلة قد ارتفع على حدة دفعه فاذ لم يكن في ذلك السطح شيء  
من المنافذ استحال ان يقال الجسم يدخل من منافذه والثاني باطل لان انتقال تلك  
الاجسام من اعلى الى الوسط اتمان لا يحتاج الى طرفين بل الى طرف واحد وهذا  
الفساد او يحتاج وحينئذ لا يحلو اذ ان قال انه حين يكون في الطرف يكون في  
الوسط ايضا وهو ظاهر الاستحالة او لا يكون فيكون الوسط حين يكون ذلك الجسم المنقل  
حاصلا في الطرف خالفا وهو المطلوب **ب** لو كان العلم ملاك لان الجسم اذا انقل فاما  
ان ينقل الى مكان كان ملوذا وكان فائضا والثاني هو المطلوب والاول لا يحلو  
اتمان ينقل الجسم الذي كان فيه حنة او لا ينقل فان لم ينقل حنة مع انتقال هذا  
الجسم اليه لخرج جسمان في مكان واحد وذلك محال تدخل الاجسام والاشياء في الاعلى  
اتمان ينقل الى مكان الجسم الذي ينقل الى مكانه او الى مكان آخر الاول باطل لان  
حركة الجسم عن مكانه موقوفة على فراغ المكان المنقل اليه فلو انقل كل واحد منهما  
الى مكان واحد لزم احتياجه حركة كل واحد منهما الى حركة الاخر فيكون حركتهما  
والثاني باطل لان العلم في كيفية انتقال ذلك الجسم كالعلم في انتقال الجسم الاول  
فيلزم تعدد اجسام باسرها على يلزم من حركة البقية حركة السموات وذلك  
معلوم **الفصل الثاني** في انتقال الجسم من مكان الى مكان لا يمكن  
ولما ان العلم لا يور وهو متوقف على حركة الممتدة في الماء فاما العلم بأنه ليس في

في خلاف الماتخاذ لانه لو كان كذلك لما اتخذ الماتخاذ الى مكان السمكة  
 لانه لما وجد فيها الى مكان السمكة لما كان كسرة غير التي كانت السمكة فيه فاق  
 حاجة به الى دخول ذلك المكان ولان الماتخاذ لطيف يتل فيما ذلم يدخل في ذلك الموضع  
 الخافية ولا يمكن ان يقال اجزاء الماتخاذ الى الاجزاء الخافية التي في الهواء  
 فوق سطح الماء لانه يلزم ان يقال مما عرك الحويان والصغيرة فعر الحويان  
 ان يتحرك ذلك البحر الخفية حتى تاذى من وجهه الى الساحل ولو كان التزم ذلك  
 فلم لا يجوز ان التزم حركة السمكة التي في عند حركة البقرة فصور ان **سكن** فلهذا  
 هذا القول لم لا يجوز ان يقال لما ثبت ان المقدار لا يتعد ذات اللحم فلا يتحالة  
 ان يزول عن اللحم مقدار وعسل عقيمة فيه مقدار آخر لا يبدل ولا يتغير اذ  
 ثبت حوان ذلك فقول **لما عرك** في جهة اندفع الهواء الذي  
 قد دمه معه لانه يزول عنه ذلك المقدار والعظم الذي كان وعسل فيه مقدار  
 صغير فيحصل عسل المتحرك من واما الهواء الذي وزا به يتبدل معه لانه يزول عنه  
 المقدار الذي كان فيه وعسل مقدار لعظم منه فيحصل الخلاء **لكن نقول**  
 اما الاول فهو محتمل والذو الذي الرضا قاطع والخلاء لا يعارض المقاطع  
 واما الثاني فهو نابع ان المقدار لا يتعد ذات اللحم وقدرة القول فيه وان  
 سلمنا ذلك لكن لا ينبغي ان الجسم الواحد يمكن تولد المقدار عليه اساسا في  
**واما انشاء الخلاء** فقد يشكوا بانهم بعض هذا على استحالة الخلاء بالانفس  
 المتحركة وبعضها على استحالة وجود البعاد خالية وبعضها مشترك بين الاثنين  
**اما الاول** فقالوا لو قدرنا جسمين غير متساويين ولا متساويين في حجمهما فانه قد  
 يكون ما بينهما قارة بحث على بالذراع الواحد وتارة بحث ما على كونه وتارة  
 بحث ما بينهما والذو بين الجسمين الآخرين قد يكون مخالفا لما بين الاولين في

لكن



خارج العالم فان قلتم الفرق بين الامرين هو ان ذلك مجرد وهم كاذب  
فان عندنا تخيل ان يوجد خارج العالم جسم واما الابدان المعترضة بين حيزين  
داخل العالم فهي موجودة باما كان ان حصل فيها اجسام عطفة وذلك لانها  
لا تحصى **فقول** فينبذ مرجع حاصل الامر الى ان هذا لا مكان حاصل  
هنا وغير حاصل هناك والامكان يتبدل عن محلا ثابتا وذلك باطل ما بين ان المكان  
لا يتبدل لغير نفسه ولا حاجة الى محلة ثابتة وبطل هذا الفرق وان سلمت  
انه امر يتوقف قابل للتقدير فليكن ان يكون ملاك **قوله** كل ما كان كذلك كان  
جسما **فان** ان عييت بالعلم الموجود المتبدل الابدان الثلاثة وكل من اثنائها محلا  
وفرة بالبعد قال بكونه جسما بهذا المعنى بقولكم لو كان كذلك كان حيا او انما  
للشيء عليه وان عييت بالجسم لغير الآخر وذلك من وجب ان تغيبه فان تصور  
ثم التصديق به هذا الطعن اعترض صاحب المعنى **واما الوجه الثاني**  
**فالاغتراض عليه** انه سار على وجود الابدان وبه المزاج **واما الذي**  
**لمست كواجب ابطال القولين** فيعلم ان الطرفين **الاو** الوجه للعطفة وهي  
ثلاثة والقول بالحقا يقضي ان لا يتحرك الجسم وان لا يمكن وذلك حال فالقول  
بالحقا حال سياتي للشروط ان الحقا ان يكون بعدا متناهي او عدما  
متمنا على القدرين فانه لا يخالف فيه اصلا واذا كان كذلك وكل جسم مع حصوله  
على خلاف حصوله خلافا ولا لازم وفتح الاختلاف الى اذ كان كذلك كما  
ان يمكن الجسم في منها لانه ليس حصوله فيه اولى من حصوله عن سواه ذلك  
الى قوة الجسم والى الفاعل المختار ولا لازم ترجيح احد على الاخر للمساواة على  
الاخر لا يلزم فانه حال ولا محالة ايضا ان يتحرك لان الحركة تركب من حيزين وهذين  
لحوزة ذلك لا يتم الا باحتيان الطرفين عن المطلوب **لا يقال** هذه الامايل لم

العلمان من الامايل  
وهذا من الامايل  
والاجزاء مجردة  
لا تتحرك على وجود الابدان  
توالاتهم شبه جسيمات

يكن في الوجود الأجسام ولا بد في هذا المثال أنه ليس حصوله خالفاً لولي من حصوله في  
 خلافاً لما إذا وجد في اجسام كثيرة كالسموات والأرض في هذا المبدأ يكون حصوله  
 بعض الأجسام بعض الأجزاء وفي حصوله عنهما لما عطلت في هذا الأمر الاختلاف  
 بسبب القرب والبعد من تلك الأجسام **ولا قالوا** في الأجسام الصغيرة ولما قيل في الجسيمات  
 الأجسام الكبيرة بعض جوانبها كالأجسام الصغيرة ولما قيل في الجسيمات  
**عن هذا القول** لم يجوز أن يكون الاختلاف عن هذه الأجسام  
 القاطعة وهي متناهية فيحصل فيها هذه السموات والأرضين ولم يقدح في هذا  
 فاعلمت سوى هذا القول فالاجسام لم يكن لها الذي ذكرناه وإيضاً فلم يجوز  
 أن يكون قولنا اختصاص كل جسم بالأجسام باجتماعها كاختصاص كل واحد من  
 اجزائها بغيره ولا بد من اجزائها كجسم واحد على قولهم في الحركة الخالصة ان يقع ذات  
 أولها زمان والقياسان باطلان والقول بالخلاف ولما قلنا أنه يستحيل أن يقع ذات  
 لأن الجسم إذا تحرك في مسافة وكما كان الجسم الذي في المسافة الذي كانت الحركة  
 فيها السرعة وبالعكس المتغيرة والقياس من حيث أن اعتراف المرءق لغيره من  
 اعتراف الكسوف وإذ ثبت ذلك فلو فرض أن المتحرك قطع عشرة أذرع من  
 الخلاء في ساعة واحدة وقطع مثل هذه المسافة المكونة من المائة عشر ساعة  
 ثم لم يبق مائة أذرع من المائة عشر يكون زوفاً زوفاً من المائة عشر مائة  
 فإذا كان صغر زمان الحركة في زيادة دقة المتحرك منه وجب أن يكون  
 زمان الحركة هذا المدة التي في عشرة زمان الحركة المائة وهو ساعة واحدة  
 فكأن زمان الحركة هذا المدة التي في مثل زمان الحركة الخلاء فيكون  
 الحركة مع كونه الحركة وإن فضاء مائة أذرع من ذلك كان زمان الحركة  
 فيه زوفاً زمان الحركة الخلاء فكأن الحركة مع العائق أسرع منها من غير

باطل

العائق



وقد مضى قبل  
كذلك بل يكون

العائق هذا خلف وإنما لنا أنه يحتمل وقوع الحركة في زمان لا يتحرك  
حركة في مسافة متغيرة ويكون وقوع النصف الآخر منها وذلك لا يتحرك  
مع الزمان **ولما قلنا أن يقول** الحركة لما هي هي إيمان يكون مضمرة  
إلى الزمان أو لا يكون إنما هذا العمل يرجع إلى المسافة من العائق والشيء في باطل  
لوجهين إما أن لا يكون الحركة من حيث هي هي لا يتحرك إلا في مسافة متغيرة  
فيكون وجودها قبل وجود كليهما وذلك لا يتحرك إلا مع الزمان وإما أن يكون  
فلا تكون الحركة إلا في ذلك العائق لها فيكون وقوعها في زمان قبل الأول  
لذلك كان كذلك فنقول الحركة مسافة عشرة أذني فيستدعي قدر الزمان  
لما هي هي وتقدر الزمان بسبب طوع المسافة من العائق والزمان المحقق  
بسبب طوع المسافة من العائق هو الذي يقترن بسبب لطافة زمانها في الجميع  
ويعلم بسبب كثافة زمانها وإذا كان كذلك فنقول الحركة الحادثة والفترة  
في ساعة واحدة وهي الزمان الذي يقعها هذا القدر من الحركة لما هي هي  
وأما الملا الذي دقة الزمان بقية المار بعشر مرات فإن الحركة فيه بقية  
ساعة وعشر ساعة أما الساعة فيسبب أصل الحركة وأما عشر الساعة  
فيسبب طوع المسافة من العائق وبأجله فالهال الذي لا يتحرك إنما يتم لو جعلنا  
الزمان كله في مقابلة العائق أم لا لا يجعلنا البعض في مقابلة الحركة والبعض  
في مقابلة العائق كانت الحركة الحادثة والفترة الزمان الذي يحتمل الحركة  
لما هي هي والحركة الحادثة كيف كانت والفترة ذلك الزمان مع مقدارها  
من الزمان بحسب سبب طوع المسافة من المعاقفة فاندفع الجواب **ج** فاستبين  
باب الحركة لأن الجواب الذي قيل في الزمان وهو أنها تتحرك لأن الحركة لها  
قوة تتحرك في الزمان وتلك القوة إنما يتصل بمقادير الصور التي في المسافة

والصواب أن يقال بقية ساعة  
وليس إيماناً ساعة واحدة  
لأن الحركة زمانية متغيرة في  
واحدة والمعاد مع ساعات  
من الزمان في هذا العائق  
عشر ذلك العائق وهو جنان  
نصف ساعة واحدة  
أولاً حصة الزمان في  
والأخرى الساعة فيكون  
والأول من الزمان فيكون

[illegible]

المحرر

و انما كان  
من قديم  
القول قبل  
الاجل ان  
الشيخ  
اشفاق بن  
ابن محمد

لهما لا تختمل وجهاً افرسوى ذلك كان التوريل عليها المطالب المقتضية منها  
 ثم هذا الخط في هذه المسئلة والثالثة بعد ذلك والى الانات  
 بسبب الحجة الاولى في **تفسير لفظ الحيات** للعلماء انما يطلعون لفظ الحيات  
 اما على البعد او السطح او الفراغ المتوهم واما في المذهب فافهم انما يطلعون على  
 مانع الشيء من الزوال فيجعلون الارض مكان الحيوان ولا يجعلون الهواء الحوط  
 به مكانه من الزوال وصنعت الدقة على راس ثبته بقدر ذريع لم يطلعوا لفظ  
 المكان الا على القدر الذي ينفقه من الزوال **في تعقب ما قلنا ان الحيات**  
 لما ثبت امتناع ذهابها لا بعد الجعرة النهائية وجب ان يكون لكل بعد متوهم  
 فهايتان واقتضى منه ان يراعيها جهتان اي طرفان والمتوهم ان الخط جهتين  
 والسطح للبعاد والجسم في الحوط صحيح اما السطح فان كان قريباً واخر  
 فهايتان التي هي الخطوط كانت اربعا وان اعتبر جميعها في اللفظ صارت ثمانية  
 فان كان مستديراً او مستقيماً او غير ذلك من المصلقات فليس يحسب كل واحد منها  
 لانه لا يقع للجبهة الا للطرف والدائرة لاجهة لهما بالفعل وكما بالقرينة فيهما  
 غير متاهية اذ الانتطة الاولى بهما من غيرهما والحالة في الجسم كالحالة في السطح وسبب  
 اشتغال هذه المقدمة ذاتي عاين وهوان الانسان يحيط به جنان عليها  
 اليان وظهور بطن وداية قدم فالجبهة القوية التي فيها ابتداء الحركة  
 سموها الميمن واليسار اي بالهما والقوية في الانسان ما يلي راسه والاسفل  
 ما يلي رجليه وفي الحيوان انما القوف ما يلي ظهرها والاسفل ما يلي بطنها والقدم  
 ما يلي حركاتها بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله وما لم يكن عندهم  
 جهة سوى هذه الاربعة ونفت اوهامهم على هذا القدر وخافوا من وهو  
 ان الجسم كان ان تقع من فيه ابعاد ثلاثة لكل بعد طرفان فله اطران ستة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ولكن ذلك لما يكون إذا فرض اشتداد واحد وجعل ذلك أصلاً من غير أن يكون  
ذلك بالفتح فينبغي فرض عليه الخطأ بالآخران بالقيام ولو فرض بدله اعتقاد  
آخر غير محاذ له لا فرضت ستة أخرى غير الأولى **في كنهه** حاجة إليها كانت  
بحسب الذي في العاقل الذي يقال من أن الجانب الأيمن في العرف هو الجانب  
الأول في وجه جوشق وهذان كل واحد من هذين عن يمينه إن هذه الزاوية  
في القوة مما لا يطغ عليها إلا الخرافة من الناس فكيف يستمر المعلم بالفرقة  
بالأفعال إلا بالنظر الدقيق والآن الإنسان قد يكون يسان لقوى مع أن السائر  
لا تغلب شيئاً **وجوابه** من المحتمل أن يكون المعنوية الوضع الأول هو ذلك  
المعنى الذي في شهر الاسم كل ما يابى الجانب الذي عليه وضع الآخر  
والعجب ذلك المعنى الذي في **أن الجانب الحقيقي ليس الفرق**  
**والاستفهامان** الجانبان إن اعتبرنا من حيث إن أحدهما يقال لآخر الإنسان  
والآخر يلقى قد مدهما عن حقيقتين لأن الأرضية في الجانب الذي يلي  
ذلك يلي الجاهل الواقع في الجانب الآخر من الأرضية مقابلتي وبالعكس  
وإن اعتبرنا من حيث أن الفرق غاية الاتصاف من تلك والاستفهامان البعد  
عنه وهما حقيقتان لا استقرار باختلاف الزاوية والأكنة وكما العنبر والفساد  
والافتقار والخلاف فظاهرها مختلفة بحسب اختلاف الأوضاع **في أن الجاهل**  
**سنا ههنا** الوجهة موجودة لأنها متعلقة بالإشادة ومقصود المتحرك لا يتصل  
بل بالمحتمل فيه وكل كان كذلك فهو موجود سنا بالجهة جانب الإشارة وهي  
عن شقته لأنها لو انفتحت فاذل وصل المتحرك إلى شقته فيبقى متحركاً بعد ذلك  
فإن كانت تلك الحركة حركة عن الجهة فالجهة هي ذلك الحد وما وراءه  
خارج عنها وإن كانت لها فالجهة هي التي وذاكرة ومولدين ههنا **في**

والجانب الأيمن في العرف هو الجانب الأول في وجه جوشق وهذان كل واحد من هذين عن يمينه إن هذه الزاوية في القوة مما لا يطغ عليها إلا الخرافة من الناس فكيف يستمر المعلم بالفرقة بالأفعال إلا بالنظر الدقيق والآن الإنسان قد يكون يسان لقوى مع أن السائر لا تغلب شيئاً وجوابه من المحتمل أن يكون المعنوية الوضع الأول هو ذلك المعنى الذي في شهر الاسم كل ما يابى الجانب الذي عليه وضع الآخر والعجب ذلك المعنى الذي في أن الجانب الحقيقي ليس الفرق والاستفهامان الجانبان إن اعتبرنا من حيث إن أحدهما يقال لآخر الإنسان والآخر يلقى قد مدهما عن حقيقتين لأن الأرضية في الجانب الذي يلي ذلك يلي الجاهل الواقع في الجانب الآخر من الأرضية مقابلتي وبالعكس وإن اعتبرنا من حيث أن الفرق غاية الاتصاف من تلك والاستفهامان البعد عنه وهما حقيقتان لا استقرار باختلاف الزاوية والأكنة وكما العنبر والفساد والافتقار والخلاف فظاهرها مختلفة بحسب اختلاف الأوضاع في أن الجاهل سنا ههنا الوجهة موجودة لأنها متعلقة بالإشادة ومقصود المتحرك لا يتصل بل بالمحتمل فيه وكل كان كذلك فهو موجود سنا بالجهة جانب الإشارة وهي عن شقته لأنها لو انفتحت فاذل وصل المتحرك إلى شقته فيبقى متحركاً بعد ذلك

فإن كانت تلك الحركة حركة عن الجهة فالجهة هي ذلك الحد وما وراءه خارج عنها وإن كانت لها فالجهة هي التي وذاكرة ومولدين ههنا في

والجانب الأيمن في العرف هو الجانب الأول في وجه جوشق وهذان كل واحد من هذين عن يمينه إن هذه الزاوية في القوة مما لا يطغ عليها إلا الخرافة من الناس فكيف يستمر المعلم بالفرقة بالأفعال إلا بالنظر الدقيق والآن الإنسان قد يكون يسان لقوى مع أن السائر لا تغلب شيئاً وجوابه من المحتمل أن يكون المعنوية الوضع الأول هو ذلك المعنى الذي في شهر الاسم كل ما يابى الجانب الذي عليه وضع الآخر والعجب ذلك المعنى الذي في أن الجانب الحقيقي ليس الفرق والاستفهامان الجانبان إن اعتبرنا من حيث إن أحدهما يقال لآخر الإنسان والآخر يلقى قد مدهما عن حقيقتين لأن الأرضية في الجانب الذي يلي ذلك يلي الجاهل الواقع في الجانب الآخر من الأرضية مقابلتي وبالعكس وإن اعتبرنا من حيث أن الفرق غاية الاتصاف من تلك والاستفهامان البعد عنه وهما حقيقتان لا استقرار باختلاف الزاوية والأكنة وكما العنبر والفساد والافتقار والخلاف فظاهرها مختلفة بحسب اختلاف الأوضاع في أن الجاهل سنا ههنا الوجهة موجودة لأنها متعلقة بالإشادة ومقصود المتحرك لا يتصل بل بالمحتمل فيه وكل كان كذلك فهو موجود سنا بالجهة جانب الإشارة وهي عن شقته لأنها لو انفتحت فاذل وصل المتحرك إلى شقته فيبقى متحركاً بعد ذلك

**ان تحذف الحركات لا يكون الا بالمحيط والمركز** هذه الحركات  
 المتناهية لا بد لها من محدد وهو ان يكون واحدا والآخر ثان كان واحدا  
 فاما ان لا يكون مستديرا وهو باطل لان الحذف لا بد وان يكون بيضا على  
 ما ستعرف فكون شكله الطبقى الذي فان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبقى  
 وكل ما كان كذلك امكن عوده الى شكله الطبقى عند ذوال الفاسر وذلك انما  
 يكون بتغير الشكل الذي لا غلو عن حركة عائية وكل حركة مكانية تقع في  
 الحجة فالحركات محذرة قبل المحذرة هذا الخط او مستديرا وهو ان لا يحذف  
 المحيط او المحيط ولا الثاني باطل لانه حصل محطه عند به غاية القرب  
 اليه وغاية البعد منه وهو المركز واذا كان ذلك كما قبل الحذف لم يكن باحج  
 الى ان هذا الحذف الى غيره وان كان اكثر من واحد فاما ان لا يكون واحد  
 منها محيطا بالآخر وجنبه عند غاية القرب من كل واحد لكن لا عند غاية  
 البعد او يكون الواحد منها محيطا بالآخر وجنبه يكون المحيط كما قبل الحذف على  
 ما بيناه فقع المحيط به حول ذلك الحكم ثبت ان محذرات الحركات لا بالمد  
 والمحيط ويجب على طالب الحق ان يتفقد في بعض الحذف والمثبة التي في  
 هذه المسئلة **الفصل الثاني في الكلف** وفيه مقدمة وارضية  
 اقسام اما المقدمة فيها فضالان **الفصل الاول في رسمه** هو العرض  
 الذي لا يتوقف تصور عه على تصور غيره ولا ينفي البقية ولا الاثبات في محله  
 اقتصارا لولا انما العرض يمتنع عن الجوهرو بالذي لا يتوقف تصور عه على تصور  
 غيره عن المقولات النسبية فان تصور انما متوقفة على تصور آخر وان كان  
 ربما اوجب تصورهما تصور وعنه وبقولنا لا ينفي البقية ولا الاثبات في محله  
 عن الكلف والوحدة واللفظة وبقولنا اقتصارا لولا انما يندرج العلم بالمعلمات

هذه الحركات المتناهية لا بد لها من محدد وهو ان يكون واحدا والآخر ثان كان واحدا  
 فاما ان لا يكون مستديرا وهو باطل لان الحذف لا بد وان يكون بيضا على  
 ما ستعرف فكون شكله الطبقى الذي فان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبقى  
 وكل ما كان كذلك امكن عوده الى شكله الطبقى عند ذوال الفاسر وذلك انما  
 يكون بتغير الشكل الذي لا غلو عن حركة عائية وكل حركة مكانية تقع في  
 الحجة فالحركات محذرة قبل المحذرة هذا الخط او مستديرا وهو ان لا يحذف  
 المحيط او المحيط ولا الثاني باطل لانه حصل محطه عند به غاية القرب  
 اليه وغاية البعد منه وهو المركز واذا كان ذلك كما قبل الحذف لم يكن باحج  
 الى ان هذا الحذف الى غيره وان كان اكثر من واحد فاما ان لا يكون واحد  
 منها محيطا بالآخر وجنبه عند غاية القرب من كل واحد لكن لا عند غاية  
 البعد او يكون الواحد منها محيطا بالآخر وجنبه يكون المحيط كما قبل الحذف على  
 ما بيناه فقع المحيط به حول ذلك الحكم ثبت ان محذرات الحركات لا بالمد  
 والمحيط ويجب على طالب الحق ان يتفقد في بعض الحذف والمثبة التي في  
 هذه المسئلة

ان تصور بعض اقسام الكلف متعرجا  
 كالاستدلال والاعتدال فانها متعرجان  
 تصور المستدلل والخفي

التي لا تنقسم لانه ليس لذاته لا يفضل القسمة لكن بعلية وحدة المعلوم واعلم ان  
 املاء الاجناس العالية لا حد ود لها ولا رسم للآخمة بل لا يمكن تعريفها الا بالرسم  
 لنا قصة شئ المذكورة ذلك الرسم المناقض فانه امور مسلمة وقائمة بثبوتية و  
 يجب ان يكون تلك الامور اعرف من المعروف ثم من المعلوم ان تطابق الاجناس العالية  
 امور خفية فاذا قبل كيف لا يكون هو الا كما ولا ايا ولا حتى كان المذكور  
 سلبا لم يرد ليت حتى اعرف من المعروف فلم يكن التعريف صحيحا فاما اذا اعتبرنا  
 العرضية وعدم توقف تصور مطلقا على الغير وان لا يكون علة اولية للاقسام  
 والافانقسام كانت هذه الفقرة امور اجمالية في القوم فلا فهم لانه صح جعلها  
 دينا ناقضا **الفضل الثاني في قسم الكيف** الى انواعه الاربعة  
 لتفصيل ان الكيف جنس تحت اربعة انواع **والثاني** الكيفيات الخمسة فان  
 كانت دلالة تحت تحت الانفعالات والافانفعالات الحقيقية بذوات الانقسام  
 فان كانت دلالة تحت تحت طيات والامتنع حالات لا استعدادا للشديد  
 على الانفعالات بمعنى القوة الطبيعية ووهنا طيعا او على الانفعالات بمعنى قوة  
 الكيفيات الحقيقية بالكليات اما المتصلة كالترس والثلث والاستقامة  
 والاختلاف والمفصلة كالزوجة والعزوبة والجوهر ما ذكره في الحشرات  
 الكيفية لما ان كون حقيقة بالية كالترس والزوجة او الالوان وهو اما ان يكون  
 محسوسا وهو الانفعالات والافانفعالات او لا يكون وهو اما ان يكون استعدادا  
 نحو الكمال وهو القوة واللافة او كما لا وهو الحال والملكية واعلم ان اما  
 فنزها الحال والملكية بالكيفيات الثمانية يرجع حاصل هذا القدر الى ان كل  
 كيفية غير محصورة بالية ولا محسوسة اذا لم يكن استعدادا للقبول (وذكر في  
 حقيقة نفسانية وذلك ما لا يدل عليه ان من العقل وجود حقيقة جنسية

هذا هو المقصود  
 من الكلام في  
 الكيفيات الخمسة  
 التي هي  
 الحقيقية  
 والافانفعالات  
 والامتنع  
 والافانفعالات  
 والافانفعالات

في  
 الكيفيات

لا يكون غرضه بالكميات ولا يكون غرضه ولا غرضه بذوات لا نفس ولا يكون  
 ما هيتهما نفس الاستعداد ولا ذلك لان ذلك فالجزم بان كل غرضه غير غرضه بالكمية  
 ولا غرضه ولا استعداد ذلك حاله اذ لم يكن دعوى لادب على هذا المقصود  
 الاول في المقياس المحسوسة وفيه خمسة ابواب **الباب**  
**الاول** في امره كونه لهذا المقصود ما يحث فاما لاجله في هذا المقصود بالانفعال  
 والافعال لعلين وانفعال كونهما لا اذ لم يكن اعتبارا لاوليه وكن  
 الاشكال والاعمال والكميات والعقد وغيرهما فانه لكن النقل والحكمة مع ان  
 في كونها من المحسوسات الاول كلاما **باب** حبه في اما الشخص ولو بالفرق تابع للمراج  
 اما بالشخص كماله والعقل وصحة من جهة سورا كالكيد واما بالشيء فيكونه النار  
 فان من شأنه ان يحترق بالحر والكميات والكميات والكميات هل من شأنها  
 ذلك غرضه كالم ولكن لا يتكلم في ذلك بالانفعال بل بالكميات المحسوسة الغرض  
 المسبوق وهي وان كانت انفعالية لها من العلية لكنها لغرضه من سرعة فعلها  
 من غرضه فيها ولو قصد في تمثيلها على الافعال وان لم يكن في الفعلها العفالات  
**في الرد على من زعم ان هذه المقياس نفس الاحال** منهم من زعم انه  
 ليس في النار حادة وراغ الحارة بدرجة وراغ الثلج باض وراغ النار سواد بل ليس في  
 الا الافعال لغرض الحارة اما القدر من الفلاحة في عمل ان الاجسام  
 نفى تحليل في كونه الى اجزاء صلبة قابلة للانقسام هو من لا للانقسام الفعلي  
 وزعم انها حادة في لسانها فاني يحيط بها الباع مثلثات يكون معرفة الانفصال  
 العضو نفس منه بالحارة والذي يحيط به ستة مربعات يكون غرضه نفس  
 نافذة بغرضه بالبرود وكذلك القطوع فان الذي تقطع العضو الى اجزاء  
 صغائر ويكون شديد الشدة وهو الحار في الحرف والمثلث في ذلك لانه طبع

ان قيل في هذا المقصود  
 عن ان لا يتغير في الفعل  
 انما هو نفس كونه  
 او لا فليس انما هو  
 كون الفعل مجرد  
 لا يتغير كونه  
 لا يتغير كونه  
 لا يتغير كونه  
 لا يتغير كونه

لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود  
 لا بد من هذا المقصود

انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه

وهو المقصود  
 في هذا المقصود

انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه

انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه

انما هو نفس كونه  
 انما هو نفس كونه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
والذي لا يمتنع عليه هو الحق الذي لا يمتنع عليه

هو الحق وكذا القول في الألوان فان الذي ينفصل منه شعاع عبقر وقلمه هو الابيض  
والذي ينفصل منه شعاع حار له هو الاحمر ويحصل من اخلاط اخرى الشعاع والاول  
المقسطه واما المسامون من المكملين فمن غير اللون ليس في النار حارة لكن  
التي تغلي ارجى عاده تخلف احمرار في العنق عبقر طلاقة النار وكذا القول في  
الطعم والرائحة والالوان والاول والابيض من تحتها من النار طلاقة حارة كالألوان  
تتخذ من النجس وان لم تكن من حارة عند الفلاسفة واعلم ان العلم من هذه  
الكيفيات من اجلي العلم بالامور المحسوسة وقد عرفت ان الاستدلال على الظواهر  
عقب فاما ما في قولنا ان الطول والارتفاع والعمق والاسكان طورية وغير متضادة  
والالوان بالعكس والحادية والبرودة متضاد والاشكال المتضادة وهذا هو الحق  
الكيفيات غير الاشكال والاشكال غير المتضاد والمواضع المتضادة فاما حال النار  
التي تحصل في اعضائها عند القرب منه من النجاسة وهذا القدر المتضاد هو  
فقط في نفسه كالتبريد والحرارة في النار من جعل هذه الكيفيات

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
والذي لا يمتنع عليه هو الحق الذي لا يمتنع عليه

**نفس الامر** جده لا يمتنع للمزاج الا الكيفية الحاصلة من تفاعل الحار والبارد  
مثلا الذي يسبح بالقياس الى البارد وبالعكس وفي الحقيقة من جنس اخر  
والبرودة ونجوت من الكيفيات المحسوسة فالنار والطقم وغيرهما لها البرودة  
لا يكون نفس هذا المزاج نعم ربما جعلنا ما تابعه كونه تابعه للنفس هو هو

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
والذي لا يمتنع عليه هو الحق الذي لا يمتنع عليه

**الباب الثاني في الكيفيات المحسوسة**  
وهي الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسة واللطافة والكثافة واللينونة  
والهشاشة واللطف والصلابة والليونة واللينة واللينة واللينة واللينة  
والملامسة والصلابة واللين كزجاج في الحارة والبرودة ان هاتين  
الكيفيتين من اظهر المحسوسات وكل ما كان كذلك كان غنيا عن التعريف لكنا



نذكر من خواصها لدرعاً من شأنه إفاضة الجبل المصعد بواسطة  
التحريك ثم إن المركبات لما كانت مركبة من اجسام مختلفة اللطافة والكثافة فكل  
وكلا كان الطيف كان قبل الخلقة من إحداة فان الهواء أسرع فبقا لذلك من الماء  
ثم بقي هو أسرع فبقا من الأرض والجم إذ علت إحداة المركب باذن الأجل منها  
للمصعد بتركها دورة الأبطأ والأبطأ دون العاصي فتعوض من ذلك تفرق  
الأجسام المختلفة للطابع التي منها تركت المركب ثم تحصل منها عند تفرق تلك  
المختلفات هذا السبب اجتمع المشكلات بمقتضى طبعها لمكون الجنية على اللحم  
فاخذ السبب يقال إحداة من شأنها تفرق المختلفات وجميع المشكلات كان وهذا  
الجمع والمقارنة إما تعرضان المركب الذي يكون بياضه شديدة الخوا  
صا الذي يكون الخوا شديدا فلا يخلو ما يكون اللطيف والكثيف فربما  
من الاعتدال والاكروافه فان كانا الأول فاذا قوى على الحركة فيه حدثت  
حركة دورية كماء الذهب إن النار اما لا تفرقه إن السلام من شأنه شدة  
جدا فلما مال اللطيف إلى المصعد حذب به الكثيف لما تكد إلى الاعداد فحسبت حكمة  
دورته وإن كان الثاني فان كان العاقل هو اللطيف فصعد بالثنية و  
استصحب الكثيف كالغائب المسترح في رحمة في حكمة بالتشاور فانه لما  
تصعد بالثنية بالنار العترة أو الكثيف فان لم يكن غابا حذا اثر النار عليه  
لأنه يعمل كالحديد والالوم فلو ايضا على بليته كماء الطلق والقررة الا يحمل  
تسويد الطبع ببيض اليابس وقد فطن ان يبيض الجسد من الامس مائة  
الها والابيض الحش والتسويد يحضر اليه ذلك البياض والبرودة بالحمى  
منها فإفاضة النور كماء ببيض **د** انما يحدث بالحركة ذائبة القوة  
وانك صاحب المعرفه قال ان العاقل المشد وسطا لا يبرح الا فلكا كالقطرة

في الجواهر المحيطة فلو كانت الحركة مستمرة لانتزعت الحركات التريعة التي في الأقاليم  
 الانتزعة تسخن هذه العناصر الثلاثة حتى يصير لكل قاراً وهذا ضعيف لأن الأجرام  
 القابلة وان كانت متحركة لكنها غير قابلة للحركة والتي كما يغني عن حصوله القابل  
 فيعتبر فيه أيضاً القابل فلا يلزم من حصول الحركة في الأجرام السماوية العلوية كونها  
 متحركة وانما فان معنى القابل محذور النار سلطان أمان فلا يلزم من حركته  
 أحد لتطمين حركته الاخر فاذا ان اجرام الأقاليم غير متحركة حتى يلزم من حركتها حركتها  
 العناصر الأربعة من حركاتها كانت هذه العناصر حتى يلزم من حركتها حركتها فاذا  
 لا يلزم من حركات الأقاليم مع عظمها وسرعتها حركتها هذه العناصر على صغرها  
**في إثبات البرودة** من القدماء من جعل البرودة عديم إرادة وهو باطل لأنه  
 لو كان كذلك لكان الذي ندركه من الجسم البارد بالجملة أو عديم إرادة والاول  
 باطل والآخر إذا أراد كذا الجسم إرادة أن ندركه على حالة البرودة لأن  
 برودته هي نفس حقيقته المبردة حال إدارته لكن ذلك محال والثاني باطل لأن العدم  
 لا يحس به **في إثبات الحرارة** هل لها سوى البرودة عند التعريف فالحركة  
**في تعدد النواك** أنه جاز لو بارد الحار قد يقال على ما عرفت بحسب كانه  
 وعلى ما يكون ظهور ذلك الكيفية فيه موقفاً على ملائمة ليدن الجوانب كالغذاء والشراب  
 إحصائياً ثم إرادة والبرودة على هذا الوجه إرادة تعريفاً بالوجه أو بالقابلية من جهة  
 لضعفها للكون ثم الطعم والرائحة والبرودة والنعمة وغيرها والصفات فيه أن  
 المتخول استخرج النواك بما لا ينافي من المتكاثف لضعف حقيقته وقوة حقيقته للملك  
 وإذا كان كذلك فالمتعلقان كانا متباينين في القوام ثم تفاوتت في قبول إرادة  
 من فاعل واحد على ينيبة واحدة فالأقبل إرادة لما استوى الفاعل والقابل  
 والنسبة فلو لا اختصاصها لا قبل لقوة متخيلة والأما إذا كانت حقيقته وكان اختلاف

في إثبات البرودة  
 في إثبات الحرارة

في إثبات البرودة  
 في إثبات الحرارة



لأن الماء رطب من الدهن والعسل وليس أشد التصاقا بالأصبع منه فليس  
 الالتصاق بالعسل أحول الرطوبة وهذا ضعيف لأن من فسد الرطوبة بسهولة الالتصاق  
 والافصال لم إن الأربط أسهل التصاقا وانفصالا والماء لما كان رطبا كان أسهل  
 التصاقا وانفصالا من الدهن والعسل فإن تخمن الأرضية الماء أسهل من تخشبه  
 في العسل وبعد الإخراج كان انفصاله أسهل من انفصال **العسل لا يخال** لو كان  
 الالتصاق معتبرا في الرطوبة لم إن يكون الأديم التصاقا لأربط والعسل أديم  
 التصاقا فيكون رطب **لأننا نقول** إذا انفك الرطوبة نفسها التصاق بل هي  
 الكيفية التي باعتبارها يتبع الجسم لهولة الالتصاق واللبس من ذلك إن كون  
 الأديم التصاقا لأربط كما أنه لما جعل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يتبع الجسم  
 لهولة فتولد الاشكال الالزم إن يكون الاثب شكلا وهو اليابس لأربط فكذلك هذا  
**وما يدرك** أن سائر الرطوبة ما ذكرناه أولى اتفاقا في ذلك على أن الرطب  
 واليابس إذا لم يجزأ في الرطب اليابس استكما عن التفتت ومعلوم أن  
 الهواء يخالط بالزئبق البنية الاستكمال وأنه يلزم كون الثاني رطب العناصر  
 لكونها لطفا وذلك مما يعل به **أحمد في التوسعة** فسر هذا الشيخ بالكيفية التي  
 بها يعسر فبول الاشكال الغريبة وتركها وهذا بالثلاثة أولى والأولى إن  
 يقال نرى من الأجسام ما يترك بسهولة ومنها ما لا يكون كذلك والثاني هو الصلب  
 والأول على فتميز منها ما يكون صلبا عسرا لا يترك ولكنهما مقالة لطعامات سهلة  
 لا تترك ومنها ما يكون كل الجسم غطسعة تلك الحامات فالأول هو الهش والثاني  
 هو اليابس فالبنية هي الكيفية التي يكون الجسم سهل المنزق عسرا **الاجتماع**  
**في رتب الرطوبة واللبس** من على نفس الشيخ قال إذا قلت الرطوبة  
 ما لا جلية في ذلك فتبول الجسم للأشكال وهو عجائز لأن السهل والصعب من

انفصل

ولما من اجزاء أصغر لا تسمى الجسم على ذلك والكل  
 ولما من اجزاء أصغر لا تسمى الجسم على ذلك والكل

أي  
 باللبس  
 ومن  
 صفة  
 الأمر

باب الحضاف والروطية والسوسة ليشتمل على التحقيق ان الرطب هو الذي  
لا مانع فيه من الاتصال والانفصال على ما قلناه او لا مانع فيه من قول الاستكمال  
على ما قلناه الشيخ واليا بس هو الذي فيه مانع عنه اذ على نفس الشيخ فيمنه ان يكون  
المتأثر بينهما بالعدم والملكية لان الرطوبة اما ان تغير تلك القابلية او لا تغيرها  
فان كان لا ولم يكن امرا او جوديا لان قابلية العلم للعرض لو كانت عرضا كانت  
قابلية لتلك العرض عرضا آخر ولم التسلط والتأثر باطل ان لم يكن لقائه  
قابلا للاشكال فان القول حاصل لليابس واذا كانت القابلية لثبات الجسم  
لاستحال تغيرها بغيره فانه ان اعلم الواحد لا يكون بالذات وبالغير معا  
ثبت ان الرطوبة على نفس الشيخ يجب ان لا يكون له وجود قائم واذا تبين  
كفها وجودية فهي غير محسوسة اصلا ولا لكنا نحن بها الهوى الثاني عن آخر  
والرد والحق ولو كان كذلك لعلم بالضرورة مثل هذا الهوى انه ملازم وعين  
خلقه ولما لم يعلم ذلك الا بالذليل علمنا ان هذه الكيفية غير محسوسة واما على  
نفسنا فلا شبهة كوفها امرا او وجوديا محسوسا **ط في ان الرطوبة جنس**  
**لوع** من غير ان رطوبة الماء مخالفة لرطوبة الذهب هي مخالفة لرطوبة  
الزئبق فخرجت للرطوبة جنسا تحتها الفروع ومنع من جعلها فرعاً واحداً  
ونع ان الاحلال بسبب اخلاط اليابس بالرطب وكذا القابل عمل في  
**في لقضائ الرطوبة واليوسوسة** اما ان يتلخ افعالها فمعلوم بالضرورة  
واما انه هل في الاحكام ثالث بنا فيها كالحركة مع التواء والياض فتكون  
فيه وهل في الوجود ذلك فغير معلوم **الانفصال** لما ذكرنا من الحثونة ضد الرطوبة  
والملاسة ضد اليوسوسة **لان الفاعل** يثبت بعينه كذلك ان شاء الله تعالى  
ان الحثونة والملاسة ليشتمل الكيفيات الملحقة **بذلك السيلان** لانه

وهو يخرج من رطوبة الماء القليلة  
وهو يفسد الرطوبة القليلة

هذه

سواء كان  
المراد من

فها يفسد

١٠  
٢٠

٢١  
٢٢

التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة

ورسختها

٢٣  
٢٤

عبارة عن حركات فوجد في اجسام متغاضلة في الحقيقة متواصلة في الحس لان  
بعضها بعضا لو قد رفا ذلك في الزراب او ان لم يقبل انه سائل فقلت ان  
البيان غير الطرية وغير مشروط بها **فما نفاك للزوج والزوج** لهما  
فاعلان وللأقرب لهما شفعان لانه ثبت بالبرهان ان الحار والبارد  
يوشكل واحد منهما صاحبه وفي الرطب واليابس ولم يثبت بالبرهان ان الرطب  
يحول اليابس نبطا لا غير سبيل البر واليابس يجعل الرطب يابس لا غير سبيل الشف  
والا فليس له الحرارة والبرودة والذي يقال من ان ذلك لان الحرارة والبرودة  
نعم فان بالان لا فعلية ليعني الجمع والفرق والطرية واليبوسة فالاكتفاء  
لان الغالبية وقد عرفت ضعفه **فما نفاك للزوج والزوج** لهما  
على رقة القوام وهي جملة قول الاشكال العنيفة وتركها وقول الانقسام الى  
اجزاء صغيرة وسرعة التناثر من الملاقي والشتاتة ونفاك الكثرة على مقدار  
هذه الابلغة بالاشراك **بذلك للزوج والزوج** لهما  
تشجيلة باي شكل اريد ولكن ليس في رقة بل في مقدار مثلا والحش هو الذي يصعب  
تشجيلة ويسهل في رقة **بذلك للزوج والزوج** لهما  
نوعه كهيئة الرطوبة وهو الرطب او اليابس ولكن النقص به الجسم الرطب  
فاما ان يكون مع ذلك غائبا فيه وهو المستحق لو لا يكون وهو المستحيل **فما نفاك للزوج والزوج** لهما  
**القول في الحقيقة** فاما اثباتها مدافعة وهي معارضة الحركة لان الزرق  
المفروق المستكن تحت الماء قسما فيه مدافعة صاعدة والحركة فيه والليل  
المستكن في الجو قسما فيه مدافعة هابطة والحركة فيه والبطيخة لان الماء  
قد وجد بدون الطبيعة وهي المدافعة النفسانية والطبيعة قد وجدت  
بدون المدافعة خال الجسم كانه الطبيعي **فما نفاك للزوج والزوج** لهما

نفسه في  
التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة

والتي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة



الطبيعي

في كل واحد من هذه الأقسام  
منها ما هو من جنسها  
ومنها ما هو من جنس آخر

في كل واحد من هذه الأقسام  
منها ما هو من جنسها  
ومنها ما هو من جنس آخر

كذلك  
أي عارضة  
باعتبار

إثنان الثقل وهو الثقل والضاعد وهو الخفة والليل الضال قد يكون متما  
 ومستند أو مختلف ذلك بحسب اختلاف الحركات في أن الليل لا يوجد  
 الجسم عند كونه في حيزه الطبيعي فلو كانا يكون أضله الثقل فعندما ينطبق مركز  
 ثقله على مركز العالم وهناك يتجلى أن يوجد فيه ملاقة بالطبع ولا كان الأمر  
 الطبيعي مطلوب الترك بالطبع هذا خلف وإضاه الخفيف فعندما يلتصق سطحه  
 بسطح الفلك والأمر فيه الضال كما في الثقل في إشتاع اجتماع الليل الطبيعي  
 والقسم أن الزيد بالليل فسر المداخلة فذلك ممتنع لأن المداخلة إلى الشيء  
 مع المداخلة عنه الاجتماع وان يلزم به علمتها الممتنع ذلك لأن ما خال المحرك  
 الممتنع من غير واحدة في سافة بقية واحدة خلفت الزعة والنطو إذ اختلفا  
 في العظم والصغر ما ذكره الألات لليل المعاقفة الكثير أكثر وإن كان مغلويا و  
 لتأمل أن هو يقول المعافون هو الطبيعة في أنه هل يجوز اجتماع  
 ميلين في جسم واحد الوجهة واحدة إحداهما طبيعي والأخر غريب له إذا  
 كانت الحركة الطبيعية متعارضة بالعائق وهو جائز بالاتفاق حركة البحر المتحرك  
 فان الهواء يثاقه وينفذ تلك المقاومة فصول الفنون فلا بعد أن يحصل مع الليل  
 الطبيعي ميل غريب ويكون الحركة عند ذلك أسرع مما إذا لم يوجد ذلك الغريب كما  
 إذا دفعت البحر إلى أسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ ربما كانت أسرع مما إذا  
 تحركت بطبيعتها وحده ولما إذا لم يكن فالمشهور أنه غير جائز لأن الطبيعة إذا لم يكن  
 عتقة بالعائق بلغت الغاية بسرعة الحركة وذلك باطل أنا سنستد في باب  
 الحركة أن العاقوف بالزعة والنطو الحقيقة تعاونة والمهية وإذا كان كذلك  
 فلا بعد أن تقوى قوة على إفاضة في عنادون نوع وإضافته الميل يهين  
 فو في المحي على إفاضة نوع آخر في بقا الليل عند الوصول إلى المطلب

فإنه قد يكون  
مستند أو مختلف  
ذلك بحسب اختلاف  
الحركات في أن  
الليل لا يوجد  
الجسم عند كونه  
في حيزه الطبيعي

والتي هي الطبيعة  
تزداد سرعة  
الاجتماع  
لأنها باقية  
ما هي في البحر  
ما هي في الهواء  
ما هي في الماء  
ما هي في الأرض  
ما هي في النار  
ما هي في الجوهر  
ما هي في النفس  
ما هي في الروح  
ما هي في العقل  
ما هي في الإرادة  
ما هي في الإرادة  
ما هي في الإرادة

بعض على سائر الأمور





هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 من ان يكون في كل واحد من هذه  
 الحركات في كل واحد من هذه  
 الحركات في كل واحد من هذه

والحركات فلا تبال ويشرط ان يكون تلك الحركات فيها صلابة او حرادة او

داون ما كان  
 عن الكذب وما  
 يكون محسوسا

مرودة او يوسنة او يكون مختلفة في ذلك في الصلابة واللين ليس من هذا الباب  
 لان اللين هو الذي يتغير وذلك لما يتغير بغيره فليست الحركة الحاصلة في سطحة

ليس

شكل التغير المقادير فيكون تلك الحركة فيكون مستعدا للقول في كل الامرين  
 والا فلا يكون لها من اللين لانها عسوية بالبر واللين كذلك وانما السات فوق

باب القوة واللافة وكذلك الصلب فيه لمعة اعلم الانواع للشكل الباقي في  
 حويز من الكيفيات المخصصة بالكيان في المقايضة الحوسنة وليست هي ايضا صلبة

لان الهواء الذي في الزف المسفوخ فيه مقايضة واصلا فيه وكذلك الزفاح القوة  
 في حواسنا وفي واصلا فيه لا تستعداد الشئ بعد الانفعال وذلك من باب

القوة واللافة فظهر خروجها عن هذا النوع وانما هذا النوع **السابع**  
**الثالث في المصبرات بالذات** وهي اللون والقوة وهما قناتان

**القبس الاول في اللون** في مباحث في هذا اللون فانواعه متشعبة  
 لقوة او ليا فلا يمكن تعريفه عدد ولا زيم والذي يقال من ان السواد هبة قاذفة

للبيض واليباض هبة مفرقة له في كل لون لان المعقلا ببدلته عقولهم فيه يكون  
 المفرقة من السواد واليباض وانما يكون احدهما قابضا للآخر يكون الاضمر وقا

له فلو حصل سقوطهم لم يبق ذلك الا يديم في النقل بعد معرفة للسواد واليباض في  
 استقار احدهما وعما القدير الاول يكون لغزنا الشئ ما هو اخفى منه وعما الثاني لغزنا

خوديات في زياتها من القدر ما من منع انه يحقيقة للالوان اصلا واليباض  
 هو الذي يتجمل عند مخالطة الهواء الاجسام الشفافة المنصرفة جدا **والرابع**

**خامس** بان زياتها ابيض ولا سبب لايضه الا ذاك وكذلك الشئ ابيض ولا سبب  
 لذلك الا ان هناك اجزاء صغائر رقيقة شفافة خالطتها الهواء وتنفذ فيها

اشياء الارواح

والشئ الذي  
 الحوسنة  
 كذا في  
 من انما هو  
 شعورنا هو

اللا ابيض

لغزنا  
 وما هو  
 من انما  
 وهو



مجموعه من المسائل  
في علم النفس

من الاجزاء الاخضر الاغانيه من الاجزاء الشفافة فيجب ان اللون يعكس الى البياض  
**واعلم** ان هذه الطرف غيره اذ في هذا المطلوب اما الاول فلا نقول لما جرت  
 في اخلاط الهواء الشفاف ان يكون سببا لان يحترق منه البياض فان لم يكن البياض  
 قاعا بالبحر فلم ينجذ في البياض المستغرق ان يحترق منه البياض وان لم يكن البياض لبيته  
 قائما به وقواته اذ لم ينجذ في اخلاط الهواء الشفاف ليس شيء لان هذا الاختلاف  
 سبب ان يحترق بالبحر من البحر كبقية البياض وان لم يكن تلك الكيفية موجودة حقيقة  
 واللام من عدم ذلك السبب عدم ذلك الحكم لاختلال ان ثبتت بقية اخرى من النوع  
 وبالجملة لما جرت ان ينصرا لا يوجد له لم يكن ان يتبدل بالاصابع وجوده  
 ولا يمكن ان يستدل بعدم السبب الواحد عدم هذا الابداع والادب لان الحكم  
 لا يجنب ان يكون له العلة الواحدة وهذا الكلام على المحنة الثانية و  
 الثالثة لانه من المحتمل ان يوجد في علة لاجلها يحترق الكيفيات المختلفة  
 وان لم تكن لها وجود الحقيقة كما لا يمكن فيكون اللون الواحد في الفوق في  
 الاربعة فظهر ضعف هذه الوجوه والحق ان ثبت هذه الالوان من اظهر  
 العلوم فالبحر جعلها من المباحث النظرية **يجب في الالوان المتشعبة**  
 من ان يبرهن ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما لا يمكن  
 من تركيبهما ومنهم من يدعي ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض و  
 الأحمر والأصفر والأخضر وجعل الباقى مركبة منها **واعلم** لانه لا يمكن ان الالوان  
 الملونة بهذه الالوان الخمسة اذ لا يمكن ان يخلط فانه يظهر منها ما يحجب بقاها  
 المحجب بالالوان علة فمن المحتمل ان يكون سببا لا يبرهن حاصله على هذا الوجه  
 لكن ربما يحجب عن اثنين يظهرها الالوان مختلفة ويعمل ان يكون كل واحد منها  
 لوانها الالوان معرفة حقيقة واما ان طبائع الالوان هل هي متناهية او غير

المتناهية  
الوان

متناهية فذلك ايضا مشكوك فيه **ان العبرة هلك عن لون لم او**  
 بقدر يكونه لونها فعمل هو خالص لا امت الاول فلانه لو لم يكن لونها كان المخرج  
 به امنا الى ذات الجيم (واي عدم اللون) ولا ولا يقتضي ان يكون اعين وان كان  
 اسود وايضا لان ذاته باقية في هذه الحالة ولا يقتضي ان يتركه باليد غير  
 والثاني علما لان العدم لا يضر والغيرة هه مبصرة حتمية عن سائر الالوان  
 الملونة واما الثاني فلان اذا اخفنا الجص والحداد حصلت الغيرة من  
 خلطهما وذلك يغلب على الظن ايضا ليت لونها ساطعا **في ان السواد**  
**البياض هل يجتمعان** لان ان سمن جود ذلك ونعم انه حينئذ يترك  
 على هيئة الغيرة وهو باطل لان السواد والبياض بعد اجتماعهما اثنان سمي كل  
 واحد منهما صرافة حينئذ يترك احدهم في غاية البياض وغاية السواد خلف  
 لولا بقا احدهما صرافة حينئذ يكون واحد منهما سوادا والآخر لون  
 متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض **وفي سبب اشتداد هذه الالوان**  
**وضيقها** فيه وجوه ثلاثة انشغال الخيال واحدها وهو ان غلظ الاجزاء  
 السواد بالاجزاء البيضاء لا يغير في الخش بغيرها عن البعض فيرى هذا  
 الاسف قل ايضا ضامن للابيض الذي لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذه  
 الاختلاطات كثيرة كانت مراتب قوة البياض وضعيفة كثيرة **وجوهان اول**  
 وقع الاختلاف في كل واحد منها **ا** كذا اجتماع الخلق الواحد يضافات كثيرة وذلك  
 مما انفقت الفلاسفة على قياسه لاحتمال اجتماع الاثلاث البياض الضعيف  
 نوع اخر مخالف للبياض القوي فان الالوان المختلفة بالشد والضعف  
 بالوعبة وذلك ما لم يلمز الدلالة على بقاءه لقيام الاختلاف الاول في ردها  
**في ان وجوه اللون** ابقى ففعل وجوهه الضعيف في السواد

انما يكون كذا

انما يكون كذا  
 انما يكون كذا  
 انما يكون كذا

في هذا الموضع  
 من كتابنا في  
 علم النفس  
 في الموضع  
 من كتابنا في  
 علم النفس

ان لا اللون غير موجودة بالفعول للأجسام حال كونها مظلمة **والجواب** سئل  
 بان لا تملك الظلمة فاما ان تكون ذلك لعدمها ومما اطلت لوان الفاعل المظلم  
 عائق عن انبعاثها وهو باطل لان الفاعل المظلم ليس فيه كيفية عاقبة عن الانبعاث  
 فاقول اذا كشع غار وفيه نور كله على الصفة التي نطق كونها مظلمة فاذا صار  
 للشمس نور انشئت انت ومن كان يقرب ذلك الفاعل من ان يكون لوان الفاعل مظلمة  
 بكيفية مانعة لما كان كذلك **وجواب** لم يجهل ان تلك الصفة ليس شرط الوجود  
 اللون وان كان شرط الصفة كونه مفعول لان صفة كونه مفعول احكاما على ذاته  
**رحم** ان اللون هل يوجد في عمق الجسم المشهور ان ذلك غير موجود  
 لان عمق الجسم ليس مفعول وكل مفعول مفعول لما قد جرد الكبري توقفه هذه  
 المسئلة **في تعدد بعض الالوان** السواد والابيض هما الظرفان  
 اللذان في غاية الساعد واذا خلطتا وحدهما حصلت البنية وان خالطتا  
 السواد صو وكان مثل الغمامة التي تشرف عليها الشمس ومثل الدخان الاسود  
 غاما لونه ان كان غلب السواد حصلت البنية وان اشتد الغلبة حصلت  
 البنية وان غلب الصفر حصلت البنية ثم الصفر ان خالطها سواد مشرب  
 حصلت البنية ثم البنية ان خالطها سواد حصلت البنية الشديدة وان  
 انعم البنية باض حصلت البنية ثم البنية ان خالطها سواد حصلت البنية  
 فوجت حصلت البنية ثم البنية ان خالطها سواد حصلت البنية ثم البنية  
 هذا يقين **في تقسيم الالوان الى المشبعة والمظلمة**  
 الاجواب والبرهان في البنية الناصعة والحمرة الناصعة الالوان  
 من بين ما ياتي الصفر ولعلك تنعكس الى غيرها كالاصفر والبنية والكست  
 والوردية والسواد ولما لها الالوان مظلمة فلذلك لا تنعكس الى غيرها

في هذا  
 الموضع  
 من كتابنا

في هذا  
 الموضع  
 من كتابنا

الفتنسم الشافي في الضوء والظل والظلمة بت عشا  
من الناس من حد للضوء بأنه كمال بدائه للشفاف من حيث هو شفاف منهم  
من حده بأنه الكيفية التي اشرفها ابصارها على البصائر أي آخر وقد عرفت فساد  
المثال هذه التعريفات والذي يحكي عن القدر أنه من جنس الحرارة فكيف  
دعا قيل أنه سبب الحرارة فاما نفس الحرارة فلا لأن الشيء قد يكون حاراً لمظلماً وبارداً  
مضيئاً والحرارة ملوثة غير مضيئة والضوء بالعكس **في أنه هل هو من مادة**  
**على اللون أم لا** منهم من زعم أنه عبارة عن اللون والظهور المطلق هو الضوء  
لخفاة المطلق هو الظلمة فكيف يتبينها الظل وغياب مرآته بحسب مراتب القرب  
والبعود من المظهرين فإذا البت للشيء من تارة من إعتدال من شاهد بعدها فهو  
أكثر ظهوراً لحيثما ظن أن هناك برتقياً وشامخاً ملساً الأمر كذلك بل ذلك بحسب  
ضعف الشيء في اللون **الصل** عليه أن ظهور الأشياء اللامعة باللؤلؤ أقل من ظهور  
البراق الذي أقل من ظهور القمر الذي هو أقل من ظهور الشمس فالحسب إذا ضعف  
في الظلمة وكان للملك الأشياء قد من الظهور ليس لغرضه ذلك لظهور كفيه  
ذاتية **في** إذا التقوى نور الشراج ونظر إلى تلك الأشياء لم يرها لمعاناً وكذلك  
لمعان الشراج يذهب عند ضوء القمر وهو يذهب عند النور الذي يكون في البيت  
المستنير **فأما** لا يمنع ذلك فالناس يرون الظهور القليل لمعاناً ولا يرون للنور  
الذي يكون في البيت المستنير لمعاناً **والعلم** أن لا ذكران يكون لما ذكره  
تأثير في اختلاف الحال لا ذلك بحسب اختلاف الحسب في القوة والضعف  
لكن مدعى مع ذلك أن الضوء كيفية وجودية نابعة على اللون مراتب البصار  
المسود قد يشترك في الأضائة ويختلفان في ماهيتها وقابله لا يشترط عزابه  
الاحتيازي وقد يوجد كل واحد منهما مع عدم الضوء والعكس كما لا بد من ذلك

أنها  
والظهور المطلق هو الضوء

الظهور المطلق هو الضوء  
والظهور المطلق هو الضوء

لذلك ندفع ظلمة ثم وقع الضوء عليه وجاه فانه يرى ضوءه دون لمومه وكل ذلك  
 يدرك على المقارنة بين الضوء واللون **ج** ثم **ان** **الشمس** **مجمعة** كون الجسم مضيئاً  
 الذي قد خالفه فيه جسم آخر غير جسمه التي لها الجسم ويهاو الذي هناك لها  
 اجسام موصوفة بهذه الكيفية منفصلة عن المضيئ متصلة بالمتشع بباطل الوجه للبرية  
 اما اولاً فالات تلك الاجسام ان لم يكن محسوسة لم يكن الضوء عنونها هذا خلاف او  
 كانت محسوسة فحالت سائرة لما تحتها ويزم انها كلما ازدادت عظماء ازدادت متدا  
 لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما اذكو قوة ازداد اظفاراً وامعاً ثانياً ان  
 فالات التي اذا دخلت القوة ثم سددناها دبعة فتلك الامور العارضة ان  
 خرجت عن القوة قبل ان سددناها وهو باطل او عذبت فكان مردها صعباً  
 ثانياً الشمس وبينها معدداً لها وهو بعيد فاق في باقية البيت ولا شك في  
 وقال استندارها وفلك هو الذي نذهب اليه من ان التور كفية عند شدة المقار  
 من المضيئ واه كان ليعا فالات الشمس لما اطلعت من الافق استندار وجه الارض  
 دفعة ومن المتعبد ان ينقل تلك الامور من الفلك الرابع الى وجه الارض في  
 تلك اللحظة اللطيفة التي لا تحس بها الاسماء اعرف على الفلك حال في المنع  
**ث** **بعض** **الاجسام** ان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم بيان الصغرى  
 اما اولاً فالات الشعاع من معددين عند الشمس واما ثانياً فالاته من معددين  
 للمضيئ واما ثالثاً فالاته من كسب مما خلفه فالانكسار حكمة في الجواب  
 ان الصغرى كاذبة بل المضيئ لما كان عالياً سبغ الى الزهرات الضوء من عند  
 فكلما انكسرت الاشياء والانكسار في **الفريق** **بين** **الضوء** **والنور**  
**الشعاع** في **الفريق** **الضوء** كفية منبذة على الاجسام من غير ان يقال  
 انها سواد لوياض روضة وصفة والتمعات هو الذي يتنزل على الاجسام

فالات التي اذا دخلت القوة ثم سددناها دبعة فتلك الامور العارضة ان خرجت عن القوة قبل ان سددناها وهو باطل او عذبت فكان مردها صعباً ثانياً الشمس وبينها معدداً لها وهو بعيد فاق في باقية البيت ولا شك في وقال استندارها وفلك هو الذي نذهب اليه من ان التور كفية عند شدة المقار من المضيئ واه كان ليعا فالات الشمس لما اطلعت من الافق استندار وجه الارض دفعة ومن المتعبد ان ينقل تلك الامور من الفلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة التي لا تحس بها الاسماء اعرف على الفلك حال في المنع



ويستلونها وكأنه شيء يفيض عنها وكل واحد من الغنمين إنما إن يكون  
له من ذاته لو من غيره فالضوء الذي هو الجسم بالصور والعرض هو الترتيب والترتيب  
الذي في كمال التميز هو الشجاع والعرض هو الترتيب **في أن الحق لا يفتي**  
**إلا بالمقابل** إذا كان المتوهم متشابه الشيف وإضاة الحق لا بالانفكاك  
فانه لا يفتي إلا بالمقابل لأنه إذا دخل ضوء الشمس من قلب البيت مظلم وكان هو  
البيت كذلك لا يغيب أو دحان فان الضوء يظهر مستقيماً وإن كان هو البيت صافياً  
أمكن أن يعزى ذلك من وجه أربعة **فأذا** أخذنا جرمًا كثيفاً وقطعناه المساحة  
المستقيمة التي بين القلب وبين الموضع الحق من البيت وجدنا الضوء ظاهرًا إذ ذلك  
الكثيف ويقتطعاً عن موضعه من البيت وكما عرفت ذلك المساحات المستقيمة  
التي بين القلب وبين الموضع الحق من البيت لا يظهر ذلك الضوء فيه لو وجدنا  
خطاً مستقيماً من القلب إلى موضع الضوء صار كذا مستقيماً **إذا** أخذنا جرمًا كثيفاً  
والقنا فيه ثقباً دقيقاً وقابلناه بعموم الشمس وجدنا الضوء يخرج منها مستقيماً  
ووجدنا الأبعاد التي بين الموضع الحق من البيت مساوية للأبعاد التي بين  
ذلك الثقب وبيننا **فأذا** اعتبرنا ذلك الكواكب البعيدة كالشمس وغيرها  
وجدنا ضوء مستقيماً على استقامة **أ** استقامة الأطلال بقوى استقامة  
الأنوار **وفي الضوء الأول والثاني** أنما نجد الأرض في أول النهار ولما  
قبل طلوع الشمس وبعد غروبها مضية والموضع المستقيمة عن الشمس إلى طان  
والسقوط مضية مع أن الشمس في متباعدة لها ولا علة لذلك الضوء سوى التميز  
هذه في الظاهر كما لنا قسطاً من ذلك الحق لا يفتي إلا بالمقابل **لكن الجواب**  
أن المقابل للشمس ليس مضياً ولكنه قابل للوجه الأرض فيصير ذلك الحق مضياً  
لجميع الأرض فالضوء الحاصل من الحق لذاته هو الضوء الأول والحاصل على

سماوية

أي المساحة المستقيمة

حقاً

سائر

أن الضوء انقلب

وجه الأرض من المضي بعينه وهو الهواء هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي  
 في البحر ضعيفا كان الذي في الغمام على وجه الأرض خفيفا جدا فإذا زاد البحر  
 رضاءه كذا زاد وجه الأرض رضاءه وكذا لا الفرق فيها بعد الغروب وفيما يكون رضاءه أظلمة  
 الجدران فتخرج نوره فتعبر هذه القاعدة إلى ثياب إرمين وأنت للهواء تكيف بالفتور  
 وبذلك عليه أنا نشاهد الهواء الذي في رفق المشرق وقت الصباح ضعيفا والفتور  
 أيضا وهو إذا ترى الكواكب في الليل في النهار فكذلك الهواء في النهار وغيره تكيف  
 بالفتور ليقع ما كان عليه في الليل فليزم أن الإنسان إذا نظر إلى الجبال الذي في الزرع  
 الشمس فيه من الغلظ أن يرى ما فيه من الكواكب ولما لم يكن كذلك على أن الهواء تكيف  
 بالفتور في النهار **باب** المضي لثلاثة أفعى وبسببها إذا بعد ضوء الشمس إذا لا شرف على  
 بعض الجدران وكان مقابل ذلك الجدار وبالعقبة مكان مظلم فإن ذلك المكان  
 يعنى بعد ذلك كان مظلمًا وإذا كان كذلك المكان كان المظلم باب وكان مقابل الباب  
 دخل ذلك البيت جدار فإن ذلك الجدار لا شد رضاءه من بقية البيت ثم إذا كانت  
 الشمس في ذلك ضوءها المشرق على ذلك الجدار غادر الموضع مظلمًا **باب** في أن

**حصوله** الضوء الثاني من الهواء المضي ليس على سبيل الاستمرار  
 لو كان سبيل الاستمرار لما كان جميع أجزاء ذلك الجو مضيًا لما كان الملة لما رضاءه  
 جالًا بكم لم يكن جميع سطوحها مضيًا لكن الاعتناء ذلك على أن جميع نوره المضي  
 مضي في نفسه ومعنى ذلك ما يقابل ذلك ثم إن هنا شكًا وهو أن حرم الهواء  
 إذا كان مكيف بكيفية الضوء فوجب أن يحرم الهواء مضيًا كما يحرم الجدار حال كونه  
 بالفتور مضيًا فإن لم تكيف بكيفية الضوء لم يكن في ذاته مضيًا فاستشعر أن يعنى غير  
**الافتقار** إلى الجدران يكون الهواء لون ضعيف أو أظلم أو أبيض أو أحمر أو أزرق  
 فهذه من اللون الضعيف يقبل الضوء والضعف ذلك اللون يضعف ما به من الضوء

١٠٥

فالغنى به كالحسن بالصوت الموجود في الكسيف ثم ان **سما** رات الهوى لا  
 كون له لكن الهوى بالهوى بالارض ليس بسطاً بل مخالطة اجزاء كسيفة رقيقة  
 وهاية وهي تقبل الصوت من الشمس ثم ينفى وجه الارض **افا** يخيب عن **الاول**  
 بان الصوت الذي في الهواء ان كان في الضعف بحيث لا يرى الصوت الحاصل منه  
 في وجه الارض اولى بان لا يرى في الثاني كادب **وعن الثاني** انه لو صح ما  
 ذكره فيكون ان الهواء كان اصغر ويحتمل ان يكون الصوت قبل الطلوع وبعد الغروب  
 وفي اربعة الجداول الضعيف وكلما كان الهواء والغبار فيه اكثر ان يكون الصوت  
 في هذه الاوقات اصغر لكن الثاني بالعكس فالمقدم كاذب **فالمكان** هو ان  
 الهواء له لون ضعيف فلا يحل كيف يصغى لضيف الحصى به والذي قاله من  
 ان الصوت الحاصل منه في الكسيف اولى بان لا يرى للزمن لاننا اذا نظرنا الى الجدول  
 الذي لا تقابله الشمس فلما لا نرى فيه الا لالوان ولا نرى فيه شئ من الكسيف  
 الحاصلة فيه عند كونه في مقابل الشمس **ج** فيقول **الصوت من الهوى الى**  
**الشيء** فظاهر قوله ان واضحين ان الصوت يتردد في الهواء في السحاب واختار  
 الشيخ ان لونه في الهواء عجايز والمادة محدودة كيفية الصوت في السحاب فيقابل  
 في قوة من غير ان يتو بالهوى **ط** في الظل انه عبارة عن الصوت الثاني  
 وانه قابل للاشتداد والضعف وطرفاه اللذان في غاية التباين عند الصوت والظلمة  
**ي** في الظلمة الظلمة عبارة عن عدم الصوت عما يشاهد ان ينفى لوجهين فالأول  
 اذا غشنا العين كان حالها كما اذا غشناها في الظلمة فكما اننا عند البعض لا نذكر  
 شيئا فكل ذلك عند الظلمة من جلبة غار في ليل عظم وجلت خارج الغار خيرة  
 واوقدوه فان كان الذي في الغار يرى الجالس عند النار ويرى الهوى  
 مستبيناً والجالسون عند النار لا يرون الذي في الغار ويرون الهوى مظلماً

الشيء

لو كان عليه شيء من دونه لكانت عليه  
 الحكمة من الظلمة انما هي ان ينفى  
 يكون له لونه اما ان ينفى ان يظلم  
 فلو كان له لونه لكانت عليه  
 لانه وجه انما هو من الظلمة او  
 من الظلمة او من الظلمة او من الظلمة

الشيء  
 ١٠٥  
 ١٠٥

هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان

١٠٠

ولو كانت الظلمة كقيته وجودية لما اختلف حالها باختلاف الأشخاص **و**  
**ان الظلمة ليست شرط البصار بعض الاشياء** ظن بعضهم ذلك و  
 هو باطل بل البصر ينعان الصغر الضعيف يظهر في الظلمة الضعيف البصر لا  
 يظهر في البصائر لان البصر اذا اضعف عن المحسوس المسمى لا ينعف حينئذ عن  
 الضعيف **يتبع ان النهج في الظلمة** **يسر** هذا من طوالت خطائي ولما  
 منه تطورات ولا تغفل للمرجل العلي لها **ان باب السور**  
**الصوت والحرف** وهو في ضمن الاول **في الصوت** في صياحه  
 انه لولا ما هيته غني عن التعريف ويقا من الناس من جعله وهو باطل لان  
 الاجسام مشتركة في الجسمية وطواسة وبضعة او لا او ثانيا والصوت ليس  
 كذلك ويقا انه اضطرار الاجسام للظلمة لولا الفزع او الفزع هو  
 وكل ذلك باطل لان الاضطرار لا الفزع ماسة والقلع تعريف والمتموج حركة  
 وكل ذلك مبني للصوت غير مبني **بشيء** قبل سببه القرب لموج هو او  
 لا يقع بالمتموج حركة استقامته هي **واحد** بعينه بل حالة شبيهة بموج اما  
 فانه لم يحدث بالتداول لعدم بعد صدم مع كون بعد كون وسبب المتموج اما  
 عنيف وهو الفزع او تعريف عنيف وهو الفزع ولما اعتبرنا ان العنيف لانك لو زعمت  
 جها كالصوت ينع عن لينة **مجدبة** وتبا وكذا في الفزع وما جعلنا كل واحد منهما  
 موجبا للمتموج املا الفزع فان الفزع ينعو في الهواء الى ان يغلب من اضافة  
 التي يكملها الفزع الى جنسيتها بعنف شديد وكذا الفاعل ثم في الارض جميعا  
 يلزم المتباعد من الهواء ان ينفذ ذلك المتموج لولا تعين هناك وان كان  
 الفاعل هو ما جعلنا الصوت معلوك للمتموج لاننا قد اياه خاصة حصل الصوت  
 فان طين الطين يتصل عند تكمينه ونرى الصوت يتم باسما لمتموج

جسماء

هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان  
 هذه اشارة الى ان

الكلية  
التي هي  
التي هي  
التي هي

١٠٦

الكلية  
التي هي  
التي هي

الهواء الخارج من الخلق والآلات الصلابة لكنك حين بان الدوران لا يفيد  
 إلا الارتفاع وكيف وهذا الدوران باطل وإنما لم يجعل القوس شيئاً من ذلك  
 لأنه مائة فكونت أربعة والعشرون مائة واللاتي لا يكون سبباً للزاد في جمع الزاد  
 هل توقف الأحياء على وصول الهواء الخالص إلى الصلابة المتحد  
 ذلك لأن صفة القوة في المادة يمل من جانب إلى جانب عند هبوب الرياح  
 ومن عند ثبوتها طويلاً ووضع اليد على مكانها في طرفها الثاني على اصباح الإنسان  
 وتلم فيه بصوت عال سمعه ذلك لأن الإنسان في شأه الحاضر وإذا أراد أن  
 من البعد إن شاء يقرب القاسم على الخشبة إذا لم يكن في سماع الصوت  
**اعلم** أن الدوران لا يفيد إلا الارتفاع كيف وإنه عن ثبات المنة لوجه  
 فالخروج من الصلابة لا يخرجها إلا أن يخرجها وعن سماعها فأن قد جمعها  
 قبل وصول الهواء الخالص لها إلى صاخرات حامل كل واحد من الحروف المعنى عند  
 إتمام كل واحد من أجزاء الهواء فكان يجب في كل كلمة واحدة أن يسمعها  
 السامع من كل كلمة بأن تباذ إلى صاحبه إحدى أكثر من الهواء كل واحد منها  
 حامل لكل كلمة أو مجموعها فكان يجب أن لا يسمع الكلام الواحد دفعة واحدة  
 للسامع واحد إن ذلك المجموع لا يصل دفعة إلا إلى سماع واحد وإنه يلزم  
 أن لا يسمع ذلك الواحد إلا فادراً لأنه من الدوران بقي ذلك الهواء بالكلية  
 على ذلك كشكل إلى أن يصل إليه إلى صاخر واحد قد يسمع السامع كلاماً  
 غير وإن حال بينهما الجدار ولا يمكن أن يقال الهواء الحامل للملك الكيفية في  
 سماع الجدار إن الهواء يحمل الكلمة المخصوصة عالم بكل شكل مخصوص في  
 الخارج فإذا تباذ إلى الجدار وصعدت بلسانته لم يبق ذلك الشكل الذي  
 لأجله صار حاملاً للصوت المخصوص فبعد خروجه عن المنة وجعل لا يبق

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
الذين هموا من بني آدم

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
الذين هموا من بني آدم

المعاد

كيفية تلك الحروف **في بقاها الصوت** منهم من انكره لان حروف زيدوا لم يثبت  
لم يكن بان يسمع ويدل على ان يسمع على سائر تعاليلها اجملة ولان العلم بالبدنية  
ان الحروف الصلبة الالفة غير باقية **والجواب عن الاول** لم يثبت ان يقال  
الحروف باقية لكنها مضادة فان صاد الاول ظهر ما بالثاني في والاصح **وعن الثاني**  
لم قلتم انه يلزم من استماع بقا الحروف الالفة استماع بقا كلها ومنه استماع بقا الصوت  
لان عندنا عرف غير الصوت **في اثبات الصوت في الحارج** قال الشيخ  
لم يعتقد ان يعتقد ان الصوت لا وجود له في الحارج بل لما عرفت في الخبر من الائمة  
الهمزة المتحركة **في الحارج** على ارجح له ما اذا سمعنا الصوت عن فمنا سمعنا  
ولو انما اثاره وكما حاله وصوله الى ما خلا لما ادركنا الوجهة التي منها وصل اليها  
كما انما لم نحس بالموصول الا حال وصوله اليها فندرك بالذات ان الموصول من اى جانب  
جاء **والفائدة في القول** هذا انك تدرك الصوت الى اصل تلك الوجهة لذلك لا تدرك منه  
كقوله تلك الوجهة لان كقوله تلك الوجهة معناه انه موجود في جميع حاصله تلك الوجهة  
والسمع لا يتعلق له بذلك واذا كان كذلك لم يكن اثبات الصوت قبل وصوله الى  
الضماخ منفعته اذ انك تجد بل المعتد به ابطال هذا القولهم فاذا ذكرنا حث  
بينا اننا ندركه قبل وصوله الى الضماخ **وفي حقيقة النوع** لا بد منه من حركتين  
احدهما قبله وحين تارة يكون من احدى الجمين وهو الصاوت الى الثاني وقاوتها  
والاخر من قيام كل واحد منهما الاضام في وجه الآخر قايما عنصرا فانه ان لم  
يوجد تلك الامة الا ان اوزنا فاقا قبل احدى لم يكن صوت ثم ليس من شرط ذلك  
القيام ان يكون القيام ضلبي فلو كان في غاية الرطوبة ومع ذلك فاذا ارد ان يحرف  
حرفا كثيرا له نفاث قصير فربما فاه ووجه الحائز وقاوم كما ان حروف المسألة  
بالنفس سهل واخا بالجملة من ان كثيرة فصعب فالهوا ايضا كذلك بل وقد يجوز

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يصير الهواء اجزاء كثيرة فاربع ومثلثة وقاربع ومضغوظ مملوء الزناج ونظائر ان  
 العلة الاولى هي المقاومة لا الصلابة وثالثتها بعدة وهو ان تلك الهوائيات  
 المتماثلة التي يسلكها القاربع ثم يلزم المتباعد من الهواء ان يتفاد ذلك فيكون المتباعد  
 للهوائيات هناك **في سبيل خلاف الاموات** بالجماعة والحقيقة فيه الوجه  
 الثلاثة المذكورة استند اذ الاقوان وضعها **في سبيل النقل والحد** سبيل  
 الحدة صلابته المتفرع ولا يستند بعض الاجسام وقصا المقذومية وشدة التراكبه  
 في بعضها فيحدث عن هذه الاسباب ثلثه وقوة وطلاسة سطح الهواء المتفرع  
 وتراص اجزائه فتبادي على تلك الصورة الى التجمع وسبب النقل متباينها  
 هذه الاسباب محتملة للزيادة والنقصان والاختلاف على الاموات في الحدة وفي  
 النقل **في الصدى** الهواء اذا تفرع وقام ذلك التفرع جميع بمكبل او جناد  
 اعلى بحيث يزداد ذلك التفرع ويصرفه الى خلف ويكون شكله شكل الاول  
 على هيئته مملوء الكوة المرسية الى الحائط المقاوم لها حتى ينعكس من ذلك صوت  
 هو الصدى والاستشبهه ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهواء الذي  
 اولاً ثم الزناج ثانياً لانه اذا صدمه ذلك الجسم اكتسب من مكان ذلك ان تلك المصوت  
 بعد رجوعه الىكون خابلاً لذلك الصوت بل يحدث من تفرع هو اجزاء الى كان  
 الهواء الاول حين ذهاب الهواء الاول الى تلك الجبل **في ان لكل صوت**  
**صدى** المشبهه ذلك لانه من تفرع عنه هو لا بد وان تفرع اليه حينئذ  
 هو اقوى ويحدث فعلاً للصدى لكنه قد لا يسمع اذ انتشاره مملوء الهواء اول الغاية  
 قرب الزمانين فحينئذ كالمصوت الواحد ولذلك يكون صوت المضي تحت السقف  
 ارفع منه الصوت **القيسم الثاني** في الجوف والانتظافا هيئة و  
 احكامه اما الاول فقد حذر الشيخ بانه هيئة غارضة لا صوت يمتنع





تكون أحدهما ساكناً والآخر متحركاً لو كانت الحركة أحدهما على الفتح والآخر على الضمة  
 لو عاين أحدهما الآخر بالجملة أو بالفرقة وإن كنت تعلم أن منع من  
 جعل ذلك أحداً بالذات وإثماً أخلاً فذلك بالذات وكلاً بالآخر وأغزها  
 شئنا أن نعلم بالضرورة أنه لا ينافي مثالان ينطق بهن من هذا النوع  
 دفعة واحدة من منع واحد وهل ذلك لا يتناقض لذاتية الوجودات شرط  
 ومحصراً مع الأول المتوقف فيه **ج** لأننا إذا كان يعرف ساكناً أو متحركاً مخلوق  
 التكون والحركة فيه لهما من صفات الأجسام بل الملائكة يوجد عقولها  
 محصورة محصورة **د** الصفات إنما يصغر عن الشواهد عند الإنسان كغيره من الملائكة  
 والحركة فانه يتبين من غير شبهة شيء ما قبله **لأن** جسم **ب** بعدة الأقبلة فإما يتبين بذلك  
 الجسم يعرف الذي قبله بل الذي بعده **هـ** لا سيما إذا بالصفات الساكنة حالاً من  
 والأزمنة فوقف الصفات المقيدة على الصفات المتأخرة الحاجز إلى ذلك المقدم  
 وهو حال **وإما المصنوعات** فيها حكمة إلهية وأوسعها  
 للألوان الملائكة الأولى وهو غير بعيد إذا نتاج العلم **ب** أشكال الفضة  
 لأنها لا تتغير بالعضلن القليلين الواصلين إلى طين النعمة ثم للكمة  
 التي تلي فيها العضلة الجاذبة ثم النعمة التي يكتفي بها على حفظه العضلة  
 وقد عرفت ذلك أيضاً بحال إلهي **ج** فانه قد يد المصنوعات إلى  
 اللون بالاستقرار وليسته إن الصفات لا تتولد من اللفظ بل من الانقباض  
 عند إخراج الهواء الذي خافي ولذلك الانقباض حتمية إن كان إخراج  
 في الزمان من الهواء لا يخرج والآخر في الزمان فإلا انتهى إخراج الهواء  
 إلى حيث لا يمكن إلا أن يداع عليه وقت الطبيعة وانقطع النفس بها كالحج  
 إلى الله

المولود من المذابح  
التي لا تملكها

طرف في الزيادة  
وطرف في النقصان

كله صورت  
تتوكل من  
مكتبين وركب من  
جنبها كالزوا المتولد  
من جبين خلاصة  
فوق على الزمان

فالملازمة  
من اعراض  
الموتسطة

هذا هو الوجه الذي  
يظهر فيه ان  
المتحرك لا يكون  
في مكان واحد  
بل في عدة اماكن  
في وقت واحد  
وهذا هو الوجه الذي  
يظهر فيه ان  
المتحرك لا يكون  
في مكان واحد  
بل في عدة اماكن  
في وقت واحد

ان يكون في جوارق  
منها ما في الدنيا  
ما لا يتناهى

فيكون المتحرك  
في مكان واحد  
او في عدة اماكن  
في وقت واحد

ان المتحرك  
لا يكون في  
مكان واحد  
بل في عدة اماكن  
في وقت واحد

علم المتحرك  
في مكان واحد  
او في عدة اماكن  
في وقت واحد

ان كان المتحرك  
في مكان واحد  
او في عدة اماكن  
في وقت واحد

الحركات البعاض المصروفات لو جهن اما اولاً فلان هذه المصروفات  
قابله للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف في النقصان  
الا هذه الحركات بالاستقرار واما ثانياً فلو لم يكن للحركة البعاض المصروفات  
لما حصلت المصروفات بتدريجها لا بتحركها اذ كانت مخالفة لها فاذا اختلفت  
الحركة لم يمكن ان تدرك المصروفات لا باستيفان صامت او بعمله تبعاً  
لكن الثاني كاذب بشهادة الحس والمقدم مثله الصامت سابق على الحركة  
لو جهن اما اولاً فلان الصامت البسيط حقيقة وشأنه الى واعية فانه  
وما عدا ذلك الاق الذي هو اول زمان وتجدد الشيء كان سابقاً على ما عدا ذلك  
فيه واما ثانياً فلو كانت الحركة سابقة على اعرف كان المتحرك بالحركة غنياً  
عن الاعرف بما عرف لان الثاني عني عن المبيّن لكن الثاني كاذب بالمقدم  
مثله واما في المركبات فالنظر امل في كينها او كينيتها اما الكينية  
فالملازمات اعرف لها لان اعرف المستند اليه لا يكون الا متحركاً والمعرف عليه لا يكون  
الا ساكناً ومنها خاتمة فلا بد من تعديل فالا عند ذلك لا يتم الا هذه المنة لان  
فذلك المتوسط اما ان يكون متحركاً او ساكناً وفي التقديرين فلا شك عايد  
لانا نقول الحركة الابتدائية الفاعل من المتوسطة وبين الكون والعدم  
وبين الكون والعدم فالا حصل النطق بحرفين متحركين حصل ضرب من التنازل  
فبذلك الكون فوق ما يتلذ عند النطق بالحركة الواحدة واما المنة  
فالنظر اما ان يكون مركب الحروف او الحركات او السكتات او الحروف  
لوضع السكتات او الحركات مع السكتات اما الاول فقد يكون متنازلاً كما  
في قولك وليس قريب قريب قريب وسببه ان الحروف المختلفة اما  
ان تكون قوتية او وضعيفة وفي التقديرين فاما ان تكون مقاربة او متجداً

متبادعة فالاول هو الصلة المتبادعة المتخرج (شدة الانقسام) متافرة (ان لا يكون  
لها تقارب خارجي) كان الفاعل لها عضلة واحدة فاذ تركت العضلة من انشائها  
فبعد ذلك لم يتقارب الافعال المتبادعة على العضلة الواحدة فحصل فيها  
ضرب من **اللال** **لافعال** فكان ينبغي ان يكون لكم باعروف الواحد من ذلك  
كثرة في المشقة كالكم بعد الكلمات المتساقفة **لافعال** الغنى هو ان لكم  
باعروف الواحد من ذلك كثرة وان كان سببا لللال الا انه سبب لحصول الحركة  
الحلقة لان كثرة الفعل سبب لحصول الحركات فقد صار هنا على العبر متعاضدة  
بعضه البعض واما لكم بالكلمات المتساقفة فقد وجد فيها سبب اللال لتوارد  
الافعال المتبادعة على العضلة الواحدة ولم يوجد سبب لحصول الحركة ولا جزم كان  
المشقة هنا اكثر **والفصل الثاني** وهو المتقابل للاول في الخفة المتبادعة  
وذلك ينشأ بسهولة من الوجهين فاما حصول الحركة **فلا** **والثالث** التبادعة  
المتبادعة **والرابع** الصلة المتبادعة وثمة ان يكون هذا واضع من  
الاول **فلا** علم ان الذي اعني به التلازم والتساؤل ما هو محسب انظر  
الى ما اعرف من حيث هي وقد تغير ما قلنا فالحسب الامرجة والاشارة بكتب  
الحركات وهي علامات الفعل كانت تركتها الفعل وبالعكس ولما تركت  
الاشارة فالحسب هذه الاعراض التي لا بد ان يكون **والحجة** **مخوذة**  
فان كل حرف المدة مع المدح جميعه وانما كان **وحوايه** ان الامر وان كان  
كذلك كان الاول مصروف والثاني صامت ولا شاع فيه لان اعطيتي من  
نفسه فلهذا يسمى اليها اما المتعدي في الصائغ **لافعال** انما نقف بما عرفت  
من جهة من التلازم وحسب جميع التالان الصائغ **لافعال** **فلا**  
ان الصائغ الاخير ثوبه عكسه فلهذا ثم اخرجوا اجتماع التالين فلا شل

تكون من زمانه وان كان من زمانه

عروا من هذا طاعتون  
عطين فلا عطف لال  
الحال من ان امره ان يكون  
وبما على العضلة الواحدة  
لكنها في المدح  
لان العاقل هنا عضلة  
المدح والاف  
المدح والاف  
المدح والاف

المدح والاف

بأنه لا يكون

الطعم

الطعم هو القوة التي تدفع بها النفس إلى تناول الطعام

ان اجزاءها مع الحروف المتصلة القرب من بعضها واما حال الحروف مع الحروف فانها  
بالنسبة الى الحروف على السواء وكذا حال الحروف مع الحروف المتصلة والكون واما حال الحركة  
بالنسبة الى الكون فلا شك ان الحركة متى كانت اخف كانت القرب الى الكون  
قابلة للتوقف **السادس في الصفات المدوقد**  
**المستوحدة** وبان عضة هذه الانواع صارت **قوة الطعم** الجسم اما  
ان يكون عديم الجسم وهو القوة المستوحدة اما عضة او في الجسم وهو الذي لا  
ظم لكنه لسوء الفهم لا يتخلل منه شيء بخلاف اللسان حتى يتحرك ثم اذا اجعل  
في قطع من اجزائه اجزائه قطع كذا القاس والقيد واما ان يكون له طعم  
بما لا يطعم ثمانية لان الجسم الخاص للطعم اما ان يكون لطيفا رقيقا او معددا  
والجوع المنة اما ان يكون له القوة المعندة منها فالجوع ان يكون  
في الكيف حدث المرادة او في اللطف حدث المحذرة او في المعبد حدث الملوحة  
والبارد ان تغرق الكيف حدث العفوضة او في اللطف حدث المحذرة او في  
المعبد حدث العفوضة المعند ان تغرق اللطف حدث الذسوة او في الكيف  
حدث الخلاوة او في المعبد حدث القاسية العفوضة المستقيمة والمحذرة  
الطعم م الملوحة والملاوة او في الملوحة عن المرادة او في الملوحة  
فلات الملح المراد بالورق لكن تحت من الملح المائل وانما القاسية والملاوة  
انما تولد من مخالطة اجزاء رقيقة بحرية اجزاء قاسية وهذه الاجزاء  
معتبة المادة والعفوضة ابرد من الجسم ثم المحذرة والمعددة  
بالعفوضة فاذا اعتدلت قالا بالاجزاء التي تتركز اولها الى العفوضة  
لكن احاضر فان كان اقل يرد الى الكيف كمن يرد الى الكيف المحذرة او في  
والعفوضة والقاسية يتعاربان لكن القاسية لا يتغير فها هو الكيف

الطعم هو القوة التي تدفع بها النفس إلى تناول الطعام

لنقبض الظاهر والباطن **ب في اجتماع الطعوم** قد يمتنع طعوم في اللحم  
 أو واحد مثل المادة والقبض في القبض وسمى البشاعة واجتماع المادة والملاوحة  
 في النجاسة وسمى النجاسة واجتماع الملاوحة والحرارة في الغسل المطبوخ واجتماع  
 المادة والحرارة والقبض في الباذنجان **ج في ان هذه الطعوم كيفيات**  
**حقيقية أو تخيلية** يشبه ان يكون هذه الطعوم انما كانت لا تتغير  
 كما تحدث ذوقا عند بعض الناس فيتم كسب الكيفية الطعومة والسائد المتشبه  
 له واحد لا يتغير في الحق فاذا حصل مع الطعم تقرب من ابحاث سمى جملة ذلك حوافه  
 واجتماعه تقرب من غير ابحاث وهو محرومة وآخيه فكيف وهو العفوصة  
 وعليه فيقطن **في الزوال** انه ليس له عند الناس الا ما كان من جملة المواقفة  
 والمخالفة وان سال داعة طيبة وسفينة وامان فان شئت لها من الطعوم  
 المقارنة لها اسم فيقال دلحة حلوة وحامضة **د في عرضة هذه الانواع**  
 كون اللحم اسود اما ان يكون ليس بكونه جها او جذا كمنه واما ان يكون  
 كل جسم كذلك لو خارجه عنه وهو اما ان يكون واجبا لمصلحة المحل فتتحقق  
 عرضة له لا يكون فيجوز يمكن وجوده لا في محل وذلك محال لانه جيب اما ان يكون  
 اليه ارشادة لو لاكون فان كان الاول كان في جهة فيكون له استبداد بها ومعنى  
 كونه سؤلا لغير مفهوم الاستعداد في الجهة فهو جيب متارين المقدار وقد مر  
 من ذلك عند هذا الخلف وان كان الثاني لم يكن الاحساس به ولكن باهية باقية  
 الا فالألف بالترادف الالهة المحسوسة هذا لا قوي ما عندني وفيه نظر  
**الفصل الثاني في القوة واللاقوة** يخان في الانواع هذا القسم  
 لانها المشهور ثلثة فالاستعداد الشديدا الانفعال كالمراضة واللين  
 وهو المتيقن باللاقوة **ب الاستعداد الشديدا** ان لا يتغير كالمصاحبة

ان لا يتغير كالمصاحبة  
 جيبه وقابل لا يتغير  
 واللين هو جيبه  
 فم لا يكون هذه الالهة المحسوسة  
 جيبه وقابل لا يتغير  
 جيبه وقابل لا يتغير  
 جيبه وقابل لا يتغير



لكن الأول لو كان كذلك لكانت له نفس حصول ماهية المذكورة المذكورة  
لأن اتحاد الموصوف بالمتوحد مذكورة والتالي ظاهر الفساد فالمقدم مسئلة

**الافتراض** الأول في هذا عندنا عن حصول ماهية المذكورة للذات المذكورة  
والمتوحد ليس كذلك والافتراض ماهية النفس مخالفة لماهية الجسم فلا يلزم من كون حصول  
المتوحد في النفس أو ذاك للشرط أن يكون حصول الجسم أو ذاك له والافتراض حصول  
المتوحد في النفس إنما يكون إذا كان له إذ اوقع ذلك الموصوف على وجه مخصوص وهو التوحد  
عن المادة وكذلك حصوله في الجسم والافتراض الصفة للمعقولة إذا حلت في الجسم  
العاقل لا يثبت به وإنما ذلك الشيء في اتحاد **الافتراض** عن الأول

بأن الأول إذا كان لو كان نفس الموصوف لأن المذكور من له الموصوف لكن لما صدق على  
اتحاد ذات المتوحد حاصل له وكذلك عليه لأنه مذكورة علما أن الأول ذلك ليس هو الموصوف

**معنى المصروف** أن النفس عمل الأول إذا كان والحل في بيان الحاك فلو كانت حقيقة  
الأول ذلك هي الموصوف فإينما تحقق الموصوف كان الأول إذا كان لا أن يجعل قول الوجود  
على الأمرين بالاشتراك أنا أن جعلنا وجود الشيء في ماهية استحال أن يتحقق

وجود ماهية الواحدة حسب خلاف العقابل ولأن جعلناه ثابتا لا يستحال أن  
يكون بالاشتراك العقلي بالاتفاق والبراهين السالفة **وعن الثاني**

أن التوحد عن المادة إن كان هو الحقيقة الموجودة عادة الحال أي الحاك أو الحاك  
لكن اختلافه في النسبة إلى الموصوف وأن كان ثابتا لا سلبا كان أو إيجابا  
حصل المطلوب **وعن الرابع** أن الاتحاد هاهنا على ما مر وهو خاص بالتعقل

لأن علما بذاتنا إيمان يكون نفس ذاتنا لا يكون والأول باطل لا يثبت  
إمتنا أو لا فانه يلزم أن كل من علم ذاتنا أن يعلم كوننا عالمين بذاتنا والتالي  
ظاهر الفساد ولما قلنا في هذا يلزم أن يدعى علما بذاتنا والتالي ظاهر الفساد

وهو ما عليه

لأننا إذا تجردنا للصفات الحادثة وانما نجد قوتها من هذه الحالة وما قبلها وإما ما لنا  
فلا نعلم أن هذا النسبة مخصوصة لذاتنا إلى ذاتنا والنسبة متغيرة للذات التي هي  
عارضة لها وإما أن النعمان على بعضنا بذاتنا إن كان نفس علمنا بذاتنا الذي  
هو نفس ذاتنا وكذلك القول في المرتبة التي يقترن بعدها الوجه النهاية لزم أن يكون لها  
خاصة بالفعل إبدال لكن الثاني كاذب فإننا نرى التفرقة بين ما إذا استخضرت  
المراتب بالفعل وبينما إذا لم يستخضرها وإن كان غير ما إذا نبطلة ما يذكّر أيضا على  
امتناع إن يكون علمنا بذاتنا صورة متغيرة لذاتنا وهوان تلك الصورة إن كانت  
مساوية لذاتنا لزم اجتماع اثنين وإن لم تكن أحدهما مطلوبة وللآخر بالحيثية  
لولا من العكس وإن كانت مخالفة لم يكن تغافل عبادة عن حصول أهمية المعقول  
للعقل وإن هذا التفتين لم يذهب إلى واحد منها أحدهما محال أو ما لا وجود  
التي تختص الأول ذات الحائية والحيثية فتبقى في علم النفس شاككة تعالى  
في المحصل القول في ماهية العلم إننا نعلم بالقزورة علمنا بالماء والأرض  
وهو ذاتنا وذاتنا والآثار ونرى بينه وبين ذاته نفسا لنفسه وذلك  
موقوف على نظره ماهية العلم والذي يتوقف عليه الوجود لولا أن يكون بدليا  
فنعلم العلم بدعي ثم إن هذه الحالة الوجودية النسبة المتأ بالعلم إيمان كون علة  
لوجودية ولا لا ذلك باطل وجيه إيماننا أول فلا نعلم بالقزورة امتناعها  
عن غيرها والعدم لا يكون كذلك وإنما ما لنا فلا نعلم ما كانت إلا  
عدم ما فيها بلها وهو المحال البسيط الذي هو عدم العلم فيكون العلم عارضا  
للعدم يكون ثوبا أو المركب الذي هو الاعتقاد غير المطابق وهو باطل الخلق  
المجرد عن الأمرين كماله إيمان البيان لم العجزان يكون عبارة عن العجز  
عن المادة إننا نقول إن غيبنا بالمجرد عن المادة إن لا يكون جيشا

الحمد لله





هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

فلزم اتحاد النفسين فلزم ان العقل فاعقله ليدان يصير يعني نفس و يد  
حتى العقل على فاعقله ليد هذا اخلاصا وعبر فيكون له حسب انواع العقلاقات  
غير المشاهدة اجزا غير متناهية عطفة في المشاهدة فيكون للعقل العقلا اجزا  
غير متناهية لامة واحدة بل من راد غير متناهية وذلك حال اما اول فلذاته  
واما ثانيا فلان الانسان من الامم التي لاخالف بعضها بعضا بالماهية و  
الاوانم والعوارض علا واذا لم يثبت الانسان لم يثبت العقدة والذاتي يخص  
الشيء ان النفس اذا العتد بمعقول فاما ان يكون المعقد به كذا فلزم ان لا  
تعقل بعد ذلك شيئا آخر ولا لزم ان يتحد شيئين فيكون الشيء الواحد حصصا  
وهو حاله وبعضه فيقول الحالات المذكورة **في العقل** من حلول الصور  
العقلية في النفس من حلول صور الصور الجسم لفرقا على اثبات الصور العقلية  
لصور الجسمانية فثلاثة والعظم منها الاصل الماداة المتعبرة والضعيفة من ذلك  
عند حدوث القوة فيكون محوثة بالحوادث والصور العقلية بالحوادث في  
الكل **وفي كون الصور العقلية** هذه افراد النوع الواحد مشتركة  
طبيعة ذلك النوع ومتباينة بخصائصها وابه الاشتراك عن ابيه الانسان  
فلذلك الطبيعة محذوفة عنها جميع القنود العينية والوجودية بل هي ان تكون  
مستخرجاتها من تلك الافراد فالعلم المتعلق بها علم كلي لا هو الامة منه كل  
لانه علم حسي في نفس حرة اما ان العلم به كل في كل ما جاء ولا الامة  
لا يختلف نسبتها الى الشيء واحد من افراد ذلك النوع الى ان يناسب الى النفس ان  
الاشد الحاصل فيها ذلك بعد حذف الشخصات وهذا الوجه وان كان هو المنفرد  
لكنه عند النفس لا يتخلص عن شوائب النسبة الا عند العود الى الاول **ان**  
النفس كما يمكنها ان تخذ صورة كلية من الافراد الشخصية على الوجه المنفرد

كل واحد  
منها  
سواء  
كان  
مجردا

كل واحد  
منها  
سواء  
كان  
مجردا

هذا هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

أولها ان نأخذ صورة كلية ثانية من الصورة الأولى وهي أيضاً تكون

جوتية في نفسها لا لك كلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد النوع الصورة الأولى هي أيضاً تكون التي كلياتها بالنسبة الى افراد النوع المعروف في الكلام في

الصورة الثانية كاللام في الصورة الأولى لا الى النهاية لكن بالفرقة في المقهور الشترين

أما في المعارف في الفعل وذلك نوع وجود عليي معلولات لا نهاية لها وهي

غير متعينة إنما الممتنع ان تكون لها بداية ولا نهاية هنا كذلك في من يت

**التعقل** المتعقل قد يكون بالفرقة وهو عدم التعقل عما في ذاته ذلك وقد

يكون بالفعل التام والابتداء للشيء مرتبة ثالثة وهي كمن علم مسألة ثم غفل عنها

ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب بعد غفلة ذهنية وليس ذلك بالفرقة لوجهين أحدهما

لأنه فلائذ عالم في ذلك الوقت باقدياره على الجواب وذلك يتخص عليه بذلك الجواب

أما ثانياً فلائذ يدرك التفرقة الذاتية بين حاله قبل سماع ذلك السؤال وبين حاله

بعده وقد كانت الفرقة خاصة قبل فقد حدث في ذلك الوقت علم بالفعل وهو

المرتبة عندي باطللة لأن تلك الفاصلة ان كانت معلومة لكانت معلومة لكانت

واحدة منها عند من غيره ويحزن العلم التفصيلي خاصلاً ولا يمكن العلم بها خاصلاً

اصلاً بل ربما كان المعلوم حاله من إحواها لكن تلك الحالة معلومة لدى التفصيل

فأهو معلوم له مفصل عنده والذ قد ليس بمفصل عنده لم يكن معلوماً له والجواب

عن قوله انه عالم باقدياره على شيء يدفع ذلك الأشكال فأما ذلك التي غيره معلوم

فأهية الجواب غير معلومة ولا الأوتد لا على تلك الماهية المفضلة معلوم ولما

كون تلك الماهية جواباً وهو عارض من عوارضه وهو معلوم على التفصيل

وهذا لما إذا قد علم من النفس انما هي محركة للمبدن وان كنا الانعالم فاهية

فانه حينئذ يكون العارض معلوماً والمعروف غير معلوم **وعن الثالث**

منها الصورة الثانية  
منها الصورة الأولى  
منها الصورة الثالثة

على الصورة الأولى  
على الصورة الثانية  
على الصورة الثالثة  
على الصورة الرابعة  
على الصورة الخامسة  
على الصورة السادسة  
على الصورة السابعة  
على الصورة الثامنة  
على الصورة التاسعة  
على الصورة العاشرة  
على الصورة الحادية عشرة  
على الصورة الثانية عشرة  
على الصورة الثالثة عشرة  
على الصورة الرابعة عشرة  
على الصورة الخامسة عشرة  
على الصورة السادسة عشرة  
على الصورة السابعة عشرة  
على الصورة الثامنة عشرة  
على الصورة التاسعة عشرة  
على الصورة العشرون

على الجواب انه عالم باقدياره

لقد التفتت انما حصلت حصول العلم المتعقلى بهذا العارضة في احدى الحالتين  
حوت الاخرى **في ان العلم عرض** ايعا قولنا فلا نحالة اضافية يكون  
موجود في الجوهر من ولا يصح قولنا دون مظهره ولا ما على الصلح فالصورة الذهنية  
ليست من الاضافات بل العلم بالضرورة اشتبه بها فلما افلحنا عن الموضوع وقد عرفت  
ضعف ما قال ان العنى عن الحد لا يحل به الا لا نقول ان العارضة عليه لان الجوهر جلي  
فالمعقول الذي يكون جوهر لا جوهره صفة ذاتية له ولا المعقل يجب ان يكون ضرورة  
مساوية للمعقول في تمام الماهية والمساواة في تمام الماهية لا تحقق الا مع الاشتراك  
في كل الذاتيات فالصورة العقلية جزء يكون عقلية جوهر ولا من الجوهر بوض  
فالصورة العقلية ليست بوض **فدجاية العنة** بان الجوهر هو الذي لا يوجد  
في الاعيان كان لا في موضوع فكله لا في موضوع في هذا الشرط لا في كونه في  
موضوع بدون هذا الشرط والصورة العقلية عرض في العقل لانها موجودة في  
الحالة الموضوع وجوه لانها موجودة في الاعيان لانت لا في موضوع فلا منافاة  
بين كونهما جوهر **اعراضا قسم** **سأقول الفس** على هذا الجواب بان النفس  
من الموجودات العينية فحسب هذه الصورة ان يكون جوهر لا عند كونه عقلية  
**ولاحاقول** باقافه يكون هذه الماهية موجودة في النفس لان يكون قائمة بها  
وبكيفية ذهنية ان تكون حالة في النفس ومن المحتمل ان يختلف احوال الماهية  
الواحدة حسب اختلاف قواها هذا لافاقية لفتنه عن هذا الموضوع وهو صفة  
لان النفس لها عقلية الحيز والحركة خلافاً لان العقل عبارة عن حصول  
صورة مساوية للمعقول في العاقل او غير فيه ذلك وجب ان يكون الحاصل في  
الذهن جبراً متصفاً حاصل في المكان متصفاً بالافراض وذلك بحالة عقلية  
وان لم يكن كذلك لم يكن الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسيم



كذب العام ولن يحل لنا ان لا نؤمن بالمغايرة لكن كل شخص فانه ثابت على  
ما هيته النوعية التي لا يمنع نفس اقترانها من الشك في بقية ذاتها فيكون هناك  
ثبات وجمع بينهما مجموع ذات واحدة فاذا جعلنا العاقل هو المجموع والمفعول  
كل واحد من القديين حصلت المغايرة وبهذا الاعتبار يصح شأن ثبوتك  
ذاتي وذا انك **والخلاف عند الاول** لانه لا يلزم من كون احد القديين  
اعلم من الآخر باللفظ والعقل معاً وجود العام بدون ذلك الخاص في نفس  
الامر كما ان قولنا في الله علة لشيء اعلم من قولنا الله علة لشيء اخر ومع ذلك  
فلا يلزم صحة كون الشيء علة لنفسه **وعن الثاني** ان ذلك بعد جيد  
في كون ذلك المجموع عالماً بكل واحد من جزئيه لكنه حينئذ لا يكون عالماً بنفسه بل  
مكل واحد من جزئيه فاما في كونه عالماً بنفسه فالاشكال بعينه قائم فهذا انتهى  
الفكر في هذا الموضوع ولا يصحوا اللام الا بالترام اضافة الشيء الى نفسه من الوجه  
الواحد بعينه فانه **في كون الشيء عقلاً وعاقلاً ومعقولاً** اما اذا  
عقل الشيء عزوه فالعاقل ليس هو المفعول بالبداهة فاما اذا جعلنا ذاته فالمفعول  
هو العاقل يعني ان الذي عزوله ان كان مفعولاً موالتي عزوله ان  
كان عاقلاً واما نفس كونه عاقلاً فهو مغاير لكونه مفعولاً لانه قد يهمن  
الشيء كونه مفعولاً مع انك في كونه عاقلاً وبما لكسر وذلك يعني تغاير  
المفهومين وهما وصفان ثبوتيان في الخارج اما فيه نظر فاما كون  
الشيء عقلاً فيحتمل ان يكون موثقة ذات العاقل لان المفعول من العقل  
اضافة حاصلة من ذات العاقل والمفعول والاضافات عوارض فتكون  
مغايرة للثبوت المعروض بل خارج عنها وعلى هذا المعنى يظهر ان كون  
الشيء عقلاً وعاقلاً ومفعولاً فيحتمل ان يكون امراً واحداً **باب في اقسام**

اعلم ان الحق  
 لما اعتقد ان  
 الفضل هو  
 الفضل وهو  
 انه لا يمكن ان  
 يحضر هذا العلم  
 الا في  
 زمان واحد  
 في كل العبد  
 هو العمل

**النقد ثقات** حكم الذهن بنصوره على مقتضى ما ان يكون جائزاً ولا  
 يكون والاوّل فاما ان يكون مطابقاً للمحكوم عليه لا يكون والاوّل فاما ان  
 يكون لموجبه ولا يكون والاوّل فاما ان يكون الموجباً وهو العلوم الحاصلة  
 بواسطة الحواس او عقلياً وهو ما ان يكشف في ذلك الحكم مجرد نصوره الموضوع  
 والمحمول وهو الاوّل لا يكشف وهو ان يثبت لوجود كائن محض و  
 العقل فاما ان يكون من السمع والعقل وهو ان يثبت لوجود البصر  
 العقل وهو الحركات والحدسيات والذي لا موجب وهو اعتقاد العقل  
 والخاص بالغير المطابق وهو الجهل المحجب وغير الجازم ان كان على السواء  
 فهو الشك ولا فائدة له في الحقيقة ولما جرح وهم **بطل كنفه حصول**  
**العلوم الاوّل** ان يكون ما بالقوة حيد لا يخرج من القوة الى الفعل  
 متى حصلت الشروط فلو انشئت بالشرع ما يظفر ان شاء الله  
 ولا ان الفيل الانسانية في مبدأ الخلق فاجلة للعلوم العقلية والاشياء  
 صادقة فاجلة لان ما بالذات لا يزود ففوق لو كانت الشروط حاصلة بالشرع  
 والشروط رتبة بالشرع في عقائد النفس لا تتحصل في مبدأ الخلقه و  
 فساد الثاني يقتضي فساد المقدم والشروط الذي يمكن ان يثبت اليه هو  
 ان حصول النفس انشؤا في شرط بكمرة الاحاسيس جزئياً فاذل  
 حصل هذا الشرط حصلت النفسات ثم لها قد تكون بحيث يقتضي مقتضى اثنين  
 منها حكم الذهن نسبة احدهما الى الآخر نسباً اولياً والثاني والا كان يثبت  
 شيء لشيء بواسطة شيء ويلزم التلويح ومع التلويح المقصود حاصل  
 لان تلك الاشياء المتلاصقة الغير المتماهية لابد وان يكون شوب كل  
 واحد منهما لما بالاصفة لذاته لا بواسطة وباجملة فاعتبار الاواسطة

ان مبدأ الخلق كونه بالشرع





يقع قولنا **لا وجود له** في **مستند بقاء** هو العلم بأن الشيء لا يخلو عن الشيء  
 الاضاف ولا يصف بها وهذه القضية لا يمكن إقامة الحجة عليها لأن ذلك  
 جعل دليل على شيء هو الذي يقال بثبوته وإثباته على ثبوت شيء آخر أو نفيه  
 على فلو جازنا الخلو عن الثبوت والافتقار لم نأمن ذلك الذي لا يخلو عن الثبوت  
 والافتقار ولهذا القدير لا يبقى له دليل على الدلوله ولهذا فالذي يدرك على  
 أنها لا يثبتان لابد وأن يعرف مع أو لا يثبت البصحة فيه كونه دليلًا ودليلًا إذ  
 لو اختلف ذلك لم يكن لقائمة الحجة على الاحتمال الاجتماع مانعة من الاجتماع ومع  
 هذا لا الاحتار المحصل المقصود فاذن ما يدرك على طرف هذه القضية لا يمكن  
 يدرك عليها إلا بعد محققها فلو استعدنا محققها من ذلك الدليل لزم الدور  
**يقولون** يتأثر بعضها بالاولوية متفرقة عليها العلم بأن الموجود لا  
 يخلو عن القدم والمحدث علم بأن الاولوية والاولوية لأن ولان العلم  
 بأنه لا يخلو عن العجوب ولا كان علم ببقائه العلم والعدم والافتقار لأن ولان  
 والعلم بأن الملك اعظم من العجز والافتقار لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن وجوده مائة فاذ  
 كذلك على العجز وبين عدمه فرق فيلزم ان يمتنع فيه الوجود والعدم والعلم بأن  
 الاشياء المساوية في وجودها مساوية في الفاعل لا فاعلا كانت مساوية في وجودها  
 طبائعا واحدة فلو لم تكن مساوية لما كانت طبائعا واحدة فيلزم ان يمتنع  
 على طبائعا أنها واحدة ولا واحدة متغايرة العلم بأن العلم بالواحد الا ان الواحد  
 لا يكون في مكانين لا يحصل لأنه لو كان كذلك لم يمتنع لاجسام الفاصلات الحائز  
 دفعة عن لحيمة الواحد الفاصل فحين دفعة فاذا كان كذلك لم يمتنع وجوده  
 مائة فاذ الاضاف على الواحد من عدمه فنصدق على الوجود والعدم  
**وليس** **الطاعين** ان يطعن فيما قلناه بأن هذه الوجهة

ر  
 يشكك

هذا هو المقصود من هذا الكلام

الشرع

خفية وهذه العلوم جليلة والحق لا يتفاد من الحق لا ت هذه الوجوه  
وان خفيت عند التدبر لكنها مقترنة في العقول ولذلك لو انعت احد  
في هذه القضايا لم يذكر الا هذه الوجوه **بوجه** **ر** **ت** **تفسر مع** **بنا** **بنا**  
**كف تقوى على** **المغلفات** اما من جوز ان البسيط يصدر عنه  
اكثر من الواحد فلا يشكرك عليه واما من منع فانه يحتمل ذلك عند اختلاف  
الآلات والاحتمالات المختلفة الا ان النفس في الكتاب العلوم الضرورية  
وهي الآلهة الكتاب العلوم النظرية **بمنه** **الكتاب** **القوة** **القوة** **القوة**  
فانها النفس التي تاذن عن سائر النفوس بكثرة الضرورات وسرعة استيلا  
حتم الى النظرات مع السلاسة من الغايط لاشك ان الانسان يمكنه ان يعلم  
من نفسه فان كل من ناول علمه مودة لا بد وان يتخرج بفكره عالم  
سمعه عن غيره وان قل والمجربة فصدق ذلك واذا ثبت ذلك فقولك ترى  
السائر مختلفين في هذه الحالة فلما كان الامتناع الفصان الوجه لا يتبرر له  
في مفاجات الامتناع الزيادة الى الحد الذي ذكرناه ومن خواص هذه  
النفس ان المقدمات تنصرف فيها وترتب ترتيبا صحيحا ثم تناف الى النتيجة  
من غير تنريف منها الى ذلك التوف وعبرها تعين المطلوب ثم تطلب المقدمات  
الملازمة له ثم ترتبها ترتيبا طائفا واذا كان كذلك كان النوع الاول من الاشياء  
كالطبيعي فلا يعرض له الغلط والاشاق كالكلبي فلا يعرض له الغلط فليش  
**تج** **ان** **قبوله** **نفس** **المصنوع** **لا يتوقف على** **اللا** **لانه** **لوقوف** **عليه** **لوجد**  
مع وجوده لا يستلزم المشروط عند عدم الشرط لكنه يتخيل ان يحصل معه لان  
الفكر طلب وذلك الاشاق مع وجود المطلوب ولا ان العلم يحصل حال تدكر  
النظر من غير محس النظر فعلمنا انه لا حاجة فيه اليه والحكمس انه ان لم يجد

والفكر العلوم المترتبة الضرورية الموجبة للعلم النظري فالعلم النظري  
 بفكر حصوله بدونه لأن الجهل إذا كان بثبوته للموضوع بواسطة فلو انبثت  
 للذهن له بواسطة كان ذلك حكما غير مطابق للوجود فيكون جملا فان اريد  
 به الحركات العقلية فهي غير معينة لما بيننا ان النظريات لا يقين استنادها  
 الى علوم ضرورية مع حملت اوجبت العلم النظري واذا كانت تلك العلوم  
 الضرورية موجبة لذاتها العلم النظري وكما شغبت في دولها عن الفكر  
 لم يكن العلم النظري موفو نافع الفكر وقد ظهر من تحقيق هذه القاعدة فاذ  
 فولد من زعم ان النفس بعد المباداة لا تفكر شيئا **بعضه ريبك اجماع**  
**المعتقدات الكثيرة دفعة واحدة واجتذ** اذ اصاب العقل  
 فلا تعلم بضع ذلك لما صح للتقديرون اصلا لانه نسبة امر الى امر وهي لا تاتي  
 الا مع تعقلها ونسب الثاني يدل على فساد المقدم وايضا فقد تضمن المبدأ  
 بعده وذلك لا تاتي الا بضمير جمع ربح لثمة دفعة وامشاع المصدقات  
 فلانه لو امتنع اجماعا عما لا يحصل للذهن الا مقدمة واحدة ليدرك لو كان  
 كذلك لما حصلت النتيجة اصلا لاننا نعلم بالضرورة ان المقدمة الواحدة غير  
 منتجة ونسب الثاني يدل على فساد المقدم والذي يقال اننا نؤمن وجمنا ذهنا  
 الى معلوم امتنع بتأثيره الى معلوم آخر وجعلنا يكون المرجع به الى المثال  
 لا العقل الذي صححتنا ذلك فيه كغيره ان العلم بالجملة **لوجوب العلم**  
**رغم العلم بالمعلوم** اذ لا يبعد عن اصلا الاول فالثلاثة اوجه فامتنع غفلت  
 العلم فقد حصل في النفس ماهية موجبة لماهية المعلوم وهي كان كذلك  
 كان العلم بالمعلوم حاصل والمقدمة ثبات ظاهر ثبات بناء على ان العقل يستدعي  
 حصول ماهية ما وية للمعقول في العاقل اذ كانت العلة لذاتها موجبة

للمعلول فمن عرف ذات العلة لا بد وان يعرف منها انما لها فوجب للمعلول  
 وذكر بعض العلم بالمعلول **فصل** في ماهية العلة غير كونها علة اي  
 مقضية لذات المعلول فان اردتم بالعلة الاولى فلم يلزم ان يلزم من العلم  
 به العلم بالمعلول فان ماهية العلة مغايرة لماهية المعلول ونحن نعلم صحة تعقل  
 كل واحد منهما من حيث هو بالذات عند لاوى وان اردتم انما بالى فهو باطل  
 لان العلة اضافة والاضافات لا تعقل لا بعد تعقل المتضافات فالعلة  
 لا تعقل الا بعد تعقل المعلول فلما سجدنا تعقل المعلول من بعد العلم بالذات  
 وهو محال ثم ان قلنا عن هذا المقام لكنه مقبوض بغيره من احادها ان  
 علمنا نفسنا بغير علمه فليزم ان يكون علمنا بغيره انما لكن كل لوازم  
 نفسنا معلولان نفسا فوجب ان يكون علمنا بغيره لوازم نفسنا من كونها مجردة بآفة  
 حادثه مستعدة للذات او كذا خلاصه دائما وفاقية ان يلزم من تعقل الماهية  
 لتعقل ذاتها من تعقل ذلك اللان تعقل لان ذلك اللان وهكذا القيد  
 في جميع اللوازم القريبة والبعيدة بالغة فليقتضيه وهذه شكوك صعبة  
 وبها يمكن خلق الجواب عنها انما يستدل بالاسباب على شيئا كما لا يستدل  
 بخاصة النار النقطية على احتراقها لقائل ان يقول ذلك  
 انما هو بالاسناد والاحتياج من طبيعة العلة بل هذه الدلالة بالعلم على  
 فاقا لم تشهد الي من شرب الماء والبيع من تناول الطعام بالغير شرب  
 هذين الامرين عليهما ولو كنت معرفة ذات العلة في معرفة وجود المعلول  
 لما احتجنا هذه المواضع الى الترجمة وهذا القناعي **فصل** في ماهية المعلول  
 لساد المعلول الى علمه الذاتية لا بالماهية والاحتياج ليس علة احتاجة الى العلم  
 العلة والا لان كل من معلول هذه العلة بل اني تطلق الموصوفات

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

نقيته فليس من قبل المعلوم المعتبر بل من قبل العلة فالإيم لنم من العلم بالمعلوم  
 العلم بالعلة المطلقة لا العلم بالعلة المعتبرة **لأن** **لا يعلم بذاته**  
**المبدأ حتى لا يحصل إلا من تعلم بالمبدأ** لأن هذا المبدأ يمكن لذاته والممكن  
 لذاته لا يكون ذاتاً من حيث هو ويكون ذاتاً نظراً إلى سببه فإذا نظر إليه  
 من حيث هو وجد لا محالة غير ذاتي وإذا نظر إليه من حيث وجد لا محالة ذاتي  
 وهو المطلوب **ولما قيل إن يقول** الممكن يصدق عليه أنه لذاته لا يقضي إلى وجود  
 لذاته يقضي إلى الوجودان ومنه يصدق كذلك يلزم من النظر إليه من حيث هو هو  
 حصول الوجودان لأن يلزم من النظر إليه من حيث هو هو حصول الوجودان وإذا  
 كان كذلك فحق تفوق النظر إلى الممكن من حيث هو هو انقضاء العلم بالوجود  
 وجوده على عدمه ولكنه لا يمنع من حصول العلم بذلك الوجودان فليس يتعلم  
 إذا كان العلم بذلك الماهية لا يقضي العلم بذلك الوجودان فمن أين حصل الوجودان  
 قلت قالتم المستدلون بتعليم الله تعالى **لأن** **لا يعلم بعينه** **يعلم**  
**كل شيء** هذا هو المشهور وأصح اعني بان من علم أن الألف مثلاً لا توجد الماء  
 فالألف كذا لأن نفس صفة معناه لا يمنع من الشك وكونه صادراً عن الألف  
 لا يمنع منها والكل المقتد بالكل كذا أيضاً فالمعلوم بالمعنى كل شيء  
 لقائل أن يقول هذا التاميع لو استدللنا بالألف على الماء لقالوا  
 بمحمداً فتدرك بعد الألف على هذا الماء فإن ذلك هو المطلوب وكلما  
 عن متضمن بل الصريح جاز أن لا الأشخاص من حيث إنما الأشخاص معلومة  
 وشمسية في سلبه الحاجة إلى وجود الوجود والعلم بالعلة موجب للعلم  
 بالمعلوم عندكم فليزم من علم وجود الوجود بذاته علمه بالأشخاص الثابتة  
 من حيث هي الأشخاص ذاتية لأن حيث هي كلية وذلك يقضي لونه

العلم  
 بسببه

والعلم من فوق الوجودات  
 تعالى بالأسباب والاعراض  
 لتفوقها على أصنافها  
 أي جاز أن يعلم بالاعتبار  
 فاستبان



منها الى النظر فان سميت قوة قدسية وثالثها ان عملها مع تلك  
 الأوليات المنطريات لا على انها حاصلة بالفعل بل على انها حيث من شأنها  
 لتختص بها بالفعل وحيد يسمى عقلا بالفعل وذلك يعني ان يكون المعقولات  
 خاصة بالفعل وحيد يسمى عقلا مستفاد كقاسم العمل النظري ووقع على هذه  
 المكاتب بالاشتراك وقد فُتِلَ ايضا بالاشتراك على الموجود الذي لا يكون  
 جها ولا جمانيا ابا علول ولا بالندير **في شرح الفاظ مستعملة**

**في هذه الباب** وهي الشعور والأدراك والعلم والمعرفة والعلم والإحاطة  
 والفكر معاً الأدراك هو اللقاة والوصول في اللغة وهو قريب من المعنى  
 المقصود من هذه الحكمة لان المذكر يصل بآدراكه الى ماهية المذكر وإما  
 الشعور بموادك بغير استنبات وهو قول مرات ومثوله الغير للمعنى  
 فادراك حصل الوقوف على تمام المعنى قبل له الضيق فادراك في بحث لو ان ادراكا  
 بعدد حاجة قبل له يحفظ ولذلك الطلب التذكر ولذلك العرجان الذكر  
 فادراك ذلك المذكر شيئا والحفظ اثر في نفسه ثم ادراكه ثانياً وادراكه معه  
 اتمه هو الذي ادراكه او لا قبل ان يعمقه والعلم والفقه تصور المعنى من لفظ  
 المحاط به والافهام ايضا بالمعنى باللفظ الى فهم السامع وقرب منه البيان  
 والعلم تصور محكوم عليه بغير نفاذ او ثباتا والتصديق هو ان يكون حكمك  
 بتلك الشبهة مطابقا لما في الوجود والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة  
 وإما اشتراك اللفاظ مثل الحديث والكافة والفتنة فينا في علم اليقين  
 ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني في العلم** وبما حشرنا  
 ان كل ما قل نوعه عن المادة فينا في علم اليقين وإما علمه  
 فاقضيه بانه ثلثة مسائل **الكل** كما يحذر فانه يعقل غيره وكل من يعقل

م اشياء  
 من جنس

المعقولات  
 الحسنة والسيئة  
 والافهام

رجع





نسلم انه لما صح ان يكون معقولا مع غيره صح ان تقارن ماهيته سائر الماهيات  
 قولنا كل معقول فان ماهيته حاصله في العاقل قلنا قد بطلنا هذه  
 القاعدة بما فيه منقح ثم لن سئلنا ذلك لكن لا يسم ان هبة تلك المقادير لا  
 توقف على حصولها في العقل قوله لو كان كذلك لزم توقف هبة وجوده على  
 وجوده قلنا هذه مغالطة لان المقارنة جنس محتمل لله انواع **فاما** مقارنة  
 الحالت في الحق الواحد كاجتماع السواد والاحمر في الحق الواحد **فان** مقارنة  
 الحالت في الحق الواحد كاجتماع السواد في الحق **فاما** مقارنة الحالت في الحق الواحد  
 كاجتماع السواد وهذه الانواع مختلفة فاما ماهية لان تلك واحد منها فصحت عليه  
 ما لا يصح على الاخر واذا ثبت ذلك فنقول **فاما** مقارنة الصورتين للمعقولتين  
 في العقل مقارنة الحالتين في الحق الواحد ومقارنة الصورة العقلية مع النفس  
 مقارنة الحالت في الحق فلا يلزم من عدم توقف هبة النوع الثاني من المقارنة  
 على الحصول في النفس عدم توقف النوع الاول عليه ثم يتقدم ذلك لانه ايضا  
 منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان تقارن سائر الماهيات  
 المعقولة لان ذلك مقادير الحق الحالت وهو نوع مخالف للنوعين الاولين  
 ومما يؤكد القول بان لا يسم حكم كل واحد من هذه الانواع حكم الآخر وهو  
 ان الانسان لا يدرى قائم بذاته وحيا سري ومحموس ومقال وذاك وكذا  
 ذلك على الانسان الذي يحال وبالمعنى **ولن** سئلنا ان هبة ان تقارن  
 في آخر لا توقف على كونها عقلية فلم يلزم ان مثلها اذا وجدت في الخارج وبجانب  
 نصح ذلك عليه بيانه ان تلك الماهية حين كانت ذهنية لا بد وان لم تان  
 عنها حين تصبح خارجية فلم لا يجزم ان تان ان لا اجله صارت ذهنية شرط  
 لهذا الحق او لا اجله صارت خارجية وان معنى ثم ولن سئلنا انه ليس

كذلك لكن لانهم ان حكم الشيء حكم مثله فان حصة كذلك من جنس ما وتعرف الماهية  
 لحصة النوع الاخرى في تمام الماهية ثم مع ذلك الفصل المتعارف لكل واحد منهما  
 منع على الاخرى فلم يكن حكم الشيء حكم مثله **لا نقف** ان ذلك لا يمنع ما جاء  
 بجانبه بعينه بل من جانب الفصل **انا نقف** ههنا ان الامر كما ذكره في ذلك  
 يتبين لك انه قد منع على احد الطرفين منع على الآخر وذلك بما يحسن عقولنا  
 ثم ولئن سلمنا ان الحد اذا وجد في الخارج صح ان يقال انه سائر الماهيات  
 فلا يلزم انه يلزم من صحة تلك المقارنة قوة عاقلا فاننا الى الان ما نينا احدا  
 منهم اشعرنا قاعدة الدلالة على ان العقلية تفيد ذلك الحصول وانما ليست عبارة  
 عن اضافة دالة عليه ثم ولئن سلمنا انكم فكرتم دالة على ذلك لكنها معارضة  
 بالوجه الى ذكرنا ههنا ابطال ذلك ثم ولئن سلمنا ذلك ان هذه الدالة  
 ان دلت على مطلوبكم وهو ان كل مجرد يقع ان يكون عاقلا من الوجه الذي  
 ذكرناه لكنها تبطل من جهة اخرى وهو ان الصورية حين كانت عقلية لا تسال ان  
 تكون عاقلة غير اضافة خارجية وجب بقاء تلك الاحالة صمدية ان حكم الشيء  
 حكم مثله ثم لئن سلمنا ان كل مجرد يقع ان يعتقد كل ما عداه ولم يجب ان  
 يعتقد ذاته فقلنا لان كل من عقل شيئا ممكن ان يعتقد انه يعتقد ذلكا الذي قلنا  
 دعوى البديهة مبنية على ما في البرهان ثم لئن سلمنا ذلك فلم يلزم انه  
 يلزم منه كونه عالما بذاته **لا نقف** ان من علم كونه عالما لم يفد حكم  
 على ذاته بالعالمية وانما حكم الامر على الامر لا وان حصل عندنا نصرا الامر من  
**نقف** هذه القاعدة متقنة على افضل ما ناعلم على الحق بانها لا تحت  
 التي يدان ليس غايتها في واحد هو بعينه يعلم الشيء والشيء ان العالم  
 بالحق يجب ان يكون جانيا والعالم بما عني يجب ان يكون كذلك والشيء الواحد

لا يكون موصوفا بالوصفين **ب** كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له لا غيره  
 وكل من حصل له مجرد فانه لا بد وان يعقل ذلك المجرد فاذا كان كل مجرد فانه  
 يعقل ذاته ثم ان كان ذلك المجرد علة لذاته لغيره فانه لازم ان يعقل ذلك  
 الغير لانه علة عقل نفسه علم من نفسه كونه عبدا لغيره وذلك يقتضي علمه بغيره **د**  
**لا اعتد** لا نعلم ان كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له فان ذلك اضافة  
 والاضافة لا يعقل الا عند التعارض على ما مر بقدره لا يقال **د** السكت  
 ذاته فقد اضيفت ذاته الى نفسه لان القول **ذلك** ليس بالعبارة ثم لم يكن  
 ذلك لكن لا نعلم ان كل ما حصلت له فاهية فانه يعقلها والذليل على ان العقل  
 ليس بهذا المضمول فلم المجرد ان يكون عبارة عن اضافة محصورة وانما قارة  
 تحصل عند حصول ماهية مجردة لماهية مجردة وقارة لا تحصل فان الماهية  
 المختلفة لا يستبعد ان يختلف لوانها واجبا ما ثم ولمن **ب** ذلك لكن  
 قد ذكرنا وجوها شظير ذلك ثم ولمن **ب** ان كل مجرد يعقل ذاته  
 فلا نعلم لانه لا بد وان يعقل معلولاته ويأنيده ما مر ان العلم بالعلة لا يقتضي العلم  
 بالمعلول **د** الصيغة المجردة لظا حلت الجوهر العاقل بالصفة صيرته عاقل  
 بالفعل واذا كان كذلك وجب ان يكون الصيغة المجردة ايضا عقلا بالفعل اما  
 الصيغة **ب** ولان العاقل بالقوة اذا حصلت له الصيغة العقلية بالفعل فاما  
 ان يتحد للصيغة العقلية بالفعل بالعاقل وهو المطلوب او يبقى محتملة عنه حالة  
 فيه حلول المتواردة اعجم وذلك باطل لان العاقل بالفعل اما ان يكون مؤملا  
 او الحاك او مجموعهما والله باطله فالقول بعدم الاتحاد باطل وانما قلت انه لا  
 مجزئان يكون العاقل مؤملا لانه لا تخلو اما ان لا يكون الصيغة الحالة فيه  
 معقولة له فهو حينئذ لم يحضر في العاقبة الى الفعل ان كل من عقل شيئا

يمكنه ان يعقل صورة عاقلة له وقد فرض انه صار عاقلا بالفعل هذا خلف او  
 يكون معقولة له فاما ان يعقلا لاخذ عبادة اخرى منها فلم ينسب له ولو جودها  
 له لما عاقل الاطلاق فلم ينسب ان يكون كل ما حصلت له تلك الصورة ان يكون عاقلا  
 بالفعل فكون عاقلات عاقلة بالفعل هذا خلف والحق هو جود شيء من شأنه  
 ان يعقل فحينئذ اما ان يكون معنى ان يعقل نفس وجود الصورة التي له فكون  
 كانه قال انما كانت تلك الصورة حاصلة للمعنى ان من شأنها ان يكون حاصلة  
 لها او معنى آخر كما فرضنا ان التعقل نفس هذه الصورة هذا خلف وانما قلنا  
 انه العجز ان يكون العاقل بالفعل هو تلك الصورة لان على هذا التقدير الذي  
 كان عاقلا بالثبوت لم يحزم فقط الى الفعل بل جعل في آخر هو العقل بالفعل وكل ما  
 ما انتج خروجهم الى الفعل لم يكن القوة فالعقل القوة ليس عاقلا والقوة هي هذا الخلف  
 وانما قلنا انه العجز ان يكون العاقل بالفعل مجزعا لانه اما ان يعقل صورة او  
 جوهر او امر او نفسه فان كان الاول لم يكن يعقله لذلك الخارج جزا من ذلك  
 المجموع بل خارجا عنه وكلما في الصورة التي هي جوهر المجموع وان كان الثاني  
 فاما ان يعقل كل واحد من اجزائين بنفسه ولو باجزاء اخرى فان كان الاول كان  
 العاقل والمعقول في كل شيء هو نفسه فلم يكن هناك شيء هو عقل بالقوة ثم خرج  
 الى الفعل وان كان الثاني فحينئذ يكون كل واحد من اجزائ عاقلا شاعرا  
 عنه وليس ذلك هو العلم الذي نحن فيه الآن بل بعضه من وتعود الحركات المذكورة  
 ثبتت فقلنا الاقسام الثلاثة وظهور ان الصورة المجردة اذا حصلت للعقل بالحق  
 لم يفت به امتثال كل شيء فلات الصورة المجردة لما كانت تحت اذا حلت  
 على خصائصها عاقلا بالفعل فاذا كانت فاجتبت بانها كانت اولى بالعقلية فان  
 الحزارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه متخفا فلما لها قامت بذاتها كانت اولى

كون



عند عدم حصوله عند اخلاف ومن جعله حالة اضافية لاشراج الى الاستبدال  
 مع اقسام ذلك المعنى ان يكون هذه الصورة حاضرة ابداً لكن لعدم تلك الحالة المتناهية  
 فاعلم لم يحصل الشعور بها كماله للصورة الحسية فانها حاضرة وغير شعورها ككثرة  
 لم يدرك دليل على انبساطها فلم يحجزنا بها في **الافاضة** من فان **تغير** تدبر  
 المتألفون لعدم النفوس لعمومها كانت قبل هذه الايمان عامة باحوار كثيرة الا  
 انما يكتفي بها بعد التعلق بهذه الايمان لاستعراقها في تدبيرها فالاحرار تذكرات  
 لتلك العاقبة في **المتخولة** انما هي بان التفكير طلب في حال ان يكون المطلوب معلوماً  
 لان طلب الحاصل في حال وان يكون عن معلوم لانه اذا وجد كيف يعلم انما هو الذي  
 كان مطلوباً لافانما اذا قلنا هذه العلوم كانت خاصة بالنفوس المتفكر تذكر لا يتم  
 اذا وجد عرفنا في **الجو** ارجب اما حروف النفوس فيبقى وانما هذه الشبهة  
 فلهذا ان نفوسنا في النسبة حاصل فالجمل هو التصديق فلذا وجدته من غير غيره بالعلم  
 المعرفة وهو تصور الطرفين **العرف** انما المتصور به حيث  
 قلنا ان البسيط ليس يمكن ان يكون معقولا العلم يصح تفعل البسيط لم يصح تفعل في اصلا  
 فسادا اني يدرك في اقسام المتقدم بيان الشرحية ان كل ما تفعل فان كان بسيطاً  
 هو المطلوب وان كان مركباً فان لم يفعله من شيئا يظلم سخا تفعله وان  
 تفعل فهو المطلوب وكذا لا تفعل في التعريفات التي هي **العرف** **العلم**  
**العلم** المعتمد ان كان بسيطاً مثل العلم بعدم صدق الله سبحانه وتعالى وتعالى  
 فاما تفعل بالشيء كما يقال ليس لله تعالى شيء يشبهه اليه نسبة التوابع الى الباطن  
 وان كان مركباً مثل العلم بعدم اجتماع الخلق فالعلم به انما هي يجب العلم باجابه  
 الموجودية مثل ان تفعل التوابع والباطن والاضاع حيث تفعل يقال ذلك  
 الاجتماع غير حاصل بين التوابع والباطن في **درجات** المعلومات

عند

نوع

الصفات



[illegible]



والعنف

على الصديق في وقت ضل حبه من جهة الله  
 فته في موضع آخر ذلك الأمر من جادف قد منه من عوثر وهو ما  
 الجسم لمصلحة لو حاله أو لا يكون حاله من أحالة فيه والاول باطل لوجوهين  
 أما اولها فلان تلك الاجسام بأمرها متساوية في الجسمة ومختلفة في الآثار و  
 أما ثانيها فلان الأمر قد يعني مع بقا الجسمة ولهذا الوجه خاصة بطل  
 القسم الثاني والثالث هو المطلوب والرباع باطل لأنه ان كان جها للجسماني  
 عا د اليميم والاكات هو لما اثر في بعض الاجسام دون البعض ان كان  
 لا يخصص به ذلك الجسم لأجله استحق يقول ذلك الأمر من ذلك المقارن في  
 المطلوب والاعتماد قد شرح أحد على الممكن على الآخر المخرج وأنه محال  
**فان قيل** لا الجوزان يلحق القاد واحد مقدوره على الآخر المخرج على  
 ما سبق لغرضه والذي بيته أنه كما ان الجسم يحقق بالار الخاص فواضعا  
 مختص بالقوة للوثة فان اوقف الاختصاص لا ذلك في قوة فليقتصر الاختصاص  
 الثاني اليها لا الى غاية وهو محال فان الجسمان ان الاستعداد السابق  
 كقوة ذلك فلم لا يكون في الاختصاص لا شراحيبا بول بان العرف هو ذات  
 المادة اذا لم تكن بقا سر بعد ذلك والافاسر يعزى بار ذلك فلا ان فيه قوة  
 لتفسي البرودة والاكما عا دة البرودة الالجب جديد مبتدع خلاف المادة  
 اذا صار هو كالفاسر فانه عند ذلك الفاسر البصير شكله هو كارة بل يبقى  
 على طبيعة الهواءية فعلى ان تلك القوة غير مستندة الى قوة اخرى  
 حدة أنه ملكة يصدر بها عن النفس (وقال بيهمة من غير تقدم زو قية  
 والفرق بينة وبين اصل القدرة ان ذببة القدرة الى الصديق على التواتر  
 بالوجه الذي عرفته وهو ليس كذلك وليس عبارة عن نفس الفعل ايضا

مر جادف لك الذكاء  
 وهو انما والاعراض

وأيضا فان

[illegible]

الافراط

لغز ۱؟

وہی ان کے لئے ہے۔ خدا کی قسم اگر ان کو چاہتا ہوں

محل هذا الطريق فيقول انما الاستدلال قد دخل على ان هذه الحالة لا تحصل  
لنا الا اذا ادركت بالامراض وان كان للزجاج فيه مجال لا تالذ بالرياسة  
وان لم يكن الرياسة من حيث هي من طاعة المزاج وانما انه لم يكن حصول تلك  
الحالة من دون هذا الادراك وان كان اقلها فالأولى فيه التوقف ثم بقدر  
المساعدة على ان الحالة الميمنة بالذلة لا تحصل الا عند ادراك الملائكة فكل من  
حصل له ادراك الملائكة من غير حصول هذه الحالة هذا ايضا عالم يظهر احد  
طريقه بالبرهان بل فيه شك وهو ان الرطوبة علوية فتؤثر المزاج الرطب  
محموس وهو غير محمول ثم بقدر المساعدة على ذلك فانه لا يلزم من طاعة ذلك  
واحد منهما حصول يكون المرجح بها الى امر واحد فليكن هذا طلب الحق في  
طلب البرهان على هذه المطالبات **الرد على من زعم** ان الذلة عورة  
الى الحالة الطبيعية بعد ارجح سمعها سبب هذا الركن اخذ ما بالعرض كان  
بالذات ان الذلة لا تتم الا بالادراك والادراك الحق بالشيء وخصوصا  
الشيء انما يحصل بالانفعال عن الصند فلهذا استقرت الكيفية لم يحصل الانفعال  
فلم يحصل الشعور فلم يحصل الذلة فطالما يحصل الذلة والرياسة الا عند تبدل الحال  
شعير الطبيعي فظن الذلة نفسها حتى ذلك الانفعال وهذا باطل لان الانسان  
قد يلدن بالظن الى الوجه الحسن وبالموقف على مشكلة علمية وبموصول الى  
من غير ان يكون قد دخل به تلك الاشياء قبل وصوله اليها حتى لا يقال انه  
بالوجدان دفع ضد التوقف **وبين تعريف الانفعال ليس** **بغير**  
عن مخالف الذات له لوجوده اربعة في التوقف عدني لانه عدم الاتصال عما  
من شأنه ان يتصل والام وجودي بالضرورة والعزم لا يكون بالذات للوجود  
التي انما يحدث جذرا بما عطف الاضيق ولا يخفى بالام لا بعد ذلك

الحجتي

ان ما ذكره  
ان الكيفية اذا  
كانت حسنة  
لا يحصل الانفعال  
لأن اذا طوهر  
الامر  
الامر  
الامر

علة  
عند امور  
مر

فانما وجد هذا الحجاب المعين الذي عندهم التوقف  
الى الله سبحانه وتعالى

ولو كان التفرق عنه بالثبات للام للمعلق عنه حجج الكيفيات لمعادثة الاجسام  
التي تحت كثره القدر انما عرفت عن جنس عام النقص فاما مختلف الاوضاع والقصور  
في اجسام هذا العالم اخلافا في الاستعداد وهذه المقدمة تنفق عليها من الفلاسفة  
وان كنا لا نقول بها فقولك الجسم المكب انما يحصر كيفية مخصوصة لان ذلك  
المزاج لو اذناه استعدادا ليقول لك الكيفية عن واهب القصور دون سائر الكيفيات  
فما ذل ذلك هذا المزاج يعني استحالة الحد واليك الكيفية فحينئذ السبب القرب للثبات  
شوقا وانقضاء هو المزاج لا التفرق **في الزهراء** والشيخ مقتطبان على ان  
الغذاء انما يصير جزء من المعتدلي بالفعل بان يعرف اشياء جزئها المعتدلي ويتوسط  
فيها بينهما وبسببه بما و اذا كان كذلك لا عذر لانه لا يحد التفرق ولا اعتداله  
حاصل مجمع الاعضاء فالعرف حاصل في احوال الاوقات لاكثر الاعضاء مع اننا  
لا نجد الام فالتفرق ليس بعلوم بالذات لا يقبل ان تلك التفرقات صغيرة  
جدا فلذلك لا يخرج بالام المتعلقين بها والاشياء هي لما كانت حاصلة في اكثر  
الاوقات فيها الطبيعة فلا تسبق لها الا فاجبة **في** عن الاول ان  
كل واحد منها وان كان صغيرا جدا الا انها حاصلة في كل الاعضاء صغيرة كانت  
اكثرية وهي كثيرة جدا لان الاعتدال غير محقق موضع دون موضع وعن  
الشيخ ان الام الكيفية محسوسة فاذ لم يخرج لها مع اليلامة وحصول التوافق  
ذلك ذلك على غير ما و اذا كان الام معدودا والتفرق حاصل على ان التفرق ليس  
شيئا موحدا بالذات **فان قيل** انما نعم بالضرورة ان التفرق الاشياء موحدا  
فكونها كذا قوة من الوجوه مستدرا لا على ابطال ما علمت صحة بالضرورة فيكون  
معدودا **فيلزم** المعلم بالضرورة حصول الام عند التفرق في بعض الاوقات  
لا به ونحن لا نأمنه في الاول بل في الثاني فلا يكون ذلك ناعا على الصواب

أي فصل في علم

وغاية ما عندكم في الاستدلال على كونه علّة الذواتان وقد بينا أنه غير حاصل  
وتعدي حصوله فانه لا ينفك الالف عن الفصيل ان الحيوان مركب من العناصر  
التي تنضج طبيعة كل واحد منها كيفية مخالفة لما تنضج طبيعة العنصر  
الآخر الا انها اذا اجتمعت مشعة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا انقضت  
بقيت طبيعة كل واحد منها خالصة على نحو قواعدها فاضة الكيفية الخارجية  
عن الاعتدال فينبغي فينبض عنها تلك الكيفيات غير المعدلة فيقع الاحساس  
بالمختلف فيحصل الالم **فهيته** **سبب الالم** ذهب جالينوس الى انه ليس  
الالفق من وعن الشخص انه الفرق وسوء المزاج ولما قد عند ذات الفرق  
ليس سببا بالذات ذلك الذواتان على انه لا سبب الا سوء المزاج على الوجه الذي  
قد فاه في **الفقر** سوء المزاج الخلف لا المفق ايضا انبثت فيها ليس فاه  
حارة الدق واشد كثرة لمن حارة القبح ان المفق لا يحد من التهاب ما  
يجده المغنوبت المفاض بالاشجار من اذ السم بالماء الحار فاذا دى منه  
لان كيفية بدنه بعيدة عنه ثم بعد الملك يستلذه ثم بعد سبعة يوما استترك  
واما اللينة فلا ان المنافاة لا تحقق الا من شين فاذا كان للعضو كيفية  
فقد جعله فاضا دمع الكيفية فاما ان يطل الوان تصفية العنصر فينبذ  
تبقى هناك كيفيات متناقضات فلم تكن المنافاة حاصلة فلم تكن الاضمار بالمنافاة  
حاصلا فلم يكن الالم حاصلا او لا يطل لها فينبذ تحقق المنافاة والالم فلا يدل  
ذلك يكون سوء المزاج الخلف هو لما وسوء المزاج المفق لا يكون مؤثرا في  
**كيفية الالم** **سبب الالم** قال جالينوس اللذة والالم عند ذات الاحساس كلها  
اذ انه كما كان الحس كلف كانت مقاومته مع المحسوس العارضا في ذات  
اللذة الالم والظن البصرانه يتم بالعم الذي يشبه المناد الذي هي لطف

المنفرد هو المزاج على الطبيعة  
التي هي في الذوات  
ما كان له الطبيعي وهو  
لا يملك الطبيعة الا انفعال  
عن الطبيعي والخلف  
هو المزاج غير الطبيعي  
الذي يكون كذا يد  
يرد على المزاج الطبيعي  
ويخرج عن الاعتدال



من مقولة ان يفعل واما تفرق الأتقيال فهو امر عديم فالأمكن جعله من  
الكيفيات العنائية واذ أنت ذلك فتكون لما كان المرض عبادة عن هذه الاحتم  
كانت العبادة عن امر وجودية مقابلة لهذه الامور التي سميتها بالمرض  
وهي من ارجح كلام وهيئة ملائمة واتصال ملائم واما عن امر عديمة وهي عدم  
تلك الاشياء المتساوية بالمرض على المقدورين لم يكن الصحة كهيئة نفسانية للتميم الا  
اذا التباين كذا في خروج الدراج والهيئة والاتصال الملائم هو ما عدم هذه  
الاشياء المتساوية ويجعل الصحة عبادة عنها لذات ذلك عالم تذك عليه شئمة فضلا  
عن هبة فثبت ان الصحة ليست من الكيفيات العنائية **في الشئ بل من الصحة**  
**و المرض** ان جعلنا المرض لثما الدراج والهيئة المتساوية والصحة لثما الدراج  
والهيئة الملائم كان المتساوي لثما قبل الصدق وان جعلنا احدهما لثما لعدم  
الاجاب لا فركان للتقابل بينهما بالعدم والملكة وحينئذ يصير هذا البحث لفظيا  
**في اثنه حمل بينهما واسطة** ان عينا بالمرض كون لثما بحيث تحتل جميع  
لثما له وبالصحة كونه بحيث تحتل جميع لثما له فبينهما واسطة وهو الذي ليس بعض  
لثما له دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عينا به كون الموضوع  
الواحد نسبة الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سلبا لولا يكون  
فلا واسطة بينهما حينئذ يصير هذا البحث لفظيا **في الشئ بل من الصحة**  
**في اثنه وبالصحة كونه** التي تذكرها هنا دساحت فكل الفرج واثبات  
اما ماهيته فغيبية عن التعريف لما من واما سببه فاما ان بحث عن سبب اصل  
الفرج اصعب سبب استداده اما الامور فله سبب جهازي وهو السبب المعد  
وهو كون كاطلة الذي هو الفرج على افضل احوال في الكم والكيف اما في الكمر  
فلان زيادة الجهرية الكم فوجب زيادة القوة على ما ياتي ولانه اذا كان

يكون

قافية

كثيرا يبقى قسط الماء وقسط خلاف الانبساط الذي يكون عند الفرج لأن  
القلب تجزئه للطبيعة وتمسكه عند المبدأ لا يمكنه من الانبساط وأما الكبد  
فإن يكون معتدلة الحرارة والغلظ وأن يكون شديد الصفاء وإذا عرفت  
ذلك ظهر أن الموضع المسمى إصاقله الفرج كما للتافهين والمهوكين بالأمراض والمخاض  
وأما غلظه كما للسوداوتين وإما رقة كما للبشائر وإما كدومه كما للسوداوتين  
وأما أسباب انقباضه وعن الأسباب الفاعلة والأصل فيها تحريك الكبد والقلب  
راجع إلى العلم والقدرية فيندرج فيها الأحاسيس بالهوسات الملازمة والتمكن  
من عضل المد والانسداد على الغير ولو في شيء ما وإظهار ذلك واعتراف عن العلم  
وتذكر الملاحظات ومقابلتها لبيان العلم وإتمام الشاغل فالتعب فيه بعد  
الشداد الأسباب المذكورة ذكر الفرج والتمكن لأن الجسم الواحد إذا انصفه بغيره  
مراراً كثيرة حصل فيه استعداد تام لقبولها فعدت عليه أمراً في الاستعداد لأن الجسم  
الذي نحن مراد استوائه استعداداً لشيء من كونه أو معار بغيره فعدت إلى  
بـ الفرج تبعه إمران إحدىها تقوى الطبيعة وتبعه إمراناً لاعتدال المزاج  
الفرج وحفظه عن التقلب وكثرة توليد بدل المتقلب بـ تحريك الروح  
وتبعه إمران الأذن الاستعداد للانبساط للطف القوام والشاغل في انقباض  
المادة الغاذية إليه بحركته بالانبساط إلى غير جهة انقباضه ومن شأن كل حركة  
بعضه الصفة إن شئت ما بدأها إصاقله قوة حاذية ولصفة انقباضه على إحداهن  
للمذهب وكل ذلك ما بعد دوح القلب لشدة الفرج وإما الفرج ولاه تبعه  
وصفان متباينان للوصفين الشاغلين للفرج إحداهما ضعف القوة الطبيعية  
والأخرى ثلث الفرج للعدا شدة عند انقباضه إغارة الغريزة لشدة  
الاحتقان من الفرج وشع ذلك استعداداً ما ذكرناه بـ كـ الفرج

ق

ق

ق

ق

حركة



هذا هو الشكل الذي  
يكون فيه الجسم  
الذي لا يتغير في  
الشكل ولا في  
الكمية

وقد علم فيه ما يكون الكمية كذلك الاستقامة والخط الذي لا يغير في  
فانما مركبة من الشكل والكمية وكيفية ذلك كما في هذه من الشكل ولعلم ان هذا  
التعريف مشترك في الصفة لا يغير الجسم الا بواسطة السطح **ب** عن اقسامه  
وهو اما ان يكون محققا بالكم للمفرد كالوجهية والانداسة وغيرها او بالمفرد  
هو اما الشكل او باليسر بشكله كالاستقامة والاختلاف او بالتركيب منها كالمركبة

**الباب الاول في الاستقامة والانداسة**

هـ مثلث فانه ما هيئتها لفظا لمستقيم له فيشور فاما ذكره اذ شئنا ان يثبت ان  
خط يعبر بين نقطتين وفيه شكل وهذان اللفظان المتديين مع ان يصير مستقيما  
وبالعكس كما سيظهر ان شاء الله تعالى واذا كان كذلك احوال وطباق اوصافها على  
الآخر فاستمع ان يوصف اوصافها فانه اذ يبينه لو انقص او مينا وفظهر على هذا  
المقربان الذي يقال ان كل قريب فهي اعظم من غيرها اظلم عما نرى على سبيل  
العمل الكاذب **ب** ما ذكره او فليدب انما الموضوع على مقابلة اي نقطة كانت عليه  
بعضها لبعض هذه ان النقطة المفترضة عليه تكون في سمت واحد ولا يكون  
بعضها ارفع وبعضها اخفض **ج** هو الذي ينطق اجزاءه بعضها على بعض  
على جميع الاوضاع بخلاف المضمن فانه ثانيا انطبق قوسا ن زواجر من مقو  
لحدها من جانب الاخرى اما على هذه الوضعية فلا ينطبق **د** هو الذي اذا  
اثبت لها ثباته وقيل لا يتغير وضعه **هـ** انما الذي يترد سطة طرفه **و**  
**اشارة الدلالة** الشكل الطبيعي للجسم البسيط الكروي على ما يظهر من  
قطعه الاستدارة ولا فاقا انما احدث في الخط المتساوي من الطرفين وهو  
مع ذلك فكيفه الى ان يعود الى وضعه الاول انما الدلالة من طرفه المتحرك  
ولا بد من اقامة الدلالة على احوال بقا ثبات احدث فيه مع حركة حلقه الاكبر

هذا هو الشكل الذي  
يكون فيه الجسم  
الذي لا يتغير في  
الشكل ولا في  
الكمية

السطح

هذا هو الشكل الذي  
يكون فيه الجسم  
الذي لا يتغير في  
الشكل ولا في  
الكمية

**في ان المستقيم لا يصير متديراً** ولولا العكس لا تلائم الخط المستقيم  
 لذلك الثبانية المخصوصة فاذا وجدنا المتديراً فلم يقبل الثبانية الأولى فلم يقبل  
 الخط الذي كان مستقيماً وثبت من ذلك ان الخط المستقيم مخالف للخط  
 المتديري النوع وكذا المتديرات المختلفة بالخط والصفحة **ان المستقيم**  
**لا يصاد المتديري** لان المستقيم الواحد يمكن ان يكون وقتا مستقيماً غير متساوية  
 مختلفة بالصفة والكبر والواحد لا يصاد له اكثر من الواحد وان من شرط  
 المتديري ان يتواءم على موضع واحد والاستقامة والاستدارة ليستا  
 كذلك فهما لثابتان وقد يظهر ان الاشكال لا تصاد في **البيان**  
**الكرة والاسطوانة والخرطوم** اذا اخذنا نصف دائرة واثبتناها وحركناها  
 الى ان عاد الى الموضع الاول وحصلت الكرة وان اخذنا اقل من نصف الدائرة  
 وحصلنا جزء العمل المنكسر حدث الشكل البقي وان كان ذلك حدث للعددي و  
 اذا اثبتنا سطحاً متوازي الأضلاع على أحد أضلاعه وحركناه الى ان عاد الى  
 وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا خطاً قائم الزاوية على واحد  
 من المتساويين المحيطين بها وحركناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الخروط  
**الباحث الثاني في الشكل والزاوية**

الاستقامة والخط المستقيم  
 من حيث هو خط واحد  
 الاستقامة والخط المستقيم  
 من حيث هو خط واحد  
 الاستقامة والخط المستقيم  
 من حيث هو خط واحد  
 الاستقامة والخط المستقيم  
 من حيث هو خط واحد  
 الاستقامة والخط المستقيم  
 من حيث هو خط واحد

فقط

دسحت قائم الزاوية او قديم الشكل او خط واحد او حدود والتحقيق  
 ان المثلث حقيقة ملتزم من سطح وحيز وادبعية وهيئة احاطتها به ذلك  
 الهيئة مغايرة للسطح والاضلاع ولا شكل انما ليسا من الكيف فثبت هذه الهيئة  
 والمثلث هو انما من الكيف وجعلها ثابت من الموضع قال لان الموضع  
 هو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب ثبوت اجزائه بعضها الى بعض والتمسح كذلك  
 لانها هيئة حاصلة بسبب تلك الاطراف بعضها الى بعض والتمسح انكر ذلك

فاما الشكل والاضلاع

عن

لأجل أن الوضع يعتبر فيه مع التوجه المذكورة قيدا وهو نسب احسن آراء  
 يلزم الى الامور الخارجية عنه فان القائم على رجله اذا قلبت صار  
 راسه على الارض وجالده في الهواء لم يخلف نسب بعض احواله الى بعض  
 البتة ومع ذلك فقد اخلف ومنعه لانه اخلف نسب احواله الى الاخرين  
 الخارجية والشكل لا يعتبر في حقيقة هذا القيد ان المانع لا يخلف مرتبة  
 عند اختلاف نسب اطرافه الى الامور الخارجية عنه **والفصل في ان بعض**  
 السمع قلتم ان الكيف هو الذي لا يتوقف تقوده على تقوده غيره وهذه الهيئة  
 متوقفة تقودها على تقود السطح والاضلاع فكيف يمكن جعلها كفا وما  
 ذكره الشيخ ضعيف لانا لا نعتبر في هبة الوضع القيد الذي اعتبرت الشيخ  
 بل نقول ان وضع هو الهيئة الحاصلة للجم بسبب نسب بعض احواله الى بعض  
 ثم ذلك يقع ان لا يعتبر فيه ايضا النسبة الى الامور الخارجية كما مر من  
 المثال والى لا يعتبر فيه ذلك كمال الاشكال **في الزاوية** قيل انها من الكم  
 وهو باطل لانه لا شيء من الكم يتطل بالضعف وكل زاوية فانها يتطل بالضعف  
 ولا يبقى الزاوية هينة أصلا ولا يلزم من قبولها المساواة والمفاوأة كونها  
 كما لا يخفى ان يكون ذلك بالعرض لكون محلها كمالا ومنه من جعلها كفا  
 لقبولها المشاهدة واللامشاهدة وليس ذلك بسبب علمنا ان محلها كم وهو  
 غير قابل بالذات المشاهدة فذلك القول ليس بالعرض بل بالذات فهو كيف  
 هو ضعيف لا خيال ان يكون ذلك بالعرض لامن محلها بل فاعجل زوايا ومنه من  
 من جعلها كفا فالاستدلال بقولنا وتلخيص انها تأس خطين واعلم ان هذا  
 القول باطل لانه كان زاوية فانها توصف بكونها كثيرة ومنه من  
 التماس كمالها ويوصف كل واحد من الخطين بافة علمنا لصاحبه واليوصف

الزاوية من الكم يتطل بالضعف

يكونه زاوية لصاحبه والتعريف لانه لا يمكن تصور الزاوية الاكثر الا  
 اذا اعتبر المقياس متحركا بين حدين يقيان بهما اما الميطة فهي السطح  
 المتحد بخطين يقيان بقطعة والمجسمة وهي الجسم المتحد بسطحين  
 يقيان بخطين فلتعلم الان في الميطة فقولك الذي يحاط به الخطان المتلا  
 قان اما ان يكون قد احاط به فعملهما لو لم يكن كذلك والثاني ما عدا ما ان  
 يكون وانما الخطان يقيان عند حد آخر او بالمقيان فاللذان لا يقيان  
 فاما ان يكونا عت اذا دخل واحد منهما يقيان او بالمقيان بل من هتيان  
 الى هتيان النهاية فان اليقا كانت كمال الخطين المحيطين بقطعة دائرة او  
 بشكل هكذا في اواسي ثم ات هتيان القسم سواء لم يوجد له كحد الثالث او  
 ان وجبلك لم يلفت اليه بل اعتبر عند حد محدد فقط فاعتباره من حيث  
 هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المتحد بل هو الثالث فاعتباره من حيث  
 هو كذلك هو الشكل كما ان الشكل حقيقة مطلقة من السطح واحد و  
 وهيئة احاطة بالحدود وكذلك الزاوية الميطة حقيقة مطلقة من السطح و  
 الخطين المتلايين على حد واحد وهيئة احاطة بين الخطين فاما السطح  
 والخطان فمن المكن واما تلك الهيئة فالقول فيها كما خفي الشكل في  
**تقسيم الزاوية** انما تقسم بالقيمة الاولى الى منطقة ومجسمة والميطة  
 فاما ان تحذف من خطين متعقبن او متدبرين (واحداهم مستقيم والاخر  
 متدبر ولا اولك) فاحلوا اما ان يكون ميل الخط المتصل بالثاني على الاستقامة  
 الى الثانيين على السواء فكون الزاويتان قائمتين والا فالأصغر من القائمة  
 حادة والا كبر من الزاوية والثاني فاما ان يكون المحيط بها حدتا القوسين  
 او قوسيهما (او حدة احدهما) وتغير الاخرى والثالث فاما ان يكون

خطوط

لك كل واحد من المضافين المشهورين اذ ان يكون ذلك على ما له من  
 الاضافة بالحق كالكلام والابن لو اتم احداهما لذلك فقط اما المضاف كالنفس  
 او المضاف اليه كالمعلم ثم المضاف من خاصية **فالشك في ان فيه العيب**  
 بالقوة وبالفعل ونقصه وحيث ان المقدم الثاني لا وجود له بالاعتبار الذي  
 كان مفقودا مع المتأخر الذي واثق العلم بان القيمة ستكون حاصل مع انها  
 غير حاصل **والجواب عن الاول** بان اضافة المقدم والمتأخر  
 لا وجود لها الا في الاذهان وهما حاصلان حين يعتبر العقل لا في الواقع وعن  
 الثاني ان يكون القيمة ستكون مع حاصل في الذهن فلا يحتمل حقيقة الاضافة  
 معها ويجب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى الآخر  
 صاحب حيث كان مضافا اليه فكما قال الابن ابنا الابن يقال الابن ابن  
 الابن فاما ان لم يراع ذلك بل قيل الابن ابنا الانسان لم يحقق الانعكاس و  
 المعنى يعرف تلك الحقيقة طريقتين الاولى ان الانسان لم يحقق الانعكاس و  
 منه ما لا يحتاج الى خوف الشبهة وذلك اذا كان المضاف به هو مضاف اسم  
 كالعظيم والصغير ومنه ما يحتاج اليه وهو ما ان يتساوى فيما كقولنا العبد  
 عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالمعلوم و  
 المعلوم معلوم للعالم **في ان الاضافة حل لها وجود في الاعتبار**  
 المنكوت لذلك ايجبا اجماعا او غير فالو كانت الاضافة صفة موجودة لكان  
 وجودها للحل اضافة للحل فالحل بمضمونها المحل غير نفسها فيكون للمضافة  
 اضافة اخرى ثم لا بد الاضافة الصلة اصلية في المحل ويكون حصولها في المحل  
 مغايرة لما انشأه الكلام فبذلك لا بد في الاول ويلزم التلخيص لا يقل  
 للمعروف من الابقه مثلا ما كان مغايرة للمعروف من حصوله في ذلك المحل

ما حضاف الى الكلام  
 اضافة الى الصفة  
 التي هي الصفة  
 في الكلام  
 لا في الواقع  
 لفظ هو

ابتداء حصول القوة فيه صفة دائمة عليها وأما الحصول في ذلك المحل فليس  
 له مفهوم ثابت من كونه حصولاً في ذلك المحل فلا يتم كان حصول ذلك الحصول  
 في المحل لغيره لأنه فانقطع السبيل لا فالتقوى **ب** ان حصول القوة في المحل  
 يحصل ان يكون متوحد في ذلك المحل ان تحقق الشيء فيه مقدم على حصوله في  
 غيره ونقدم الشيء على محال **ب** لو كانت الاضافة امرأ وجودها كانت مشاركة  
 لثبات الموجودات في الوجود ومما زنة عنها خصوصيتها وعالم متصف بكل الخصائص  
 بالوجود لم يكن الاضافة موجودة لكن اضافة فيه لغير الاضافة فالتقوى لا يوجد  
 الا وان يوجد قبله لكنه اختلف **ج** لو كانت الاضافة صفة وجودية لكانت  
 المسمى تعالى علما للحادث ان الله مع كل حادث اضافة للقيمة من وجوده  
 والعلنية والعددية حتى وجوده وتعدده **د** لو كانت القوة صفة وجودية  
 في ذات الابد لكانت اما ان تنقسم بانقسام ذلك الجسم حتى يكون للقوة نصف  
 ربع وثلاث وعلم جواو ذلك محال او ان تنقسم فكون للصفة الاحدية الماهية  
 خالصة المنقسم وذلك محال **هـ** الاضافات في الوجودات المتعاقبة لو كان  
 المقدم وان فوا امرين موجوبين لما وجد الامتداد المقدم من حيث هو مقدم  
 اعني ان ان الوجود لا مع المتأخر من حيث هو متأخر هذا اختلف **ز**  
والمتأخر من حيث هو **ح** ان كان كون المتأخر فوق الاصل ليس **د**  
 فرض غير مطابق للخارج كقضا الحجة زوجا ولا امرأ لحيثا لأنه نقص  
 اللا فقرة التي هي امر عددي والاضافتين كونه حمارا فان كونه حمارا غير  
 مقول بالقياس الى غيرها وكونه اقرا مقبل بالقياس الى غيرها فاني اذن  
 عرفنا بالعلم الذات **و** جواب **هـ** ان ذلك يقتضي كون الامة والعددية  
 صفة ثبوتية وذلك محال لان اليوم لا يصح ان يكون عدده والمعدوم

قبل

المحض لا يصف بالصفة الشوقية **في كيفية تنوع الإضافات** الإضافات  
 مضافة الى معرفة مضافها لانفسها فلا يحرم للمضاف اختلاف اخلافاً واجباً للواقع  
 او شخصياً بحسب اختلاف المعرف مضافه هذه المات ثم انه يمكن الاشارة  
 الى اجناس الاضافة والافعال الا بذكر اجناس معرف مضافها وافعالها  
 واشخاصها لا على اتحاد اخلية ماهيات تلك الاضافة بل لانه لما لم يوجد  
 لتلك الاضافات لسماء الاجرم تعدت الاشارة الى الاضافة المختصة الا  
 بذكر معرف مضافها والمعرف مضاف تنكر لكون معرفه المفروضات تنكر  
 الاضافات وكذلك اذا قلنا ينبغي الدار فالمجول في الحقيقة هي القيمة  
 لكن المات كانت معنى جينياً وليس لمعنى النوع اسماً لاجرم لم تكن له الا بذكر  
 معرف مضافها **في تحصيل الاضافة** ان كان في احد الطرفين مشكلة  
 او مطلقة كانت الجواب الآخر كذلك فالضعف المطلق باذارة الضعف المطلق  
 كما ان الضعف المعين باذارة الضعف المعين فكما تحصيل معرفة ما فانه  
 لا يقضى تحصيلها فان الترابية اضافة عارضة لعنونة ما بالقياس الى ذى  
 الترابية اذ حصلنا ذلك المعنونة حيث هو جوهري حتى صار هذا الترابية لم يلزم  
 من العلم به العلم بالشيء المعين الذي له ذلك الترابية **في التحصيل**  
**النوعى والضعفى** والاضافة اما النوعى فالمساواة فانك  
 ان ابدلت الكلمة بعينها لم يتحقق المساواة واما الضعفى فكما اقلوزن فلو منع  
 عارض عيب لولم يكن بعد بقاء تلك الاضافة كالقوة الرجل العادل و  
 الجائر واما الضعفى فبالقوة هذا وقال **في تصنيف الاضافات** وذلك  
 من وجه **وا** منها ما هو متفق في الطرفين كالماتوى والماتوى ومنه  
 ما هو مختلف فيها اما اخلافاً محذوفاً كالماتوى والنصف او غير محذوفاً

كالنادر والناقص والمضافان إما أن يحتاجا في انضمامهما بالإضافة  
 إلى الإضاف في صفة حقيقية كالياب واليابس فانه ليس واحد منهما  
 صفة لأجلها يصير كذلك أو يحتاجان إليه كالعاشق والمعشوق فان في  
 العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الاضافة وفي المعشوق هيئة فاعلة  
 لأجلها صار معشوقا او محتاج لغيرها اليه دون الآخر كالعالِم والمعلوم  
 فان العالم لا يضاف إلى المعلوم إلا لخصوص صفة حقيقية فيه ولا كذلك  
 المعلوم **ج** بالإضافة عارضة للمعقولات كلها إمّا أن يكون في الابل والابن  
 وفي الأم المفضل كالعظيم والصغير وفي المفصل كالشجر والعلبة وفي الكيف  
 كالاح والابدية وفي المضاف كالابيد وفي الابن كالاعلى والاسفل وفي  
 متى كالقديم واللاحق وفي الوضع كالاشد لثباتا واخف وفي الملك  
 كاللحم والاعوى وفي الفعل كالاطع والامرهم وفي الافعال كالاشد  
 لثباتا وقطعا **د** **عرض المضاد للاضافة** الاضافة تابعة فان تضاد  
 المعروفان فلهذا كذلك كالاح والابيد والام فلم تضاد إذا لعظم والصغير  
 ولعلنا نرى ان طالبا هو المحدث حب الأولى بالذات ثم ينضمها بالثانية  
 والمقاومة فانما من لواحق الم المقابل للزيادة والمقصود وهما لا ينفكا  
 ذلك وظلت التبعية من هذه الجهة وإذا قد قلنا في كليات الحكم الاضافة  
 فلتكلم في الحكم لزمانا **هـ** **سبب الثاني** والتشايغ والتماس في  
 التماثل والالتصاق والاضافة المتشابهان هما اللذان ليس بينهما  
 وتماثلهما من جهتهما سواء كانت حقيقة في تمام النوع كبيت بيت أو مخلقة  
 كصيف من صيف **و** وجوز ان تاليفهما لا يكون لاشتراكهما في نوع واحد أو بحسب  
 أو بأمرى **ز** **سبب الثالث** قريب من الثاني والمقتضيات هما اللذان



للاستحقاق موصوفاه والقوة القائمة بحاجته ذلك الاستحقاق  
كذلك فاما ان يكون تأثير تلك القوة في ذلك الجسم قائمًا متشابهًا  
وللمجم الذي يكون متشابه الشكل والكمية فينبغي ان يكون اعضاء  
الحيوانات على شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض عند الخلق لولا  
كون تأثيرها فيها متشابهًا مع ان نسبتها الى جميع اجزائها  
على السواء فقد جرت في الموضع ان يتوجه بعض آثاره الى بعض  
استواء نسبتها الى الكل واذا لم يتوجه الموجه فبان يتجوز في  
في القادر كان ذلك اولى وان كان الثاني كان واهب القوة وقد  
خصص كل واحد من مواد الاغذية بصورة مخصوصة مع ان نسبة  
جميع تلك المواد الى جميع تلك الصور على السواء ذلك يندفع في اصل  
كل ما من العالم حيث انما قد علم ان كنهه محض الصفات ولذلك  
في الصفات المحركة ما الزمتموه على ما في حدوث اصل العالم على  
ما من ضرورة في مسألة السلسلة **أجابت الفلاسفة عن الاول**  
بان المفعول في اول السلسلة العقلانية الذي يكون نسبة الوجود  
اليه كنسبة العدم من غير رجحان اصلا لاحد المجانين على الاتزان  
بمقتضى رجحان احد ما على الآخر الا امر منفصل واذا كانت القضية شتى  
على كلتيها اندرج فيها القادر والمؤثر غيره ولو كان فكن بينهما  
بعض من شأناهما كان ذلك ايضا في ذلك بحيث ينفذ بان اشاق الصانع  
**وعنه الثاني** بان وجوب تعلق اعادة الله به باقتناع العالم في  
الوقت المعين اما ان يعتبر فيه ذلك الوقت للمعين فيكون المفعول الاول  
مؤا لوف وسيلتي ابطاله اولا يعتبر فيه ذلك بحيث تكون اعادة الله

معلقة بايقاع العالم من غير ان يكون لحضور ذلك الوقت اثر فيه  
فيلزم من وقوع العالم سواء حضره ذلك الوقت او لم يحضر وحينئذ يعود  
الزام الله ولم **وعن الله** ان الله يعلم بالوقوع وقت كذا لئلا يقع بالوقوع  
في ذلك الوقت الذي هو تبع الايقاع فلو جعلنا الايقاع تبع العلم  
بالوقوع فيه لزم الدور **وعن الله** ان الله تعالى و  
تقدس عن كل اعتبار فيها رعاية المصلحة ويجب فيها لا يكون مصلحة  
الا يوجد لكن خلق الكافر وتكليفه مع العلم بانه لا يستوجب الا  
العقاب ليس بمصلحة فوجب ان لا يوجد هذا خلف وان لم يعتبر فيها  
رعاية تلك المصلح فقد بطل اصل الجواب سيما ان قيل فاعليه  
برعاية المصلح لكن كون الوقت المعين مثلاً للمصلحة مع كونه سابقاً  
لآثار الاوقات في مجزئ كونه وقتاً يستدعي مخصصاً وحينئذ يعود  
الاشكال ولا نعلم بالصحة بان الله تعالى لو قدم خلق العالم على  
الوقت الذي خلقه فيه بحر من الف الف جزء من لحظة واحدة او  
ذاتية جزء لا يتجزئ في قدر الزمان على ما سألنا عليه فانه لا يتجزئ  
بدل كونه من مصلح المكلفين **وعن المحققين** ان فاعلية التي  
التي لا يستدعي كون الاثر متبوعاً بالعدم على ما سألنا تقريره فلا  
يلزم من حدوث العالم في الان لا عند البارئ تعالى كونه متبوعاً  
بالعدم مع يلزم الحال الذي ذكره في قولنا **لكن** اذ كان  
لوقوع العالم قبل الوقت الذي وقع فيه بقدر سنة فقط لم يصح  
سبب ذلك ان لنا حينئذ تحقق الاشكال **القول** في هذا  
السؤال باطل لانه عائد على كذا تقدير **انما** هو سؤال

حق انما عاتد اعلى تقدير **وعن المفروض** اما القطب والمنطقة  
 والمحور فكل ذلك تابع لتعين الحركة المخصوصة وسبب تعيينها  
 في الحركة والمشعة اما لان كل مادة لا يتغير غير ذلك النوع من الحركة  
 او لانها ان كانت قابلة لتأثر الانواع لكانت العناية بالتأثيرات لا  
 تحصل الا من هذه الحركات او لان تشبه كل ذلك بالجواهر المفارقة  
 التي هي محتشوقة لا يحصل الا بهذه الحركة واما اختصاص  
 كل ذلك بمدة معينة من المقياس فلا مادية غير قابلة لما هو زيد  
 او نقص عنه ولما كان ذلك كذا والتأثير محال لا يجزم استمرار ذلك  
 الاستيعاب ابدًا واما حدوث العالم قبل ان يخلق فلو كان متعديا  
 لاستمر ذلك الاستيعاب ولما حدث اصلا فلما حدث في وقت دون وقت  
 علمنا انه كان ممكنا في كل وقت **واما** اختصاص التدوير والواجب  
 بوضوح معينة من الفلك فالعند عنه انما لا نقول في الفلك حصل  
 اولًا ثم حصل الكواكب واحدث فيه نفرة حتى يقال انما لم يحدث النفرة  
 من ذلك اعجاب دون سائر اجواب بل يقول حدث الفلك والكواكب  
 معًا ولم من حدوث الكواكب حصول تلك النفرة ثم استحال بعد ذلك  
 انتقال الكواكب منه لاستحالة الخرق في الفلك ويقترب منه العند عن  
 التتمات **واما** التخصيص بكل مادة كل عضو بصورته والكلام  
 في حدوث الاعراض والقوى فذلك لان تلك المادة كانت متعلقة  
 للملك الصورة بسبب الحوادث سابقة عليها والسبب في حصول  
 تلك الامور السابقة حال حصولها امورا سابقة عليها الا الى اول  
**قال الملقون** في جواب الاول اما قولكم بانه قد يفرق

عن ذلك

الكواكب

في البدآنه ان الممكن كيف كان لابد له من سبب سواء كان قادرا  
 او لم يكن فضعيف بل لو ادعينا الضد فله في نفسه كان للولي فان  
 الجاهل اذا اشتد به الجوع ثم وضع عنده قرص فادته يبتدىء بجانب  
 معين دون سائر الجوانب الا لما مضى توجه ذلك الجانب على غيره و  
 ان خطر بالاحد شيء ممكن ان يكون من محال ان يكون احد الجوانب  
 اقرب اليه او احسن لو فاء واكثر نفعا فلفظ الاشتراك في كل هذه  
 الامور وجنين اما ان لا يوجب يبتدىء بجانب منها الى ان يمتد مجموعا  
 وذلك قريب ان يبتدىء على العلم القرمي بفساده واما ان يبتدىء على  
 جوانبها دون بعض من غير مجموع وذلك يترك على المقصود **واما**  
**قد حلت في جواب الثاني** انه اما ان يعتبر في تعلق الزيادة  
 بايقاع العالم في وقت معين ذلك الوقت او لا يعتبر فضعيف  
 لانك ان عيتم يكون ذلك الوقت معتبرا ان الوقت اثر في كون الكون  
 متعلقا بايقاع العالم في ذلك الوقت فذلك مما لا نقول به وان عيتم  
 به ان الزيادة الله تع اقصت لذاتها من حيث معنى ايقاع العالم  
 في ذلك الوقت ان يكون الوقت ظرفا للوقوع لا مقصدا للايقاع  
 فمخرج وانتم ما ذكرتم في ابطال هذا الاحتمال شيئا فلا يلزم منه  
 دوام العالم **واما المقصود** يعني وان كانت باسرها توقيه لكن  
 افواها ملته **احدها** اختصاص الكواكب والتداوير والاوراق  
 بمواضع معينة من الفلك واختصاص كل جانب من المسمات  
 بمقدار خاص ومنه لزم عنه ذلك لان حصول الكواكب على وجه  
 يكون حاصل في ذلك الجانب كحصوله على وجه يكون حاصل في جانب

من



ومنى لا يتصل الا بالاحالات الجسمانية فيلزم من الاولانية فكلما اذ كان  
الاولانية الجسمانية لا يمكن ان الادراكات الجسمانية لا تأتي الا  
بالاحالات الجسمانية عما ياتي في تفريقه من علم النفس واذا كان كذلك  
ان الاحتمال الذي ذكرناه قائم ومع قيامه لا يمكن الجسم يقدم الاجسام  
والعلم ان هذا الاحتمال ما ذهب اليه قوم من قدماء الحكماء القائلين  
بحدوث السما والارض من غير ان يكون من المتأخرين فاصالة و  
ان الحجاب اذ سطو لم يشغل احد منهم بابطاله وبانته التوفيق  
الذي يجتمع الكتب ان ذلك مسألة خلاف بين الملمين والفلاسفة  
وليس الامر كذلك لان الملمين يملكون انه لا يلزم من تأثير الشيء في  
غيره تقدمه عليه بالزمان اذ كان المثل موجبا لالاكثر من منهم  
يملكون ذلك والفلاسفة يملكون ان المختار اذا قصد الى ايجاد شيء  
وتكوينه فانه لا بد وان يكون ذلك الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا  
وظهر انه لا خلاف في المعنى نعم ههنا خلاف لفظي وموافق بتقدير  
كون العالم صادرا عن البارئ نعم ان اهل سمي فعلا ومحدثا ومخلوقا  
واهل سمي كذلك لتأثير ايجاد او خلقا وفعلا وإشغال هذه المسألة  
عالمين فيها فائدة عقلية فالاولى متبعة لاهل اللغة وههنا انما  
مع ذلك نذكر وجوها منطق في هذه المسألة الا ان الميزان حال استمراره  
ممكن والممكن يحتاج الى السبب فالامر حال استمراره يحتاج الى السبب  
فالحاجة الى السبب الجسم ان يكون حادثا  
امكن  
فالحاجة وجوده الى السبب حال لا يكون الوجود اولى به من



وجود كل علة وكل معلول في احدى وجوده والمفاد ان في الحقيقة مساوية في الاحكام فوجب ان يكون كل علة بقيد ما يقيدها كك علة لو كان للمعلول وجوده هو الوجود لو كان وجوده علة في وجوده  
الموجود من جعل اركان عقلم الاول علة لوجود الفلك الواقع وهو باطل لجميعين اما الاول فلا يلزم له ان يكون ملكا اما ان كان لتساوي الامكانات للوجود المذكورة في تساوي الموجودات ويلزم ان يكون ملكا الفلك نفسه علة لوجود نفسه فينبغي ان يكون وجوده له من ذاته فيكون الممكن لذاته واجمال ذاته واصافا فالات الامكان حالة عدمية والاحوال العدمية لا تكون عللا للوجود ولا اجزا منها  
فاجلها فذلك القابل مع الممن القابلية يكون جزءا من الموصوفات وهو حال على ما سبق ولو لا بشارته فكون غنية في موجديتها عنه والغير في الموجدية عن الغير في الموجدية عنه لان الموجدية جزء من الموجدية ومن كان المركب غنيا عن كانت بساطة غنية عنه لا محالة فيكون الكيفية قولك الموجدية جزءا من الموجدية لان الموجدية حالة اضافية بين العلة والمعلول والاضافات لو اخرج خارجة عن موصوفاتها ثم ان هذه الحجة تعارضها بحلول العوض في الحكم فانه يقال حلولة في الحكم اذ ان يكون بمشاكل من ذلك الحكم وهو حال والالات المحل ايضا لا او لا بشارته فيكون غنيا عن المحلول عنه فكون ذاته غنية عنه ايضا لان الموجدية جزء من الموجدية فيكون احكام غير احكام وكما ان هذه الامور



١٣٨

فكذلك اذا ذكره في ان القوة الحسية لا تتحرك في ذاتها بل في  
 معن هذه اللام ان القوة الحسية لا يظهر منها الا في محلها  
 او فيما تحاوي محلها او فيما جاو ذلك المجاور وناظرها فيما كان اقرب  
 الى محلها السابق من ناظرها فيما كان ابعد واذا حصلت المطلوب  
 فالاعتقاد في اثباته على التجربة والذي يقال ناظرها في القرب  
 من محلها لو كان كذا في ناظرها في البعد عنه لم يكن كونها حاله في ذلك  
 المحل اولى من كونها حاله في غيره ضعيف لما مر من المنطق  
 في الحجة الاولى في ان القوة الحسية لا تتحرك في ذاتها بل في  
 الحركة لا مران ما في موعدها ان كل حركة في حاسة متحركة  
 تقع نفسها نصفها قبل كلها في كل ما في زمان ومكان  
 ان كل زمان منقسم فيكون قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان  
 لاسرع من قطعها في كلة فلا يكون قطعها في كلة لاسرع من  
 لقطعها في ان يقول لم قلتم ان الاحتمال الذي ذكرتموه  
 ممكن في نفس الامر ان القوة الحسية لا تقوى على الامنية له  
 بحسب العدة والمدة ولتقدم مقدمة وحتى ان تلك القوة  
 اما ان تكون طبيعية او فسقية اما القوة الطبيعية فانه يجب  
 ان تكون قبول الجسم الاعظم للتحرك عن محل قبول الاصغر والاول  
 لكان المانع اما الحسية او لو انهما وموظها الفساد او ما في  
 ذلك وهو اما ان يكون طبيعيا وموعدها والاولان العائق عن  
 الحركة الطبيعية طبيعيا او فسقيا وقد فرضا عدمه فبين ان  
 الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة عن تلك

القوة فاذن الجسمان لو اختلفا في ذلك القول لم يكن ذلك الاخلافا  
سبب التحرك بل سبب التحرك فان القوة في الجسم الاكبر اعظم من القوة في الجسم الاصغر  
لان الموجود في الاصغر موجود في الاكبر بزيادة واما القوة المتحركة  
فانه مختلف تحركها الجسم العظيم والصغير لا اختلاف في التحرك بل ان القابل  
كلما كان اعظم كان التعاقب فيه اكبر واذا عرفت هذه المقدمة  
فقولوا ان القوة الطبيعية فانه ينتج فيها ان متحرك تحريكها  
غير متناه لان كل قوة جسمانية هي منقسمة بانقسام محلها فقوة  
الكل اقوى من قوة البعض لو انقذ فاذا حركنا جميعها من غير  
مفروض فان حركت القوة الصغرى حركات غير متناهية فالأكبر  
ان لم نرد عليها كان حاله الى لامع غير محال مع غيره واذا ارادت  
عليها وقعت الزيادة على غير المتاح من الحركة التي هو بها غير متناه  
وان حركت الصغرى حركات متناهية وقد ثبت ان نسبة الاثنين  
كنسبة المؤثرين ونسبة بعض القوة الى كلها نسبة متناه الى متناه  
كانت نسبة المتحركين ايضا نسبة متناه الى متناه فيفعل كل القوة  
متناه وهو المطلوب واما القوة المتحركة فيستحيل ان يكون  
فعلها غير متناه لان تحريكها الكل الجسم من مبدأ معين اقل  
من تحريكها من راحته فتخرج زيادة حركتها الجسم على حركتها الكل من  
اجاب الله تعالى فرض الكل غير متناه فيه وذلك ايضا محال  
**والجواب الثاني** هذا لا ينقض على اصلكم بان دورات اكثر  
لكثر من دورات رجل مع ان ذلك لم ينقض على قولكم ان دورات رجل  
فليس اوجبتم عنه بان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان

يجب ان يكون لثبوت مجموع الذوات الماضية غير ثابت  
 كان ذلك بعينه جواجا عاذا كرموه هذه الحجة **قوله**  
**بعضهم** يوجبون ايضا اولا فلان ذات القوة وقائما لعللة الموحدة  
 لها وقائما لها انزها اما ان ينتمى الى حيث ينقلب من الامكان  
 الذات الى الاستيعاق الذات وهو ظاهر الفساد او يكون كذلك  
 وجد فكانت القوة الجمانية مؤثرة انزها يمكن ابدال وهذا يناقض القول  
 بان القوة الجمانية لا تقوى على الفعل دائما واصفا قائما بموت  
 الاراض لو بقيت دائما فخيرها غالية عن العوارض الغريبة لو وجد  
 عن قوتها الطبيعية سكون دائم والذي يقال ان السكون عدم  
 فليس بشئ لان حصوله يميزه الطبيعي انما هو له ثابت بالاتفاق  
 وهو المسمى بالارباب ومن الجائدين كلفا لغو متقصاة المباحث للفرقة  
**في اثبات التميز** قد يكون مبادئ الحوادث لو جبين لها  
 اولا فالقوة الحيوانية صالحة للتفدين والترجع لا يعمل بجانب  
 الفعل الا عند اعتقاد كونه فاعما ولذا يدور بجانب للترك الا  
 عند اعتقاد كونه ضارا او مؤذيا واصفا قائما فلا فاعجا لان  
 متكنا من العذر والحد مع ملقة قارعة الطريق ثم ان جعل جسطا  
 هاوية حقيقة لم يجز ان ينسب عليه وما ذاك الا لانه تحيل التسقوط  
 تحيلا قويا فتجذب قوة الحركة اليه **قوله** لا يكون  
 سببا لفعل جري قبل ان تنسب كل شيء الى جمع ما يندرج تحته  
 من الجزيئات واحدة فاما ان يقع كلها ويوحد او يقع بعضها  
 وسوا المطلوب **قوله** لا يكتفى فيه تعيين القابل

**ان تكون** بان لذلك القابل ايضا ماهية تندرج تحتها جزئيات  
غير متناهية فترجح بعضها على البعض ان كان لقابل آخر لم يمتثل  
والا بطل التساوي **وبنتيجة** بان الموتر في الفعل الجزئي  
لو كان مؤلوا تصور لجزئي لمزم للتعدد لان تصور ذلك المعين من  
حيث منع نفس تصورده عن وقوع الشريحة فيه متوقف على تحقق  
ذلك المعين لان قبل حدوث ذلك التساوي المعين لا تصور الاسوا  
والفعل في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والتساوي المفيد  
باعتبار هذه القيود لو كانت الفاعل فاما تصور هذا التساوي من  
حيث هو هو فلا يحصل الا بعد حصوله فلو وقفنا حصوله على مثل هذا  
التصور لم يزد **في** **المتأخر** **للمعنى** **في** **المتأخر** **للمعنى**  
كلام الشيخ مشعر بالمنع من الاول والاعتراف بالثاني والاقرب  
للسوية والحكم بالبعديّة وان كان لما نزع ان ينانع فيه من حيث  
انه ليس محل شبهتين لا يفرق احد ملعن الآخر وجب ان يكون باحدهما  
حلقة الى الآخر كالحال في معلوق العلة الواحدة **في** **المتأخر** **للمعنى**  
**وبنتيجة** **المعلول** ان احتاج الى العلة لما هيته وجبان تكون  
ماهية مخالفة لما هيته او الا لزم احتياجه الى نفسه وان احتاج  
اليها بالخصيصة فقط مثل كون هذه النار علة للمكانات او فحشا  
يستحيل ان يكون المعلول اقوى من العلة والامكن للمكانات زيادة  
سبب وبسبب ان يكون اضعف عند حصول الشرائط واتقاع  
الموانع جانب المعلول وتقبل المساواة عند تخلف شرط او حصول  
مانع ولا ينعقد **لك** بان مخوفة الفلزات للمدائبة لشدة

١٤٠

من مخوفة النار لا فاعل فيها عنه فان الامر كذلك لا يحق حقيقة  
 بل لا يحسن لان المسبوك جرم لزم غلط لم مخالطة جرم غريب فذلك وجهه  
 منع لقضائه باليد فاعا ولا فاعله يكون حركة اليد فيه ابطا ولا  
 لم مخالطة جرم غريب يكون فاعله سطحه الملاحة لسطح اليد فاعله واحد  
 وهذا لا امر غير حاصل في النار فلا جرم التخوفة المحسوسة منها  
 اقل من التخوفة المحسوسة من الذرات  
 ان يكون لا فاعل في المشهور امتناعه لجميعين ولو صح ذلك  
 لصدر عن البسيط اثران الفاعل والتاثير وهو محال وهو  
 ما يتاثر القابلية والموتفة ليستا لمرين فالتاثير في الخارج ولكن  
 سلمت ذلك فلا نسلم ان صدور الاثرين عن البسيط محال  
 نسبة القابل الى المفعول بالامكان ونسبة الفاعل الى الاثر بالوجوب  
 فلو ان نسبت الى شيء من هذين الوجهين لكانت تلك النسبة الواحدة  
 بالوجوب والامكان معا وهو محال وهو لم لا يجوز ان يقع بينهما  
 نسبتان احدهما يكون موصوفة بالامكان والاخرى بالوجوب  
 سلمت واحدة للنسبة لكن لا نسلم ان نسبة القابل الى المفعول في  
 هذه الصورة بالامكان الخاصة بل بالامكان العام وانه لا مانع  
 الوجوب ويذكر على حوانه ان علم الله تعالى بالاشياء لا تدعى ذاتة  
 فيكون القابل له والموتفة فيه هو ذاته الاحدية من كان الوجوه  
 والماهيات البسيطة بل هما لوانهما لكانا فاعلا فيكون الموت فيهما والقابل  
 لهما ملكا لما هيات وتعين واجب الوجود معلول حقيقة وصفها  
 وهو المطلوب  
 كل شيء يمكن ان يحل في جهة فانه يكون قابلا لذلك الحال ومحال

مستحبة

ومادة لذلك المجموع وقد عرفت فساد ما يقال ان اسم المادة  
مخصوص بالقبول الذي هو معلول المقبول ثم ان حائل الصورة  
اما ان يكون جسما واحدا للحامل الصورة النارية او اجساما كثيرة  
وسمى لا بد وان تكون مجتمعة فاما ان يحصل مع ذلك الاجتماع ضرب  
من الاستحالة او لا يحصل فان كان الاول فاما ان يتحقق الموصول  
الى الغاية باستحالة واحدة كاستحالة الحزن كليا او باستحالات  
كثيرة كاستحالة الحزن واما وان كان الثاني فلتحقق القياس من  
اجتماع المقدمات والهيئة العددية من اجتماع الوحدات ثم فلك  
ايجاد قد يكون محصورة كمال هذه الصورة وقد لا يكون كمال العسكر  
والجهم واما البرهان عاتاهي العلل المادية فهو المذكور في العلل  
الفاعلية **باب في الجهم** انما الجهم انما يرى الاجسام سواء فعلتها  
الصفات مع تقار جملتها فعمل ان الجهم مادة لها واما ان لا يكون  
الجهم مادة اخرى فيأتي في باب الجهم **باب في الجهم** فاما ان لا يكون  
كما انما تعلم بالضرورة استواء التوابع في مفهوم التوادية فاما ان لا يعلم  
بالضرورة استواء المتخينات في مفهوم الحقيقة والذات فيقتل الى  
فيه الاجسام مشتركة في الحقيقة كونهما حاصلة في الحزن وكونهما ناعمة  
متساوية ان يكون بحيث سمي وكونهما قابلة للاعراض ولا يمنع لها الا  
ذلك ليس بقوي لانهم ان كان المراد منه موافق كونه جمل انفس  
المصول في الحزن فهو باطل لان المصول في الحزن اضافة عارضة لها  
بالنسبة الى الحزن والاضافات متاخرة عن عروضاتها فضلا عن  
ان تكون متعلية لها وان كان المراد هو انه يلزم من اشتراكها  
في هذه الحالة لاشتراكها في تمام الحقيقة فهو باطل لما بينا ان الاشتراك

في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملوومات **في التسمية**  
 والخاصة **في التسمية** بخلاف علتهما كل حال فاما ان يعتبر  
 بالنسبة الى المحل وقد عرفت انه من هذا الاعتبار لا يكون مقوما  
 وقد يرد كذا ما هو المشهور لكنه يكون علة فاعلية بمنزلة الاعتبار  
 واما ان يعتبر بالنسبة الى المجموع وهو بهذا الاعتبار علة موقوفة  
 واما تاسيها للصور فالامر فيه كمال غيرهما **في استلزام** تقوم المادة  
 الواحدة بصورتين او اكثر اما على المذهب المشهور في الصور  
 فلان الواحدة منهما ان كانت مستقلة بالقيام كانت المادة مستغنية  
 بما عن غيرها وان لم تستقل واحدة منهما بدلت المجموع كان المجموع  
 هو الصورة فتكون الصورة واحدة ولان كل واحدة منهما اذا  
 لم تكن مستقلة بالقيام وكانت حادثة المحل كانت مستغنية بالمحل و  
 المجموع مستقيم باجرانه فلو كان المجموع مقوما للمحل لزم الدور واما  
 على قولنا فالامر فيه ظاهر **في التسمية**  
 ن مباحث فله تعين الغاية الذاتية والاتفاقية تادى السبب  
 الى المسبب اما ان يكون اما اواكثريا او متساويا او اقلتا والمسبب  
 الذي يتادى السبب اليه على احد الوجهين الاولين هو الغاية  
 الذاتية والذي يكون على الوجهين الآخرين هو الغاية الاتفاقية  
 واما بالاشارة الى المية التي اضلا كالكشف عند تعود فلان فانه  
 لا ينافي اتفاق ان صار تعوده الكسوف نعم لما كان تعوده سببا للكسوف  
 مع الكسوف مع ان ينافي فاعتد فاتفق ان كان تعوده مع الكسوف  
**في التسمية** **في التسمية** **في التسمية** **في التسمية** **في التسمية**  
**في التسمية** **في التسمية** **في التسمية** **في التسمية** **في التسمية**

علة

انما الاستيعاب هو الظاهر





كون هذه الأمور غايات الطبيعة وذلك باطل لا محالة كون الأصلح  
 والإنسان مقصودين عند الطبيعة . . . . .  
 الرتبة لا تعتبر لتحصيل القوة المحركة غاية بل لتعين لها بديها  
 غاية فان القوة المحركة لما كانت قوة على الضدين لم يكن أحدهما  
 بالواقع أولى من الآخر إلا عند الرتبة فتلك الرتبة سبب لصيرورة  
 أحد الضدين غاية للقوة المحركة على التعيين لما ذكرتموه  
 . . . . .  
 فإنا لم نقل إن كل ما يحصل من الشيء دائما أو أكثر ما كان غاية  
 ذاتية له فان لو انهم الغايات الذاتية ليست غايات ذاتية مع أنها  
 كذلك بل قلنا أنه لا بد وان توجد فيها غايات ذاتية ولما استحال  
 أن تكون الفسادة غاية ذاتية وجب جعل التركيب غاية ذاتية ثم  
 ولئن سلمنا ذلك لكن لا يمكن أن يكون الموقف غاية ذاتية من وجوه  
 أخرى وهوان المادة لو بقيت مشغولة بصورة معينة لتعطل سائر  
 اجزائيات ولأن تحليل النفس السعيدة عن غلات البدن غاية  
 ذاتية . . . . .  
 إليها القوة المحركة ثم القوة الشوقية ثم إما التحيل وإما الفكر  
 فاما غاية القوة المحركة فهي التي انتهت إليها الحركة أيها الغير وهي  
 حاصلة الاحالة وإما غاية القوة الشوقية فقد يكون هي نفس غاية  
 القوة المحركة مثلا إذا فرغ الإنسان من المقام فذكر موضع  
 آخر وإشاق إلى المقام فيه وقد تغاير إن كانا إذا تحركا إلى موضع  
 اللقاء المحبب وهذا إذا لم تحصل غاية القوة الشوقية سميت تلك  
 الحركة باطلية بالقياس إلى القوة الشوقية فاما إذا حصلت الغايات

أي إذا لم يحصل الغاية المحببة لم تكن باطلية

ففشل في ذلك  
 الذي قصد خلافه  
 فيه فغايات القوة المحركة  
 وهي الوصول إلى ذلك المكان  
 سببه الشوقية فلو كان  
 ذلك غاية

فكان المبدأ للثقل لا للتفكير فالتأني يكون المبدأ هو الثقل وحده  
 فهو اجزاء من العت اوسع طبيعة كالقشر وهو القصد الضروري  
 لوضع خلق وملكة نفسانية وهو العادة ثم ذلك الثقل قد لا يكون متحرك  
 فيه لصغر زوايه فان الثقل غير متحرك الثقل وغير المتحرك الثقل وسبب  
 حدوثه اما الملال عن الحاصل والشوق الى المستحصل واما اذا كان  
 المبدأ التفكير فالغاية هي الحزن المظنون او المعلوم **فانه**  
**فانه** جعل المبدأ لطيف لطيف لغايات اتفاقية وذلك  
 لانه كان ثبت الخلاء ويحتمل الجسم من اجزاء كرية قابلة للانقسام  
 ومما لا يوقعا ولما كان الخلاء متساويا لم يكن يستلزم كل واحد من تلك  
 الكرات في جانب منه اولى من الجباب الاخر فهي اذن كانت متحركة لينا  
 في ذلك الخلاء العبر المتساوي ثم اتفق فيها ان تصادمت على شكل عاين  
 فلم يزل تصادمتا حتى ذلك عند الفلك ومما في ذلك على هذا الشكل  
 فاستلزم هذه المشاهدة بافتاد اصولها **قوله** **فانه**  
**فانه** خيل ان كل من فعل فعلا الغرض وجب ان يكون حصول  
 ذلك الغرض اولى له من الحصول ولو كان كذلك لكان الله تعالى  
 يستكمل بغرضه فيكون حياجا له ذاته **قوله** **فانه** **فانه** ان كانت  
 بمدة الحاجة ان تلك الاولوية لا تحصل له تعالى الاستدراك الفعل فبما  
 من هبتي فلم قلت انه محال وهل النزاع وقع الاغ الغريب منه وان غلبت  
 به انه يلزم من ذلك اقتدار ذاته تحقيقه وجوده الى غير فبيته  
 ثم انه عارض هذه الاتساع باقتناع اعراضه عنه وهو ان من  
 فعل فعلا الغرض الاجتنان فانه لا يتحقق المخرج فاحتمل عليه فلو كان

غايته

البارئ تعالى فاعلا الغرض الاحسان لكان الله تعالى ناقصا  
 تعالى الله عنه **الوجه الثاني** اننا اذا علمنا ان الله تعالى  
 فالحاجة واجبة للدلالة المذكورة في العلة الفاعلية واضاع التلاحق  
 وهي غير واجبة كمال الحركات التي لا آخر لها والاقية التي لا تترك  
 نتيجة كل واحد منهما مقدمة قياس آخر لا الى نهاية **الوجه الثالث**  
 فيجوز في الامور المشتركة عتبات في علة عدم الشيء المشهور انما عدم  
 الوجود لان عدم الشيء بعد وجوده ليس لثبات الشيء والام لا يوجد اضلا  
 بل لا بد له من سبب وهو اما ان يكون وجوديا او عديا والاول باطل  
 لان ذلك الشيء الوجودي اذا اوجد فاما ان يحصل لا يحصل امر من الامر بالمعنى  
 في علة علة وجود المعلول او لا يحصل فان كان الاول كان عدم المعلول  
 لعدم العلة بالحقيقة وان كان الثاني لزم بقا العلة من الوجه الذي  
 باعتبار عدمه عند المعلول مع ان المعلول لا يحصل منه وذلك عما  
 وبقدرة صحته فالمقصود حاصل لا نحتاج الى حصول العلة مستحقة  
 لجميع اعتمادات المعبر عنها كونها علة منفكة عن المعلول جان ايضا حصول  
 التي المؤثرة في عدم المعلول نتيجة لجميع جهات المؤثرة مع انه لا يحصل  
 من عدم ذلك العدم واذا كان كذلك لم يكن الامر الوجودي الذي جعل علة  
 لعدم علة له هذا خلاف وانما ان كان عدم المعلول لعدم شيء فاما  
 ان يكون لعدم ما عدا العلة وهو محال لان ما لا يحتاج اليه الشيء  
 في وجوده اليه من عدمه عدم الشيء والعللة وهو المطلوب **والمنافع لعدم**  
 ان يحتاج بثلاثة اشياء ان ذلك يستدعي امتياز  
 لعدم العدمين عن الاخر في نفسه والعلية والمعلولية وصفان

يُفصل

فالمطلوب

ففيحصل انصاف العدم بغير **عدم** علته اما ان يكون لذاته فيصير الموجب  
في وقت متعاقبا لزمانه وقت آخر وهو محال ويتعذر صحته فان حاز ذلك  
فلحق مثلثة المعالوج حتى يكون عديمه لذاته لا غيره او لا لزمانه فكل من التثبت  
فيه اما عدم علته وهو محال لان الكلام فيه كاللزام في الاول ولا يمكن التثبت  
لان استناد المكناات بالاحوة الى عالج الوجود الذي يتجمل عليه العدم  
فيتمنى الاحالة الى معلول يكون عديمه العلم علته فيكون السبب الاول  
لعدم المعلول لعدم علته بل شيئا آخر ثم نقول ان ثبت ان عدم  
المعلول قد يحصل لعدم علته لكنه قد يحصل ايضا لمحصله كالبياض  
المستفي عن المحل لطيران السواد والذى يقال من ان استناد  
ذلك الضد كان جزءا من الامر الذي لا يحصل هو الاصح حصوله فكان استقاة  
عند ظهور الضد تكون بالحقيقة استقاة المعلول لا استقاة العلة ضعيفة  
لان الغنى العدمي لا يكون جزءا من المؤثرة في الوجود بل الاشكال في  
القيوت فيه ان حدوث الضد الطارئ مسترط بزوال الباع فلو  
عللناه بظهور احداث الزم الدور وهو محال في انه هل كراما  
لا بد منه في تحقق المعلول كان جزءا من العلة فيه اشكالان  
العدم قد يكون معتبرا في ذلك مع انه يتجمل جعله جزءا من المؤثرة  
في الوجود **بذلك** يزم وقوع التركيب في العلة المؤثرة وهو محال لان كل  
واحد من تلك الاجزاء اذا اجتمعت فاما ان يحصل لها عند الاجتماع  
امر تام يكن محاصلا قبل ذلك او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضى لذلك  
لأن آتد ان كان كل واحد منهما الى الواحد منها لم يستقل ذلك المستقل  
فيلغوا الزايد فان كان مجموعهما كان الكلام في كيفية حصول ذلك

ذلك ان لا يدرك الا بالام في حصول المعلول الاول فان كان لزاما  
 آخر لم يتبين وان كان الثاني يجب ان لا يحصل المعلول  
 بل ان الامور حال الاجتماع على ما حصل منها حال الازداد ويكن القدر  
 في هذه الاخير بالحيات العددية والاجتماعية **في قول**  
 وهو على ان يعطى قيام **في الامور**  
 الكلية للحركة وهو في البحث عن ماهيتها ووجودها وما لا يتقرر  
 حقيقتها بذاته **الموجود** يستحيل ان يكون بالقوة  
 من كل وجه والا كان وجوده وكونه بالقوة فيكون بالقوة **بالقوة**  
 غير محالة هذه الخلف بل لا بد وان يكون اما بالفعل من كل  
 وجه ومن بعض الوجوه فكل ما بالقوة فاما ان يكون خروجه  
 الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او اذ دفعة وهو الحركة فاعلم  
 ان حصوله بالتحريك او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على  
 التدريج او اذ دفعة وقد ظهر ان **شروط** هذا التعريف  
 فقال لا يمكن تعريف قولنا يسيرا يسيرا وعلى التدريج الا بالزمان  
 المعروف بالحركة فليكن الدور وقولنا اذ دفعة لا يمكن تعريفه  
 الا بالدفعة المعروفة بالان المعروف بالزمان المعروف بالحركة فليكن  
 الدور **والجواب** ان تصور ماهية الدفع والتدريج  
 لا يتبين ولذلك فانه حاصل لمن يحيط بالهشمت من سائر الحكماء  
 عن الآن والزمان فاندفع الدور في الاشكال والواقع ان  
 يقال اخذ وشاع سبيل التدريج غير معقول ان الشيء اذا تغير  
 فقد ليك التعريف لا بد وان يكون كالمعقول ما كان له والشيء كان

فانه لو لم يكن كذلك كان حاله عند الغير كحاله قبل التغير كحاله  
قبل التغير كحاله قبل التغير فلا يكون حال الغير متغيرا عند اخلاف  
فلفظ ان الله حدث فيه في ذلك الذي حدث وقد كان معدوما  
ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلو وجوده ابتداء وذلك الابتداء  
غير منقسم والا كان احد مجزئيه هو الابتداء لا هو واذا كان كذلك  
فذلك الذي حدث في ذلك الابتداء اما ان يكون موجودا فيه او  
لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل  
له وجود فلا يخلو اما ان يبقى منه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق  
فانتهى قد حصل تمامه في اول حدوثه فهو حادث في دفعه لا يميز  
يسيرا وان بقي شيء منه بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون  
هو عين ما وجد وهو محال لا لتحالة كون الشيء الواحد موجودا  
معدوما في دفعه او غيره فيكون الذي قد حصل ولا حاصل لا تمامه  
والذي لم يحصل فهو معدوم تمامه وليس هناك على هذا التقدير  
شيء واحد له حصول على التدريج بل ليس هناك الا امور مستتالية  
كل واحد منها الحقيقة حصول دفعه وامثال ذلك طو  
فانه قال الحركة امر ممكن الحصول للجمع فيكون حصولها كمالا  
للجسم لكنها تفارق سائر الكليات من حيث انه الحقيقة لها الا  
التأدي الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان احدهما انه  
لا بد هناك من مطلوب ممكن الوجود لكون التأدي ناديا  
النه وثانيتهما ان ذلك التوجه مادام كذلك فانه يبقى شيء  
بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذ لم يصل الى المقصود

ان في سائر  
بالفعل

وما دام كذلك بقي شيء منه بالقوة فهو اذن هويته الحركة متعلقة و  
بان يكون المتأذى اليه عاملا بالفعل وامّا سائر الكمالان فلا يوجد  
فيها واحدة من هاتين الخاصيتين فان الشيء اذا كان متوجها بالقوة  
ثم صار متوجها بالفعل فحصل للمشيئة من حيث هو هو التوجه نفس  
ماهيته ان يستعقب شيئا آخر وايضا فعند حصولها لا يبقى شيء منها  
بالقوة اذ لو بقي ذلك ففوق الجرم اذا كان في مكان وهو عند الحصول  
في مكان آخر ففيه امكانان احدهما لو كان الحصول في ذلك المكان  
والثاني لو كان التوجه اليه وهما الكمالان والتوجه مقدم على  
الوصول والاول يمكن الوصول في التدريج بل دفعة وليس كذلك  
فيه فلاذن التوجه كمال اول للشيء الذي هو بالقوة لكن لا يمكن كل توجه  
فان الحركة لا تكون كمالا لا في جميته وانما هي كمال له من الجهة التي  
هو باعتبارها كان بالقوة فالحركة له كمال اول لما بالقوة من جهة  
ما هو بالفعل والاطمين ان ذلك طعن في هذا التعريف من وجه  
في تعريف الشيء بما وافق منه غير جائز ونقص الحركة ان سهل من تصور  
ما ذكره من ان كل عاقل يدرك المعرفة بالضرورة بين كون الجسم  
متحركا وبين كونه ساكنا والامور التي ذكرتها مما لا يتصورها  
الا الاذكياء من الناس الكمال الاول لا يفترض الا فيما يكون حادثة  
يسير لا يسير وقد بينا فساد ذلك ههنا ان حدوث يسير لا يسير  
غير متع لكون الكمال الاول كما لا يمكن تصور شيوته الا في الشيء الذي يفرض  
حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصورا حدوثا على سبيل التدريج  
متوقفا على تصور الحركة على ما يتقده اصحاب انسطوف قد بينا هذا

[illegible]



فكون الحركة مركبة من اقوي مستتالية غير قابلة للقسمة وذلك  
 ايضا محال من وجهين اما اولاً فلان ذلك الجسد من الحركة  
 يقع على مسافة منقسمة عليها سطحه. وذلك نفسه الحذف  
 يمكن ان يحركه الى نصفها نصف تلك الحركة فذلك الحرك من الحركة  
 منقسم واما ثانياً فلا لا يودعنا مركب المسافة من الاجز التي لا  
 هي فلا يحرك جزء من جزء الى آخر فلكل حركة ان يصل حال كونه ملاماً  
 تمام الجسد المتحرك الممتد فهو محال لان في حيزه قد انقطعت الحركة  
 لوقوعها فيكون المسافة منقسمة فالحركة عليها منقسمة ايضاً  
 الحركة عبارة عن كون الشيء مماثلاً للشيء معد لوجه مماثلاً للشيء آخر  
 وعلى هذا المنطق انها الحصول للجزء الثاني عقب الحصول  
 في الحركة الاولى **ثانياً** فقولنا اما اولاً فكل ذلك من تعارض اما الحرك  
 وهو باطل ومع ذلك فالحركة ايضا غير معقولة لان الحركة  
 اما المسافة الاولى او الثانية او مجموعهما او اسعال الجسم من  
 احدهما الى الآخر والاولان اطلاقاً والاثنتان مع حصول  
 تلك المسافة بعد حصلت الحركة والاول ايضا باطل لوجهين اما  
 اولاً فلا سيما لا يوجدان معا فاذا كانت الحركة عارضة فغير  
 ممكناً وجب ان لا يكون للحركة وجوداً اصلاً واما ثانياً فلان  
 المسافة الاولى هي التي عنها الحركة والمسافة الثانية هي التي  
 اليها الحركة والعلم الضروري حاصل بان الحركة ليست هي نفس  
 ما عنه الحركة او اليها ولانه لو كان كذلك لزم انتقال الازمان  
 وسابع العطف والدواعي ايضا باطل لان اسعال الجسم

الحركة انما هي كذا  
 تمام الحرك المتحرك اليها  
 وهو محال لانه حينئذ

احدى المتساويين الى الاخرى بعد انضافه بالآخرى وود متساويان  
 اصناف الجسم ما علمته ليس امر اوسا بل هو امر وصي اعتقادي  
 وسعدو كونه امر اوسا الا انه لا يكون ذلك الامر الثبوتى الذى  
 حصل حركته لانه نهاية للحركة ونهاية الحركة ليست نفس الحركة  
 اما مسبوها بعد عولها على طرفين الجسم لم يكن محركا فصاويها  
 فلا بد من محدد امر الحركة حاله محسوسه ورا الجسم وذلك لانه  
 وان يكون امر او عددا والاول ضعف لان الحادث شرط كونه  
 مسبوها بالعدوى سمع ان يكون معه حصوله على هذا الشرط لانه والجمع  
 النقيض والامر فهو فان مسعنا صاممكنا قد ثبت بالذلة ان  
 الامساع والامكان مستحيل كون احدهما امر اوسا لان السى  
 او ان حدوده حاد وخرى اق مرمصة بعد ذلك ما يوا ونزول عنه كونه  
 حاد ما مع ان الحدوث مستحيل ان يكون صفه موصفة والالزم التسلل  
 والاعا ايضا ليس صفه موصفه والالزم الدور ولذا العواي جمع الاموال  
 المعاصرة الى لا سوت لها في الخارج والمالى ايضا ضعف لانا  
 شعيم الذلة في باب الحسن والمحسوس على ان الحركة تسهل ان يكون  
 مدركه بالبصر هذا لانه ما ذكره زينون  
 الحركة اسم لمعنى الامر المنصط للمعقول المتحرك من المبدأ الى  
 المسهى وهو الحركة بمعنى القطع وذلك مما لا حصول له في الاعان لان  
 المتحرك مادام لم يصل الى المسهى فالحركة لم يوجد تامها واذا وصل  
 فقد انقطع فاذا لم يوجد له المعنى في الاعان بل في الذات لان  
 المتحرك له نسبة الى المكان الذى تركه والى المكان الذى ارادته فاذا ارادته

الصور بان في الخيال معا حصل السعة بامر محمد من اول المسألة  
 الى اخرها وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم وسطا بين  
 المبدأ والمسي اللذين للمافه وذلك انما يحقق اذا لم يكن الجسم حصول  
 في من جرد المسألة الا اننا واحدا اذ لو اسفرت في حد واحد اكثر  
 من ذلك لكان ذلك الحد متني حركته فحينئذ يكون حاصله في المنتهي  
 في الوسط من المبدأ والمنتهي ثم يدعى ان المايبه انما  
 تشخص في مور خارجيه وملك الامور بينهما هذه الموضوع والمان  
 ومافيه الحركه فالحادث منه الباقية له لتشخص فاسية لاجل الوسط  
 الذي هو الحركه يكون الحركه الواحدة بالعدد في الوسط بين مبدأ  
 بالتحقق في مسي الموضوع واحد بالتحقق في زمان واحد في موضع واحد  
 وهذا المعنى امر واحد موجود في الزمان مستمر باسم الزمان لسائر الاعراض  
 ثم اذا فرضت المسألة حد ودعته بعينه وصور الحركه الى المايبه تعرض  
 لذلك الحصول في الوسط انما يحصل في ذلك الوسط انما هو رزته  
 حصول في ذلك الوسط امر واحد على رايه التحصنه فادارج الجسم  
 عن ذلك الحد مقدار ال كونه حاصله في ذلك الوسط وما زال كونه  
 حاصله في الوسط من ذلك المبدأ وذلك المسى بالاجتماع ملك الحركه  
 فاسية بالتحقق لكن رايها غارض مرعاهها ثم لا يترفع احد  
 هذه العوارض لان تعاملها اما يكون متالي الوسط في المسألة والمان  
 في الزمان ولما اسع ذلك اسع سالي هذه العوارض **المسألة**  
 اما الحركه بمعنى القطع بعد تسليم انها لا وجود لها في الخارج وهو للم  
 انما لا معنى فالكلام عليه فامر على الوجود الذاتي واما الحركه

في  
 بالتحقق

معنى الحصول في الوسط في اما ان يكون من الموجدات القارة او المعقضية  
فان ثانياً ان لم يكن محققاً محاذاً الى الحصول تغيير اصلاً كما ان حصوله  
حصول سائر المسافات القارة لا يحتاج الى شيء من المعارف وان كان  
الثاني معقول المعقضية اما ان كان قابلاً للتقسيم الى غير النهاية او لا يكون  
وعدد التقسيم هذا هو معنى الحب في هذا الموضع والاولى بهذا ان  
يقال ما ذكره برون في تلك في التفرع ويات فلا يتحقق الحول عنها.

### في التفرع من الحركة الى الحركة

وهي خمسة فاما الحركة وما اليه الحركة وما فيه وما له وما به والرومان  
في ان الحركة هي التي تتحرك **تحت عين** لا تحقوا فيه سبع لوجهات  
لوحرك لانه لا ميع سلوه لا يتحرك بالذات مع معانيها وفساد الثاني  
يدل على مصاديقه لا بد له من الحركة من الحركة في الحركة  
ولو دام لما حصل الحركة الاخر ولا يكون حركته فادن الحكم لو اوجب  
لذاته الحركة لما اوجب الحركة للحرك لانه فاما ان يكون له  
مكانه مطلوب بعد حصوله اليه وجب ان يسكن فلا يكون حركته  
لذاته او لا يكون فحينئذ ليس ان يحرك الى جانب او الى ان يحرك  
الغيره فاما ان يحرك الى الطرف فهو محال او لا الى شيء فهو الاثر  
لوحرك لانه جسم لو حركه كل جسم دل على ان لا جسم ما لا يحرك  
ملك الخصوصية **في** الحكم فاما الحركة فلا يكون ماعلا لها لا محالة كون  
الشيء الواحد ماعلا على ما في المحرك اذ هو اما ان  
يحرك ان يحرك فلو كان الحركة في ما يقع على نفسها او لا ان يحرك  
فالحرك من حيث انه يحرك غير محرك **في** حركة الحكم توقف على كونه

جزء من غيره فحركة الجسم متوقف على حركة غيره وما توقف  
 على حركة الغير لا يكون بالذات **فصل** في ما يتعلق بالحركة  
 في الطبيعة فانهما حركة لذاتها مع انهما لا يلزم من دوافعها  
 دوام الحركة ودوام اجزاها وخصوصا عند الوصول الى المطلوب  
 فلن نسلم اقتضاء الطبيعة الحركة مشروطا بحالة ملائمة  
 فتجد الحركة لا اجل تجدد القرب والبعد من تلك الحالة والسكون  
 انما يحصل عند الوصول الى الملام فقول **فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر  
 في الطبيعة فاعلموا ان الحركة والجسم وحده لا يمكن دفع هذا الاشكال  
 الا بات الجسم لما اقتضت ذلك لان كل جسم كذلك وهو الحركة الملائمة  
 التي لو صحت استقلت فقع المشقة الاولى **فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر  
 لاننا نسوق الاجسام في الجسمانية لا سيما على ما ذهب الحكماء على ما ساق  
 تقريره ان شاء الله تعالى **فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر لاننا نسوق  
 في الجسمانية الاستواء في جميع الصفات اللانته فان الاطلاق متساوية  
 في جميع الصفات اللانته متساوية للعناصر في الجسمانية مع انه يستحيل  
 على كل واحد منها اكثر مما يجب لاخر لا سيما في الحرف عليها عندكم فكل  
 ما جعلتموه عند هناك فاقبلوه متساو عنكم هناك ان ذلك لا خلاف المأذ  
 فلم الجون في مثلنا **فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر لاننا نسوق  
 هو المتحرك لا يقع به لعم من حيث هو متحرك على حركة نفسه بل يقع به  
 ان الشيء الذي عرفت له المتحركة هو الذي عرفت له المتحركة بعينه  
**فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر لاننا نسوق على حركة جزءه لو كان  
 له جزء واحد الجسم البسيط الاجز لا ينطلي هذا التوقف **فصل** في ما يتعلق بهذا العنصر

لكن ان سلمت حركة الجسم توقف على حركة جرمه بل لو قيل انه يتوقف على  
سكونه لكان أولى مرات الجرم لو كان يتحرك بالذات لكان هو متحركا بالاستقلال  
فلا يكون للملك متحركا بالذات بل حركة الجسم عند حركة الملك حركة  
بالعرض لا بالذات سلمت ان كانت لا بد من حركة الجسم لكن ذلك لا يقتضي  
الا انه لابد من حركة الجسم من امر آخر فاما انه لابد فيها من امر آخر فانه  
حركة الاجزاء قد لا تكون غير ثابتة ولا تكون مطلوكم حاصلا **في قوله** انا اما  
ان يقف هذه الفرق بائورد هي من حيث الفلاسفة وان كنا بشا عفاها  
واذا كان كذلك لكانت صحيحة على اصولنا وان كانت واحدة على اصول  
**في قوله** المستند **في قوله** في مثلثة مباحث قد يكون  
متضادين بالذات لتمام الكيف فكما حركة من المتضادين في البياض وانما  
في الكيف فكالاستغناء غاية القول الى غاية التوقف وقد يكون بين المتضادين  
بالذات كاستقلال الصفة الى التليق **في قوله** الذي في الغاية  
الى التوقف الذي ليس في الغاية وقد يكونان متضادين بالعرض اما لاجل  
عرضين لا بد من كمال المركز والمحيط فانما متضادان بالذات بينهما فان كل  
واحد منهما نقطة بل لعارضين عضا لهما وهو كون احدهما غاية القرب  
من الفلك والآخر غاية البعد عنه او غير لازم كما اذا استقلت من  
جانب المسافة الى جانب الاخفاف احدث بينهما سدا اما الآخر مستقيم وكونهما  
كذلك ليس بالقطع بل بالاتفاق **في قوله** كل نقطة تعرض للمستديرات  
لحركة منها حركة اليها فكون كل نقطة منها سدا او مستقيما لكن لا بد ان  
واحد من الاثنين فلكا نقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها لثلاث  
باعتبار المذكور يكون كونها بداية الحركة ونهاية لها وهذه النقطة



قبل المفرد وهو محال لان المفرد في المنسوس لا يزيد في جهة  
 او مفعله وذلك محال لان المفرد حركة وليس له الحركات في غير موضع  
 حتى يقال انه اول الحركة او بعدة وهو محال لان المفرد في حيزه لا يزداد  
 الحجم للموجب للأضداد فيلزم وقوع الاضداد في مثل وقوعه هذه الحركات  
 واما ان كان في داخل الاتية فذلك اما الحركة كاتية وهو محال  
 لان تلك الحركة ان كانت الى جهة واحدة وجب ان تنقل الزيادة  
 اليها لان نقلها لسهولة من صدعه لولا الى جهات مختلفة فيكون الطبيعة  
 المتشعبة لتعمل في افعال مختلفة مختلفة واما لان يزداد مقدارها فيها  
 وهو المطلوب **اما** في الجسم مركب من الهول والصور  
 والهول ليس له في ذاتها مقدار ولا المقدار له في ذاته كانت  
 نسبتهم الى جميع المقادير واحدة فمادة الجسم الكبير قابلة للمقدار صغير  
 وبالعكس **ب** الجسم سواء كان مركبا من الهول والصور او لم يكن  
 كذلك لكن مقداره في ذاته ونصف الجسم البسيط سواء في تمام  
 الطبيعة لكلا المتساويان في تمام الماهية متساويان في جميع الاعمال  
 فاذن كل جسم ممكن انصافه في نصفه وبالعكس **و** **مستلزم** لان  
 التقسيم في الوحدتين الاولين غير محيطن بطرفي المقصود الثالث  
 الرابع يقتضيان جواز التحلل والكتلة في الافلاك وهم يقولون  
 به فان ينصف الجسم مقدار القطر وبالعكس وان لا يكون في من المراكز  
 لتحقيق لقدميتين من المقدار في جسد ان لا يكون لغيره الا في ارض  
 مقدارها المعتدلة **د** **و** لا اكثر يا هذا بعد المباشرة ما هو الاصل  
 لهذا الباب وهو كون المقدار عرضا في **هـ** **و** **مستلزم** لان



لبحر سبب انفصال جسم آخر به فكلت الزيادة متداخلة في الأصل والافعة  
 لجزءه الى سطح الاقطار متشبهة بطبيعته فذلك هو التماسك وضده  
 والتماسك هو تلك القوة فان الحركة في الكون وهو بعيد عن  
 ان يكون الاصل والافعة والافعة نافية وكل واحد منهما مع مقادير الذي  
 كان نوعا من الحركة وكل واحد منهما له ايقينه او وضعه او كيفية لكن ذلك  
 في الحقيقة ليس حركة **الكظ** **في الحقيقة** في الحقيقة لتكفي في افاعه  
 الاربعة لثبات الافعال والافعال في مواقع الحركة فيها يستدعي  
 بيان مقامين في ان حواطها قد تنقب فيها مع بقا طبائعا التماسك  
 ذلك المعنى المتبع دفعة بل على التدرج امتساك المقادير الاولى  
 من الناس من انك الاستحالة فزعم ان اتحاد الصغير ابد لا بالبعكس  
 فحقا نحن الماتر اما بنفوذ اجزائنا رية خارجه فيه او يرون اجزائنا  
 فيه او بانقلاب بعض اجزائنا في النار او اخلطها في الماء فاحتمل ان يتحقق  
 جميع المار مع بقائه ماز فلا فليست هذه للوجود المثلثة اما الكون فباطل  
 لو جين في الاجزاء النارية الكامنة في الماء اما ان يقال ان سطحه ليس  
 ما كان يصل اليها حال كونها كائنة لو كان يصل اليها والاولى ان يخل  
 لان الماء لطيف يصل لغيره اتصاله لا سيما ان يكون اتصاله به غير طبيعي  
 والشأن يقتضي ان يحتم به ابد كما يحتم به حال تنحيط البرق  
 لا بد له من سبب خارجي والا كان محاصلا ابد لا وهو النار ثم ان النار  
 لا تحب ان توافقت من النار الكائنة لا تقف كل واحد من النيران  
 الكائنة من النار في اجزاء النار وانما ابد الله وذلك يقتضي ان جذاب  
 كل واحدة من تلك النيران الى موضع واحد وانفصالها عن الخليط

فإذا حال الموت وقد نفوا باطل الملائكة لوجهه فإن جلا من كبريت من النار  
صغيرة قد مر من قبله من بعد عنه لعله لا يعمل كده فإن كان كان  
بالوعد وقد عليه من الخارج ويجب أن لا يكون أكثر من ملك الشعلة في الخارج إذا  
وضع على برده فإن كان ذلك لعله اجزائية نافذة فيه فذلك باطل  
لأن المارد نفور بالطبع عن أعاد ولا يتحرك إليه بالطبع اللهم إلا أن يقال  
أن مجازاته مما يجب لصلو الأسعد لذلك النفوذ وذلك قول بالاستحالة  
**الحج** قد يتحقق بأمره وقد يغضب الإنسان فيتحقق بشرية من عين  
ورود قادية عليه وإنما انقلاب بعض الجواهر المادية فذلك باطل لأن  
الاجزاء المادية متناهية فلا يكون بعضها بالانقلاب تمام الأولى من المبادئ  
إلا أن العرب أولى بقول الأثر من البعيد فكان يجب له الظهور  
السفينة أن يظهر كل السحر في بعض المآثر حتى يصير بعضها لشارف  
بقي البلاء على كمال برودته لكن ليس الأمر كذلك بل ظهر بعض السحرية  
في كمال الجسم ولما بطلت الإحتمالات المثلث ثبت القول بالاستحالة **والجواب**  
لأن الجسم قد يتغير في إثبات الاستحالة في هذه النوع من الكيف من طلقا  
بما ذكرناه وأنه غير كاف لأن ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في  
حالة بعض الأجسام ويدونها فاعلم الخ فليس يقال النار مع بقائه  
فأرضها تبرد فلا إحتمالات الأرض مع بقائه أرضه فليس من طرية  
أرضه بسبيل البقاء والمآثر يصير يابسا مع بقاء ما يثبت كبريته لأرضه  
على سبيل الشف وإت الاستحالة يصير في ذلك العلم إلى غير ذلك  
من الكيفيات المحسوسة فذلك مما لا يتغير في أصله ثم ربما حاد أول  
لأن الأرض تعلب ماء لوجها العيش ولكن ليس ذلك مما ذكرناه في الأثر

[illegible]

عدم

عاجيل التدرج المحسوس **فسم** الذي يذكرك فافهم ان الكيفية  
اذ تغيرت فهي اثنان مع مع البغير او اثنان فان لم يكن فاما ان يكون عددا  
ع التدرج وهو محال على امر لود فبعضه فيكون اثنان وحيدان ان استمر بعد  
ذلك لم يكن احد كثره الكيف مستمر ان استمر الكيف استمر لمر كثره الكيف  
او استمر فحرف الهمالة كيفية اخرى حد وثا اثنان فاما ان لا يكون من الاثنين  
فان فلهن تاتي الاتاق وهو محال او يكون فلا يكون البغير مستمره الحقيقة  
فاما ان بقيت تلك الكيفية فاما ان يكون قد حدثت حال تغيرها في لونا  
في اول حدثت في زمان الش والاول والثاني فيوجد القيمة المذكور فيها  
بغيره والثالث منع من وقوع البغير **اضلا وفسلا** ان المحققين يقولون  
لاجل هذه الدلالة على السخالة بقاء الكيفية الواحدة بالخصص مع الاشتداد  
والمقصود بل في عمالات المع من اثنان الى اثنان متباينة بالماهية كل  
واحد منها الى الوجود واذا كان كذلك فلا بد من تحلل الانسنة بين تلك  
الاناث فلا يلزم تاليها وذلك ببقائه من ان هذا الحدوث وان  
كان متدرجا بحيث لكنه الحقيقة ليس كذلك **فارجع الى الفان**  
**عنه** بان هذه الانواع موجودة بالقوة فيكون تلك الاناث المتباينة  
بالقوة لا بالفعل **وهو** الذي ليس في مادتنا على المع للتغير  
الا تلك الانواع المتباينة لزم من كون ذلك البغير بالفعل كون تلك الانواع  
بالفعل **فسم** لما قلتم ان القاطع بالحدوث التدرجي حقيقة  
فانكم في هذه التدرجات المحسوسة **فسم** المحقق قولنا في مثال  
واحد من قياس عليه الباء فلفظ من السواد والبياض عشر مرات  
فاذا جعلنا المرتبة الاولى السواد في تلك الانوار المتوسطة ماكون الحقيقة

ثنا

والله اعلم



في علم  
في علم  
في علم

لا من مكانه بل فيه لم يكن حركة مكانية بل انما تغير نسبة اجزائه  
الى احوالها درجة هذه اجاوية او محوطة واذا تغيرت تلك السبب  
تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع **باب في سر كل واحد**  
من اجزاء العالم كحركة مكانية **فلمن** اكثر الناس بيان عن  
في ذلك وتقدم ثبوته فالمقصود حاصل لان الاجزاء وان تحركت  
عن اماكنها البها لكن الجميع ليس كذلك واشتلت الهيئة الحاصلة  
له بسبب ما تعرض اجزائه من السبب متغيرة عند تغيرها **باب في**  
**في علم** **باب في** اما الجوهر فالأمر فيه على قولنا ظاهر ان  
الجوهر هو القائم بالنفس والحركة لا تأتي الا في الصفة على ما مضى  
وامتاعا **فقال** **باب في** **باب في** **باب في** **باب في** **باب في**  
لعمري الذلالة على ذلك ولا بد من بيان مقامين **باب في** **باب في**  
لجوهرية ملكة الزوال عن مراد هذه العناصر واختلاف مع سلك  
الكون والفساد والحكماء انا جند ولا في هذه العناصر الا في الافلاك  
والكواكب **باب في** ان العناصر لما كانت اربعة كانت وجوه الكون  
اثنى عشر لانها اثنى عشر اربعة اوجه منها وهي صورة الارض ماء  
والماء هواء والهواء فاد حصل المقصود في ذلك لانه سبب هذه  
القضايا ان الماء مشترك بين الارض والارض تجو على انقلاب الارض  
فان بان لعل ليجل يتخذ من مياهها مادة ويحلق فيها اجساما صلبة  
بحرية حتى يصير مياهها جارية كما تعقدون المياه اجارية لاجزاءها  
وعلى انقلاب الماء سلكا يتشقق الماء عند التشنج وعلى عكسه بان القبح  
اذ اوضع في البحر بحيث يبقى طرفه خارجا عنهم وسد بابا فانه يجمع

محمد بن  
يحيى

فيه ما ذكره كثير وعمل انقلاب الهواء فاذ لم يبقه عند الخاج بالنفخ  
 يحصل ذلك وعمل عليه بما يحصل عند الانطفاء ولا يعلم ان هذه  
 امور دجنية غير بعيدة من حجات الامتيازات فلا تعيد هذا المطلوب  
 العلمي وقد ذكرنا تلك الجهات في المباحث المشقة بل المعتمد ان الاجسام  
 متساوية في الجسمية ومختلفة في هذه الصفات فلو وجد ان الصفات  
 منها شيء لكان ذلك اما الجسمية وهو محال لا يتصلح للاختلاف في المعقول  
 عند الاختلاف العلة او الامور في الجسمية وهو محال لا يتصلح للاختلاف  
 لانه ان كان لا يشاهد له حال وان لم يكن رازا لها لم يكن هذه الكيفيات  
 الحاصلة بسببها لانه لو لم يكون محلا لها وهو محال لما ذكرناه باب  
 ان المقدار عرض انه يحتمل ان يكون الجسمية محلا او لا يكون محلا  
 واما محال وهو محال ان ذلك ان كان جمعا الوجهات عاكس القسيم والا  
 كانت نسبة الى محل الاجسام نسبة واحدة فلما ان يحى افادته للمحل  
 كل الصفات وهو محال او لا يحى وهو المطلوب وهذه الطريقة متينة  
 وفيها اجاث دقيقة ذكرناها في نهاية العقول ولكنها لا تنتم الى اصول  
 الفلاسفة فانهم يعملون الكون والفساد على الافلاك **دعنا** **دعنا**  
 ان حذوف هذه الصورة لا يمكن ان يكون على سبيل التشديد بحسب هذه  
 الوظيفة شوجية عليهم اعلمنا واجتنبوا عليها بما هو ثلثة **ف**  
 الصورة عند اشتدادها او تنقصها اما ان يبقى في جملة فيكون قد  
 حدث معها لم يكن او ان شئ كان مع كون تلك الصورة كما كانت وان  
 لم يبق منها اكر عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بد وان تحصل عينيها صو  
 اخرى ثم ان تلك الصورة المتعاقبة اما ان يوجد فيها ما في اكثر من ان يوجد

تكون في الصورة

ن

عدم

فكون حال الحركة لا حركة او لا يوجد ذلك فمناك صورة آنية متتالية وذلك  
 محال لاشتتاع ثنائي الا فان في الصورة لما يكون متعاقب صور لا توجد واحدة  
 منها اكثر من آن واحد وعدم الصورة للمفارقة فوجب عدم الذات  
 فان لا يبقى شيء من تلك الذات زمانا فاما كل متحرك فانه موجود زمانا  
 للحركة والاشي من المواد يتحرك في صورها في الصورة فيكون والجوهر لا ضد  
 له وما لا ضد له فلا يتحرك عنها واليهما فالصورة يتحرك عنها واليهما **علم**  
 ان الوجه الاول لا لا يثبت ولكن ما نفع من احد وشي على التدرج من مطلقا  
 سواء كان له حادث جوهر الوجود فانه وذلك يقتضيه المتضمن للحركة والكيف  
 لكم والشا في ضعيف لان قولة الصفة المتقدمة توجب عدم الذات  
 ان عنده لانه توجب عدم المجموع الحاصل منها ومن جاملها فذلك الحق لكنا لا  
 بجعل المتحرك ذلك المجموع وان عنده لان ذلك يوجب عدم المكان الحاملة  
 فذلك باطل والا لزم عدم المادة عند عدم الصورة المعينة وحدوثها  
 حدوث الصورة المعينة وكل كان وفاسد فله ما كان عند الشيء فلما كان  
 مادة لا الى نهاية هذا الخلف **والثالث** ضعيف لما بين ان قد علم  
 الصورة لا ضد لها بحيث لفظ هذا المخصص في هذه البحث فان **علم**  
 فكيف احال عندكم فيه قلت قد بينا ان المعنى بالاستعداد والتقص  
 فوالتي انهم مختلف في الماهية متماثلة في الجنس وليس الوجود في مختلف  
 قوة الحيوة حقيقة الحقيقة وشابهها عند التحليل ولما لم يكن الامر كذلك  
 لا جمع لم يكن القوة الحيوانية والافانية قابلية للتفاوت واما ما  
 القوي فلم يثبت عندنا انه لا نعرف في حال الحركة بالفساد الذي ذكرناه  
 واما المقولات البشيمة فانها قابلية لمعوضاتها ان كانت تحركة





في جمع الحركات لأن كل حركية في زمان وكل زمان منقسم دائما  
 فكل حركية فهي منقسمة دائما - انقسامها لانقسام المسافة وذلك  
 في الحركة في الزمان لأن كل حركية فيها مسافة وكل مسافة منقسمة  
 فكون الحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها وكل حركية اجزاء منقسمة  
 انقسامها لانقسام المتحرك لأن كل حركية عرض حال من انقسام الجسم  
 لا بد ان الحركية في المنقسم منقسم فكل حركية منقسمة والاشبه ان ذلك  
 مختص بالحركة التي لا تكون مكافئة لأن المتحرك المكافئ ان لم يكن له  
 جزء بالفعل استعمالا ان يكون جزءه متحركا بالفعل وان كان عاملا  
 بالفعل لم يكن متحركا في الاستقلال بل ابد وان تكون اجزاء متصلة  
 او متناهية فلا تكون متحركة بالذات بل بالعرض **فكون حركية** **ولا**  
**هذه** **لأن** **المتناهي** **او** **الجزء** **المتناهي** **الطرف** **وهو** **المتناهي** **الطرف** **المسافة**  
**وطرف الزمان** **فلهذا** **الحركة** **بهذا** **المعنى** **ليس** **متحركة** **لأن** **كل** **حركية**  
**فهي** **بمسافة** **منقسمة** **في** **زمان** **منقسم** **فليس** **يتم** **حضر** **لها** **الزمان** **الحركية**  
**الحركة** **التي** **لا** **يمكن** **ان** **تتغير** **الحركة** **في** **الوجود** **اصغر** **منه** **هو** **الحركة**  
**سواء** **كان** **ذلك** **الحركية** **غير** **الحركية** **لأن** **الاعتدال** **بالعرض** **او** **بالفعل** **ولعله** **يكون**  
**بالفعل** **ابدا** **لأن** **اختصاص** **ذلك** **القد** **بعض** **الخاصية** **بعض** **الاشياء**  
**بالفعل** **حيث** **ان** **لا** **ينقسم** **لا** **يتحرك** **لأن** **لا** **ينقسم** **لا** **يكون** **له** **اطراف** **ولا**  
**يكون** **حجاب** **منه** **يلتصق** **المقصد** **وجانب** **آخر** **لحق** **المركب** **واذا** **لم** **يكن** **ذلك** **لك**  
**لم** **تصح** **عليه** **الحركة** **وهذا** **لأن** **المتحرك** **والزمان** **والمسافة**  
**ان** **كان** **المتحرك** **واحد** **لأن** **تعددت** **المسافة** **تعددت** **الزمان** **لأن** **المتحرك**  
**حصول** **الجسم** **الواحد** **دفعته** **مكائنه** **وان** **تعددت** **الزمان** **فان**

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

في كل حركية  
 في كل حركية  
 في كل حركية

كانت الحركة الابن لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يمشى  
مسافة واحدة في زمانين وان كانت الكم والكيف وجب التعدد لان  
الكيفيات التي وقع فيها التبدل في الزمان الاول غير باقية في الزمان  
الثاني حتى يقع التبدل في اعينها وامثال تعدد المتحرك فان كانت  
الحركة في الكم والكيف والمتحرك فيه لا حالة متعدي لان الكيفية التي  
لا حدها غير المتوحد للاخر وكذا المقدار وان كانت في الامور فان لم تكن  
المسافة تعدد الزمان فان تعدد الزمان تعدد المسافة ولا لعل فيها  
استتاع مفصول جسيم في زمان واحد في مكان واحد **الفصل الثاني**  
**في بعضها** وهي ستة المتقسيم الاول فالحركة انما تكون واحدة  
بالشخص او بالوضع او بالجنس لانهما في الحقيقة واحدة فاما تحقق عند وحدة  
موضوعها وانهما في واقع وفيه واما وحدة الموضوع والزمان لا بد منه  
في وحدة كل عرض لاستحالة قيام الواحد لمثلين ولإعادة المعنوم واما  
انه لا بد من وحدتهما من وحدة مافيه الحركة فلانه يمكن ان يكون متحرك  
يقطع مسافة في زمن واحد لا يتجزأ وينبغي ان يكون ابتداء هذه الحركات وانها  
واحدة ان يكون هناك الزمان والموضوع واحد ولا حركة لا يكون واحدة وانما  
وحدة الحركة تعتبر معتبرة لانها لو قد فاعركا جسيما قبل انقطع عن كماله  
معهما في جميع حركات الحركات واحدة اللهم الا ان جهة لانه محتمل فيها  
بسبب تباينها الى الحركات انقسام لكن مثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة  
الاتصالية للحركة كما ان الحركة العقلية مع انقسامها لبعضها انقسامات بسبب  
المساكنات ولذا قل ان يقول **الحركة الثانية** لان يكون له  
اثر او لا يكون فان لم يكن متحركا وان كان فاما الحركة التي وجدت في محال

فامر

الحركة والشيء في بعضا

أو حركة زحزحة فيقتطع تغاير الحركتين تغايرا حركيا وأما حركة المبدأ فيقتطع  
 كافية لأن الجسمين قد يتحركان من البياض إلى البياض إلى الترادف والثاني  
 إلى الاشتقاق وكذا لو حلة المنتهى مرات الوصول إليه قد تكون كافية وقد  
 تكون على التدرج والمتمدد فيمكن وقوعه على النوعين ووجدتها معا غير  
 كافية في المثال السلوك من أصلها إلى الآخر بطرق كثيرة نعم ووجدتها لا بد  
 لو حلة الأقسام الثلاثة المذكورة والاشكال الأربعة في هذا الموضوع  
 أن يقال المانع في أن المستقبل لم يجد والمعتمد الذي لم يكن يكون متصلا  
 بالمعتمد الذي سيوجد وأما المحاضر فعلا الآن وليس هو حركة ولا الحركة  
 متحركة عنهما ولا لزم تالي الآتات ولما الذي يقال الحركة هي الحصول في  
 الوسط وسواء ثابت أو في جميع الزمان ضعيف لأنه يقتضي كون الحركة  
 امرأا شائبة في أول ذلك عبارة وأما وجود نفس النوعية فاعلموا  
 أن اختلاف الموضوع لا يقتضي اختلاف ماهية الحركة لأن إضافة الحركة إلى الموضوع  
 لم يزد من ماهيتها واختلاف المعارض لا يوجب اختلاف المعارضات  
 الماهية وأما الانتماء فغير مختلفة بالماهية ولو كانت مختلفة لكن ذلك  
 لا يكون حلة الاختلاف النوعي في الحركات لأن الزمان من معارض الحركة  
 واختلاف المعارض لا يوجب اختلاف المعارض ولما الحرك فغير معتلة أيضا  
 لأن الحرك التي إحدى قد يفعل حركات مختلفة وبالعكس وإن تالي المتماثلات  
 إلى المخالفات كما أن إذا خرجت هذه الأقسام عن الاعتبار لم يبق سبب اختلاف  
 الحركات بالنوع إلا الاختلاف فيما عده وما إليه وما فيه فإذا اختلفت هذه الثلاثة  
 بالنوع كانت الحركة واحدة بالنوع وإذا اختلفت واحدة منها اختلفت فإذا  
 لم يحد ما عده وما إليه واختلف ما فيه اختلفت الماهية لتباين التعريف

فلما اذا اخذ الايض الى النصف الى النحر الى السواد وقادة الى العنقية  
 الى الخضة الى السنية الى السواد وامسك الايمن فان يكون حركتان من  
 جبهة الى منتهى احداهما بالاستقامة والاخرى بالاستدارة وامسك الايسر  
 اذ العنق باينه واخلف باينه وما اليه اخلقت ايسر اليك فالاسفل من  
 البياض الى السواد بخلاف الاسفل على العكس وان كان الطريق واحدا  
 وفي الايمن كالصاعد والمهابط والعلات الحركات بخلافه فان وقع له فاعلم  
 وقاد وقع احدهما عيب اخلت فاعلم فيه **المسألة الثانية** الحركات  
 قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة والسرعة هي التي تقطع مسافة اطول  
 في الزمان المتساوي او المتساوية الاقل والاطول في الاقل والبطي في البطي  
 ثم فيه كذا **مسألة** ان البطول ليس بمتساوي السكيات بل هو ثلثة ما لو كانت  
 كذلك لكانت نسبة السكيات المتحركة بين حركات الفرس من اول الموضع  
 الى الظهر خمسين فرسخا الى حركته كنسبة فصل حركة الفلك الاعظم الى حركته  
 لكن الفلك الاعظم قطع قوسا من سبع مقادير ومعلوم انه ان يدور المسافة  
 المذكورة الف مرة فحينئذ ان تكون سكتات هذه الفرس ان يدور حركته  
 الف مرة فلو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة خلف تلك السكيات لكن  
 الامر بالعكس فاننا لا نشاهد هذه حركته سكتات اصلا فوجب ان لا يكون البطول  
 لتمام السكيات **مسألة** اذا غمرنا فاختتمت في الارض فاذا ارتفعت الشمس  
 من افقها الشرقي وقع لها ظل في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الى ان  
 يبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فاما ان تكون حركته الظل في الانقاص شأوة  
 في الشريعة لحركة الشمس في الارتفاع وهو محال والا استمر المداوران في المقادير  
 او يقال حركته الظل مشوبة بالسكيات وحركته الشمس خاصة عنها وهو

أيضا محال له ان كان ترتفع الشمس جردا ولا ينقص من الظل شي  
 جان ذل في كبر الثاني والثالث حتى تبلغ الشمس غاية الارتفاع وان لم  
 ينقص من الظل شي وامكان ان يقال ان حركة الظل ابطا من حركة  
 الشمس غير محال الكثاف وهو المطلوب وهكذا القول في الزح  
 والفرجار ذي السبع المثلث وحركة الدلومين اسفل البير الى اعلاها  
 حال وصول القلابين منصفه الى اعلاه عما ياتي في تفصيله في مسألة  
 الجوز التي كلما كان القبل كانت حركته اسرع فاذا اقبل في القبل في حيث  
 التي حيث تخلص من حركتها من ثوب الكثافات فاذا ازداد القل وج  
 لود فاذا السعة فبعد الفاقول ليس لتخلل الكثافات وللفاقول  
 ان يقول التي لا ينفذ حصوله العلة الفاعلية بل لا بد من اعادة  
 في نفسه فلم قلتم ان تلك السعة مكنة في التي لا ينفذ اشارة الى  
 الطبيعية فانفع الخوف وفي القرية فانفع الطبيعة وفي الاناوية  
 فهي جميعا في التي لا ينفذ والسرحة والسرحة والسرحة والسرحة  
 لا لما وجد في الخارج ولا في الذهن لا معا ولا ايضا بالوجود والعدم  
 لان الحد هو نقصان المسافة والآخر نقصان الزمان وليس جعل احد  
 على ما للاخر او من العكس لان الامر العدمي لا قبل التفاوت وهما بالان  
 لم فلم يبق الا ان يكون ذلك القابل بالمقادير التي لا ينفذ بالسعة  
 والبطء لا ينفذ الاختلاف في الماهية قيل لان السعة والبطء  
 يقبلان الاستعداد والتقص لان من الفضل كذلك التي لا ينفذ  
التي لا ينفذ الحركات قد تكون متطابقة وقد لا يكون ومنعها بحركات  
 المتطابقة التي هي اقلها متطابقة وذلك الشاطئ اشارة الى حركات الماهية

الزيادة عام

في المساحة المطلوبة من السعة والسرحة والسرحة والسرحة  
 في المساحة المطلوبة من السعة والسرحة والسرحة والسرحة

فقد يكون بالفعل كخط خط وارتفاع وانخفاض وقد يكون بالقوة كما للشد  
والمرج فاعلم ان الشطآنات الابان تقطع واحدهما قطعاً ثم يرد الى  
نظام حصل منه الآخر وقد يكون في التوهم وان كان كذلك كان الشطآن  
من المستقيم والمندبر واماء الكيف فقد يكون هذه المقايضة قريبة  
وهي ان يشابه مبدأها ونهايتها مثل ان ياخذ كل واحد منهما من  
التواد الى ذلك البياض اليقيني واماء البعيلة فكما اذا اخذ واحد  
منهما من التواد الى كالك ويتوجه الى البياض اليقيني فالاخر بالعكس  
لكن اخذ الاول منه شيء قريب من التواد اخذ الثاني من شيء قريب من  
البياض كالمسحة والاولى ان تساويا جميع الاخر كما فاستطاعتين والاك  
فلا واسطه لكم فتعرف ان لكل واحد من الفاعل التامات حد له فيكون  
بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما والارضية كما ذكرنا في الكيف مسحة  
**الحركة** قد يكون متضادة وقد لا يكون ثم ههنا مباحث وان  
وتضادها اما الخلفة الاجناس كالقوة والاستحالة والقوى فقد يجمع  
تبعاً فان تعاندت في بعض الاوقات فليخرج اك ما هيها قابل للمؤثر  
خلفه واما الداخل عن جبر واحد فها متضاد ان كالسود والبياض  
تبع علة تضادها البت هي تضاد الحركة لان حركة الجبر متساوية وحركة  
الشارطها الى فوق غير متضادة مع تضاد هاتين القوتين ولا الازمنة  
لأنها غير متضادة وتتقدمون لك لكنها عارضة للحركة وتضاد العارض  
لاوجب تضاد المعروض والافقية الحركة لان التفاعل ضد الهابطة  
مع وجود الطريق فيكون ان تكون العلة تضاد ماعنه وماليه لا لبقا ان  
خبر الحركة ومنهما ما نقطتان غير متقابلتين بالمهية فكيف تقعيان

تضاد الحركة ذاتي **ف** انما يتعلق بالحركة بها لان حيث كونها نقطتين  
بلين حيث ان احدهما متبدا والاخر منتهى وهما من هذا الاعتبار متضا  
في ان تضادها ليس المحصور في نفس الاطراف بل للفقرة الواحدة  
لو كان التضاد المحصور في نفس الاطراف لما كان من الحركات الموجودة  
تضاد لكن الثاني كاذبي فالقديم مثله **د** ان الحركتين الطبيعيتين  
المختلفتين الماخذهما تضادان **م**ثاله من ذلك المأمن حين الحركتين متحركتين  
من حين الارض وراشك في احوالهما واحتلج اجزاءهما لثباتهما في الحركتين الواحدة  
والاخرى بان تفعل القوة الواحدة فعملين متضادين عند شرطين متساويين  
**هـ** ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة اعطى المستقيم يمكن ان يكون  
ونز القبح غير متساوية فلو كانت الحركة المستقيمة تلك الحركة المستديرة  
لكان للشيء الواحد تضاد غير متساوية وهذا محال ان تضاد الواحد واحد  
وايضا قوس تقوس ضد ذلك اعطى متساوية قوس اخرى اعطى عظمها  
منه هي اولى بالاضدية فاذا نوافوس الاوهناك قوس اخرى بعدتها  
عن الخط المستقيم لشدة من بعدا القوس الاولى فاذا نال من القوس  
باضداد لذلك اعطى المستقيم فيلزم ان يكون ذلك الخط المستقيم ضد الشيء  
من ذلك القوس ان المضادة لا يتحقق الا من الجاهلين **و** ان الحركة  
المستديرة لا تضاد الذي يظن ان الحركة على التوالي تضادها  
لا يكون كذلك باطل لان كل واحد منهما يفعل مثل فعل الاخرى في الضيق  
للانحراف والذي عندي ان احتمال هذه الاحاط لفظية لانه ان ارد  
بالضدين كل معينين متعة اجزاءهما في الحركتين الواحدة لثمة واحدة  
فالحركة المستقيمة والمستديرة متضادة فالمستديرة ان فيها تضاد

بذلك فيكون من الاطراف

الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة



فحينئذ يمشي في المدينة  
من كل قرية خمسة عشر  
الأميال فيجد قومه كلهم  
كأنهم يهللون آميناً لربك  
فما بالارواحى الأدارى  
والروحى أو حرقن  
أفأهل العريف أو أهل  
بأستطال الدليل هـ

[illegible]

من سبب ولكن لم يثبت ان يقال القوة العشرية كاشية اول الامر خالصة  
بما القوة الطبيعية فلاجع كان حصول مقتضى القوة العشرية ارجح من  
حصول مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القوة العشرية لا يزال تضعف  
بسبب مضاعفات الهواء الخوف لئلا يان نصير معادلة للقوة الطبيعية  
وهناك يحصل الفرق ثم ان القوة العشرية تضعف بعد ذلك فتستولي  
القوة الطبيعية حينئذ وينزل البحر او نقول هذا لم يثبت ان يقال القاسم  
كما افاد قوة محرك البحر الى فوق فقد افاد مع ذلك قوة تسكنه وذلك  
الموضع الحق. ص فلا محل لها سكن هناك **فانما القوة العشرية**  
بان ذلك السكون ان كان واجبا لذاته لم يكن كونه حكما فان كان مكملا  
لذاته فلا بد له من سبب وايضا فكل سكون متحرك كان وكل زمان  
منقسم والذي يقع نصف ذلك الزمان ايضا سكون وهو كاي في كونه  
فاصلين المتحركين فاذن كل سكون يعرض في اقل منه بالبحر فلا يكون  
وقوع ذلك القدر بواجبا **عن المشأ** ان القدر الذي يقوى من القوة  
العشرية حال الاعتدال لا يقدم لذاته بل لا بد له من سبب وليس هناك  
سبب ضروري فوجب عليه سبب ان يكون هناك دافع او جاذب الى  
العمل والقوة العشرية انما تضعف لمضاعفات الهواء وهي لما تحصل حال  
الحرارة فانما حال السكون فلا بد ان لم يوجد سبب يبطل تلك القوة العشرية  
المعادلة للقوة الطبيعية فوجب ان يكون بقاؤها اكثر فيكون وقوف  
البحر الى فوق لكن لما كان مجموعها هو الدائم والاكثرى تهدد اخلاف  
**وعن المشأ** ان القوة المسكنة التي افادها القاسم محال لو جاز  
**فانما اول** فقلت تلك الافادة اختيارية فلا بد وان تكون معلومة

المهيد ومن ثم يحتمل الى فوق فانه لا يحتمل سلك السكون والقوة  
 المحركة والاضداد لا تتحرك الى العلو وامّا فانك انزلت  
 تلك القوة حين ما نصير حركة بالقول وجب لست لها الا اذا وجد  
 ما يبعد عنها وذلك لعدم لبيت الطبيعة ولا الحزم واشياء ما كان فيه  
 والاما وجدت هذه القوة فلا بد وان يكون امر خارجا اتفاقا وحيد  
 يعود الى الزام المذموم **سبيل آخر** لظا فرضنا قول جل عظيم من  
 الهوا في تلك الحالة ومن اجل ذلك الى فرق صغير ما وصل الى الجبل ايضا فلا بد  
 فان ترجع تلك القوة الى قوتها وجب وقوعها بين حركتها الوحيدة وحرف  
 لجبل الهوا وذلك مستبعد جدا **سبيل آخر** ع وجوب  
 هذا السكون بان الميل هو العلة الفعالة لحركة الحزم من جهة الى اخر المسافة  
 والتي اذا تحرك جسم الى جهة فلا بد وان يكون هو الموصل اليه وعلّة الوصل  
 حاصلة معه فالوصول الى جهة الآن فذلك الميل موجود في ذلك الآن  
 ثم اذا رجع الحزم عن ذلك الجهة فلا بد وان يكون ميل اخر وهو ايضا في تلك  
 ان يجمع الميلان في آن واحد وهو محال استحالة ان يجمع الميل الى التي مع الميل  
 عنه اولى اثنين فان لم يكن بينهما فان لم تنال الزايات وان كان فقد حصل  
 يكون **و من** **سبيل آخر** من وجهين اما اولاهما هذه الحركة  
 لا تتغير الحركة في الكمال والقياس لانه لا حاجة بها الى الميل وامّا ثانيا فلما  
 لم استع اجتماع الميلين دفعة واحدة وقد مر في ذلك في سابق المقل  
 واعلم ان الحركة المستديرة بالذات لا تكون الا اذ اذية الحركة  
 الطبيعية هرب عن حالة متعارفة وطلب حالة ملائمة وذلك انساني في المستند  
 امّا انما لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة تحرك عنها الحزم حركة مستديرة

فحركة عندها من حركتها والمعلوم لا يكون مقصودا لافعال الحركة  
 ليست هربا بالطبع عن شيء لا يقال **السيرات** الجسم المستقيم الحركة  
 خطك بحركته نقطة وعند وصوله اليها يفارقها بالطبع مع انها كانت  
 مطلوبة بالطبع لا فانها **م** حركته عنها ليس بعينه فوجهها اليها  
 بخلاف المستديرة فاما انها ليست طلبا للحالة دائرية فلو جهرت الطبيعة  
 اذا اوصلت الجسم الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك  
 الطلب الطبيعي لكما لا يلبث وان يكون على اقرب الطرق والآلات  
 الطبيعة صادقة عنه فكون الطبيعة بحركة اليه صادقة عنه و  
 ذلك بحال واقرّب الطرق هو المستقيم وكل حركة طبيعية مستقيمة ويعبر  
 بالنعكاس القبيضات ما لا يكون مستقيما لا يكون طبيعيا فالحركة المستديرة  
 غير طبيعية ولا مستقيمة لان القسرة بخلاف الطبيعة ولما لم يكن هناك طبيعة  
 تنصير السحالات يوجد ما يعاندها فاصح كونها مستقيمة وهي اذن اذا  
 فان قيل الحركة الادائية لا ينبغي طمحه واجد قلبك كجهد ابطال  
 الاختيار الواحد يمكن ان يتبع ما نأوه في الاختيار في الفاعل لذلك المختار  
 فاعلا لا محالة على ما مر واذا لم يكن استمرار الفعل الحيواني وما ناقصا لم يكن  
 ذلك دائما وعنه قال بطليموس المختار ان طلب الافضل يمكن بينه وبين  
 الطبيعي **ف** ان الحركة المستديرة هي العلة في  
 الحيوان **ا** لانها اقرب الى العنصرية من غيرها اما ان يكون  
 عنصرية او لا يكون فان كانت عنصرية فاما ان يكون نفس اجسامها لو  
 قوى مركزية فيها والا اولك باطل على ما مر غيره والثاني فاما ان تكون  
 الفوق لها شعوب ما يصيب عنها او لا يكون والا اولك من الاختيار والثاني

فقد علم

لا يحلوا افعالاً كانت تلك القوة طامنة لذلك الجسم او لا يكون والاوّل هو  
 القوة الطبيعية والثاني هو القوة القسرية والقوة الطبيعية افعال  
 كانت حاصلة للباطن كالنار والماية او لا يكون وهي كقوة المغناطيس  
 على جذب الحديد وتظهر ان القوى الطبيعية مع هذه الاربعة الادوات  
 والقسرية والطبيعية البسيطة والطبيعية المركبة وان شيئا منها ليس  
 مبدأ الاول بخلاف هذه المحاذير اما الاختيارية فلا لها حرفة على  
 الظاهر ولا بد لها من مرجع فان كان ايضا اختيارا لزم انما التملك او لا  
 الى غيره فلا يكون هو مبدأ الاول واما الطبيعية التي للباطن فهي ايضا  
 ليست مبدأ الاول لو جئنا بها اولا فلان كل عنصر يصح عليه الكون و  
 الفاعل في اختصاص حاصل تلك القوة به لان كان الجسمية ولو ان بها عاين  
 المحال في انما لا يكون مخالفة للطبيعة واذ لم يكن مخالفة لم يكن متعاقبة  
 فلا يكون القوة الطبيعية مبدأ فضلا عن ان يكون مبدأ الاول وان كان الامر  
 متعارفا لم يكن القوة الطبيعية مبدأ الاول واما الثانية فلان الاختيار  
 ذلك على ان شيئا من القوى الطبيعية لا يفعل فاعملها الا عند تلاقي هو افعالها  
 والاجسام المتفاعلة مخالفة بالطبع الى ان لا يفعل عن مثله والاجسام  
 المتخالفة بالطبع متناقضة بالطبع الى التباعد وما كان كذلك لا يكون  
 متلاقية بالطبع فاذن تلاقيها لا مآخوذ ذلك الامر ان كان جماعا عسريا  
 عاد الجثث والاحياء تتوقف حدوثها على من القوى الطبيعية  
 على تفاعلها المتوقف على تلاقيها المتوقف على اجماع الفاعل لها على الاطلاق  
 مع ان ذلك اجماع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست متبادلة  
 لاوّل والقوى المركبة او لان لا يكون كذلك واما القسرية وتظهر

ارته لا يستند كل قسرا الى قسرا آخر بعينه فهاية بل لا بد من الاتهاد  
بالاخرة لقسا الطبيعية او الفارقة فاذ لم يضل المترك كانت الطريقة طواف  
لا تصلح لها الاولى فاذن الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى مورد  
غير عنصرية فهي اما ان تكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة لتمام  
كل واحد منها الى آخره الى نهاية فلك الامتحان كانت معا لزم حله وتعلل ان  
لا نهاية لها فحادة فحة وهو محال وان كان بعضهما قبل البعض لم يكن السابق  
علة للآخر وان كان قديما فلما ان يكون متبوعا لحوادث منه موقوف  
على تغيرها لا يكون فلان كان الثاني لزم من قدمه قدم الحوادث هذا بخلاف  
وان كان الاول فلك الامور المتغيرة اما ان تكون ابدية وموحد  
لاستحالة توالي الانات وبعدم حتمية فلك واحد منها لا يكون متعلقا  
بما بعده فلا يكون واجب الانتهاء اليه فلا يكون حلة لما بعده بالعرض او  
ذاتية وهي الحركة وهي اما مستقيمة وهو محال ان كل حركة مستقيمة  
منتمية الى الفكون او مستديرة وهو المطلوب ومثال ذلك ان  
المقبل في هويته لا ينسحب الى حين حدوث المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء  
سببا لان يتحرك منه الى احد النقطتين والموتور في تلك الحركة بالحقيقة  
هو الثقل ولكن لولا انتهاء الجسم بالحركة السابقة الى ذلك احد الاحتمال  
وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك احد الاحتمال ان يوجب الثقل  
تحركه من هناك ولما تحرك الى ذلك احد صار الثقل عت يمكنه تحركه  
منه فالحركة السابقة قرب الثقل من تلك الحركة بعد بعده عنها ومن  
الحركات الارادية الذات الى الحج ارادة كلية وهي سبب لمحصل  
اذا ان حيزية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة للناداة الكلية

اليه الاشتداد والنقص انه لا يقع لذلك الاثنان في انواع مختلفة بالما  
 وحيد يكون العالم علة تلك القوة احادية كاللحم علة الحركة احادية  
 فان استند فاحد وقفا الى القوة السابقة عليها فليجئ مثله في الحركة  
 حتى يكون السابقة منها علة للاحققة وحيد يتبع عن اثبات هذه  
 القوة وان استندنا الى قوة اخرى فهي ان كانت تحت يتطرق اليها  
 الاشداد والنقص عاد الاشكان الاول وان لم يتطرق اليها فمذا هو  
 القسم الثاني من القسمين المذكورين في اول الدالة وهو باطل ايضا  
 اذ كانت باقية حالها من غير تطرق ضعف ولا تقوى اليها استحالة  
 عدمها ولو كان كذلك لوجب ان يصعدا نحو الى سطح الهلاك وآخرون  
 ان القوة ما دامت غالبية لاقتضت الضعف ومضى لم يصعدوا نحو  
 لا سلا نحو وين الغالبية والمغلوبة لا بد من حالة متوسطة وهي المعادلة  
 وذلك يقتضي قوف الجسم حال الوقوف لا يكون مصا كات المحور وقفا صلا  
 فلا يكون سبب الضعف حاملا نحو جان لا تضعف تلك القوة عن تلك  
 اللدجة فوجب بقاء ملكا المعادلة فوجب ان لا يرجع الجوز ويترك  
 ان يجازي **عن الاول** بان ذات القوة هل بقيت  
 كما كانت لكن القوة عند التخرج ربما قللت وصارت تحت لا تحت عن  
 بالسهولة كالماء اذ اجازوا لنزول اضافته سريعا فانه ربما تشرد كذا  
 وحيد يرجع الجوز **عن الثاني** ان لا يلزم وجوب حصول المعادلة  
 في المحركة التي **المرحز** التي اذ لم توجد فيه الحركة بل فمافان  
 قيل له انه متحرك بالعرض وهو قد يكون قابلا للحركة وهو حركة الدقة  
 التي احقة عند حركتها وقد لا تكون كالقوة والى ارض الحالة في الاجسام

المستقلة واما الذي لا يكون الجسم ولا حالته مع البدن فانه لا تقار  
لها انها محركه العرض بحركة البدن فكيف ان الجسم الواحد هل يجمع  
فيه حركتان الى هنتين الاكثرون خوزوه سدا الاراء المملوكة  
فان لها حركة عرضية الى المغرب وحركة ذاتية غنية واما اذا تحرك  
الزحالي جهة وتحررت القلعة الى خلاف حركته وفيه اشكال  
وهو ان الروح الى جهة بعضي الحصول فيها فلو توجه الجسم الواحد  
دفعه الى هنتين سواء كان المتوجهان طبيعتين او قسرتين او احدهما  
طبيعيا والاخر قسريا لزم حصول الجسم الواحد دفعه في هنتين  
وانه محال ولقوه هذا الكلام انت بعضه من الحركة اليومية للكرة الارض  
لا لكره السما وان كان ذلك باطلا على ما بيني والله القوي القادر  
**القسم الرابع في الزمان فيه مباحث في**

وجود الزمان اما تعلم بالظهور ان وقتا وما ضياء ومستقبلا وان  
كما لا تعرف اول الامر وعوده كما تعرف ان امكانا ووجوبا وان كما لا تعرف  
لكنها امور اوجودية ثم قال من الامر وعوده في الزمان لا انه  
لوان موجودا لكان اما ان لم يمتد او منقضا الاول محال  
والا لكان هذا اليوم بعينه هو يوم الطوفان فكون الحادثة هذا  
اليوم حادثة في يوم الطوفان بل سلم بل ابد هذا خلف والثاني  
محال لجهنم اما اوله ولانه بعضي ان يكون الاجزاء المنفصلة فيه معا  
فحينئذ يحسب ان وقتا في ذلك واحد منها انه حدث لان كل واحد لا بعد



لكن الال والعبادة البعد سبب الزمان فيكون للزمان زمان  
 لغز الى ما لانها به له وذلك محال **لا يقف** السبعة  
 المعرف في الزمان ومعه **المغفر** مع الناس في الزمان  
 ومعه **الباقي** في الزمان **لا نقول** لا ذاع في هذه الاسامي  
**للقا** له لكان نقول المعصاة محالة معقولة فان لم يحقق هذه  
 الحالة الا لاجل موجود اخر **مؤكد** متميزة الزمان او المدة  
 او الزمان لم التسلل والافعال بطل القول بوجود الزمان  
 واما ما بلان بكه الامور اما ان يكون لها صوت اول من  
 فان كان الاول كان كل واحد من تلك الاجزاء حال حضوره  
 غير منقسم والاكات الاجزاء المفترضة فيه بعضها قبل البعض  
 فلا يكون الحاضر حاضرا منذ اجلف وان كان كذلك فان الزمان  
 كما ان تلك الامور المتتالية فتدغم تتالي الامات وان لم  
 يكن حضورا اصلا لزم القول بتغير الزمان اصلا لان الماضي هو  
 الذي كان موجودا وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو  
 هو الذي مدح حضوره وقت فلما اسجل ان يكون شي من امره  
 فغير له ان يصير شي منه ماضيا ومستقبلا وكان لذلك  
 لزم الحزم لعدمه لان منه العقل طاميان ما لا يتقوله وجود  
 في الماضي ولا في المستقبل وراي الحاضرية الزمان موجودا  
 اصلا واقرى ما على هذا الوجه المعارض بالحركة على ما قررنا  
 نحن عن كون مع ان اوط الحركه ماطل بالضرورة **وهو** **مستحيل**  
 امرين **لا** ذلك هو في ماضيه على مقدار السعة

في الثالث

حده

واخرى معاد مقدارها من السرعة وابتداء معا فافهما انقطع  
 للمسافة معا وان ابتداء احداهما لم يبدأ الاخرى ولكن تركبا معا فان  
 احدهما انقطع من المسافة اقل ما انقطعه الاخرى وان ابتداء معا  
 بطي وان انقطع الاخذ والترك وحده البطي قد قطع اقل والسرير  
 اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السرير الثاني وثمة امكان  
 اقل من ذلك ترك السرعة المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزءا من  
 الامكان الاول ولو كان كذلك كان هذا الامكان قابلا للزيادة و  
 المقصود فكون امر اوجودا مقدارا في **الاعتراض**  
 المقصود من هذه الحجة اثبات وجود الزمان او اثبات حال من  
 احواله والاول باطل لانكم بنيت هذه الحجة على الحوادث ثلثة وان ههنا  
 حركة سريعة وقطبة ههنا حركات بتد فان معا وتقطعان معا  
 ههنا حركات بتد اي احدهما بعد الاخرى وكل ذلك مما لا يتصور باجرام  
 بوجوده الابعدا عنهم بوجود الزمان لان السرير هو الذي يقطع مثل  
 ما قطعه البطي في اقل من زمانه او اعظم مثل زمانه او اقل والبطي بالعكس  
 وقولنا ان الحركات لها بتد فان معا وتقطعان معا معا ان ابتداء  
 وجودها واختتامها ان واحد لان افضل الابعاد تعقل الزمان  
 وكذا القول في القليلة والبعيدة فاذا دعوى بتوقف هذه الاحكام  
 لفتح الابعاد بتوقف الزمان فلو ابتدأ وجود الزمان بعد الامور لم يبق  
 وامسا الثاني فهو باطل لان من المعلوم ان القدر المذكور ايضا لا  
 ان الزمان موجود اما احدى شي وكيف وجوده فغير حاصل منه **مسألة**  
 اننا ندعي العلم الضرري باصل وجوده وبنت هذه الحجة كونه مقدارا

الشرح الاول وانه يمكن قطع مسافة معينة وانما يكون بطي بعض احوال

مختصاً **ذاتاً نفساً** دعوى الصفة باطله لما ينشأ من الملاحة  
القاطعة على امر ثابت الحركة ثم ان من ان هذا المقام ولكن  
من هك ان المحكوم عليه بالزبان والقضبان لا بد وان يكون موجوداً و  
اجتمع من دلالة من استدل على ان الحوادث بذاتة بقبولها الزبان والقضبان  
ثم من المعلوم ان الزمان ليس من الامور لقائه بل من الامور المنقضية  
واذا كان كذلك لم يصح اعلم عليه بالزيادة والنقصان فاذا ما تزدون  
اشبه وهو الزمان والاعتبار لا يمكن ان يكون محكوماً عليه بالزيادة والنقصان  
وما كان محكوماً عليه بذلك وهو الفرض الذهني لم يكن هو الزمان والاعتبار  
ثم ليس **الاعتبار** ان محكوم عليه بالزيادة والنقصان لكنه لا يجوز ان يكون  
ذلك من الامور الغرضية الاعتبارية مع ما قد فاشتهر في مسألة اختلاف **الاعتبار**  
ذلك لكنه معان من نفس الزمان فان بين استدل على ان وانها  
الاعتبارية لمثل ذلك المقدار ولا تنسج لما هو اعظم منه ولا يعلل بما هو اصغر منه  
وامر كما في احوال قل منه لا تنسج لذلك الزمان ولا ما هو اعظم منه ولا يعلل ببعضه  
واذا كان كذلك لم يمكن ان يكون كل زمان زماناً فليس جعله ذلك من الامور  
الاعتبارية فتقولوا **امثلة** الحركة قالوا لو كان الاب قبل الابن معلوم  
بالضرورة فذلك للقبلية اذ ان يكون نفس وجود الاب وعدم الابن وهو  
حال ان الوجود والعدم قبل كل واحد والقبول ليس بعدا وتاذا عليهما  
هو ان ان يكون عدلاً محضاً وهو محال لانه يقتضئ للقبلية التي هي عدم  
محض ونقص العدم شوق او امر اثبتنا انما ذهن فقط كعرضا الحجة  
مزوجاً وهو باطل بالضرورة او في اختلاف وهو ان ان يكون قائماً بنفسه وهو  
محال ان القبلية من النسبة والاضافات الى الفعل وجوداً مستقلاً او مع وجود  
غيره ثم ان من المعلوم ان كل شيء فانه لا يخل هذه النسبة فان الاب من حيث

هو جرم جاف ليس قبل الان من حيث هو كذلك فاذا ن لا بد هنا من شيء  
لحظة القلبية والبعدية لذاته وهوان كان قابضا كان محلا وان كان  
منقضيًا هو اما الحركة وذلك كاطل لان الحركة المفروضة بل لتعمل حصولها  
بعد وبالعكس فلا بد من موجود آخر وهو الزمان **في رد المحتار**  
لا نسلم ان القلبية والبعدية امر شقي وما ذكرناه من التناقض فقد  
مر الاعتراض عليه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب والذي نريد الآن  
وجهاً والقلبية والبعدية اضافان فلو كانتا موجودتين لوجودهما  
معاً ولو وجد قاسماً للوجود معروضاً هاهنا فيلزم ان يكون القبل والبعد  
موجودين معاً من حيث هما قبل وبعد فالشي من حيث هو قبل مع هذا خلاف  
**في القلبية** لو كانت امر او وجوداً لان اما ان يكون قبلًا وبعدًا او معاً  
بالتبعية الى كل واحد هاهنا فيلزم للتسلسل **مسألة** ان ما ذكرناه يقتضي  
اثنان الزمان لكنه يقتضي اثنان زمان داخل الزمان من حيث ان بعض اجزاء  
الزمان سابق على البعض وذلك للتسلسل لذاته واللازم في كل جزء بعض  
منه سابق على اجزاء آخر ان يكون مخالفاً لذلك الآخر بما هيته والاعود المحلقة  
بالمماهية متباينة بالفعل لكن الانقسامات التي يمكن فصلها الزمان غير متناهية  
فيلزم تركب الزمان من اثنان متباينة غير متناهية بالفعل وذلك محال وفي  
ايضا فليس تقدم بعضها على البعض بمجرد التقدم الذي لقي في العلة  
والمعلول لان هناك المتقدم حاصل مع المتأخر وليس الامر بهذا كذلك على  
المقدم الذي هناك كقدم الحركة السابقة على اللاحقة فان كان هذا  
الموجود لا يقتضد الاعم الزمان ويجب ان يكون للزمان زمان والآخر زوا  
في سائر الاشياء بمثلها **مسألة** ماهية **الزمان** فيم افواك اربعة لانه  
ان كان جرمًا فاما ان يكون مجردًا او جرمًا وان كان عرضًا فهو غير قابل

الخط للموضع محاله لكن عند ما تحرك الخط الى جانب تحرك البحر الذي فوق  
 طرفة الى خلاف ذلك الجانب فادخل من آفاق صاوة ملاقاتها بمجال لان  
 قد صرح مكان آفاقنا البحر الذي كان فوقه وتحرك عنه الخط تحرك الجذب مع  
 ان تحركه في مكان آفاقنا البحر الذي فوقه لم تحرك عن آفاقنا وقد فرضنا تحركه عنه  
 هذا خلف فبقا ان يقال انه تحرك عن البحر الذي كان فيه الى البحر الذي يليه  
 وهو الذي فوقه بعد حركة الخط الى الوجه المفروض فاذن البحر الذي فوقه بلغ  
 الثالث في الزمان الذي قطع ما بينه جرد او اوجدا فتقسم الزمان ويؤخذ المذكور  
 في البير التي بينهما فانه ذراع اذا كان في منتصفها خشية وعلق على ما قبل مقدار  
 خمسون ذراعا وعن الطرف الاخر من الجبل له ذراع اذ لم يزل يقدح خشنه الى اعلى  
 وسطح طرفة كلاب فاذ اجعل اللاب في طرف الجبل الذي على اللاب في الطرف  
 الاخر منه ثم جرد الى على البير فانه للاب من اسفل البير الى اعلاه الزمان  
 الذي سمي اللاب من وسط البير الى اعلاه وذلك بقسمي القسام الزمان و  
 الحركة في السفينة تحرك السفينة جرد ان تحرك الزجل من ولا ذهب الزمان بالافضل  
 ووقفت في حانه وهذا هو السبب في وقوف المختبره فان تحرك اكثر من جرد  
 لقسم الزمان ويلزم من القسامه القسامه الحركة والمساواة وهذه الوجهه لها  
 تعلق شديد بالحركة فان كان لها ايضا تعلق بالمساوات **ومن هنا**  
 ما يتعلق بالاشكال وهو من اثني عشر وجها فاما البحر وشيئه منه شكل  
 فيحيط به هذا وحده فان احاط به هذا فاجد كان له والكرات اذ القسم بعضها  
 الى بعض حصلت الفرج فيما بينها فحيث ان استقامت للاجزاء ملاء فاعلمنا وان كان  
 جبال تبقى الفرج الى هي اصغر من تلك البحر وان استقامت البحر وان احاط به حده

وعلى ما قبلها

والا لم يزل في حانه  
 سفيها او سفيها

مثل ان يكون مثلثا او مربعيا كان جانباه الزاوية منه اقل من جانبيه المصطنع  
 فيقسم الجذر - لوجه الجذر لا تنبسط الدائرة لان الخط المركب من ج و ك لا يتحرك  
 ان لم يكن جعلها دائرة وجب امتناع جعل الجسم ذي العرض دائرة لان الجسم ذو  
 العرض ليس الا خطوطا متصفا بعضها الى بعض على مدهم فلو امتنع على كل واحد  
 منها ذلك وجب ايضا ان يمتنع على الكل وان لم يمتنع فاذا جعلنا ذلك الخط  
 ذا أكثر فاما ان تتلاني ظواهرها كما ملاقت بها اظهرها فكانت مساحة ظواهرها  
 كمساحة بواطنها فاذا لم تلاطت بها دائرة اخرى كان حكمها ايضا كذلك فيكون  
 ظاهر الدائرة المحيطة المساوي لباطنها المساوي لباطن الظاهر المحاط به المساوي  
 لباطنه مساويا لباطن المحاط به ثم لا مانع من جعل الدائرة محيطا لبعضها بعض  
 الى ان يبلغ الى دائرة ظواهرها مثل طوق الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة أصلا  
 ومع ذلك فلا تزيد اجزائها على اجزاء الدائرة الصغيرة المفروضة او لا تقل  
 خلفت واما ان تتلاني ظواهرها مع فروع باطنها فيلزم التجزئة من وجوب  
 اقسام اولها ولبان الجوانب المتلاقية غير الجوانب الغير المتلاقية واما ثانيا  
 فلان كان واحد من تلك الفروع ان امتنع لتمام ج فلنملأ به فاما ان يرتفع  
 بعض الجذر عن تلك الفرقة فيلزم الانقسام او لا يرتفع فيكون ذلك الجذر المتالي  
 اصغر من تلك الاجزاء الثلاثة وتعين ظواهرها تلك الفرقة فلزم القسمة ايضا لكن  
 الثاني باطل بالمقدم مثله في القائمة التي كل واحد من الضلعين المحيطين  
 بها عشرة اجزاء كان فترها الحالة عند اثنين بشكل العرض لكن ليس للثلاثين  
 عند صحت فلا بد ان تلك الاجزاء كل خط متناه في الجانبين فانه يمكن  
 ان نعمل عليه مثلثا مساويا للضلع فخط المركب من ج و ك اذا عملنا عليه  
 مثلثا مساويا للضلع وتكون واحد من الاجزاء او غاي مثل الاجزاء الاخرين

١٦٥

خذنا خطا من جوين وموضعنا على احد الجوين جوين آخر متصل هناك  
 زاوية قائمة هذين هالان كان من جوين كان وتساوي القائمة ما وبالكامل واحد  
 من الضلعين المحيطين بهما وان كان من القائمة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين  
 هذا خلف فاذن هذا اكثر من الاضلاع واقل من القائمة **ق** او قل يدبر برهن  
 على ان كل خط يصح تصفيفه فالحظ للمركب من الاجزاء الثلاثة يصح تصفيفه فينصف  
 البحر وينت لين البحر في شرجه شكوك او قل يدبر لت كل خط امكن تقسيمه ثلثة  
 اقسام متساوية فاحفظ للمركب من جوين لوانبعة او خمسة لاذ اقم كذلك لزمنا الخيالية  
**ق** مثلث متساوي الاضلاع على خط من ثلثة اجزاء خرج من احدى زواياها خط  
 الى البحر الثاني من الضلع الذي يوترها فبحر ان ينقسم ذلك المثلث الى مثلثين  
 متساويين برهان الشكل الرابع من المقالة الاولى من او قل يدبر ويكون الخط  
 الخارج من تلك الزاوية الى ذلك الضلع قائما فكل واحد من هذين المثلثين فيه  
 قائمة والزاوية الاخرى منه ثلثا قائمة وهي احدى زوايا المثلث الاول و  
 الباقية ثلث قائمة كونهما نصف احدى زوايا المثلث الاول فنقول وتساوي القائمة  
 ههنا ثلثة اجزاء وتساوي الزاوية التي هي ثلث القائمة جوين ان ههنا الزاوية التي  
 هي ثلث القائمة اكثر من جوين فان كانت ثلثة كان ضلع القائمة مثلا لوترها  
 هذا خلف وان كانت اقل من ثلثة فقد انقسم البحر وفي ههنا المثلث وجوه اخرى  
 كثيرة بطله **ج** برهن او قل يدبر في المقالة الاولى من الشرح المتوازية  
 الاضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوطها باعناها  
 متوازية ما ونعظم البعض وذلك بطل البحر لانا اذا قدنا احد الضلعين  
 اربعة اربعة جوين كان مجموعها ثلثة عشر والسطح الاخر طوله من المشرق الى  
 المغرب فلهذا ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة ما وفي ثلثة عشر جوين او اثنى عشر

البحر من جوين

البحر من جوين  
 والسطح الاخر

ج

**لا يفسد** هذا الخط من ايضا او قليد من اثنى احد السطحين  
 اذ كان خريعا خريعا والآخر طول من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما  
 مساويا للآخر **لا ينفصل** السطحان المتوازيان اذا كان احدهما قائما والآخر  
 والآخر كان قائما وكانا جميعا موازاة واحدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين قائما  
 بقدر ما يزيد في طول السطح المبني ينقص عن موضعه والخطان المتوازيان لو كان عرض  
 السطح المبني هو القاعدتان المتشاكلتان وليس الامر كذلك بل كلما ازداد الطول  
 انقص العرض **لا يتبين** او قليد من اثنى يمكن قيمة كل خط بحيث يكون ضرب  
 كل واحد في احدهما قيمة مساوية لقيمة القسم الآخر وذلك لوجوب القيمة لان الخطين  
 من ثلثة اجزاء اذ قسم بعضهما من بعض كان احدهما اثنين والآخر واحد والآخر  
 الثالث في المواضع ثلثة ومن ثلثة الاثني البعثة وذلك لا يجمع وكان هذه الدلالة  
 لا تتم الا ببعض ما ذكرناه وضربنا البعثة في طولها ولما كانا من اربعة اجزاء  
 وضربنا البعض الى البعض على اربعة فالتدبير عليه فلا شك ان الخطين انما يحصل من اجزاء  
 الاولين الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والآخر من الرابع  
 فلهذا الاجزاء في جانب الخطين كانت متساوية كان الخطين مباينين والصلع هذا  
 خلف الوترين متساوية فمناك فرج واحد واحد انما انشعبت من فليقرض متساوية  
 به فبعضه للخطين سبعة اجزاء يكون الخطين مباينين هذا خلف اولها  
 ينسحب له فيقسم اجزاء الخط او بعضها خطا مستقيما كالوترين على قائم حتى يتجهل  
 الوترين عند مجموع مربعي الضلعين وموضنا كل واحد من الضلعين حكمة كان  
 هذا الوترين عند مجموع مربعي الضلعين فوات حركتا طرف هذا للوترين عند الجانبيين حتى ذكر  
 عنك الخطين اتوا من جوف فاذ كان حركتا جوف لكان احدهما الضلعين ستة  
 والآخر البعثة فيكون الوترين عند اثنين وخمسين وقد كان هو بعينه عند خمسين

في السطحين  
 المتوازيين

في السطحين  
 المتوازيين



١٤٩



هذا الخلف فاذن قد تحرك اقل من جزء من الفضل من ان من جانب ب ج  
من الف ج ب وهو يخرج من خط اجدة من نقطتي ب اكل واحد منهما مركب  
من اج ب ك م اوية كمركات ولكن المنة على الف من يخرج من ب الى د  
خط والى ه لخر ولا ش ان مة ينقطع جد على نقطة ولكن د فقول مثلما ج  
بما مشاهان فنية يج الى با كنيسة ج ب الى ا ه ج ب من الف ج ب من لثة  
اجزاء لا تجرى هذا خلف ولون د في طول ب و عك العمل المنة ان كان  
النسب او لما كان ذلك محالاً كان العك بكنز باطلاً فلهذا المخرج فالتقاة  
**والحكمة المتبعة** باحوذ حكمة فاهو الاقوى لو كانت الحركة  
منبهة في القسمة بحيث لا يقبل القسمة لان الحكم ايضا كذلك ان القدر الذي  
ينقطع بالحركة الى لا تقسم ان كان منقسمات الحركة الى نصف نصف الحركة  
الحركة فتقسم الحركة التي فرضناها غير منقسمة لكن المقدم ولجأ للوجه  
التي ذكرناها فاب الحركة تقسم الى كالم من يوت فلا نقطول بالاعانة قالت ان  
مشكلة لو وضعنا كرة على سطح موضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون  
والا ان باطل لثمة اوجه امتسا او لا فلهذا لو كان كذلك كان منطبقا  
على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم فلهذا سطح مستقيم هذا خلف  
واما فانك افلان او قلديس برهن على ان كل خط مستقيم وصل بين نقطتين  
من الدائرة فانه يقع داخلها فلو كان موضع الملاقاة منقسما لارقم خط مستقيم  
على ظاهر الدائرة منطبق على السطح فكون ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها  
واما فانك افلان موضع الملاقاة لو كان منقسما امكان يخرج من الدائرة  
خطان منبنيان الخط في موضع الملاقاة فيصيران مع الخط المرسوم من  
موضع الملاقاة لثة خطوط محيطية سطح فيحصل هناك ثلث قاعدته

موضع الملاقاة فاطلا خارجا من مركز الدائرة الى قاعدة المسلك الواقع في الدائرة  
 عمودا قائما عليه كانت الزاوية انما حصلت ان عن جنبي العمود القائم قائمتين  
 ويتصف ذلك المثلث بثلاثين فاقى الزاوية فيكون المخطان القطبان متساويين  
 للزاويتين القائميتين ويكون العمود وتر الزاويتين المتساويتين فمقتضى القائمة  
 اعظم من وتر الحادة فلخط العمود اقصر من المخطين المتطرفين مع ان  
 المخطوط الثلثة خرجت من المركز الى المحيط هذا خلاف قلت ان موضع الملاقاة  
 غير منهم فاذ ادركنا الكرة مع السطح حتى تم الدائرة فلا شك ان مقتضى ذلك الملاقاة  
 الخاصة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة لغوي وليس بين المنقطتين شيء  
 يغيرهما فان الظاهر في الملاقاة انما حصلت في اول زمان حصول الملاقاة بالقطعة  
 الاولى كاللحم في الملاقاة بالقطعة الاولى فاذن قد اذنت المخط عن تشكيل  
 النقط فاذ حصل المخط عن تركيب النقط حصل ايضا السطح من تركيب  
 المخطوط واليهم عن السطح فاذن موضع الملاقاة من الكرة شيء غير منهم  
 حصل من انضمامه الى مثاله العظم والمقادير وهو الجوز الذي لا يجوز  
**لا ينفصل** لاننا لم امكن له وسطح الوجه الذي ذكرتموه سلك اذ ذلك  
 لكن لان مقتضى تدويره عليه سلك اذ ذلك لكن لان ان الكرة حال حركتها  
 قائم السطح بالقطعة سلك اذ ذلك لكن القطعة انما قد جردت الكرة بالماضية  
 فبعد ذلك لما تقدم تلك السطح وتحدث اخرى فلا يوجد ابد الا انقطعة واحدة  
 سلك ان الماينة تحصل بالقطعة لكن لم يجوز ان يقال بين كل نقطتين خط  
**لا يجب عن** وانما المع من وجود الكرة غير منقسم لان  
 هذا الاشكال هو الذي يقصده عند جميع اطباء البيضة والتركيب الصافي  
 والسطح المستوي ايضا فكل لان سبب اختلافة الزاوية وهي لا بد وان يكون

من سطوح مضاف طير والآن ذهب الى ما الى غير النهاية واذ كان سطح  
 صغير مشيوعا في الكبير ذلك نعم فما لا يمكن ان يكون له كذا من غير  
 في الوجود بل في الامكان لما لا يمكن ان يكون له كذا من غير  
 التدرج وغيره من ذلك في الامكان ان لا يكون له كذا من غير  
 في السطح فلو كانت له كذا من غير السطح فلو كانت له كذا من غير  
 الامكان منطلق عليه فلو كانت له كذا من غير السطح فلو كانت له كذا من غير  
 خط منطبق على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم في الكثرة فيستقيم  
 عند اختلاف قولهم الموجودات في نقطة واحدة فلو كانت لا يكون له كذا من غير  
 في الكثرة فلو كانت له كذا من غير السطح فلو كانت له كذا من غير  
 تحصل الملاقاة بنقطة اخرى فلو كانت له كذا من غير السطح فلو كانت له كذا من غير  
 فالفعل لكونها نهاية حاصلة بالفعل لذلك فلو كانت له كذا من غير السطح فلو كانت له كذا من غير  
 فلو كان من تلك الماشاق تاتي الآيات ويحصل المقصود **قوله** لم قلتم بانه  
 ليس من نقطتين **خط** **قوله** اذ ان كانت الملاقاة عن النقطة الاولى  
 فقد حصل هناك ان احدهما والآخر **قوله** والآخر **قوله** والآخر **قوله** والآخر  
 في الملاقاة فهو حركة وهي لا تقع الا في الزمان واما الملاقاة فتكون  
 محالة على بعض الآيات وتستمر في جميع الزمان الذي بعده فثبت ان الملاقاة  
 لها بداية حاصلة فيها فلو كانت في الزمان الذي هو اول زمان الملاقاة اذ ان  
 يكون هو الزمان الذي حصلت فيه الملاقاة او غير ذلك والاول فلو كانت  
 كانت تلك الحركة في الزمان الواحد بالنقطة الواحدة خلافا لسطح وغيره بالية  
 له عند اختلاف وان كان غير فاما ان يكون من هذين الزمانين الاول  
 فان كان كانت الحركة في ذلك الزمان ملاقة للنقطة الاولى فلو كانت **ساحية**

ملازمة بالقطعة الأولى تكون الملازمة فيها حاصلة كالصواب  
 الملازمة بما هذا خلفه أو بتوسطه أخرى فإما أن يكون صحيح

في ذلك الزمان فإن لم يتوسط بينهما زمان فقد كانت لا تأتي وأيضا فإن  
 الذي هو أولك زمان الملازمة بتلك النقطة إما أن تكون الكرة فيه ملازمة بنقطة  
 أخرى أو لا تكون فإن كان الثاني لم تكن الكرة ملازمة للسطح هذا خلفه وإن كانت  
 ملازمة فإما أن تكون بينهما واسطة فينبذ كون ملازمة الكرة بتلك الواسطة  
 للسطح قبل ملازمتها للسطح بالنقطة الثانية فلا تكون ملازمتها للسطح بالنقطة  
 الثانية أول لأن حصول الملازمة بالنقطة الأولى وقد فرض كذلك هذا  
 خلف أو لا يكون بينهما واسطة وقد تناوب القطع وهذا غاية اللبس في هذه  
 الحجة وليس يعلم على شيء إلا أن يقال إنها غشيمة على إثبات الدائرة  
 وأنه يمكن وقد بينا أن القول بها لا يستقيم على إثبات المحرك **في** الخط القائم  
 على الخط اخطوكم عليه حتى انتهى إلى آخره لا بد وإن كان قد تناوب بكل فيه كفاية  
 للخط المتحرك عليه لأن الحركة مع التي بدون مماسته غير معقولة فالخط المتحرك  
 عليه مركب من أمور ما هذا طرف الخط المتحرك وطرف الخط المتحرك نقطة والذي  
 تماشه النقطة نقطة والخط المتحرك عليه مركب من التماسه من المطلوب وهذا  
 الحجة قريبة من التي مررت وأجوب منها من حيث أنه لا حاجة فيها إلى إثبات  
 الكرة والسطح **في** **البيان** أن الخط المتحرك لا يقطع المتحرك عليه  
 بنقطة وأنه ملازمة بعد ذلك بنقطة أخرى لكن لم يعرف أن يقال بين نقطتين  
 خط وبين ذلك ليس زمان فإذا ذكرتم ذلك فقد ضللتهم عن المطلوب الأول  
**في** **البيان** حصول الملازمة بين النقطتين إشكاله أتى ولا حصوله  
 أيضا أتى لما قولك زمان الملازمة عنه أتى وأخالف ذلك حصول الثاني  
 فالآن الذي هو أولك زمان حصول الملازمة بتلك النقطة إما أن يكون  
 ملازما للآخر أو لا يكون ويعود التقرير المذكور للحجة الثانية **في** النقطة

شيء ووضع لا ينقسم فهي اطلاق يكون مستقلة بذاتها او حاله في عمل فان كان الاول  
 فهو الجزء الذي لا يخفى وان كان الثاني كان محلهما انما ان يكون منقسمين فليس  
 انقسامهما الانقسام عليهما وهو محال او لا يكون منقسمين فان كان مستقلا بذاته  
 فهو المطلوب والاحاد المقيمين ولا تقطع الا عند الانتهاء الى شيء غير منقسم  
 فهو المطلوب **فان** النقطة شيء لا يوجد لها انحاء خارج بل في الذهن فقط  
 سلمنا ذلك لكن ما لي يقول انها انما ان يكون في الحركات او لا يكون فان عينه  
 بهذه القضية كونها سابقة في الحل ببيان الاول في حله فليس كذلك وان عينه  
 فيه حاجتها الى الوجود الى ما يكون صفة له فهي في الحركات لا اعتبار لكن لا يتم  
 ان هذا القيد يقتضي انقسامهما انقسام عليهما **فاما** تجيب **عمل** **اول**  
 من وجهين في النقطة طرقت خطونا بينه فاذا كان الخط مستمرا هيا بالفعال كانت  
 نهايته متوحد بالفعال فكانت النقطة متوحد بالفعال للمكان المحيوسية  
 بداية ونهاية فالامر الذي يقع فيه ابتدا وهما وانها والابد وان يكون متوحد  
 بالفعال فهو انما ان يكون منقسمين او لا يكون ولا اولك باطل لانه لو كان كذلك  
 لان اطلاق يكون كل واحد من نصفيه متبدل الحركة متعاضد يكون الشيء الواحد  
 ملاقيا دفعة واحدة لشئين وهو محال ويكون لحد نصفيه هو المتبدل فيكون المتبدل  
 متوحد كالمصف لا الكل وقد فرض الخلق كذلك هذا اخلاف ثم افانقل الكلام  
 الى ذلك المصف فان كان منقسمين اعاد المحلل وان لم ينقسم وهو متوحد بالفعال  
 فان كان مستقلا بنفسه فهو الجزء وان افقر الى محل عمل القسيم **وعن** **امان**  
 ان كون الشيء لغا غير وصفة له امر متصور تصورا اوليا لا حاجة به  
 الى التقسيم فاذا كان كذلك فنقول **الموصوف** بهذه النقطة ان كان شيئا  
 غير منقسم هو المطلوب وان كان منقسمين لم ينقسم انما انقسام ذلك الموصوف

لأننا نعلم بالضرورة أن كل ما كان صفة الشيء مغاير لما كان صفة لغيره  
لو كان ذلك الجسم اجزا غير متناهية لزم الحال من البرهان **الوجه** **ف** انما  
تستحيل منه المتحرك قطع المسافة لا بعد قطع نصفها ولا قطع بقية الا بعد  
قطع نصف نصفها فاذا كان فيها اجزا غير متناهية وجب ان يتناهي قطعها المكاني  
زمن غير متناهية. يلزم ان الحق السري البطي ابدل ان السري اذا اتى  
بالحركة بعد البطي فانما يصل الى موضع البطي يكون البطي قد تحرك عن ذلك  
الموضع ثم اذا تحرك السري الى ذلك الموضع يكون البطي قد انقلبه الى موضع  
آخر فلو كان الجسم اجزا غير متناهية بالفعل لزم ان لا يلقى السري مع البطي **و** كل  
ما لو اوجد فيها مخرج واحد للواحد من تلك الاجزا لغير المتناهية اذا انضم  
الى غيره فانه ان لم يزد المقدار لم يكن قابليا لزيادة اللعظم وان لزيد  
كان قابليا لزيادة المقدار فكون نسبة المقادير بعضها الى بعض كنسبة الاعداد  
التي تربط عنها تلك المقادير فاذا كانت نسبة المقادير نسبة تناه الى تناه  
وجب ايضا ان يكون في اعدادها ايضا كذلك **و** حصول التناسل في تلك الاجزا  
محتاج اليها فيستحيل ان تكون لها حاجة الى التناسل في الحالة المذكورة ولا  
كان كذلك مع وجود تلك الاجزا فشفقة عن التناسل فيكون كل واحد منها جزءا  
لا يتجزى **لا بد** **ف** هذه الحالات ما قلنا اذا قلنا الجسم مركب من اجزا  
غير متناهية بالفعل ونحن لا نتكبر بذلك بل نقول الجسم في نفسه شيء واحد  
لكنه قابل للتقسيمات الغير المتناهية **القول** الكلام عليه من وجهين  
**ف** ان ينقسم الجسم الى اجزاء واحدة او كونه قابلا للتقسيم من البرهان **الوجه**  
**ف** لو اوجد الجسم ان كانت خاتمة او من لوازمها لزم ان يكون القيم اعدادا  
او مقسوما لانه ان لم يكن من لوازمها كانت صفة الموصوف بها ان كان مقسوما

لهم لنفسهم الانقسام على ما جالوا وحدة منقسمة هذه لاختلاف ان لم يكن منقسماً  
 عادوا الأسكان الأول من ان يكون غير منقسم لعل ان يكون لذاته ومن لوازمها  
 لو لا يكون من لوازمها **الانقسام** الجسم من حيث هو جسم ليس الا الجسم وكوثر  
 منقسم او غير منقسم وصفان قائمان به فاذا اخذت الجسم من حيث هو جسم احتج  
 ان يقال فيه انه منقسم او غير منقسم **لانا نقول** لا يتعارض ان الشيء  
 حيث هو هو مغاير لحيث ما يعرض له لكن لما هيته من حيث هي هي لا تتجدد في  
 الاعيان الا مع المتغيرات التي تتبطل وتبطل كذلك الشخص فان هذا  
 الانسان اذا تبطل فلا نقول بان الانسان من حيث هو انسان في قائم في العيان  
 وتوابعه عليه المتغيرات بل اذا في هذا الانسان فقد بطل هذا الشخص وحده  
 شخص آخر بعده فذلك هذا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايراً لكونه منقسماً  
 او غير منقسم الا ان الشخص منه لا يدخل في الاعيان الا مع هذه هي الفئتين  
 واذا بطل منه ذلك الوصف فلا بد وان يقع ذلك الشخص في حينه بل من ماذركنا  
 من كون المقسم اعداء **ما ج** اذا اوردنا القسمة على ج واحد من ماضيين  
 فلا نحولها ان تكون موقفة على واحد من هذين الجمين كانت حاصلة قبل ذلك  
 القسمة لو كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان ان كانتا حاصلتين فقد  
 كانتا موجودتين وتوجه الاشكال وان كان الثاني فقد حدثت هاتان  
 الهويتان عند القسمة وبطل ذلك الجسم الواحد الذي كان موجوداً قبل فكرو  
 الموقفتين اعداء المقسم واعاد المقسم فاذا اطارت البعوضة ووقعت على  
 البحر الحيطة وثقت براس البرقاجير امن سطح الماء لزم ان يقال انها اعداء  
 البحر الذي كان واوحد في البحر لانه من نقره الاتصال في ذلك الموضع فقد  
 في ذلك المقعد اذ وقع في ذلك المقعد ان فقد في كان متصلاً به وهم بحر الى بحر

الوصفين

لا يفتقر المقادير والجمادات وان عدت لكن هناك هي في مشتركه  
لأننا نقول تلك الحق في ان كانت عند وحدة الجرم واحدة فعند القيمة  
قد انقسمت فيعود المحال وان كانت متعدده لحسب الانقسامات الملكة فالمقدار  
والجمية الحالة في كل واحد منها عن الحالة الاخر فتكون الاخر متميزا عن واحد  
منها عن الاخر بلاقته ومورته فيعود المحال اذا نظرنا الى الجرم البسيط  
اعلم بالضرورة ان الحد يصعبه مغاير للصف الاخر وممتاز عنه فكيف يمكن  
مع ذلك الحكم بان ذلك الجرم واحد في الحقيقة **واذا** لم يجوز ان  
يقال لكثرة بالفعل انما حصلت بسبب التوهم او اختلاف الاعراض **والا**  
التميز في الانسان متوقف على التميز في المشا واليه الاستحالة ان يميز في الاشياء  
واليس يتميز في ذاته فلو جعلنا التميز في المشا واليه مفعلا بالامتيان في الاشياء  
لزم الدور وكذا القول فيما يقولونه من وقوع الامتيان بسبب اختلاف الاعراض  
**واذا** فانما فعل بالضرورة ان الحد خارج هذا الجرم قد كانت محتان عن جانبيه الاخر  
سواء كان يتوهم شيئا او لم يتوهم فالقول بان هذا الامتيان انما يحصل حال  
التوهم **فما** اذا حصلت على الجرم البسيط بانه موجب لافعالهم عليه ليس الا جملة  
المختلة من الاعراض المفروضة فيه فلو قلنا ان تلك الاعراض لم يحدت  
عند القيمة وان الموجود قبل القيمة لم يترك تلك الاعراض كان ذلك خروجا  
عن المعقول لاننا لا نفعل من جملة هذا الجرم الا الجرم في احاطه من اجزائه وجزائره  
فتب هذه الوجوه ان اجزاء الجرم حاصلة بالفعل ليع انها حالة الاتصال عن متماثلة  
بالفعل فليت اجزاء الفعل التي ليس اتصال بعضها عن البعض حاصل بالفعل ومعلوم  
ان الدالة التي ذكرناها لا تختلف حالها بان كانت الاخر متميزة او متماثلة  
**فما** سلمت ان الجرم في نفسه واحد بالفعل لكن الجملة المذكورة



على هذا التقدير

٢٦

عندما لا يكون  
المتعلق بالمتعلق

عند فحة الصلح وحين **احد** انما اذا انصرف من اجسام  
طرق المتحرك انما يقع من المتحرك عليه شيئا غير الفاعل بل ذلك واخذت الاعراض  
المضافة عندهم سبب حدوث القيمة فالقائم انما قائم والمقسم انما قابل ويجب  
ان يحدث فيه انقسامات بالفاعل غير متناهية لانه متناهي لا في الحد من حدوث  
المضافة فقد حدث ذلك احد وقبل ذلك احد كان حلا فلو ان آخر بالفاعل وقبل ذلك  
لحدث آخر غير متناه فلا يفرض هذا الا وقد حدث قبله حدوث اخر غير متناهية  
بالفاعل بسبب الملاقات المتعاقبة وحين يدور المحال باختلاف الاعراض  
الاضافة عندهم فيوجب حدوث الانقسام بالفاعل وكل جسم موجود فانه لابد  
وان يلاقي باحد طرفيه شيئا غير يلاقيه الطرف الاخر فليكن ان يحدث ذلك  
لجسم الانقسام بالفاعل ثم ان احد طرفيه يلاقي احد وجهيه شيئا غير يلاقيه وجهيه  
الاخر فيلزم ان ينصف ذلك النصف ايضا فاحد اركان بقول المنقسم النصف حاصل  
ابدا وكان المنقسم بالفاعل هو اختلاف الماشاق حاصل بالفاعل ابدا لزم حصول  
للاقسامات بالفاعل وظهور ان الجسم لو كان قابلا لانقسامات غير متناهية لكانت  
تلك الانقسامات بأسرها حاصلة بالفاعل **الافعال** هذا الوجه الاخر من  
على ان الجسم اذا لقي باحد طرفيه شيئا غير الذي لقيه بطرفه الاخر فانه ينصف ذلك  
الجسم وذلك باطل بل يتان احد جانبيه عن الاخر بالفاعل وجانبه سطح وهو عرض  
**الاشكال** اشكال انه اذا لقي باحد جانبيه عن الاخر بالقيه بجانبه الاخر فقد ان  
اخذ جانبيه عن الاخر بالفاعل فلجانبا انما ان يكون المرجع بهما الى العرضين القائمين  
فيه او الى جزيء ذاته فان كان الاول وجعلت ان على ذلك العرضين فان  
كان ذلك المحل عرضا لزم التمثل وان انتهى ذلك الى جزيء ذاته وهو  
الضم الثاني فقد توجه الاشكال وهذا تمام هذه الحجة وهو آخر الكندي

[illegible]

ان انقسام الحيز الى النهاية والمشاؤون متوحدان من حيث انهما متساويان  
 جفاً مقياساً في الصغر فاذا وصل اليه فلو انقسم بعده لكانت القوة المتوحد  
 عنه وضاد هو كذا والاشبه ذلك لان الجسم اذا افترق في الصغر استوي  
 عليه لم يعط به وينقله الى طبيعته بذلك عليه الاستيفاء **ثم** في  
 ان الجسم من حيث من الهوى والفتوة الى الجسمية كالتفرع عن  
 وجميع ذلك الحال والحال هو الجسم والحجج عليه بامرين **فان** ان  
 الجسم البسيط في نفسه شيء واحد فاذا انفصل والقابل للانفصال اما ان يكون  
 هو الاتصال وهو محال ان القابل يفرع للفتوة ولا اتصال لا يفرع الا اتصال  
 او شيء آخر غير الاتصال كان قابلاً للاتصال حال وجوده ثم صار قابلاً للاتصال  
 بعد ذلك وهو الهوى **الذي** لا يفرع الا في غير قابله للاتصال فكيف  
 يتبعون كونهما مركبة من الجسمية والهوى **لان** من سلمات في الاحكام  
 الفاعلة للاتصال حاجة جسميتها الى الهوى وجب في جميع الجسميات ذلك  
 ان الطبيعة الواحدة لا تختلف مقضاها **كل** جسم هو من حيث انه جسم  
 موجود بالفعل ومن حيث انه يستبعد اي استعداد شئت فهو بالقوة و  
 التي الواحدة الجسم الواحدة لا تنقض قوة وتعلل ما ثبت ان الواحد لا ينفصل  
 عنه الا الواحد فاذن الجسم مركب ماعنه له القوة وهو الهوى وبما عنه  
 الفعل وهو الجسمية **ان** ثبت ان التغير على الفلك المحرر في حاله  
 وشكله وموضعها **فان** اختصاصه بذلك ليس للجسمية للعامة و  
 ان كان كل جسم كذلك ولا يمكن وجودها لان ذلك الحال ان كان لازماً  
 فان كان لازماً ليس للجسمية عاد الحال وان كان لازماً عاد السواك  
 وان لم يكن لان عالم يكن اللانيم بسببه لان ما لا يكون حاله ولا محال

لأن ذلك الشيء إن كان جسمًا أو جسمانيًا عاد المحال وإن لم يكن كذلك كانت  
نسبته إلى كل الأجسام واحدة فلم يكن مانع من ذلك الموقوف لبعض  
الأجسام أولى من أن يقتضي له الباع فلم يبق في القضية ما يمكن جعله سببًا  
لوجوب هذه الصفات إلا المحل وهو أن يقال تلك الجسمية حاله في محلات  
وذلك المحل بما هيته مخالف للمحل سائر الجسمانية فافهم لذلك المخصوصة  
يقتضي الجسمية ويقتضي تلك الأعراض المخصوصة فلا يعمل ذلك وجب لتلك  
الجسمية تلك الصفات ثم إذا ثبت لفقد الجسمية الفلك إلى الهيولى فبذلك  
في جميع الأجسام لما قررناه الطريقة الأولى وهي تلك الحجة فمختلفاتها  
لم والكل ضعيف **الاستحالة الأولى** لم العمل إن يقال  
المراد من الوحدة والطارئ هو التعدد وهو عرضان والمراد هو الجسم  
**لا يقال** الجسم في القضية كان واحدًا وله هوية مخصوصة باعتبارها  
اعتبار من سائر الأجزاء المتشاركة له في الماهية فإذا وردت القضية عليه  
استحققت تلك الهوية وإذا عدت تلك الهوية فقد عدت تلك الجسمية  
لأن الشخص المعين إنما يصير هو هو لما هيته والآلان هو غيره بل واعتبارها  
وظاهران وردت للقضية عليه سببًا وقال تلك الجسمية وحدها من جسمين  
آخرين وكل محاذي وقال فلا بد من مادة غير ما مر فأذن الجسمية لها مادة  
**لا يقال** هذا لا إشكال وأردف تلك المادة لا تماثلات ووجد  
عند كون الجسم واحدًا ثم انقسمت عند انقسام الجسم فلم يفقدوا إلى مادة  
أخرى إلا إلى مادية وذلك محال ومقدور تسليمه فالمقتضى حاصل لأنه أن  
بقيت هناك مادة واحدة حاله الوحدة والكثر للجسم لم يكن موادها على  
الشيء سببًا لعدم الشيء وبطلت الحجة وإن لم يبق من ذلك أصل لم يكن الجواب القابل

مادة باقية وهو بطل اصل الحجة ولانه يلزم كون المقيس اعتبارا ومو محال  
**اما الحجة التي ثبتت** فلا سلم ان الشاواجر لا يكون مبدأ لا تبيد شيئا  
 ذلك لكن ان سلمت القابلية ان ثم ما ذكره من نقوض النفس الناطقة فانما هو حجة  
 بالفعل وسعة للتعقلات وليست مركبة من الهوى والقوة **ولما قلنا**  
 وهي بعد تسليم ان الفلك يستحيل عليه التغيير في المقدار والشكل مستترة على ان  
 الاجسام تتحد في الماهية الطبيعية الجسمية لكن ذلك عالم ثبتت بدلالة قاطعة  
 واعلم ان الاطران المحترق موجود قائم بنفسه لا حاجة به الى محل اضلا وان  
 منشاء هذا التحال ان القدماء كانوا يقولون ان الجسم للكان موصوفا بالاعراض  
 فهو من حيث ذاته هو لا بد وان يكون مغاير لكل تلك الاعراض فالجسم حيث  
 هو لا ملون ولا عايف ولا طويل ولا قصير ولا في مكان ولا في زمان يعني ان ماهيته  
 مغايرة لهذه الأحوال وظن بعض المتفلسفين ان الملازمة اثبات وجود آخر  
 وذكر الجسم المحترق ثم انه لم يشرطه بالمقدّمين شيئا من هذا التحال الفاسد  
 بهذه الوجوه المتكففة والاضطرار عرض المقدّمين من هذا الكلام ليس الى  
 النتيجة عن الفرق بين ماهية الجسم وبين عوارضها **فقال** **لعل**  
 وهي المدبغة **فلا** لتساع خلق الهوى عن القوة والخيال عليه بوجوه  
 اربعة **فان** كانت الهوى خالية لكانت اما ان كانت مشاا للهوا او لا يكون  
 فان كان الاول فاما ان يكون قابلة للقسمة ولا يكون فان لم يقبل القسمة  
 كانت نقطة لكن وجود النقطة على الاستقلال عماك لانه اذا انتهى الى ما خيطان  
 بطل فيها وهي اما ان يحس بين القطبتين اللتين هما طرفا الخطين حينئذ تصير  
 منقصة على ما مر في مسألة الحزب او العجب فالقطبان دخلتان فيها وهي مائية  
 عن الخطين فالقطبان اللتان هما طرفا الخطين مباثتان عنهما هذا خلف

فكذلك القول في ابطال كونها خطا او سطحا ومحال كونها جزءا للمكان  
لأنه لا بد له من الهوى وان لم تكن متساوية اليها فاذا حلت الجسمية فيها  
فاما ان يحصل في حين معين وهو محال لان المقصود بذلك المحين اما الجسمية الثابتة  
او لو اذن محال لانه محال حصول كل جسم في ما هو امر غير لازم فحينئذ لا يحل عند  
حصول الجسمية حصول ذلك الامر في نفس عدم حصوله وحينئذ لا يحل ان يتحقق غير  
معين دون سائر الاحيان فاما ان يحصل في جميع الاحيان وهو محال اولاه في من  
الاحيان مع انها قد تجتمعت وذلك ايضا محال فقد ثبت ان القول بحلق الهوى عن  
الجسمية يقضي الى هذه الاقسام الباطلة **وقال ان يقول** لم يوجد ان يكون  
الهوى الخالية كالنقطة فعند حصوله بطريق المحطين اليها وكذا الخطا باسرها  
لا يصير طرفي المحطين متباينين عن خطيهما بل يصير كذلك الهوى في حاله في الخطين حتى  
لا يلزم المحال الذي الزعموه **انما** لما جاز على تلك النقطة ان تستقل بمناقتها  
جاز ايضا على سائر النقاط ذلك جاز على كل واحد من طرفي المحطين ان يصير متباينا  
عن ذلك الخط **لا يقول** هذا لا يلزم لو اعتدب النقطة مقام ما هيته ما وذلك  
ممنوع ولن يثبت افساد هذا القيم فلم يوجد ان يقال انه شيء غير متساوية  
فاذا اخلق الله في الجسمية فيها خصصها حين معين **انما** في هذا انما  
في اثبات الفاعل المختار وهو باطل **انما** في ما قلناه انه خارج ذلك  
ويشعر قلنا ان ذلك باطل فاما قد بينا فيما مر ان ذلك هو الحق المبرر سلكنا  
ذلك لكن لم يوجد ان يقال انه يحصل مع حدوث القوة الجسمية صفة اخرى  
تقتضي حصوله في حين معين فوالله ذلك المخصص اما ان يكون انما الجسمية  
او لا يكون قلنا لم يوجد ان يقال ان الهوى وان كانت خالية عن القوة  
الجسمية الا انها كانت موصوفة بصور لا بآية لها وكان كل واحد منها بعد  
متابعا

الهيولى لقبول الصورة اللاحقة ثم كانت قبل حدوث الحكمة موصوفة  
 بصورة اعتدتها القبول الصورة الجسمية والصورة التي تخصها معين معين  
 وإذ لا حتم في ذكرها بطل ما ذكرناه في الحاصل لنا القول كانت الهيولى حالة  
 عن جميع الصور بل كانت غالية عن الصورة الجسمية الا انها كانت عند ذلك  
 موصوفة بالاجل صاوت مستعدة لقبول الجسمية والاختصاص للمعين المعين  
 سلمت ذلك لكنه وارده عليكم اختصاص كل واحد من جوارق العناصر بالحوادث  
 حينه وقوله ثم التبليغ ذلك ايضا فانه قبل الحضور في ذلك عين بالاجل كان  
 اختصاصه بذلك عين اول من عنده كل واحد من هذه الحوادث سبق في آخر  
 الى البداية قلنا ان لا يعود ان تكون الهيولى حال خلقها عن الجسمية موصوفة  
 بالاجل مستعدة لقبول الجسمية والحضور في عين المعين وعند ذلك  
 يرجع الكلام الى التوالد المذكور قبل **فب** مجرد الهيولى عن الصورة ان كانت  
 لذاتها وجب استحالة انصافها بالصورة وان كان لذاتها لا يتدفع ما كانت  
 خالية عن الصورة **ولما لم** ان **القبول** التوجه عن الصورة قيد عدم  
 فكل في فيها ان لا يوجد الصورة سلمت انه لا بد فيها من امر لئلا يتعارض ما  
 وقع فيه بل في قولكم انه لا يجوز خلقها عن الجسمية **فب** لو تجردت الهيولى كما  
 مستعدة للصورة وذلك يقتضي ان تكون لها هيولى **فقال** **بعض**  
 قد مر تبين هذه الطريقة هيولى الجسم وهيولى جزء من اجزائه لو  
 قد بناها مجردا لا بد وان يخلقا والا لكان الشئ مع غيره كقوله لا مع غيره و  
 ذلك الاختلاف ليس بالماهية ولا بالالوان فتبين ان يكون لاجزائها والآخر  
 ايضا وذلك هو المقدار فالهيولى حال خلقها عن المقدار موصوفة بالمقدار  
 هذا اختلف **ولما لم** **يقول** هذا الادم عليكم ايضا لان الهيولى التي

موصوفة بالصورة

منه على المقدار الثاني

في بعض ذلك المقدار وليس ذلك الاختلاف لما حل فيها من المقدار لا فاع  
في هذه النجدة تعتبر حال المحل مجردا عن حال ولا يجوز ان يدخل في هذه للاعتبار  
للمقدار الحال فيه فانما ان يقال لاختلاف المقدار آخر فكون الكلام فيه كاللزام في  
الاول فليزم التسلسل لو يقال الاختلاف بالحل والحق لا ينفص المقدار فيبطل  
اصل كلامي في **اختلاف خلو التصرف عن المجهول** خلافا وجهها اربعة  
**فأمر الصورة** يخالف كلامه المقدار عما قد فاه في المجهول والمقدار من فباع  
المادة فالصورة الغير المادية مادية هذا خلف وقد سترت بصفة **ب** الصورة  
المقدار فان كانت للمادة الشارة فهي لا محالة جهة ومختصة بمادة وان لم يكن لها  
لشارة فهي غير الصورة التي تسمى ايهما حال كونها مادية **ولنا في المجهول**  
لم يجوز ان يقال الصورة للمادية غير شار ايهما بالذات كما ان المجهول غير  
شار ايهما بالذات فاذا في ذلكا غير مختصة بالجماعات بل المشار ايهما بالذات هو  
المقدار **باب ثامن** المقدار عند فاعلة لصيغة المجهول مشار ايهما بالذات  
**لأنه** المجهول لها ذات غير مختصة بالموضع والمجهول غير كالمقدار ان  
لا يطل عنه ذلك والمجهول غير باقية في هذه الحالة وان لم يطل عنه ذلك استحال ان  
المياه كل جسم متناه وكل متناه مشكل فاجتمع له هذا الشكل فالتخصيص لهذا الشكل  
استا الجسم فليزم الاشتراك او الفاعل فليزم اشتراك الجسمية لقبول الفضل والوصول  
احاط بما فيه من الصفات المختلفة التي تفيض استعدادات مختلفة وهو محال  
كان الشكل اللازم الجسمية مستفاد من المادة كانت الجسمية مادية لا محالة وهذا  
بما عطل ان الجسمية غير مستقلة بالقبول وقد ابطالناه **ك** الجسمية قابلة للقبض  
للوهمية وكل ما قبل الجسمية قبل الجسمية الا ان كان كية وكل ما قبل الجسمية الا ان كان  
فله مادة عما ذكر في هذه المقدمات الثلاث فكل جسمية ابدانها من مادة

ما زاد اسما على المجهول هذا السهم

بها

2

الاستدلال



على الصورة في العنصر والاشياء على  
 الصورة في العنصر والاشياء على  
 الصورة في العنصر والاشياء على

١٧

والكامل على هذه المقتضى قد مر في كفاية **فصل في الصفة**  
 قالوا لما ثبتت ملازمة الهيولى والصورة وثبت ان كل واحد كان كذلك فلابد وان  
 يكون لحد هيولى لا غير وانما ان يكون الهيولى علة لوجودها لا محالة كون الشيء  
 الواحد ما بالكون علة وانما ثانيا فلان لا مادة قابلة لطور لانهاية لها فكون  
 نسبتها الى الكمال **الحكمة** قد مر ان يكون **ب** الى **ب** منها فيكون الصورة علة ولا  
 مخلو اما ان كانت علة مستقلة وذلك باطل اما الاولى في الصورة ان اقله فلان المانع  
 يبقى بعد زوالها والمعلول لا يبعد علة له المطلقة واسمها **الصورة المطلقة** وتكون  
**فأ** الصورة محتاجة في ذاتها الى الهيولى وكان كذلك كان محتاجة في فعلية  
 الى الهيولى لان الموجودية هي من الموجودية فلو كانت الهيولى سابقة لزم ان  
 تكون تامة هي ووجود الهيولى بساكنة من الهيولى فيكون الهيولى سابقة على  
 نفسها **ب** **الحكمة** والشكل موجود ان معا والمادة مستقلة على الشكل والمستند  
 على الملح مستند فلما بدت مستقلة على الصورة فيستحيل كون الصورة علة مطلقة  
 لها فليس الا ان يكون الصورة شريكة في كونه وذلك الشيء ان كان جسيما اوجسما  
 عاد للحال وان لم يكن كذلك فهو موجود مجرد وتحقيقه ان ذلك الموجود يكون علة  
 لوجود الهيولى الالهية لما استحال ان يكون الهيولى عن الصورة فيكون الموجود استقام  
 ذاته الهيولى الى استغناء الصورة لبا بخصها او فبها هذا خلاصة كلامهم  
**لا عمن** **أخ** لا نسلم ان كل صفة لا بد وان يكون لحد هيولى لا غير  
 وما الدلالة عليه وبعد فراغنا عن الدلالة فبقي متقوضة بالمصافين وبما هو اهر  
 والاعراض سلمت كذلك لكن العنصر كون الهيولى علة قولنا لان الواحد لا  
 يكون تائلا وقاعلا معا قلنا قد سبق من سبق فواضح نسبة المادة الى جميع  
 العنصر واحدة قلنا هذا لا ينسب على كونه علة لكونها افعال وانما في العناصر

الصورة علة

فذلك

فاما يستلزم ثبوت الفرق بالكون والفساد وتقدم من الاعتراض على كل قسم  
 سلمت بما ذلك فلم لا يجوز كون الصورة حلة مطلقة قولته هذا الجرمي في الصغر  
 المتزايدة قلنا هذا سلم لكن لم يجوز ان يكون الجسمية هي المثرة وقولته ما افترق  
 الى الصغرى في ذاته وجب افقار اليها في فعلية قلنا هذا اعترض ولا يسلم  
 ان الموجدية جوهر من الموجدية فان الموجدية نسبة لاحقة لوجود الموتر من  
 المحتمل ان يكون في اصل الوجود محتاجا ولكن في ذلك التأثير غيبا قولته الجسمية  
 مع الشكل قلنا لا سلم فان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بعد اخاطئة بعد  
 الواحد والآخر بالمقدار وكذا الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد والحدود  
 وهي متاخرة عن وجود المقدار الذي هو الحد وهو متاخر عن الجسم المتاخر  
 عن الجسمية لوجوب تاخر الخ من اجزائه فكيف يعتقد كون الشكل مع الجسمية  
 نعم الذي ينبغي ان الجسمية ليست حلة للشكل وهذا ايضا ان يكون لها  
 عليه تقدم العلوية وهذا الحق من مطلق التقدم ولا يلزم من نفي الخاص في  
 العام فلعلمنا متقدمة عليه بالطبع سلمت كون الشكل مع الجسمية لكن  
 لا سلم ان المتقدم على المتقدم على ما سلمت فساد هذه الاقسام الا ان المقدم  
 الذي لا ختم له باطل ايضا من وجهين في الصورة حالته الصغرى فيكون  
 ان يكون جوهر من حلة وجودها في انما تترك مع بقية الصغرى ويتغير بقية  
 المعلول مع فساد جوهر من علته سلمت ذلك لكن لم يجوز ان يكون ذلك  
 الجرم هو الله تعالى قولته الواحد لا يصدق عنه الا الواحد قلنا لا سلم  
 سلمت ذلك لكن تقدير كونه متجاها مع الذهب المتخ من كونه متجاها فلا  
 في **الاصول الجسمية** انما بعد اشتراكها في الجسمية بعضها قابلا للاشكال  
 الخلقية وبسبب حلة وهي النجاسة وبعضها قابلة لها بعين وهي اليابسة

وبعضها لا يقبل الاشكالاً واحداً وهو الفلك وقد دلت للناس دلائل كثيرة  
 على ان اختلاف الاعراض لا بد وان يكون باختلاف صور مركبة في تلك الاجسام  
**فمنه يستلزم** لان لم يشترك الاجسام بأشهرها بالجمعية بل كانت لكل  
 الاجسام كما اختلفت الصفات التي ذكرناها فقد اختلفت اشكال الصور  
 التي جعلت في اجسامها مبادئ تلك الصفات فلو كان اختصاصها بتلك الصفات بحيث  
 ان يكون بصور نوعية لكان اختصاصها بتلك الصور بحيث ان يكون لصورة  
 اخرى ثم اللام فيها كاللحم في الاول ولين في التيسيل **لا يقبل** اختصاص  
 الجسم العنصري المعين بالصورة المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث تلك  
 الصورة فيها كانت موجودة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة  
 اللاحقة وانما اختصاص الاجسام الفلكية بصورها النوعية فلا تكثر مادة **فمنه**  
 مماثلة بالمادة الفلكية الاخر وكل مادة لا يقبل الامور الصورية التي تحصلت  
 فيها **انما نقول** اذ اجزئتم ذلك تجوز وامثلة في الكيفيات حتى نقول  
 الاجسام العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الانقسام  
 بتلك الكيفية موصوفاً بكيفية اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية  
 اللاحقة وانما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفية المعينة  
 لان مادته لا يقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا التقدير تنقطع الحاجة الى اثبات  
 هذه الصورة **بل** انه لا بد من امر ناسخ الجسم ليكون مثلاً لهذه الكيفيات  
 المختلفة لكن لم يلزم انه لا بد من اثبات ذلك في كل جسم بل انما عدم قبول  
 الفلك ككيفية مختلفة لا يمكن القطع بانه لا بد وان يكون لاجل صورية دائمة  
 لان تلك الصورة ان لم يكن لافعة لجمعية ذلك الفلك لم يكن الجسم المعين وهو  
 عدم قبول الكيفيات المختلفة لانها وان كانت لازمة فذلك لا ينافي ليس

لغير المحمية ولا التي من لوازمها ولا مما لا يكون حالة فيها ولا محالها الا ان كل  
ذلك باطل وتقدر صحة فالمقصود حاصل لانه لو كان ان يكون لزوم تلك  
الصورة لاجل هذه الاقسام فليحذف مثله في لزوم الشكل والمقدار فتعين ان يكون  
ذلك للزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصورة فلم يلحق في لزوم  
هذه الاعراض من غير حاجة الى اثبات هذه الصور واما العناصر فغير قاضين  
لان منها ما يقبل الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبلها بعسر وهو اليابس  
واذا كان كذلك فلم يجوز ان يقال ان سهولة قولنا الشكل ان معللة بعللة وجوده  
واما صعوبة قولنا ما فاما معللة بعللة عدمية وهي عدم تلك العلة او العكس  
وعنه هذا التقدير لا يظهر استلزام خلق الاجسام عن الصورة النوعية بل انها  
لانه لا بد من الصفات الثلاث من استنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك هي  
العلل طوبى بيت انه ان الصورة عبارة عن الخلق المقوم لمصلحة اى الخلق الذي  
يكون سببا لوجود معللة واذا علمت ذلك فبانت المحجة التي ذكرتموها دالة  
على تعليل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا بد من الدلالة على  
ان تلك الامور اسباب لوجود تلك الاجسام حتى تثبت كون تلك الامور صوراً  
وان فلا يكون صوراً بل اسباباً وانما الخلق ان ما رايتم احداً منهم حاول اثبات  
هذا المطلوب سلمت ان المحجة التي ذكرتها تفكك اثبات الصور النوعية  
لكن همنا ما يذلل على انفيها من وجهين **أ** هذه الصور اما ان تكون حالة في  
الجسم او في الهيولى لكن بشرط حلول المحمية فيها وعلى التقديرين فالتعلق وجودها  
محتاج الى المحمية فلو كانت المحمية معللة بها لزم الدوران اتم امان فقولوا  
في الجسم صورة واحدة هي حد ما فيه من الكيف والمقدار عاكس لكل تخيل قد  
حكي او افاده قد صدق عن الصورة الواحدة اكثر من اثنين واحداً وهو عندكم

... (بسم الله الرحمن الرحيم) ...

of 1844, 1845, 1846, 1847, 1848, 1849, 1850, 1851, 1852, 1853, 1854, 1855, 1856, 1857, 1858, 1859, 1860, 1861, 1862, 1863, 1864, 1865, 1866, 1867, 1868, 1869, 1870, 1871, 1872, 1873, 1874, 1875, 1876, 1877, 1878, 1879, 1880, 1881, 1882, 1883, 1884, 1885, 1886, 1887, 1888, 1889, 1890, 1891, 1892, 1893, 1894, 1895, 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907, 1908, 1909, 1910, 1911, 1912, 1913, 1914, 1915, 1916, 1917, 1918, 1919, 1920, 1921, 1922, 1923, 1924, 1925, 1926, 1927, 1928, 1929, 1930, 1931, 1932, 1933, 1934, 1935, 1936, 1937, 1938, 1939, 1940, 1941, 1942, 1943, 1944, 1945, 1946, 1947, 1948, 1949, 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525,

لكلية الأرض على المجرى من حيث ثابت بن مرة فإنه قال الذي يظن أن الأرض  
 طالية المكان الذي هو فيه باطل لأنه ليس في موضع من الأماكن خارج ذلك  
 المكان بل لو تفرقت الأماكن خالية ثم جعلت الأرض بأشهرها أي جانب منها التقى  
 وجب أن تقف فيه ولا ينقل المجرى وعود المدرة إنما كان لطلبها كلية علمها  
 فأنزل لو تفرقت الأماكن على ما ذكرنا من الخلاله ثم جعل بعض أجزاء الأرض في موضع  
 من ذلك الخلاله وجب أن يجذب الكثير الصغير ولو صار في الأرض نصفين ووضع  
 كل واحد من الصغير في جانب آخر كان طلب كل واحد من الضمين للأخرين وأما  
 لطلب صاحبه لم ينع يلقيه الوسط بل لو تفرقت الأرض كلها قد ارتفعت إلى  
 فلك الشمس فشر اطلق من الموضع الذي هي الآن فيه جرح كان يرتفع ذلك الجرح  
 إليها لطلب كلية الأرض **هذا** هنا باطل من أربعة أوجه فاعلم  
 المرتل من ناس المير وجب أن يلتصق بشعبا البير ولا يذهب عنه فان اتصاله  
 بكلية الأرض حاصل هناك **الكل** لا يمكن أن يجذب البير لأن التي لا تستعمل على  
 مثله **يجب** يلزم أن يحصل هذا الاعتبار في أجزاء كل واحد من العناصر حتى يكون  
 كل واحد منها كوة متعقبة وهو خلاف الوجود ولأنه يلزم منه الخللة هب  
 أن عود المدرة إنما كان لجذب كلية الأرض أيها لكن في الكلام أن كلية  
 الأرض لم احتقت بهذا البير فان ذلك لم يكن ولا بد لمن يربط والجذب  
 هناك غير معقول فلم يبق إلا أن يكون ذلك لطلب الطبيعة **هذا** **الاجنب**  
**عن الأثر** بأن كل واحد من البحر يطلب الاتصال بجميع الأجزاء لكنه  
 لما تفرقت ذلك وقع بالمكان وهو أن يكون قريب من الكل قربا واحدا وذلك لما  
 يحصل عند حصوله في الوسط فلو تفرق البحر لطلبه بغير البير لما كان طالبا للمقرب  
 من الكل بل للمقرب من ذلك البحر وهو محال فليس البحر المتعين خاصية ليست

حصل  
 ما قيل في موضع آخر

لئلا تخرج اجزاء بل طلب القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط **وعن**  
**الثاني** ان الحس يشهد بتلك صفات الاجسام ووقوع الانوار العجيبة  
 بسبب ذلك وذلك للتلازم ليس للخلاف طبائعا فان التلازم البليق لنا  
 بل للمشكلة واذا عرفت ذلك موضع فليعقل خلقه سائر المواضع **وعن**  
**الثالث** ان الطبيعة كانت تفعل ذلك لولا وجود مانع منته بئان ذلك  
 المانع ان الاجسام المختلفة تتساوى في الجمية فكلها طلب بعضها بعضا  
 لاجل ذلك التشابه حكم اجزاء العنصر الواحد طلب بعضها اجزائه بعضها فاذن  
 قد وجد هناك سببان متنازعا ان احدهما جذب كل جزء من العنصر الواحد  
 سائر الاجزاء من ذلك العنصر نفسه من بصير كل عنصر كونه متحدة **وعن**  
 يتصور وقوع الخلل وان يصير الجذب الحاصل بسبب الاشتراك في مطلق الجمية  
 فليكن فالجزم عنك الطبيعة التي لا يكون اقرب الى جميع من مقتضيات هذه الاسباب  
 تجتمع بين اجزاء كل عنصر واحدة لما بينهما من المشابهة ثم جعل البعض عينا  
 باليضع لما بينهما من المشابهة الجمية ثم عرض للاكف ان رسيب وللاطف  
 ان طفا فاهذا المعنى ترتبته الاجسام عاهد الترتيب وبالجملة وهذا الاختلاف  
 قائم فعلا المدعى لكون كل جسم ذاتي طبيعي لبطالة **وعن قولهم** ان الا  
 نقول اننا بعد تكرر فاننا طلبت القرب من الفكر والارض بعد تكرر فاننا  
 طلبت البعد عنه بل نقول الجسم الملاصق للفكر صار انما رسيب تلك الملاصقة  
 والجسم البعيد عنه صار انما بسبب ذلك البعد من لوقوعنا انتقال انما لا يكون  
 والارض الى الخط واستمرهما هذين الموضعين لا تعكس طبائعا مع ازور  
 الانام **لافتات** هب اننا المركز ذلك ولكن لم يحصل بعض الاجسام المراكز  
 حتى صار انما وبفضها الى المحيط صار انما **لاننا نقول** **عن**

لئلا يلزم للأولى وفي ان اختصاص الجسم المعين بالخير المعين يستدعي شيئا  
 وهو معارض بخصاصه بسبب ذلك الاختصاص وقد سألنا ذلك بوجه  
 اما التسلسل واما سقوط الحاجة الى العلة التي ذكرناها **علم**  
 ان الوقوع في ظلمات هذه السموات للعدول عما هو الحق المبين والذين  
 لم ينسجوا هذه الاجسام انما اغتصت بالعام من الصفات بتفصيل الفاعل  
 المختار الذي له الخلق والامر شارك الله رب العالمين وتعالى عما يقول الظالمون  
 علوا كبيرا **سورة النور** ع ان لكل جسم مكانا طبيعيا الجسم الواحد  
 ليس له مكانان طبيعيان كالثلاثة اجزائه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب  
 الثاني فيجوز ان يكون الذي حصل فيه طبيعيا له او لا بطبيعة فلا يكون ذلك الثاني في  
 طبيعيا له اذا كان خارجا عنها لم يكن قد جمعه الى احدهما او لم يفرجه  
 الى الآخر فاما ان توجه اليهما معا وهو محال او لا توجه الى واحد منهما فلا يكون  
 واحد منهما طبيعيا له البسيط له طسعة واحدة فلا ينضم اثنين متماثلين  
 والخصول في هذا الخير بينه الخصول في الخير الآخر وهو في الوجه الثلاثة  
 منقوضة بكل واحد من اجزاء البسيط الواحد **سورة النور** انما هو  
 المركب انما ان يكون تركبه عن بسطين او اكثر فان كان الاول فاما ان يكون  
 نفسا وبين احد هذا اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد منهما مانعا  
 للآخر عن حركته او لا يكون فان لم يتناعلا فترقى الالفاسر فان تناعلا فمثل  
 ان تكون النار اسفل والارض فوق فالتناهي تنقص الصعود والارض تنقص  
 النزول والهبوط وحديث اما ان يكون بعد كل واحد منهما حيزه بعدا  
 واحدا او لا يكون فان كان الاول فلا بد من المقاومة وحديث بحسب المركب  
 هناك ايسر ان كان في اجزاء المشتركين بينهما شيئا وان كان الثاني فبحسب



الموجز الاقرب لآثار الطبيعة تستند عند القريب من احيائها وبالعكس  
 وانما ان كان كل واحد منهما احدثا غلبت القوة والمقدار هناك قابض  
 يحفظ ذلك الامتزاج ولا يسكن في اعداد المركب الى مكانه وانما ان تركب من  
 ثلاثة فان غلب احداهما الكيفية والكمية حصل المركب في مكانه ان تساوت  
 فان كانت من ثلاثة متساوية حصل المركب في حيز الوسط وكذا ان كانت متباينة  
 مثل الارض والماء والنار لتساوي الجاذبين اجماعين ولا تسترك الابيض  
 والماء في الميل الى اسفل وانما ان تركب من اربعة فان كانت متساوية حصل المركب  
 في الوسط والا فغلب حيز الغالب والاشبه ان ايسر المركب المعتدك الا قليلا  
 لثلاثة حصل الغلبة ولو في القليل **ان المركب في حيزه لا يتغير في**  
**المكان الغريب** لذا توجهنا للناسد للذكر بحيث لا يكون له مناسيل الى  
 جهة فيسجل ان تحرك الى جهة دون جهة لعدم التخصيص فيسجل ان يتفرج  
 عن فرجة في وسطها الى ان يبلغ كل جزء من ذلك المنبسط ما هو اقرب اليه من  
 المكان الطبيعي لان الهواء حينئذ لا يمكنه ان يداخلها الوجهين اما ان لا يداخلها  
 ذلك الموضع لا يمكن الا ان يكون في جهة مخصوصة مع انه لا يحصر  
 وانما ثانيا فالا فبازم وقوع التحولات في الوسط وهو عند هم حال فاذا انشأ  
 تتساوى في الوسط **في ان تلك المستندة في الهواء**  
 البسطة طبيعة واحدة هي لا تتغير المادة الواحدة لا تتغير ولا يتغير شكل  
 سوى ذلك وفيها افعال مختلفة فانه يكون جانب منه خطا واخر زاوية واخر نقطة  
 فاذا ان شكل البسطة الكرة **والفصل** ان يتغير شكل بالتميمات فالها مع  
 بساطتها مختلفة التغير بالاولئك المكوكة فانها عايبا طينها مستقر في موضع  
 دون موضع وان الكائن المحيطة لها سطحيان محدث ومتغير وهما بعد افعالها

[illegible]

١٧٩

بطبيعته فيكون الحزن متجذرا له لا به هذا خلف **تبع** انهم بسط لو كان  
 مربيا الصبح عليه الاغلاك والتالي حال فللمقدم شبه بيان الشريطة ان كل  
 مركب فيه بسط وكما يلاقيه البسط باضطرابه فانه يصح ان يلاقيه بطرفه الآخر  
 لا شق آخر فيه تمام الطبيعة وجوب اشتراكها هذا شاملا لكل الاحكام وهي  
 التي لا يخطئ فيه التي التي كان يلقاها بطرفه الآخر وقد وقع فيه الاغلاك وبيان  
 امتناع التالي ان الاغلاك لا تحقق الا بالحركة المستقيمة وهي عليه **عالم**  
 انهم لا يركبهم على الشريطة صحيحة ان نأمن فلك عطارا بغيره عذب فلك  
 الزهره وذلك يفيض ويقع الخوف في الافلاك **سلك** ان هذه الدلالة تقضي  
 البساطة لكن في الفلك الحد خاصة لا سيما الافلاك وانهم تدعون بساطتها ما  
 في الدلالة على ذلك **تبع** امتناع الخوف على الافلاك **اجتعل** بوجوه أربعة  
 في الافلاك لو اخفقت الخوف في الأجوار المتحركة عند نفس الخافق عن مواضعها  
 وعند حوزة اليها بالاستقامة لكن الحركة المستقيمة متعقة فاختل منع  
 ثبت انما السار على امتناع الخوف على الفلك ان حركة الكوكب ليست بنفسه بل بحركة  
 الفلك فيكون الفلك محكما على الاستدارة ففيه ميل متغير فلو اخفقت على ذلك  
 لخرج عن موضعه الطبيعي فاذا زلل الخافق فاما ان لا يعرف تحديده يكون المكان  
 الغريب مطلقا بالطبع والطبيعي متروكا بالطبع هذا خلف او يعود فيكون ذلك  
 بحركة مستقيمة فيكون فيه ميل مستقيم مع الجسم الواحد بميل مستقيم ومتغير  
 وقديما ان ذلك حال **تبع** اخفاق الفلك لما ان يكون لثاقته وهو حال **والا**  
 ان يخرج الانقسام الى الفلك لها الى الفعل او بسبب مفصل وهو اما ان يكون  
 جسيما او جسيما اوليا جسيما والاولى باطل انه اما ان يكون بسط او  
 مركبا والبسط ليس الا الافلاك والكواكب والعناصر اما الافلاك فلو اقيض  
 جانب من فلك الخفاق بجانب من فلك آخر اقيض كل جانب ذلك لبطانة الفلك

والمعالم

٤١

١

٥

الفاعل والقابل إما الكواكب فاما ان تحرك الفلك بحركته فانه  
 بالاول انه على حركته الكواكب ليست لذاته بل بحركة الفلك ولوجه آخر وهو ان  
 يعقوب اما العناصر فالاجسام لا تؤثر الا بالماهية والمماس للفلك هو النار  
 من جمیع الجوانب فلما اقتضت اجزاء بعض جوانب الفلك لاقتضت اجزاء كل الجوانب  
 واما المذبات فاما ان تنظر الى الفلك لانه النار فاما ان تنظر الى حركتها الى الفلك  
 واما القوة الجسمانية فهي ان كانت في الجسم المحرك فان كانت بطبيعة لزم الاجزاء  
 في كل اجزاء الجسم الفلك وان كانت قريبة عاد الطلوع سبب حصولها  
 فانه قد خرج أحوال الكلام ان ذلك الجسم اما ان يكون فلكا او غير فلكا واما  
 ان لم يكن جسمنا ولا جسمانيا استلزامه بعض جوانب الفلك بالاجزاء دون  
 البعض الاخر فخصه بذلك الجانب فيعود الكلام الى القسم الاول وقد اطلناه  
 وهذا الوجه قد ذكره الشيخ في رسالته الى ابی الريحان وقد اطلناه هذا  
 صار هكذا **ان** الاشارة الى الرصدية شاهدة بتلك الاجرام السماوية على امتدادها  
 ولذا كان لها وجوها فانه لم ينظر في العين المباشرة من ذلك اصلا ولو كان الغير  
 ملكا للوقع **وقال ان** بعض **عالم** **الاول** بانها بعد صحة تقديرها فخصه  
 بالفلك الحد الذي **وعلم** **الشيخ** لان كنه الفلك حركته الاستدارة والوجه  
 المذكور في ان حركته الكواكب ليست لانها جبال بحركة الفلك شيئا الاعتراض  
 عليها سلكنا ذلك لكن لاننا لم نجمع في الجسم الواحد بدليلا يستقيم ومما  
 يستدبر علمنا من موهبة باب الحركة **وعلم** **الشيخ** ان تقسيم غير مختص  
 سلكنا ذلك لكن الامتزاجات الكواكب لا تحرك الفلك حركتها ماسا ان تالله  
 في سلكنا ذلك لكن المبحر بل يقال الله تعالى لكونه فاعلا عما اذا قد جاز  
 فقه مرة وقد نقه اخرى سلكنا كونه في نوعا لكن لم اعجز ان يحلف جملة  
 في الاستعداد للثبات فالفلك اخرى بواسطة الفلك اخرى **الاول** ولو جرت

مطابق مع  
مطابق مع

وما يحمله فكما حوت وإخلاف حال البساط العشرة بواسطة إحركات السماوية  
 فليحتمل وإخلاف الكثر أحوال السماويات بواسطة حركة الفلك المحيطة سلكنا  
 ذلك لكن الكواكب والأفلاك عندهم إحداثا نقطة فلم لا يحتمل أن يحتار بعض  
 الأفلاك أو بعض الكواكب خرق فلكه أو سلكه ذلك لكن انما التماثل على انما  
 لا يخفى لعدم الخارق ولا يثبت على انما غير مأملة للتخارق **في بيان**  
 ان عدم احسانا بعدم للغير لا يثبت على عدمه حقيقة فان الذي يخلو من  
 الباقي مدة عمر الواحد من ذلك قليل لا يخفى به مع صغر حجم الباقي وقربه  
 منا فكيف لو قدر ان يتخلل في قليل من هذه الاجرام العظيمة البهجة عتاسا  
 عدم للغير ولكن عدم الوقوع لا يثبت على امتناع الوقوع **في بيان** ان المقدور  
 لما لم يحتمل وقوع الغير في شئ من هذه الاجرام ولم ينقل اليهم وقوع ذلك في شئ من  
 المقارن فخلو جلاطهم بسبب هذا الأسبق لا الخافير قابله للغير لان المستبعد  
 ان يكون الشئ قابلا للغير ثم لا يتغير اصله هذه المدة المتطاولة تحكي المحدث  
 الحكم الظني هذا السبب ثم حاول المتأخرون لتباف ذلك خطف رهانية فوقعوا  
 في هذه الوجوه المتكلفة ومن الناس من انبت كواكبا قابلة للخرق لو جاز في  
 الاجسام باسرها متساوية في الجسمية فلو يجب انصاف حجم الفلك بصفة كان  
 ذلك الوجوه اما لكونه حجما فليهم عنهم تلك الاجسام او لما يكون مخالفة وهو ان كان  
 لان شاعرا طلب ملية ذلك الموجب وبلزم اما لا اشتراك المذكرة والتشابه مع  
 ذلك فلم لا اشتراك او غير لانم فلا يكون الصفات الحاصلة بسببه لانه اذا  
 يكون مخالفة وهو محال لما يشاع اقول باب الكم ان القبح لا يجوز سلك ان يكون  
 حلالا على او لما يكون مخالفة ولا مخالفة وهو ان كان حجما او حسانا كما  
 السراوان وان لم يكن كذلك فلما ان تكون الاجسام باسرها متساوية فخرق فخرق كك

الاثر عنه فيكون يصح على ذلك واحد منها المصحح على المباح لو لاكون قد اوتيت  
 فغير ان السؤال عن طبيعة ذلك المفاويف وفي هذه الطريقة ابحاث عديدة  
 اصولها مريد عند الكتاب ونفاصلها متفرقة في كتاب النهاية في الزنة  
 لازمة للطائفة والصلابة للكثافة والاحكام الفلكية لطيفة وفي اذن  
 بقيقة واما **المعنى** ان عيب بلطافها شافيتها فلا تملك ان تملك  
 لطيف يقين بدليل الملوذ والمحتاج وان عيب جمعه فينبه سلتها كوفها  
 لطيفة على الاطلاق ولكن لم يلزم كوفها بقيقة بانه ان الاشتراك في اللزوم لا  
 يقتضي الاشتراك في المزايا **المعنى** ان عيبه في الحقيقة  
 للفلك جسم وكل جسم فله حين طبيعي فالفلك له حين طبيعي في حينه الطبيعي انما ان  
 يكون هو الذي هو فيه او ما هو داخل فيه او ما هو خارج عنه فالاول هو المطلوب  
 والاني يقتضي تدخل الاجسام والاني ان يقتضي احكامه خارج العالم واذا كان كذلك  
 لا يحتاج خروج الفلك من حيث عن موضعه وان يستحيل عليه الحركة الى الوسط  
 وكما لا يحتاج عليه ذلك لم يكن تقيلا ولا خفيفا فالعكس لا تقبل ولا خفيفا وانما  
 ان كل واحد من اجزائه كذلك فبما ان اجزائه حلقه محال فيستحيل على اجزائه  
 ان يخرج عن موضعه فيستحيل على اجزائه ان يخرج عن حركته الى الوسط او عنده **و**  
**الحكم** فيهم ما من الخلق على اصوله **المعنى** ان عيبه في الحقيقة  
 لا يحتاج الى تقيلا ولا خفيفا فالعكس لا تقبل ولا خفيفا وانما  
 ولا يابرة ان الحركة توجب الخفة والبرودة توجب الثقل لا يستقر **المعنى**  
**المعنى** ان الحركة توجب الخفة وهي حاصلة في الفلك فان لم يكن وجود ذلك  
 الذي علم من منتهى بعض المواضع وجود الاثر لا عاين في كل المواضع ان  
 من وجود الحركة في الفلك وجود الخفة وهو بطل منكم وان لم يحث ذلك ان

فيكون هو الذي هو فيه او ما هو داخل فيه او ما هو خارج عنه فالاول هو المطلوب

الرائحة كما تعتبر حقيقة الفاعل باعتبار انما هو من الجوهر ان يكون جوهر الفاعل  
قابلا لذلك فلم لا يكون مثله في الحرارة مع الحفة لو كانت كذلك لكانت  
في غاية الحرارة والثاني باطل فالمقدم مثله بيان للشرطية لان طباها لواقفت  
للمخوفة مع لسانها في جوفها فبطلت عن الفاعل وجب ان يحصل كمال المخوفة لان  
الفاعل الذي في النار خالي عن الفاعل بحيث يحصل كمال النار ان المخوفة محنة  
ايضا فحالة الطبيعة في افادة اثار المخوفة فوجب ان يحددها بيان في حالها  
لقد علم ان يكون لحرارة الهواء من الجوهر الملاصق للأرض بل كان من الواجب  
ان يكون من كل هذه العناصر لا ينفك وسطا الا ان كماله في الحرارة في الجوهر كان بل ان  
لا يظهر فاقبال للحرارة في الاعيان عند الطلوع لان الجوهر الضعيف لا يظهر اثره عند  
الطول والقوى **في** دليل الشرطية بخوفة الحرارة وبسوء  
الناس من هيم فان كان احد منها يسطع ان طبيعة الهواء لم تقص الحرارة  
اللاطئة وطبيعة النار لم تقص اللاطئة لئلا يكون رول عن الهواء ان  
طبيعة مقضية للرطوبة والحرارة عاقبة عن كمال الحرارة والمواد  
عنه من حفة لوجوهها اذ يكون ذلك في الجوهر ان يكون الطبيعة البسيطة  
الملكبة مع اوصافها الحرارة تقصه كيفية لوجوهها ناعمة عن كمال الحرارة لا تعرف  
ياذكروا ان بساطة الجسم لا يتبين ذلك في الشئان لاذ لهما في حد همل الا هو  
كان الا في عاتقها عنه والرطوبة لو غلبت عن الحرارة عاقبة الحرارة ايضا في علم  
ان لا يكون للرطوبة الحرارة في الغاية وذلك باطل عندهم لان الهواء ارطب  
الاجسام عندهم في الرطوبة التي في الهواء عبارة عن الرقة والطاقة والتي عبارة  
بحيث ان جعل الرقة والطاقة ناعمة عن كمال الحرارة في الرطوبة المانعة  
للحرارة هي التي ينعى البلية وهي غير موجودة في الهواء جعلتم للرطوبة ناعمة

الشمس

من الحرارة البالغة ولم يحفظوها مانعة عن اصل الحرارة والحرارة البالغة وحجتها  
تكون مخالفة لما هي لاصل الحرارة واذا كان كذلك فلم يكون ان تكون الطبيعة  
الفلكية مقضية لاحد الشئ عين وهو الاصل دون الثاني وهو المكان  
لذا كان من الرطوبة والحرارة منافرة كانت الطبيعة الواحدة قد جعلت بعين  
متضادين وهو محال فان قيل لا تتفك الرطوبة صفات كمال الحرارة بل تتفك  
الرطوبة بتفك المادة محدودة الاستعداد قلنا الطبيعة الممتدة التي للهواء  
اذا ان كونت في قوتها اقصى القوة البالغة او ليس فان كان الاول كانا متساويين  
للرطوبة وقد تحقق الاثر وان كان الثاني لم يلزم من وجود الطبيعة الممتدة  
للحرارة البالغة وهو المطلوب ولم يتكفل زولا ايضا عن نفس المثار  
بان غاية حرارة ما صنعت عن كمال الينس وهو ضعيف للوجه التي مرت  
والذي نريد ان هو ان جعلوا غاية رطوبة الهواء مانعة من كمال حرارته  
واذا كان كذلك وجب ان تكون غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان المعادة تحصل  
من الجاهلين وذلك يقتضي ان تكون غاية الحرارة مائلة لغاية اليوسية للهم الا  
ان يقال ان غاية الحرارة منافرة لغاية الرطوبة واليوسية مائلة للاعتدال ولكن لا  
جانب ذلك فلم يكون ايضا ان يكون الطبيعة الفلكية منافرة لغاية الحرارة والبروز  
ومائلة للحرارة المعتدلة ومقضية لها وهو المطلوب سلب السلامه عن  
الفرق بين كمال الدليل على الشبهة فاننا قد بينا ان الحرارة للتدبير مخالفة لما هي  
للحرارة الضعيفة والبروز من كون ذلك بحيث يكون ذات اقصى ما هي ان يكون  
فيها اقصى ما هي اخرى مخالفة لها بالبروز والبروز من كون الطبيعة مقيدة للحرارة  
المعتدلة ان يكون مقيدة للحرارة لان في الغاية **هـ** هي ان الطبيعة  
الفلكية ليس في الاثارة الحرارة المعتدلة لكن الحركة ايضا شعبة فذلك



التحفة ايضا تحفة لكل مادة بلاقيها فاذا وجب تحق المادة الخاصة ١٩  
 عنها فالمادة الملائية لها اولى واذا كان كذلك وجب ان يحدث عن الحركة  
 وعن تلك التحفة تحفة ثانية لا من حيث هي زائدة بل من حيث هي تحفة فان  
 تلك الزيادة تحفة لا شيء آخر كما ان حقا آخر لا يضاف اليه لان بعد تحفة اخرى  
 لا نفس للمعلول كما اعتبره عمة قد حصول العلة الفاعلة بعين  
 فيه ايضا حصول العلة الفاعلة فلم لا يحزن ان يقال المادة الفلكية لم تكن في قوتها  
 الا قبل ذلك النوع من التحفة كما ان الميز في قوتها مع هذا الكم الا قبل القدر  
 الخاص من المقدار واذا كان ذلك محتملا سقط قولهم ان الفعالية  
 ليس في طابع تلك المادة الا قبل ذلك النوع المتعدد من الحارة ينفي الى الحال  
 لان الطبيعة الفلكية مستقلة باقضاء ذلك القدر من التحفة والحركة المبررة  
 التي للفلك مستقلة باقضاءه فقد اجتمع على الاثر الواحد على ان مستقلان فليس احد  
 بالاقضاء اولى من الاخر فاما ان يكونا مترتبين فيه متعاقبا وهو محال استحالة استناد  
 المعلول الشخصي الى علتين مستقلتين او الى واحدة منهما فاما ان يحصل من غير سبب  
 وهو محال او يحصل اصله وهو محال ايضا لانه يلزم تعدد المعلول عند قوة علته  
 ولانه يحصل في طولها من كون الفلك غير حار فثبت ان ما ذكره ينفي الى هذه  
 الاقسام الباطلة فيكون باطلا وثبت ان المادة الفلكية قاذلة لجميع انواع التحفة  
 كما ان لم لا يحزن ان يقال الحركة الفلكية غير موضوعة في التحفة ولا  
 يطل خلك ما شاهده من كون الحركة تحفة لان الحركة الفلكية محال في النوع  
 الحركي التي تراها ولا يلزم من كون نوع من جنس هو جاشا ان يكون جميع انواع  
 ذلك الجنس كذلك سيما ان الحركة تحفة وانما مساوية للطبيعة الفلكية  
 في الاستقلال بافادة ذلك القدر من التحفة لكن لم لا يحزن ان يقال الطبيعة

أولى بافادته من الحركة كون الطبيعة متقدمة على الحركة فقد بنا بالقطع و  
 العلوية سميت ان الحركة اولى لكن لا يجوز ان يقال ان الطبيعة العقلية لا  
 تقضي الحركة اصلا لكن الحركة للشيء التي له تقضي تلك الحركة وعلى هذا  
 لا يلزم العلبين على المعلول الواحد قولنا في الحركة الصادرة عن تلك القوة  
 يجب ان يفعل بحركة اخرى قلت هذا بعيد جدا والزم ان قصدت عن كل حمية  
 حمية اخرى لا الى غاية فكون في المحل حركات غير متناهية فلو كان ذلك الحمية  
 لذلت ما لا يلقى محلا فلات تنق محلا اولى ضيعت لانها ان يكون شرط  
 افادتها ان يكون الاثر في محل آخر وما يوجب هذا القول انما لو افادت حمية  
 اخرى في محلا لم يجمع الحمية تلت الشريطة ولكن مقتضى حكم انما يتحقق  
 لو كانت حمية الفلك من طبيعة فاما لظا حلت من الفاعل المختار وقد لا غير  
 انهم سئل ان ما ذكرتم من الفلك لكثرة النسخ من كون للشمس ذاتها حادة  
 لكنها لغاية بعد هلينا لا يصل اليها التأثير العظيم من حاراتها وكذا القول في  
 سائر الكواكب النار شفاقة والكواكب ليست شفاقة والكواكب ليست شفاقة  
 وقيل ان سائر الاشياء الاثر في الارض لا يقتضي الاشياء كثر تمام الماهية  
 فلم لا يجوز ان تكون الكواكب والنار مشتركة في غاية للحركة لكن للكواكب مخالفة  
 في ماهيتها النار فلاجل ذلك كانت النار التي عندنا شفاقة وذلك الكواكب  
 غير شفاقة وقيل ان النار لا تملك النار لو كان باردا لان في غاية  
 البرودة فكان تستوفي البرودة وانما يدعى العناصر بما كان تكون الحيات  
 لا يقال لم لا يجوز ان تسكن البرودة لجودة النار لاننا نقول لو كان  
 كذلك لكانت المادة العقلية قابلة للحركة ولو كان كذلك لوجب ان يصير غاية  
 للحركة بسبب الحركة التي لها والكلام ههنا كالاتم على ما مر في نسخة  
 المحرر

للأعاضد الفطن يجعل كل الثابت في تلك الواجب لا ينفك أن لو كانت كذبة  
 في الكواكب السارات المظلمة وضعتها مع الثابت التي عرف بالكشف كونها تكون في  
 في الفلك الثامن **فإنه لا ينفك** لم لا يكون وجود كوكب أخرى تحت كوكب القزبات  
 حركتها حركة الكواكب الثامنة وهي كوكبة بكوأب المظلمين لو لم لا يكون وجود مثل  
 هذه الكواكب فيما بين الكواكب السارات ولا يمكن لبطالة بأن لا بعد بعد كوكب كوكب **سأيد**  
 ساء أو الأقرب قريب الكوكب الذي فرض فوفته وذلك منع من وجود كوكب أخرى  
 في خلا الكواكب السارات لأن تلك المقدم كاذبة لأن بين البعد بعد القزبات  
 الأقرب قريب عطارد عن ذلك جود حرة القزبات كاستار الكواكب فالحققون  
 فيه من أصحاب الهيئة ذكر والآن عرض الروايات والافتراض في العلوية الثلاثة  
 لا يقرب الزمان يكون ذلك التدوير الذي لك واحد منها قلت أن كوكب عطارد  
 بالبعوض يكون جرم الكواكب كوكب الكواكب الداخلية وإذا كان كذلك كان عقدا  
 عن أربع كرات من تلك التدوير من كل واحد منها عن كرتين حائلين الأقرب  
 قريب السافل والبعد بعد العالي واستل في التخليفة فقد أثبتوا لها خمسة تدوير  
 فيكون بين الأقرب قريب الزهرة والبعد بعد عطارد عن ثمان كرات فظهر بهذا كذب  
 هذه المقدمة مع قولهم **سكنت** أسألتهم عن المقص كنتم إنما تعتقدوا أن اقرب  
 قريب العالي ساء أو لا بعد بعد العالي اعتقادهم لا ولا أنه ليس بين هذه الافلاك  
 ما يحتملها ولا يمكن بناء ذلك عليه ولا لازم التدوير بل لابد فيه من ثلاثة **فإنه لا ينفك**  
 للشهود أنها إنما تحرك حركة الفلك المحاط لها الموهومين عشرين وأربع  
 خاصتين لها العاقلان **فإنه لا ينفك** بانفسها لا تحرك الافلاك **فإنه لا ينفك**  
 ولا حركتها مبطنة شرقية وحركتها شرقية غربية فماتان حركتان ليستا  
 بالغايات فمما واحد بالعرض وذلك لا يتناقى إلا الظلمات حركتها بحركة الفلك الذي

ساء أو الزمان والساكن

كوكب

ورقمها **الاشارة** فانها التي ينحصر الثواب لغيره لو لم يكن حركتها بحركة الفلك المندم  
او تارة بعضها من بعض لانه من المستبعد ان تكون مقدرة الشريعة والبطور  
مع اختلاف دوائرها قد يلاحظ الاوضاع التي لبعضها الى البعض حتى شبه  
حركتها بحركة فلك واحد يدور على طين ومنطقة ويقوى ذلك انما  
في حركتها الطولية لانه ان الفلك واحد منها في حركته من السنين قد اخصاها  
من الحركة بالنسبة الى نقطة الاعتدال والاشارة في بعض النجوم ان الحركه  
للواحد لا تتحرك من خذنه الى جبينه فحتمين فلو كانت حركته السيارت بانفسها  
لاستحال وجود النجوم في القوس عطاره **وهذا** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**  
بانا بينا انه ليس لهم الاالة على الاستحالة اعترف على الاقاليم الموكبة سلك ذلك لكن  
لم اجد ان يقال انه منفصل عن فلكه جسم شبهة معلقة ويكون قطر عندها ساويا  
لقطر الكواكب ثم ان الكواكب اذا تحركت عن مركزها على حلقه فمركزها على حلقه والكواكب  
معها ويكون الفلك عارضا من غير ان يفيض الى الخواص او انما انما حركتها  
تلك الحلقه كونهما سافاة مثلا كحركة الجوز في السماء ومع هذا الفلك لا يلزم من استقلال  
الكواكب بل بحركة الخواص الفلك **وهذا** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**  
الجميع الواحد في حركته واحدة حركته الى جبين احداهما بالذات والآخرى بالعرض  
وقد مر في باب الحركة **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**  
**في علم الهيئة** انه لا يحرك في كمال الساعات ثم جابه اعتراضه الثاني في حركته  
**الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**  
بماضاف الى حركات عدد الكرات وللمشهور ان الكرات الحلقية تسع واثم  
ان الرصد لما ذكر على هذه النسخ ابتناها وانما نذكر كما لم يعلم شيئا لم يعلم اتفاقه  
ولذلك لم يظهر المشخ ان حركه الثواب كره فاحده او كرات سطوح بعضها على بعض

وهذا الاختلاف واقع لآلئ الذي يمكن أن يستدل به مع رجوع مرة الشواب إلى  
 الآلات حركة متماثلة بمعنى كان كذلك كانت مركبة في حركة واحدة والمقدار  
 غير متساويين لئلا الضعوى فلا تكون حركتها وإن كانت في نفس متساوية لئلا العمل  
 لا يكون في الحقيقة واحدة لأنها لو قد فأت الواحدة منها تتجه الدوكة في سبيل  
 وتليين ألف سنة والأخرى تتجه على هذا الزمان لكن نقصان عاشر واحدة  
 أو أقل فالذي يحصل من جهة الواحدة من هذا القدر من التفاوت يقل جدا  
 بحيث لا ينفى عما نأبسطه وإذا اجتمع ذلك سقط القطع بالتشابه وأما الكري  
 والافعال استلزام الاشياء المختلفة لأنهم واحد **وعلم** أن هذه الافعال  
 غير محصورة بكرة الثواب بل هو حاصل في كل الكرات والذي يقال في إبطاله من  
 أن اقرب قرب كل كوكب يساوي تلي بعد بعد كل الكواكب التي في وقت سعة فقد  
 عرفت ضعف من هذا الباب بل يحتمل أن يكون فوق الفلك التاسع المحرك بالحركة  
 للموتية من الافلاك ما لا نعلم عددها إلا الله تعالى بل يحتمل أن يكون هذا الفلك  
 التاسع بما فيه من الكرات فيكون له عن كمة أخرى عظيمة ويكون عن تلك الفلك  
 الكرة العاشر كمة مثل هذه الكرات وليد **ب** كمة متباعدة وإن تدوير المخرج  
 أعظم من مثل الشمس فاذل عقل ذلك فأتى بارس بان يفرج شلة مما هو أعظم منه  
**في رتبة حركات** **ب** استواء **ب** بعض هذه الافعال من القدر ما  
 لا أملا في كات المتساوية توجد والافعال العارضة لها عارضة في رتبة  
 وأحد قوى في ظنهم منها في الفها غير مختلفة أصلا لافلوح عليه هذا الاختلاف  
 لو وجدوا وما يخص نظامها بوجه واحد ولما استمرت متساوية لذلك النظام  
 حكمها بالاختلاف أصلا كما كانت باقية في أوضاع هذا الأصل مما جعلهم القويمة و  
 المتأخرون ظنوا كون هذه المقدمة برهانية والذي يمكن نصرها به من أصولهم

وجان **قال** التماوات بناطر فلا يكون لها الآفة واحدة فليصدر عنها الآفة  
لشيء واحد فالآثار الصادرة عنها لا تنبع إلا عن شيء واحد - **الحركة** كالموت  
مستندة إلى واجب الوجود لما بواسطة أو غير بواسطة وعلى التقديرين يلزم من  
استماع بعض المغير إلى استماع تغيرها ولا يعارض ذلك باعتبار أن الأرض  
لأن تغيرها بواسطة الحركات السماوية فلا يجرى مع طرق المغير اليها أما الحركة  
للتماوية فليست بواسطة حركات أخرى **وهو** **عنا** **التميز** **من** **بعض** **التميز**  
بأننا صنعنا ذلك على بساطة الفلك المحدد وبنا أنه لا دلالة للحركة على بساطة  
سائر الأفعال أصلا **سلكنا** ذلك لكن البساطة المنتجة من المغير كالعناصر على  
**التميز** **بأنه** **بنا** **على** **كون** **الصانع** **تعالى** **في** **جاء** **بالآثار** **وقد** **أبطلناه** **بمسا**  
ذلك لما يتبادر إلى باها الحركة إن صدور الحوادث عنه لا يتوقف على توقفها عن  
الجمانية **سلكنا** ذلك لكن الحركة الواحدة كافية فيه فليكن هي الحركة الأولى بمعنى  
وأنما حركات الأفلاك المكوكة فلا حاجة إليها أيضا فالحركة الأولى بمعنى  
في كونها متوقفة وقام خالقها فاحاد ولم يحولها في الشريعة والبطور فذلك  
أيضا عن واجب **سلكنا** **أصحته** **ذليلهم** **لكنه** **باطل** **بوجه** **آخر** **وهو** **أن** **حركات** **الأفلاك**  
اختيارية والحركة الاختيارية لا تنبع عن عوض الاختلاف لها ولذلك فإن  
الشخص **قال** **في** **أخر** **عنه** **على** **التفريق** **أن** **حركات** **الأفلاك** **نفسانية** **فلا** **تنبع** **عليها**  
أن لا تنبع **القدرة** **بشيرة** **في** **أخر** **بوجه** **لهذه** **عند** **هذه** **لما** **أن** **الافلاك**  
لا يعرض لشيء من التماويات ثم أنا طينا حركات الكواكب وأجرامها اختلافًا مستظا  
عائد عن منتهى إلى أوله **لما** **لما** **الحركات** **في** **الشريعة** **والبطور** **وأما** **اختلاف** **المقادير** **فبالصغر**  
والكبر فعملنا أن ذلك بسبب اختلاف قوتها ونوعها عن الأرض وذلك كما يكون  
بسبب الأفلاك لا حالة **فقررت** **الفلك** **الحاصل** **للتركيب** **أما** **إن** **يكون** **محيطا**

بالابصار لو لا كون فان كان الاول فاما ان يكون مركبة مركز العالم واما  
 ان يكون خارجا عن مركز العالم فان كان الاول فاما ان يكون الكوكب مركبا  
 فيه او مركبا في نفسه فان كان الاول استحالة ان يخلف بسبب ذلك  
 وقربه وبعدة من الارض وان تقطع قسما عطفة انية مقسومة والذ  
 عرض الفلك والذ كره في القسما الاخران وما جرت بينهما وهوان يكون  
 للفلك في فوق المركز والكوكب لا يكون مركوبا فيه بل في حرم مركوبا فيه يتحرك  
 وهو فلك التدوير كما هو اخذ الاختلاف في الشمس وان يكون محيطا بالارض  
 ولكن يكون مركبة غير مركز العالم كما هو الاختلاف الثاني في الشمس وهو الاختلاف  
 الظاهر وما جرت بينهما وهو في السنة المباشرة في **الارض** **في** **الارض**  
 اما السطح الاعلى من الفلك فذلك عليه **الارض** والارض في تلك الاستحالة  
 ذلك على احد سطحيه استحال على الثاني لكون الفلك الاول بسطحا فيكون جميع  
 جوانبه على طبيعة واحدة فاذا استحال ذلك على مقعده استحال على جميع فلك الثوابت  
 والذ لازم تدخل الابعاد فاذا استحال ذلك على محله استحال ايضا على مقعده وما  
 ان كان بسطحا فلما مر وان كان مركبا فلا بد منه في تحليل المركب الى البسطح  
 ويتفرق ما ذكرناه في كل واحد من سطحي كان واحدا من تلك البسطح **وقد**  
**ار** **عن** **س** **استدل** **على** **موجوب** **الفلك** **الاعلى** **بمجهول** **ان** **يكون** **الذات** **بل** **لعدم** **شرط**  
 وهو الحق وهذا المعنى عين حاصل النسبة الى مقعده استحال ان يقال له عند  
 ما يتخلل سطحيه كما تفردت الثوابت وينقبض وقع هذا القدر بسطحا واذ كقول  
 وايضا ما ذكرناه من جواز النوع على الاجسام **في** **المجهر** **ذ** **هذه** **الطو**  
 الى انها البحرية الذاتية واقعة في القوام الصحيح انما اجرام كوكبية صغيرة  
 قليلة الضوء متقاربة الوضع فويت على هذا الوجه لوجهين **ي** **لو** **كانت**

[illegible]



حامله او مشاوعا وقد مر في الام في الاول ان انما من ظلمة حجابيه المظلم قاذى الى جانبيه  
 لانه في ذلك باطل والا فلا خصة في ذلك الا ان باطله فقط ولما كان كذلك ان اذا البعد  
 عن الطرف ان حاد الضوء قلت الظلمة **في ان** **الاول** **محملة** **الراشدين**  
 لما اذا الكواكب تتحرك واعدت ان حركتها لا يزول ان يكون حركتها الفلك اهتزازا  
 حركتها الفلك وكان ذلك طريقا انما والطبيعيون ان اذا ولما ان يذكر ولطريقا  
 لما تذكر ولا وجه غير هذا للفلك بسيط فاخترنا من كل جهة بوضع خاص انما  
 ان يكون واجبا او محاذيا والا فلا باطل ان الاجزاء المقتضية في البسيط متساوية  
 في تمام الماهية والاعتماد المتساوية في تمام الماهية فيقول ان بعض لبعضها  
 البعض في الثاني فيبقى صحة اسقاط كل واحد من تلك الاجزاء الى جهة الاخر  
 وذلك بالحركة المستديرة فالحركة المستديرة على الافلاك حادثة وكذا صحة  
 الحركة المستديرة عليه فبغيره مبدأ ميل مستدير على اقصى باب الحركة وكان  
 ما فيه مبدأ ميل مستدير فهو تحريك الاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول  
 الموتور والفلك اذا تحرك بالاستدارة **ونما** **الاول** **انتم** **انما** **بنيتم**  
 صحة وجود الحركة المستديرة بالنظر الى المقابل وهو جسم الفلك من حيث هو  
 هو قابل لها والصحة الحاصلة للمقابل لا يعتبر في تحققها الموتور والشرط  
 انما الصحة المطلقة للشيء فهي انما تثبت بعد ثبوت المقابل والفاعل وحصول  
 الشرائط وارتفاع المواضع فان احدثت صحة الحركة المستديرة على الفلك بالوجه  
 الاول وهي ثابتة بالوجه الذي ذكرناه ولكن لا يلزم من تحققها تحقق العلة  
 الفاعلة للحركة وان عيّن في الثاني لم يكن ان اثبات هذه الصحة لا يثبت  
 اثبات ان العلة الفاعلة للحركة حاصلة وانما اثبات ثبوت العلة  
 الفاعلة وهي مبدأ ميل المستدير بواسطة هذه الصحة فيلزم في القول **بسم الله**

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



في كتابه

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له  
في هذه الحالة من حيث هو  
في هذه الحالة من حيث هو  
في هذه الحالة من حيث هو

يا احدهما

انشالها مما لا يرجع فيه الا للظنون الضعيفة في ان **الاول** ان  
 على الزمان التي وهوانها يساوي البسيط شكله الكره وقد عرفت ان كان  
 واحدة من المقدس وبعد تسليمها فوق انه لا يلزم من هذا القول وجوب  
 كونها كره لجوان وقال الاحوال الطبيعي عند عرض القياس وهذا الاحتكاك  
 لا يدفع اللات التمران التمران لها الاختلاف عن مجاريها الطبيعية للثبات  
 فلتنا على هذه المقدمة واما الرياضيون فقد ذكرنا طرعا اخرى **والثاني**  
 الفلك مطلقا او ايضا او عند شيئا لزم وقوعه بخلافه عند حركته وفقد التلق  
 بذلك على فساد المقدم **والثاني** ان **الاول** ان  
 على قطر الاقصر والعددي على قطر الطول واما بالعكس فلو كان ثانيا  
 في تقريبها فحتم ان الامر وان كان كذلك لكان كان يلزم احتكاك شديد ووقوع الحركة  
 على ذلك الوجه ضعيف لا يمكن ان يكون **الثاني** ان  
 وقوع الحركة على الوجه الذي ذكرناه لا يوجب كذب المقدم على المشعلة في قياس  
 الخلف لا يظهر الا بعد صحة ما لمقتضى ان يبين ان الفلك شديد  
 في طوله ثم في عرضه اما الطول فالتاثير الفلك في طوله لانه ان يكون ضاوية  
 للفرج من الارض او لا يكون فان كان الاول فبما يكوننا ذكرنا ان كان الثاني فبقول  
 اننا نسيم الدلالة على ان التاثير عظمة بالارض وان الارض كره فحينئذ اتفق كل وضع  
 نصف مدار موضع آخر فليس ان تكون في الكوكب في البلد الذي افقنا بعدد  
 نصف لسان عند كونه على ذلك الافق غاية الصغر فيكون على نصف مدار  
 في غاية الكبر في البلد الذي يكون الامر فيه بالعكس ان يرى على العكس ما ذكرناه  
 في بعض البلاد تكون الكوكب اعظم منه في الآخر وان يكون غاية ارتفاعه  
 في احد افقين اعظم منه في الآخر والتواني كاذبة فان لحوال الطول في



في قوله تعالى وان كان من فرجه فذلك  
 ثبت ان كك كانت فقيه مثل فيقيم وانما فساد السائق فلان الفلك في  
 والمثلان لا يجمعان في الفلك قبل ان حصلت القوة الفلكية في مادته  
 ان كان في حيزه الذي هو المكان فيه وعلى هذا الشكل فذلك ان فلان في صورة  
 فلكا هذه اختلف وان لم يكن كذلك فاما ما اليه الا ان كان يكون بحركة مستقيمة  
 وذلك في الحيز الذي كان في اعلموا ان فلكا في هذا الكتاب ولا سيما هذا  
 الباب منه ما هو موقوف عليه لم يخف عليك وجه الامور على هذا الوجه في الفلك

للمكان في حيزه الذي هو المكان فيه وعلى هذا الشكل فذلك ان فلان في صورة  
 فلكا هذه اختلف وان لم يكن كذلك فاما ما اليه الا ان كان يكون بحركة مستقيمة  
 وذلك في الحيز الذي كان في اعلموا ان فلكا في هذا الكتاب ولا سيما هذا  
 الباب منه ما هو موقوف عليه لم يخف عليك وجه الامور على هذا الوجه في الفلك  
**القسم الثاني في الساعات والعصارة** وفيه فصلان  
 الفصل الاول في الساعات وهو لو عرفت ان فلكا في حيزها في  
 الفلك الثاني لو عرفت ان فلكا في حيزها في الفلك الثاني لو عرفت ان فلكا في حيزها في  
 عليه يجعله نارا في فلكا وهو ان الشعب اجزاء حترقة فلو لا النار في البحر العالي  
 فالاما كان كذلك وانما الجسم الذي هو غايته المتعد عن الفلك وهو غايته  
 المتعد عن وصوله الى حركته اليه فان ساكنه ما هو الا في حيزها وانما البحر الذي  
 لا يكون شديد القرب من الفلك فاذ لا يتصل الى الغاية وهو الهواء وما الاصل  
 فيه ان الماء طاف على الارض وكاسير الهواء مع ان كان الماء ان يكون تحت  
 الهواء **ولفصل** ان يفتن على ما ذكره اوله النار انما الا ان الفلك يحرك  
 بل لا يتحرك هو الكوكب فقط على ما رسمت اذ ذلك لكنا نقول ان حترقة الفلك في حيزه  
 فيها اصل الحق تثبت بسببها اجزاء البحر المجاورة فاذا كان كذلك لم يلزم من حركته  
 الفلك حركته ما يجاوز ولا يلزم من حركتها وانما الفلك هو في نفسه ليس يحرك حتى  
 يتصل ما يجاوز **وعلى ما ذكره** انما انما الا في حيزها في الفلك العالي المحتار  
 وهذا القدر باطل **وعلى قولهم** في كشافه الارض انكم لما علمتموها بعدم وصول

القول انما في الساعات والعصارة

ولما علم

وعلموا انما

ناشئ الفلك اليها فقد علمت الامر الموجود بالعدم وانه محل **صباح**  
**الارض** وهي سبعة تدعى شكل الارض وهو الكرة ذكر وايضا وجوها اثنتي  
 والارض في طولها اما ان يكون مستقيما او مقعرا او منقعا او اولها باطل والا لان  
 طلوع الشمس على جميع البلاد الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عندها دفعة  
 والماضي باطل لانها لا تعتبر في المشرق من المشرق واما في المشرق واعتبرنا احد الحواشي  
 الموضوعة الاربع لم نجد في البلاد المختلفة الطول في وقت واحد من النهار  
 والليل والثاني ايضا باطل والا لان طولها على اهل المغرب قبل طلوعها على  
 اهل المشرق ولما باطل انهم انهم في تلك المدة في المشرق وفي العرش ايضا  
 كذلك لانها لو كانت مسطحة كان السالك الى خط من خطوط نصف النهار الى الجبل  
 الشمالي وجبلان لا ينقاد عليه ارتفاع القطب الشمالي واعتباط القطب الجنوبي  
 ولا يقطع له في الشمال من الكواكب ما كان خفيته عنه وفي المغرب بالعرض والكواكب  
 خفية لكان كلما كان الترفع في الجبال الشمالية اكثر كان خفية القطب الشمالي والكواكب  
 للعرض عنها اكثر وكل ذلك باطل فالارض في طولها وعرضها عذبة وذلك  
 المحدث في شكل الكرة لانها عذبة المفاوئذ اوقات الحسوفات وفي عرض البلاد  
 على حسب تفاوت اجزاء الدائرة فالارض ككرة **والقائمة** **الجزء** **المعقود**  
 حواء الارض في الطول ليس الا النصف وانما النصف الثاني فمجرد في الماء  
 ونحن لانعرف حال ذلك النصف فلهذا في ذلك النصف سطح مستوي بحيث يقع  
 الضوء على كل دفعة او يكون مقعرا بحيث يكون الضوء على جانبه الغرب قبل  
 وقوعه على جانبه المشرقي وقد ذهب الى ذلك واحد من هذين الاختلافين نعم  
 وهذه الدلالة لا تبطل احتمالا لان الارض في صورة نصف كرة لا تبطل كونها  
 صورة ربع كرة بل لا يثبت ايضا كونها على شكل تمام ربع الكرة لان ذلك انما ثبت

لو امكن ان تنقل من خط الاستواء الى الموضع الذي يكون القطب عن سمت الشمس  
 ومعلوم ان ذلك متعدد **الان** لما ثبت هذه الحجة ان القطعة الممتدة  
 من الارض على شكل قطعة كره فيجوز ان يكون شكل تمامه شكل الكره ان منفي  
 طبيعة البسيط **والخلف** **لانا نقول** هذا المذهب لو كان شكل هذه القطعة  
 شكلا طبيعيا فلم يجوز ان يكون منقرا لما انكم يعتقدون ان حروبه هاتين المائتين  
 قسرتي فان قلت ثم الاستدانة هي الشكل الطبيعي للجسم فقول **لانا** فاذن  
 دليلكم انما يتم لو ثبت ان شكل الجسم البسيط هو الكره وهذا لو ثبت كان كافيا فيكون  
 الاشتغال بما ذكره لغوا **اسلمت** ان شكل الارض محدب فكم انما محتملة تحدا  
 كقيا فقول **لانا** عند التفاوت في الطول والعرض عيبا التفاوت في اجزاء القاسم  
 قلت هذا انما ثبت لوانت في وقت ان تجل في جميع البلاط التفاوت في الأطوال  
 بوجهة جهة انما شيء معدون ختوفا واحدا ثم وجدوا تفاوت في التفاوت بين  
 الشاعص عيبا في التفاوت في اللدجات او بالعكس ومعلوم ان خلق العالم يوجد  
 قطع الذي عرف بالصدوق في التفاوت في التفاوت على ذلك هذا الوجه  
 المذكور فذلك انما قيل بانما كرية الارض فلو انشأ كرية الارض به لم يدر  
**ب** ظل الارض مستدير وكل ما ظله مستدير فهو مستدير بيان الصفة انما انما  
 القمر مستدير وانما القمر ينشئ ظل الارض فاذن ظل الارض مستدير وانما  
 قلت ان انما القمر ينشئ ظل الارض لانه لا يخفى للظل ان عدم التوءم في الشيء  
 القابل للتوءم سبب قسمة الكيف بين الموضع والمستدير وانما انما انما  
 كذلك قلنا ان انما القمر مستدير فيلزم بيان الكرية لانه عند انما انما  
 يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المصنوعة بالشرق والشمس على جهات  
 للقطعة المظلمة منها فاذ كان الظل مستديرا وجب ان يكون ذلك الفصل



بشكل القلندر

المشترك الذي شكله مستديراً فالارض اذن مستديرة ثم ان هذا الدليل  
غير محقق بحاجب واحد من جوانب الارض ان المقاطعة الموجهة المحصورة فوق  
في جميع اجزاء الفلك البروج مع ان شكل المحصورة ابدل مستدير على الاستدانة  
لا نقول ان التغيير في هذا الصانع يرى من البعيد مستديراً فلم لا يجوز ان يكون الامر  
هنا كذلك لاننا نقول ان هذا انما يضرنا لو ادعى ان الارض كره حقيقة وكيف  
نذهب الى ذلك مع ما نشاهد في اعوار والانحلال بل المدعى انه قريب الشكل  
من الكرة في الارض بظنهما متحركة الى الوسط ومنه كان حال كل احدى انما كذلك  
وحيث ان يكون شكلها قريباً من الكرة **فان قيل** كرهية الارض باطلة للوجوه  
**فلم يحضر** ثقل الارض ان كان هو مركز حجه او مركزها وجب ان يكون مغزوها  
في المآل من جميع الجوانب على السواء وكان يجب ان لا يكون شيء منها بارزاً وان لم يكن كذلك  
وجب ان يكون بعض جوانبها الثقل من بعض لكن الارض جميعها بسيطة واذا كان كذلك  
كان جانبها الايمن ثقلاً لا يزيد مقداراً فالارض لا بد وان يكون بعض جوانبها ازيد  
طولاً من بعض فاجانب الارض ان يدعى ضامناً الاول حتى يعتدل الجوانب في الثقل وذلك  
يقدر في ثقل كرتي متساوئتي كيف يكون الارض كرهية مع ما نشاهد في اعوار  
والانحدار **فالجواب عن** **اول** **الاسلم** كون الارض كرهية المثلثة مخوفة المآل مستمرا  
ذلك فلم لا يجوز ان يكون التفاوت بين جوانب الارض لاسباب التفاوت بالشكل بل  
للتفاوت في الخلق من كون بعضها اكثر كثافة وقلها وكان ثقلها وكان جانب  
الاقول اكثر خاوة وبخفة فكانت الخفة **وعن** **الارض** ان ذلك انما يقع في كونها  
كرهية حقيقة وذلك لان مدعيه بل المدعى انما بالكرهية وهذه الاعوار والانحدار  
اذا امتثلت الكمية الارض وجرت اقل من الحشوات التي تكون على اظهر الكرة الصغرى  
**في** **مكون** **الارض** من الناس من جعل الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة

والاولون منهم من جعلها هامة ومنهم من جعلها ضائعة ومنهم من جعلها  
متحركة بالاستدارة وهو آراء افاضها اليه هذا الاسم او اللكن اك حركات بطيئة  
الى المشرق وحركة سريعة الى المغرب واستحال عندهم كون الجسم الواحد متحركاً في  
اكثر جهات حركات الحركة بالذات او بالعرض واحداً بالذات والاخرى بالعرض  
وان حركات الافلاك متحركة الى المشرق حركة بطيئة وانما الارض فانها متحركة  
من المشرق الى المغرب بهذه الحركة اليومية فبسبب ذلك نرى الكواكب طالعاً  
وغائبة كما ان السيفينة في الماء متحركة ولا تظن ساكن وان كنا نحمل حركة النقط  
الى اجانب المضاد للجهات التي اليه تحرك السيفينة وذلك على ان يكون  
المستقيمة انا اذ انشأ المدرة الى فوق عارضة ولو كانت الارض ضائعة لما كانت  
المدرة الى العود ولو كانت هامة لما وصلت اليها الا ان السطح والسموات  
لا يدرك الا سرعة لو كانت ضائعة لكننا نرى انهم اقرب الى الفلك وكان يجب  
ان يزداد عظم الكواكب في يوم غيبتا فلكا في المرات لناسن الفلك في يوم اقل  
ولو كانت حافظة لكان الامر بالعكس ويدل على اننا قد كنا بالاستدارة  
وجهاً في دور الارض عشرة في الفيل واثمة وستون ميلاً في ما ذكره  
اصحاب الارصاد وهو مقدار سيرها في اربع وعشرين ساعة وحصص الساعة  
الواحدة ثمان مائة واربعون ميلاً ولكل دقيقة من الساعة السبعة عشر ميلاً  
وهو اربعة فراسخ وثلاثون فرسخ وهو ستة وخمسون الف فراسخ ويحرك الواحد  
شبابه العنيفة تمام يوم وليست الا عشرة فرسخاً فيكون حصص الدقيقة الواحدة  
من الساعة من هذا السير من اربعين وعشرين ميلاً وثلث ذلك ما سار اربع فيكون  
الحاصل من اربعين فرسخاً في يوم واحد فاما ان كانت الارض متحركة  
على الصواب فلكان الطيران اذ اطار ساعة واحدة بعدد عن موضعها ما نحو المغرب

فأما ثمانين فرسخا و زيادة ما طار و انما نحو المشرق ثمانين و ثمانين فرسخا مقوصا  
منها ما طار و لما كان باطلاً تشكك استدارة الأرض باطله <sup>د</sup> من غير أن يرى  
إذا رست حركاتها إذا ما جاورته من الأجسام الدقيقة مع نفسها لو كانت  
الأرض محتكة على هذا الوجه لادارت الهواء مع نفسها فوجب أن لا يرى النفا  
ولا الرياح فتحركت نحو المغرب و امتد القياكون بكون الأرض منع من جعلها  
غير متناهية من جانب السفلى و بذلك عفاؤه الدلالة المذكورة في سائر الأجسام  
و الرصد فانه دل على أن أول الميل في نهاية العارة بالمشرق هو آخر الميل في نهاية  
العارة بالمغرب و هو افناحي و منهم من لم كونها متناهية ثم منهم من منع أن يكون  
شكلها الكرة و منهم من سلم ذلك و الاولون في حق منهم من جعل حدة الأرض فوق  
و سطحها أسفل على الماء و الهواء و من شأن القيل إذا تبطل أن ينبغي على الماء  
و منهم من عكس الأمر فيه و هذان القولان باطلان لأن اللام في وقوف الجبال التي  
تحت الأرض كاللام في وقوفها و إحصا الذي سلموا كونها كرة منع من جعل سبب  
الكون بجذب الفلك لها من جميع الجهات فيلزم وقوعه في الوسط و منهم من جعل  
السبب دفع الفلك لها من جميع الجهات و القول باطل لثلاثة أصغرها أقرب لشرق  
لجذبها فأما تلك المدة المرسية إلى فوق لم تجذب إلى الفلك و الثاني أيضا باطل  
و الأول كما عشت تلك المدافعة كما عشت بمدافعة الرياح القوية و لأنه كان  
يجب أن يكون اسفلنا إلى ناحية المغرب أسهل و لأنه يلزم أن تكون حركة القيل فائلا  
من الاستدارة أسرع من علانها لانهما عند الاستدارة أقرب إلى الفلك و منهم من  
زعم أن النصف للأسفل الأرض صاعد و النصف الأعلى هابطا فطما لعلنا عرفت  
في الوسط و هذا باطل لأنها بسيطة و لأن أقسام الواقعين على طرف العارة بالمشرق  
معاذية لأقسام الواقعين على طرف العارة بالمغرب مع أن طبيعة الأرض في هذين

عليه

الموت في غير ما يظن واما الذي اتفق الحكماء ان الارض بطبيعتها طالبة للمركز  
 طالبة لان ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم ومذهبت جوهري بالميل الى الله  
 سبحانه وتعالى فاجل غنائى يكتسبها بالاختيار وهذه الطريقة امثل وعز الشبهة  
 ابعدهم **في حركات الاركان** منهم من جعلها باسرها لثقل طالبة للمركز لكنها  
 متفاوتة في الثقل والاقبل سبقي وتعرض منه طفقا الاقل ثقل عليه وهو فاطل  
 لان حركة النار على هذا الفرض قسرية والحجم كما كان اعظم كانت حركته القسرية  
 ابطأ فكان يجب ان تكون حركة النار العظيمة ابطأ من حركة النار الصغيرة وهم  
 من جعلها طبيعية وقد عرفت ما في هذا **في سبب** رسوب بعض الاجسام  
 وطفق بعضهم كل جسم فاما ان يكون المادى من الماء العجم مساو كالة الثقل  
 او اقل واخف فان كان الاول فاذا اتى في شدة الماء اخذ من المكان بقدر ما  
 ياخذ ما يات ويضع العجم من الماء فيعرض له ان لا يرسب لانه ليس اقل من الماء وان لا  
 يطفو لانه ليس اخف بل يصير حيث ينطبق سطحه على سطح السطح الاعلى من الماء وان  
 كان الثاني نزل وان كان الثالث راسب الماء بقدر ما احتلته كان مساويا  
 لثقل الثقل وبقي الباق خارجا مثل الغالب **في الاجزاء من جسم**  
 ان احدى هذه الاربعة هو الاصل هذه الاربعة مشتركة في الحقيقة ثم ليس لبعض  
 هذه الكيفيات تقدم على البعض فليس جعل البعض اصلا والباقي تنوعا او من العكس  
 لا سيما والحكماء اتفقوا ان كل واحد من هذه الاربعة **في الاجزاء الاصلية**  
 للارباب الاجزاء للترتبة ليست التلاصق كلاجزاء المائية والفضائية بل هي  
 متفصلة بالفعل وكل واحد من تلك الاجزاء يغاير الآخر ويمتاز عنه ولا شك  
 انه جسم قابل للقسمة القسمة الى غير النهاية لكنه قبل انه اقل القسمة الانكسارية  
 البتة لانها غير طبيعية والا لحصل الانقسام بالفعل الى غير النهاية ولا قسمة لانها غير

في معرفة ما لا يرى

بالماء

الصفة حيث لا يعمل في حال من الآلات فيكون اذن غير قابلة للقسمة **في ان الارض**  
**لا تسمى سعة بل قسمة** وان كانت مخلوقة فالقوة التي الاوكة تقع من قبال الارض للبيئة  
 لها القوة شفاة لان البيئة لا تكون له ومو باطل ان الارض لا تها ان لم يكن  
 بسيطة لكن الغالب عليها الارضية فكان يجب ان يكون الغالب عليها الشفاة كما  
 الذي ناله والهوارة الذي نشاهده وهذه حجة اقلية والذى يقال للبيئة  
 لا تكون له فهو مستقوص بالقرينة فحقفة ان كون المزاج علة للكون اسلاف حصوله من  
 غير المزاج الاحتمال حصول الاحكام المتفاوتة بالهيول المختلفة وامس الثاني فالمشهور  
 ان لو كانت العبرة لاذ جعلنا العبرة لو فاسطفا فاما اذا كانت مركبة فلو كانت للسواد و  
 ان لم يكن لون التراب غايته السواد لاحتلظ الاجزاء الهوائية به وذلك موجب للبياض  
 كما في الزبد وموضع الشمس من الزجاج والمشموع منه ويدل على ان لونه السواد  
 ان الحركة تسود للطب وتقتصر اليابس في البرودة بالعكس **منه مباحث المنا**  
 وهي سبعة ما ان شكله الكروي ذكرنا في حصة وجوها طشة **ما** ذاك الجواز اذ من  
 جعل ظر ب له قلته اولاً ثم اسفلة ثانياً ما ان البعد منه وبين القلة اكثر مما بين  
 الاسفل ما ذاك الا لان حذبه لما رابعة **والقائل له** **منه** سلم قلتم انه لا مانع  
 الا ان قلتم فان الجدران الذي هي اسفلة والعلالة لم يكن رؤيتنا للشيء الموضوع  
 اسفل كما ان الجدران كروية فينا للشيء الموضوع في اعلاه فعرفنا بذلك ان هنا ما يظن ان  
 فاذا كرمه لم لقوا **منه** لم الجدران ان يكون ذلك المانع هو ان البعثة المتصاعدة  
 من الارض القريبة من وجهها تتكاثف في دة للهواء فلا حجم لا ينفذ البصر فيه  
 فلا يرى حضيض الجبل فاما قلته فان البعثة الواسلة اليها قليلة فلا حجم لها  
 دايها وايضا فان القوس الصغيرة من الدائرة العظيمة تكون في احسن  
 كما يحيط المستقيم واذا كان كذلك فمن المستبعد ان يكون مخدب القوس التي

[illegible]

انتشار

فلا يفسد البحر **سبب** حركة البحر رواج تبعث اما من قعره او نصفه **سبب** في وجهه واضيق مضغوط الماء فيه من الجوانب الى الوسط ولا اندفاع او دية فيه موجية **سبب** المد والجزر المد المشهور يطلع القمر وغروبه اليرحى ذلك شريفي **بقدره ان** لا تكون الماء اذا انابت العواصف عنه برحلكن المشهور ان بركة اكثر من بركة الارض لان الماء يسفد في فوق فاستبد بها **ولما قيل** لا يفسد **ليس** كما كان في البحر اقوى كان في الحقيقة اقوى لان بخونة الفلزات الدائمة اقوى من بخونة الناب الصرفة من الفلز وليست اقوى من ذلك الحقيقة لان المنسود بالصد يسجل ان يكون اقوى من البسط ثم للفضلات الماء لطافته ينقطع العضو فيصل الى عمق كل حوضه ويلتصق به اما الفلزات فلثاقفه الاصل الى عمق العضو ولا يلتصق به بل ينفذ عنه سرلها فلا يجم كان تزيد الماء فوق تزيد الارض ومن المنافع من جعل بركة الارض اقوى من بركة الماء لوجهين فاما ان الارض اكف من الماء والاكثر ابرد لان الكثافة من آثار البرد في الارض بعد عن وصول الحركة الفلكية من اماكن كانت ابرد واعمال **الشمس** في الاول بانه يجب ان لا يزيد علة للكثافة ولكن لا يلزم من ان يحصل للكثافة الانحدار لحوار تعليل الحكم المتساويين بعلمتين مختلفتين فيكون ان يكون زيادة كثافة الارض لا زيادة في بركة هابل لعللة اخرى **وعلم** شافي لانه ياتر ان سبب كثافة الارض وبركها بعد ما عن الحركة الفلكية وقد بطلنا في **البحر** **الماء** طبيعة الماء متفتحة للزيادة والبرد مقبض للبحر وطبيعة الماء متفتحة للبحر لكن الشراخ اقرب من تحت الارض سمحت تلك الاراضي وتحت الهواء الملائق لها متفتحة لطبيعة الماء من انقباض البحر واذ البحر من تحت الارض

في المثلث

مجلس العلماء بالدار

والعلماء بالدار

وعلى الأثر

علاوة على  
المراتب المذكورة  
التي هي من المراتب  
التي هي من المراتب  
التي هي من المراتب

عادت الأرض إلى مقتضى طبيعتها من البرد وبرد الهواء الملاصق للأرض  
 فأعان بردها على جليد الماء بحقيقة أن طبيعة الماء وحدها مقتضية للبرد  
 المقتضى للجو ولما التلألأ في الكسبة أنه غير طبيعي بل قسرت بسبب سخونة  
 الأرض والهواء والألزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية فعلين متضادين وهو  
 باطل في **أن الماء** حله لونه طعمه لم لا يولم بكنة لونه لما كان مرئيا ولما انعكس  
 الشعاع عن القاذورة الملوثة كما لا يعكس الشعاع عن القاذورة الملوثة  
 هو آرد ولولم يعكس لما قام مقام البقرة المدققة في الهواء وإنما الطعم فغسل  
 التوقف لا نال لندى أن إحسانا عند شرب الماء بالقوة اللطيفة أو القوة  
 الذائقة **مبطل** **في** **الشارع** وهي ثمانية فأع شكلها المتغير بانه  
 الكرة للطريقة الغائمة من أن شكل البطة الكرة والذي جعلوا كون النار قابعا  
 لحركة الفلك بل مهم أن يجعلوا حماره لأن الموضع القريب من القطب حركة بطيئة  
 وحركة البطيئة هي مخنة فيكون هناك هو آرد هو غير قوي في التخرجة بل يكون شكل  
 النار والهواء هكذا **ب** في أن الهواء حار فيه وجمان الماء إذا لم يجعله  
 هو آرد يحسن فضل تخفيف فاذل الحكم التبعين فيه صار هو آرد الهواء رطب على  
 ياسافق وهو أن كان بارد كان حار وكان حار حين حار الماء لكن الثاني كاذب لأنه  
 لا يستقر حين الماء بل يترك الموضع فإنه لا يمكن تحت الماء إلا قسرا لأن  
 حار فهو المطلوب **وقال** **الشيخ** على الأول لأنهم أن الماء ثقيل هو آرد  
 مارة بباب الحركة على حد ذلك لكن لأنهم أن تخفيف الماء لما كان سببا لانقلابه  
 هو آرد وجعل يكون الهواء حار في نفسه فإن التي قد تبادر إلى الاعتقاد كالحركة  
 المستقيمة فأنما الحالة مستقيمة إلى السكون **في** **الشارع** لأنهم أن الهواء رطب  
 سلسا لكن والدليل على أن رطب الماء حار وأما بارد سلسا لكن لأنهم



لانه ليس بارد قولته لو كان بارد لكان ماء قلنا لا انفس لان البرودة  
 والبرودة الرطوبة وصفان عرضيان والاشتراك في الصفات العرضية لا  
 يقتضي الاشتراك في الماهيات **والحجة** من من يكون الهواء حاراً ليشهد حراً  
 فالخارج قد التمس عن مساحة الرأس ويذكر ذلك للموضع من الارض يربطها  
 الملاهي من له ولو لا ذلك ان حرارة الهواء عرضية والاما كان كذلك فكيف كان الهواء  
 ابعده من الارض كان ابرد فاق الهواء الذي في افلاك الجبال ابرد مما في قرب الارض  
 فكلنا انسخفة الهواء عكسية من السخونة الحاصلة للأرض بسبب انوار الشمس  
 والكواكب لو كانت طريقتهم متضبة للسخونة لكانت متضبة لها في الغاية لأت  
 المادة الحاصلة في تلك الطبيعة قابلة لتجاية السخونة وليس فيها ما ينافي عن  
 عاية السخونة لثلاثة اوجه اما اولها فلا يستحال ان يصمد عن الطبيعة الواحدة  
 اثران متباينان واما ثانيها فلك ان الكيفية التي للهواء من الرقة وهي غير  
 مانعة من كمال السخونة بل مضافة عليها واذا انفق الفاعل القابل خالي عن الفاعل  
 وجب ان يكون الاثر واما ثالثها فلا يتجاوز عن انما نادى في هي الغاية في  
 السخونة فكان يجب ان ينسحب الهواء الى الغاية ولو كان كذلك لكان نارا وانما في  
 حال المتقدم مثله وانما كل من نفعه على الاول فانه لم يعجز ان يقال للهواء  
 ينسحب بطبيعته لكنه مجاور للأرض والاما الرابعين فللطاقة فيه من الجواهر  
 انما هي وقا **والثاني** بان ذلك البرد فضاء الرطوبة المائية الى افلاك الجبال  
 ونسبت الى الثالث بانه ان الفلك لم يجرار وانما ان الهواء جوه لطيف  
 لذاته وانه لا يصير بارد الا بسبب انفصاله عن الارض **والثاني** لان  
 ليس بمرطبه بل هي البهية وانه رطب بعضه بجملة قوتها الاشكال وقد ذكرنا ان  
 حقيقة الرطوبة والبرودة **والثاني** انما كون النار هي عندنا

هذه فلا يكون فيها مادة النار هي كذلك اختلاطها فيه والمتأخرون اتفقوا  
 على انها عرقه لوجوه اربعة **١** الطبيعة المتعة اذا وجدت مع الخلق الطبيعي  
 كانت خالية عن النار فوجب ان يتقوى الارض في الغاية **٢** النار التي عند  
 مركبة لانها مخلوقة بالهواء والارض ولولاها كانت سقافة والبيطار من  
 المركب فاذا كانت النار التي عندنا عرقه فالنار عند الفلك مع بساطتها اولى ان تكون  
 كذلك **٣** عرقه الشديدة للفلكية اذ لا تاتي قد تفسد الحرارة فلو كانت التي  
 بعدها الاية وان تفسد الزيادة عليها المادة قاطبة للزيادة ولا مانع من جواز  
 توجع الزيادة الى ان يحصل اقصى الغاية **٤** لو لا كون تلك النار عرقه والاعمال  
 حصلت السحب **٥** ونفقا **٦** ان يعترض على الاول بما مر **٧** **وعلى الثاني** وانما  
 لم لا يجوز ان تكون الطبيعة النارية التي عندنا مخلوقة في الماهية التي هي النار  
 بمعنى ان تلك للطبيعة لا تقتضي الاسخنة معتدلة والتي عندنا ماهية لا تقتضي  
 للاسخنة قوية فان لم يعلم ذلك بان الطبيعة لا يمكن ان تكون مقتضية  
 للاسخنة المعتدلة فان الفاعل اذا لقي القابل خاليا عن العوائق فلهذا وان يكون  
 الاثر كان ذلك هو ذلك الى الوجه الاول **٨** **وعلى الثالث** باننا انما نرى  
 الشدidez التي للفلك لا تقتضي الاسخنة اصلا فضلا عن كمالها **٩** **وعلى الرابع** ان  
 نعم ان علة السحب اذ لا يكون له ان شاء الله تعالى **١٠** **واجتاحت**  
**من منع ذلك** بانما لو كانت عرقه لصار باعواؤها عن مركبها لا يجوز  
 لا يتخللها مادة كك وكان يجب ان ينقلب الهواء كله فاذا لو انما علم عليه معلوم  
**١١** **على ان النار** **١٢** **بابه** ان اريد باليابس ما لا يلتصق بعرقه فلا شك ان النار كذلك  
 لكن المطلوب لو كان متقابلا لليابس وجب ان يكون مفسرا بما يهل المقابلة بعينه  
 فلا يكون الهواء جفيفا عطفا اصلا وان فسر اليابس بما يعبر عنه كمال الاشكال

[illegible]

حركته لما في جهل الاجزاء الارضية الدخانية فاعلم ان تلك الاجزاء انما كانت  
 من اصل القليلة فكان يجب ان يكون اصل القليلة مثل صنوبر في القوت لان اصل  
 القليلة كما انها اصل للاجزاء النارية فكذلك هي اصل للملك لاخفة **ان النار**  
**محيية دورها في النار** في النار فيه وجهان الحق وهو ان كل حركتين  
 النار قد تعين حركتين الفلك كما كان الطبيعي - والشئ يحرك بحركة مكانه الطبيعي -  
 فالحجم ويجب حركته النار حركته الفلك والحق هو الاستدلال بالشعب **وعاين**  
 ان يعتزض على الاول بان الناجم متشابه الاجزاء والفلك ايضا كذلك فنبه  
 كل واحد من اجزاء النار الى مكان واحد من اجزاء الفلك على السواء فيسخر ان يلتحق  
 شي من اجزاء النار بشي من الاجزاء الفلكية التصاقا بالطبع فالايزم من حركته الفلك  
 حركته النار ولا يصح انهم من حركته النار حركته كره الهواء ومن حركته حركته الماء وحركته  
 كره الارض **وعاين** ان حركته الشعب قد يكون الى الشمال وإلى الجنوب فعلمنا ان  
 حركتها ليست بسبب حركته كره النار **سبب اشتغال النار وانطفائها** النار  
 المشتعلة ليست فائدا واحدة باقية بل هي نار تشتعل فاما تنطفئ وتجدد اخرى على  
 الاتصال لان كل نار يشتعل فهي تحرك طبعمها الى فوق فيلتهب من البرد فياينطفئ  
 فلما عاين الانطفاء وقعوا حين احدهما يكون لقوة النار على احواله المادة الى النار  
 احواله فائنة فاذا اصاب نار غاصصة صارت شفاقة للمعرفة ان النار الدويرة  
 لا تنطفئ وتعاينها فيكون الضعف النار وذلك عند تعرض لها من بارد يطعمها  
 واذا عرفت ذلك فقول **لنطفأة النار** اجزاء العالي من القسم الاول والحق  
 عند فامن القسم الثاني وفيظهر من هذه النطفة الكواكب المقتضية من القسم الاول  
 لاغالة **المباحث المشتملة على هذه النطفة** وهي اربعة فلك طبقات  
 العناصر يشبه ان يكون للارض تلك طبقات هي اربعة طبقات وهي غريبة

كرة

من الممكن وطبقة طينية وطبقة بعضها مكشوف وبعضها يحاط به بالبحر ثم  
 طبقة البحر ثم الطبقة الاولى من الهواء وهو الملامس للارض ثم الطبقة الباردة  
 بسبب ماخالط من الهواء لان قلا الله عاز بالطبع او بسبب بعده عن الارض الحارة  
 فيتحقق ان قلا ان حرارة غريبة وقلبه الطبقة العزقة من الهواء والرابعة  
 الهواء الذي اختلط من النار مع الطبقة النارية في **انما هذه الاربع**  
**هي هذه الالفان الحسنة والغير حسنة** المشعورات نارية النار  
 مثلا ليست نفس حرارة بنوتها بل قوة مقومة هي المبدأ لهذه الكيفيات  
 لثلاثة اوجه **فأ** هذه الاعراض قابلة للاشتداد والضعف والطبيعة النارية غير  
 قابلة للحرق **ليست** الحادثة بان تكون حادة ذوات البسوسة او لمن العكس فاما ان  
 تكون صلبة ريتين معاف تقوم المادة باكثر من القوة الواحدة هذا خلاف او لا يكون  
 واحدة منها صلبة فلا بد من شيء آخر ليكون قوة **ج** هذه الاربع اذا اختلطت  
 انكسرت كيفية كل واحد منها ما لا يمكن الانكسارات اما ان يكون بعضها ساقعا على  
 البعض وهو محال استحالة ان يعجز المكون بعد انكسار كل واحد منهما فيكون  
 ان كان كل واحد منهما معللا بالصفة كقوة النار الالهة حاصلة مع المعلول  
 وصارفة من سائر حاصلة عند انكسار شيء منها فلا بد من طبيعة اخرى هي الكاسرة  
 وذلك هذه الكيفيات وهو المطلوب وعلى هذه الوجوه الملتزمة كليات يتركز في  
 الخال ويقام نفس بعد عقول على سائر **د** **محنة** الكون والفساد والاستحالة  
 على اجزاء كل واحد من هذه الاربعة قد مر هذا ان الجنان في اجزاء الحركة فلا  
 تعيد لها **لأنه** حل صفة الكون والفساد والاستحالة عليها باسرها اما الفساد  
 على جميعها فحال الاستحالة في صور كليات هذه العناصر كان قد حدث لها صور اخرى  
 سوى هذه الاربعة فكون الاركان شاسوى هذه الاربعة وهو متبع جدا

اضافة ذلك من عنصر واحد مثل ان تستوفي الطبيعة النار فيعبر اكرة الهواء حتى يعلت  
 الهواء ككرة فان لم يعلد الالة على استحالة ذلك ولكنه يستبعد ان الاطوار ان كانت هذه  
 العناصر متعادلة في الحجم والعنف وذلك منع من الغرض المذكور والعنف في استحالة كنية عنصر  
 واحد على هذا الوجه وكذا القول في خروج كنية عنصر واحد عن كنية خزن **الفصل**  
**الثاني** ان الاستطقتات هي الاركان بالذات لا بالصفات الا انما هي المذكورة  
 وعينها بالاعتبار انما هي اجزاء العالم لكان في بعض حيث انهم يتركب منها المركبات  
 من المعادن والحيوان استطقتات وهو من حيث في ان طبائع المركبات متحدة ذهب  
 انكساعها من الى العقل بل الخلط ومعناها هنا اجزاء هي عظام واوراق هي لحوم و  
 اجزاء هي طبيعة الفقاير واوراق هي طبيعة الخصلة للكنز خامة الصفو وهي على طبع  
 جدد فاذا اجمع جميع اجزاء كثيرة التعذاب للمشاقيات بعضها الى البعض اجزاءها  
 على تلك الطبيعة فظن انه تصرفت تلك الطبيعة وليس الامر كذلك فان لكل الطبايع  
 كانت موجودة اما الحادق هي التركيب وهذا باطل لما شاهد من ان العذرة  
 لتجمل اكثر من خلطها ولو كانت تلك الاخلال موجودة فكيف تها فيه لشاهد فاه  
 كذلك كبرى الالوان والطعوم والروائح يتبدل لكل نوع منها ما بالآخر وذلك يقتضي  
 وجود الاستحالة والقول بالكون والبنون باطل على ما في باب الحركة **في**  
 ان المركبات تتبدل من جهة من جهة الاربعية فيه وجهان استقران  
**في** التحليل والتركيب يدل ان على ان المركبات ارضا وماء اما التركيب فلا ان  
 المبدت مركب من الاعضاء المتشابهة وهي متكونة لوجوب لها اول لا من الخلق واما  
 ثانيا من الدم والمني متكون من الدم والحيوان متكون من الدم والدم من العذرة  
 والعذرة انا حيوان وبنات والحيوان حاله كالاول فاذا نمتى من العذرة بالارادة  
 الى البنات وظواهر ان خامة بالارض والماء واما التحليل كما اذا اذلت اخذنا  
 عضو من الاعضاء المتشابهة وقطعنا في الفرج والابن حصل ارض فصار كرم

والبيان

وذلك يثبت على انهما كما في موجودين فيه واما حصول الهوة فيه وظاهر  
 واما النار فثلاث الانص والحق اذا احتلقت فلا بد من حرارة طائفة لذلك المركب  
 وكذلك اذا التقينا البدن في الماء والنتاب بحيث لا يصل اليهما الهوة وحر الشمس  
 فقد قالوا لمخلو ما ان يكون نوع المركب جميع طامخ بالطبع لو لا يكون فان كان فهو  
 النار وان لم يكن كذلك لم يكن المركب متخفا بطبعه بل كان نقيته عن صفة فاذا زال  
 ذلك الشيء العرفي لم يكن الشيء حاراً بطبعه ولا في كيفيته فكان بارداً لمطلقاً  
 لكن في الادوية والاعذية ما يكون حاراً لبا لطبع مع انها باردة للشرع فلو ان  
 حرارتها كانت ثلاث وهاجوا في احادها لطبع **الاستطقت** اما ان يكون  
 واحداً او كثيراً والاول باطل لان المركب انما يحصل عند انفعال بعض اجزائه عن  
 بعض والفعل والافعال لا يكون الا بقوى متضادة ولا بد من احتسام حاملة  
 لها فاذا استطقت ليس بواجب ثم لما كان المطلوب استطقت هذه الاجزاء المحسوسة  
 وجب ان يكون كيفياتها محسوسة ايضا ثم الاستقرار ذلك على ما عند الكيفيات المحسوسة  
 لا يصلح للفاعل واما المحسوسة فاما ان تكون طووسة او لا او بايات والثاني ليس الا  
 الشغل والفعل والحفة اما الشغل فالطبيعي للباطن الكدة وهي شتركة وما  
 به الفاعل غير مشترك ولانه غير قابل للشد والانص ولا يصح للفاعل واما الشغل  
 واضفة وهما حيوان الشاة وما به الفاعل لا يكون كذلك واما المحسوسة ولا في  
 الاربع المذكورة والاطافة والغلظ والجفاف والبلية واللزوجة والحفاشة والصلابة  
 واللين <sup>واللينة</sup> والخلوة والملاسة واما اللطافة والغلظ والبلية والجفاف فالمرجع بها  
 الى الطبيعة واليوسنة على بعض الاعبارات واما اللزوجة والحفاشة وهما كيفيات  
 حراحيات على طامخ وكذلك الصلابة واللين واما المحسوسة والملاسة ونعما لم يصح  
 فلم يبق بعد الاستقرار كيفية صالحة للشر المطلوب الا الاربع المذكورة وتترك

محسوسة

منها أربع مؤوجات من المحس على وجودها حادثة بآب وهو النار وحادث يطلب  
وهو الهواء وبارد وطب وهو الماء وبارد وآبس وهو الأرض **وقد قيل**  
**أن** لا نسلم أن الماء ووجاف الخ خرجت من تقسيمكم مطابقة لما وجدنا في آيات  
عندكم هو الذي يعبر بقوله الاشكال الغريبة وهو الصليب وقرئ منه ثم انما انما احد  
شيئا يكون طبيعته مقسمة لليبس بهذا المعنى والحرارة ان النار انما عندنا هي الحارة  
بالطبع وليست هي باليبس بالمعنى الذي ذكرناه والرجام الصلبة كالحجر وغيرها من  
يا بيبس بهذا المعنى لكنها غير حارة بالطبع **وعلم** انما نحن نخرج اثبات المطلوب  
الذي حاولناه الى اثبات المؤيثة **في** ان ما قد آتاه هذه الاربع غير فاعرف قوله  
للمركبات والاعتماد فيه على الاستقراء ليس **لأن** هذه الكيفيات نافعة وقيل القابلة  
من الرطوبة واليبوسة ان تحت الرطب بالآب يحصل لذلك المركب من الآب حفظ  
الشكل ومن الرطب قبوله والقاعدة من احواله حصول النضج ومن البرودة ان  
يحفظ المركب ما هو عليه من المركب والشكل **وقد قيل** **في** القابلة  
المذكورة من الرطوبة واليبوسة التحصل من الرطوبة بل من سهولة الالتصاق فاما  
بل من سهولة قبول الاشكال فاما ان الزاب اذا اختلط به الهواء لا ينفصل جرماعا  
بل يثبت والقاعدة المذكورة من البرودة انما تحصل لكونها قوية صرفة فاما البرودة  
المذكورة التي لا يحويلات فاما لا ينفصل **في** الاركان الاربعه هو احتياجها  
في قولها المركبات **وقد قيل** **ان** **يعلم** الحاجة الى الهواء انما لطبيعتها اول رطوبته  
او لكيافته اخرى والا اول باطل لان النار غنية عنه والثاني باطل لان الرطوبة  
بمعنى سهولة قبول الاشكال لا رغبة للرطوبة بل من سهولة الالتصاق وهذا المعنى  
موجود في الماء يكون الاصل حاصل فيه فكون بالماء غنية عن الهواء ولا يثبت  
ان الرطوبة في الهواء لا ينفصل جرماعا عن الشقوق والثالث يقصون ان يكون



بالمركب حاجة الى كيفية اخرى وراى هذه الاربع واما عنصر النار فلا حاجة  
 بالمركب لحيوات والنسب الى المماليك التي لا حارة الغريبة مخالفة بالبرق الحارة  
 النارية سلمت ان الحارة الغريبة من جنس الحارة النارية لكن انما بالضرورة  
 ان لا فائدة للمركبات من النار لانه من المجهول ان تزل ان من هناك الى عنق  
 الارض بالطبع وليس هناك فاسل يصل الى هناك فيفسد النار على النزول ولان  
 الشمس النارية على قوتها وعقلها اذا انفصلت انطفأت وصارت حواء واذا  
 كان كذلك فمن المجهول ان يبقى الاجزاء النارية الصغيرة جدا على طبعها النارية  
 مع اخلاطها باضدادها من الماء والارض حرة صلبة وعندها طويل **واجب**  
 بانه وان كان مستبعدا لكنه موجود فان الاجزاء النارية موجودة بالفعل القوة  
 الغير المنطفأة بديل ان لو شئت الماء عليها انفصلت الاجزاء النارية مع القوا  
 لو تحقت جدا لان الاجزاء النارية لا تفصل عنها **واجب** ان علم البرق  
 ان يقال الاجزاء النارية غير موجودة فيها لكن لها طبيعة تقضي قولها النار بشرط  
 وصول الماء اليها فان الاجزاء النارية لو كانت موجودة فيها فلم تتحرك صلبة عند  
 عدم العائق **واعلم** ان المفسر في هذا الباب ان الاستدلال العرفي قد علم ان  
 شيئا من المتكلمات النائية لا يكون الا عند حصول هذه الاربعة فانما انما علم  
 باسمها اجزاء تلك المركبات وبعضها كذلك يكون البعض فانه كل من عقلا ان  
 تقول المركبات من غيرهما فتدرك لم يثبت شيء من الاربعة عليه **اما** **الحيات**  
 ففي باب ان العالم واحد اعتدلت الفلاسفة مع وجهين عاين وفات خاصا اما  
 العمائم والوجود عالم آخر كان شكلة الطبيعي الكرة والكرتان اذا لم يخط  
 احداها باخرى حصل اعتدال بينهما وهو محال **وعا** **الحيات** لان العلم ان شكلة  
 الطبيعي للعالم الكرة سلمت ان ذلك لان العلم ان شكلة محال سلمت ان ذلك فم لا يجوز

ان يكون الفلك الواقع بما فيه من الافلاك والعناصر مكوّن في شئ فلك آخر  
 ان يكون في شئ ذلك الفلك فلك آخر ككرة مثل الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك و  
 العناصر والشمس والافلاك بل لا يجوز كون ذلك الفلك الكبير مكوّن في شئ فلك  
 آخر لما ثبت الله تعالى وقد ثبت مما يفتك الظالمون علوا كبيرا وان كانت النجوم  
 بالسر هاشمية قبل كونها في الوجود عالم آخر استند الى البارئ تعالى فيكون قد  
 صدق عنه اكثر من الواحد **والله اعلم** لان لم ان صدق المعلولات  
 عن العلم الواحد في حال سلفها ذلك لكن مع اختلاف الترتيب فلان لم لا يجوز  
 ان يستند العالمان اليه بواسطة كما استندت الافلاك الكثير اليه بواسطة  
 سلفها ذلك لكن ذلك كما تشع العلة اشاع الفاعل المختار فلا والله سبحانه  
 تعالى فاعل مختار تعالى الله عما تقول الظالمون علوا كبيرا **والله اعلم**  
 فهو ان لو قد بنا العالم في كل واحد منهما ارض ماء وهوا و نار ولم ان تكون  
 للانجسام المفقدة بالطبع امكنة مختلفة بالطبع او يكون هناك قسراتم وهو محال  
**والمحال ان يجوز** ان يكون فان احدا العالمين وان شاركت فان  
 العالم الآخر احرار والينوسة والبعد عن المركز والقرب من المحيط لكنهما  
 مختلفان في الصورة المقومة فانما اشتراك في اللون / الوجه الاشتراك  
 في المميزات سلبا وموجب اشتراكهما في الصورة المقومة لكن لا يجوز اختلافهما  
 في الصورتين كما تقولون الافلاك مع اشتراكها في الاستدارة والشفافية و  
 الحركة المستديرة وغيرهما من الصفات مخالف هيولى كل واحد منهما هيولى  
 الآخر في اختصاص كل واحد منهما بوضع خاص اختصاصا يتجلى عليه الاتفاق  
 ولم يكن ذلك قسرا كما لم لا يجوز مثله ههنا وقد عرفت من حيث هذا الباب  
 ان العقول البشرية غير واقعية الا على القليل من احوال المعنويات فان

وذلك محال

من حاول تقدير ملك الله تعالى فملكوتهم بكيال العقول فقد ضلوا لا  
صبيحة **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب  
مع عتق **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب **والبيان** للمركب  
صراحة كل واحد منهما بالحق وهو المستحق بالفاعل وحصلت كيفية متشابهة في  
الحل متوسطة بين الامتداد وهي المزاج واما ان هذا الفاعل لا يحسن الا  
مع الملافة فهي معدومة استقرائية لا براهنية والذي يظن برهانا عليه و  
ان كان في غاية الضعف وهو منقوض بان الشمس تحترق بالاملافة ولا  
يتغير المتوسطات الا فلاك عندهم **الاعتراض** وكذلك المروى يظن الشئ في  
العين من غير ملافة ولا يتكف المتوسط بذلك الشئ واما كيفية ذلك الانكار  
وهي ان كل واحد من العناصر يفعل بغيره وينفعل بمادته وقد ذكرنا انه  
لو كان الكاس نفس الكيفية لمضات صراحة كل واحد منهما عند انكار كل واحد  
منهما وهو محال **الاعتراض** ان هذا منقوض بالماء الحار والبارد فانهما اظ  
امتزجا عند التركيب مع انه ليس في الماء الحار قوة تكسر من قوة الماء البارد **البيان**  
**القول** المتوكل بوجود قوة مختصة في الماء الحار لم يظلم بدلالة قاطعة وما ذكرنا  
من الدلالة لوجب القول بها فوجب الاعتراف بها وهذا الحق **الاعتراض** وهو  
ان تلك العناصر هل يبقى عا طبا بها حال كونها اجزاء للمركب ام لا هذه المسألة  
لها بنى على تلك الطبايع والفاعل انما يحصل الكيفيات ومن المتأخر من يعم  
لن تلك الطبايع يتصل بمحصل المركب طبيعة واحدة وهذا الحق متفرع على  
ان طبايع هذه العناصر ليست نفس هذه الكيفيات والحق من هذه المسألة  
لوجبه **والبيان** اذا وضعنا المركب في الفرج والاشيق حصل لنا خمسة جواهر هي  
هواي وكبريت ولؤلؤ اختلاف اجزاء المركب والاما كان كذلك لان الاجزاء

كيفية

المشا بهتم الطبيعة لا يفعل الفاعل الواحد منها إلا فعلا واحداً  
 أنت الكاس لا بد من بقائه حال حصول الانكسار فلكل الطبيعة باقية حال انكسار  
 تلك الكيفيات واجتنب الخضم باتجاه النارى مع بقا طبيعته النارية لو  
 النصف بالعودة الحية لما انتعش ان يعرض للنار الصرفة عارض حتى ينهي حرارته  
 الى ذلك الحد الذى حصل له عند كونه جزءا من المركب حينئذ نصير النار الصرفة  
 لخاصات النار لا يبقى على طبيعته النارية عند اخلاطها بالكميات اذ كل الشعلة  
**واجوب** عن الاول انه يلزم عليكم ايضا لان عندكم ذلك الاتجاه النارى حين  
 اخلاط يعبر من العناصر عرض له فاذا لم يمتنع عن النارية وكما العنونة  
 الحية فلذلك ان يتوزع وعرض ذلك العارض من النار البسيطة فلما اجتمع عنه  
 بان من المحتمل ان يعرض ذلك العارض للنار الا عند التركيب وهو جوايا ومن  
 هذا يظهر انه كما يعتبر تكون المركبات النسبة التى يباطنها وكذلك يعتبر **فذلك**  
 ايضا اصل واحد منها قد خاص **وعنه** ما عاينته **نفسه** من ان  
 فيه وجوب **والمتراج** اما ان يكون له ولا وهو الذى يحصل عن تفاعل هذه النار  
 ابتدا او يكون وهو الذى يحصل عن تفاعل الكيفيات المتراجحة لعلته كاستوائه  
 كالذهب المتولد عن الزئبق والكبريت والكزبرة وغيرها **المتراج** اما ان يكون  
 متقد لا يخفى ان حافيه من اجزاء العناصر متساوية وقد بينا ان ذلك وان كان ممكن  
 للوجود لكنه الفانى الوقوع والاستزاع اما ان يكون وحيداً خرجت عن  
 الاعتدال اما ان يكون كيفية واحدة او في كيفيتين اما الاول فك وهو ان  
 المتعبد له الحادة والزوجة اما ان يكون ثالثا في الرطوبة او في اليبوسة او  
 بالعكس وهو اربعة واما الثاني وهو ان الثالث في الحرارة اما ان يكون ثالثا  
 في اليبوسة او في الرطوبة وكذلك الثالث في البرودة وهو اربع اخرى فالجواب بان

باقيا



عن رية طلبة المذبح فالسحاب النقي اما المادّة فالحجم الرطب والفاصلية  
فالحارة والصورية فكلت الرطوبة بكيفية تعرض للطبيعة والغاية فتمّة  
نشوء الاشخاص في التّهوة مادّةها الجسم الرطب وفعالها عدم الحرارة او البرودة  
وصودتها بقا الرطوبة عن سلوك بها الى الغاية الطبيعية وهو امر عندي  
وغايتها الفساد **الاشارة** برحمة بتدري من حرارة عفيفة تفعل في الشيء  
تغير فيه الباع الى حيث ينصل عنه بالتمام بل يحبه الرقيق وجما الى ويحدث  
منه لون انضر من اخلاط الموائمة تلك الرطوبة كما انضازت بدو في عا وجهه  
فان لم يكن هناك حرارة لم يكن تدرج وان وجدت الا انها ضعيفة فهي تدرجة و  
ان قوتها كانت ضعيفة وان كانت في النهاية كانت محترقة **الاشارة** فاعلة  
الحرب جسم فيه حرارة ورطوبة فيمن المطنج حرارته وبرطوبته برطوبته واذا  
اطلق الطنج ما ذكرناه عن الذهب فالاشارة **الاشارة** فاعلة الملاقي  
الجسم الرطب الا ان يكون رطوبة ظاهره فوق ما يخرجه من رطوبة باطنه ان كان  
هوائيا فهو النقي وان كان ارضيا فان كان بين الفاعل والمفعول اسطة فهو  
القلبي والآخر الكليبي **الاشارة** فاعلة من حرارة المائات الرطب فطبع  
للتعبير اليابس عاير فالرطب واليابس اما ان يكون رطوبته متجهة  
او لا يكون فان كان الاول فاما ان تقوى النار على تخليص الرطب من اليابس او  
تقوى فان كان الاول فاما ان تقوى على اناله ذكرا يجوز له ان تقوى فان لم  
تقو فذلك الجسم غير منطوق ويحب ان رطوبته غير ارجية ولا ذهنية وهو  
اما ان يكون الغالب عليه الماء كاليافون او الارض كالطلق فاما اذا قوت  
الحرارة على اناله يجوز فهو كالعديد والرجاج او على سبيل التبريد كما  
في سائر الاجسام ثم ان الاقسام الثلاثة هي ما يندوب ويلين واليدوب واللين

قال تاروان لم يقع على أقدامها فكيفها قد انقذت فثقلوا وإما إذا  
 قويت الحرارة على الخلق لا يطيق البابس فما ان يكون قد حصل من الرطب و  
 البابس ففاعل وهو كالشع وهو كالطلق المجنون بالماء والذي لا  
 تكون رطوبته بخورة وهو كالادخان فاعلم ان البابس لا يتعدا اعندا فصول  
 المفرط لواحكام المزاج بينه وبين الرطب الغالب في الكمية والكيفية فحينئذ يصعد  
 لتعدد الملتصق اللاتم **في المشتعل والخبث** : المشتعل هو الذي من شأنه  
 ان يفصل عنه دخان قابل للاضواء الناري والمجم هو الذي تكيف حركته بالهوى  
 والحركة لكن لا يفصل عنه شيء اما الشدة بوسسته او شدة رطوبته **في الحار والبارد**  
 اصل هذا الباب ان يعرف ان الحار والعقيد فان والحسنة واسطة فتنظر في قايها  
 وقاعها اما القابل فالهواء والار لا قبلان الجود لغاية لطافتها واما الارض  
 والمار فيقال ان الاحوال الثلاثة واما الفاضل فنقول **في الاعتلال في الارضية** اما بالبرد  
 او بالحرارة واما في المائية فالحركة واما الاعتقاد في الارضية فالحركة والبرق واما  
 الحسنة فقد كون الحالطة الارضية المارة والحالطة الهوائية المائية كماله الزكبد  
 ان الهواء اذا اختلط به سطح آتية واحترق فيعترض لذلك الحركة في ذلك السطح ما  
 يعترض لديه الزخم المنفوخ اذا دفع باليد من خارج وذلك هو الحسنة التي لا يتعدا  
 الاعدم الفود لما فيه من المقايضة وتبقى وقتها على حدة القاعة امكن ان يخرج  
 اكثر احوال اعز وانما الطبيعة في الاستراج **في سبب نفاثات الحار والبارد** اكل  
 استولى المبرد على الظاهر فله موضع تافسر المحن ففوى ففعله فان جعل الفاعل الواحد  
 في الحول الصغير اخر من فعله في الحول العظيم **في التفسد** الجمع الارضي ذو الماسك  
 اذا احسن الهواء فيه لضرورة اخلافة فاذا حصل فيها من الاجزاء المائية ما فيه مقام  
 تلك الاجزاء الهوائية فدرت اجزاء الهواءية على ما فاقه تلك المناقذ والاصح

يحدث

والبرق

فكثير ما ينفذ بعض له الجفاف في الحال ان الرطوبة اذا كانت قليلة انجزت  
بالقوة الى الباطن ثم ان المسام الظاهرة تجذب هواء اخر الى نفسها **الافعال**  
لوقيت الارواح المائية في المسام الظاهرة بقية الاجرة الهوائية في المسام الباطنة  
وهو قسروا لجذب الاجرة المائية الى المسام الباطنة لطاخ المسام الظاهرة  
الى جذب هواء اخر وهو ايضا قسروا في كان احد القسرين او من الاخر **ان نقول**  
الحجم الذي في موضع ما الطبع كان عديم الميل والفعل واذا كان خارجا عنه كان  
خاسرا فالعمل يحصل الترتج وهذه الترتج تنفج عن افعي الخلا وعلى الترتج فيه  
مجهول **ان نقول** كما كان في غير كان اخرى ان الترتج لا يجعل في  
النار الصغيرة فالسطح الذي يحيط بها من الماء والماء في النار العظيمة من انما  
تلتزم النار العظيمة والفترة الصغيرة والترب فيه ان الفاعل الحماي كما هو في النار  
فاد كان صغيرا فظهر الضعف لعدم المتناك وان كان عظيما لم يظهر لوجوده  
لا يقبل ان كان يترك ان يكون نسبة ما علة من البر من عند الشروع في الماء القليل  
الى البر من عند الشروع في ماء البحر كسبة الماين كما نقول **هنا انما**  
لزم لموت ان في النسبة اعاصير في الاصل عموقة الزيادة وذلك منوع وباقية الموضع  
**الباب الثاني في انما في الوجود وفيها بعض من كتب**  
وعين انما في حروف الارض واسمها وسمها **الفصل الاول**  
فيما يكون غرضها وضوحها في التبادر والمطر والثلج والبرد  
والظل والضيق للتبديل الاكثر لها تاتت البقايا الصاعدة اذا كان في ذلك  
كان في الهواء ما يحمله لمحض منه الحباب وان كان كثيرا او ان قل ولم يوجد الحباب  
فانما في صجوه الى الطبقة الباردة من السقود او البليغ فان بليغ فاما ان  
يكون البرد هناك فوقه او لا يكون فان لم يتوالد تاتت ذلك الحباب ذلك القدر



من البرد واجتمع ونقاطها بالبحار المجتمعة هو الخاب والمقاطر هو المطر وأما  
 ان كان البرد شديدا فاما ان يصل البرد الى جوار البحار قبل اجتماعها وان خلافا  
 حباب او بعد غير ذلك فان كان الاول نزلا فلما وان كان الثاني نزلا  
 مؤثرا واما اذا تبلغ البخر الى الطبقة الباردة فهي اما ان تكون كثيرة او قليلة  
 فاذا كانت كثيرة فهي اما ان تكون كثيرة وقد تنفقد سخاها فطرطرا وقد لا تنفقد  
 الا والسخا فلا تنفقد كثيرة فاما اوضح هبوب الرياح عن فصلها فان يكون  
 للرياح ضاعطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال قدام الرياح ان يكون  
 هناك رياح سفاجه تنفخ منعددا البخر وان تعرض لرياح المتقدم وقوف ليله  
 ثم يلحق به سائر الابرار شدة برد العنبر القرب من الارض واما الذي  
 لا تنفقد سخاها فاما ان يكون الضباب واما اذا كانت البخر القليلة الارتفاع  
 قليلة لطيفة فاما ان يكونها زبد الليل وكلتها وعقدتها تحسنا فزبد الابرار  
 مبقار لا تحس نزلها الا عند اجتماع شيء يعقده فان لم يعقد كان ظلا وان لم يعقد  
 كان صقيعا وكسنة الصقيع الى المطر كسنة الثلج الى المطر **فصل في**  
 التي تتجلى اليها معرفة الآفاق والظاهرة على الخاب وهي سبع في اذ اوقع الضوء  
 من مضي على اصنبل العنبر عنه الى عم اترو ويصنع من ذلك الصنبل الى وضع المضي من  
 ذلك الصنبل من طائر يكون جمته مخالفة لجمته المضي وتكون زاوية الانعكاس  
 مساوية لزاوية الشئاع **فصل** في انكسار الضوء في الماء الى الهواء فان كان قاعا على  
 فاضا وضاعا وحفظ شعاع من وسط عمدة الى الماء فان كان قاعا على  
 انعكس على الذي وان لم يكن قاعا انعكس الى كمال ما وضعه من الماء ووضع على قاعه  
 منها ولى كمال ما ينحط في عم الماء ان صغر لم يظفر فيها الشكل المثلث لان  
 الجسم الذي مشكلا لا يوصف بغيره انما يرى مشكلا لا لا يتغير في اجس

واما ان كانت مفردة فربما لا يرى ما يفرجه من اللون ليدل ايضا فاما اذا ذكرت  
 وتلاوت ادى بكل فلاح منها لو فاقوم فبقد واحدة منها الشكل وانصل من ههنا  
 من ناحية اللون مالم كانت متصلة متحدة لاقف الشكل مع ذلك المرأة  
 الملوقة لا تتخذ لون المراتي كملح كل لون لاسق شطرين اللونين مثل ان الكافور  
 يترك في الزجاج الأخضر ليعاين به صورة المراتي غير متطبعة المرأة و  
 اللقطة اذا كان مستطوا وروى متشعبا بالفعل لم يكن ان يرى عليه هذا الخيال  
 واذا كان من عليه ذلك لم يتشعبا وان كان ودار الشفاو جبر آخره ولون ادى  
 اللون ما لا فلا و اذا كانت الذببة التي بين الفاتى واحدا المرأة وبين المراتي  
 واحدة كانت الرقاب التي تتخذ من خطوط تتوج خارجة ضاربة الى المائلة و  
 منعكبة الودى الشيخ ذوايا متاوية يكون مثل الشكل المثلث من ذوايا الشيخ  
 يستدعي فهدا الجملة المتجانح المبعين المقدمات وجرها من علم المناظر  
**في احكامه** اذا لم يتط من المرأة والفرع من عطف لا يستدعي والذى تقابل  
 العنق لا يستدعي ولا يرى ايضا احكام العنق فانه المتشابه الذي على الاستقامة  
 نفسه لا يتبعه واما الاخر التي لا تقابل العنق كانت لطيفة رفيعة ادى بكل واحد  
 من الخيال العنق لمكان كل واحد منها صغير الاجرم ادى شكله بل صورة ولا لهم  
 ظهرا الا في شكل واحد منها ثم ان التواهي ان يكون على سمت الاربع او الكوى فان كان  
 الاول كان نسبة الخدقة الى العنق والى واحدة فوجد ان ترى الهالة مستديرة  
 وان كان الثاني وجب ان يكون البياض تحتية لانه حينئذ يكون اجاب الذي يلي  
 سمت الاربع من ذلك الشهاب اقرب اليه من اجاب الآخر فلو لم يكن الشهاب تحتية  
 وقعت الخطوط على قاع الشهاب كان الخطا الفصل اجاب الاقرب اليه من  
 الفصل اجاب الابعد ذلك يحمل باستدارة هذا الخيال اما اذا كان الشهاب

الماء

في احكامه



اجزاء

يشكل الاستدارة عما هو طبيعة الرطب من الاجسام في الهواء وبلغ في قوة  
لوى كفة النار شعلت النار فيه وهو سديد الشكل فان شكله شكل الشمس  
ربما كانت المادة كثيفة فبقيت اجاماً وليا في بل شهوراً وديما وصل الى موضع  
الذي يتحرك تبعية الفكر فهو ايضا يتحرك بالاستدارة وهذا الجسم لابد وان يكون  
الخفيفان غالبين فيه على الثقيلين والالم بين الهواء مدة مديدة ولا بد وان يكون  
الاحتزاج الذي بين اجزائه عكسا والالم بين مدة مديدة ومنه لا يساير الفاعلية  
اما انصارت ملكية او قوى روحانية او ان الله تعالى خلقها ابتداء وهو الصحيح  
لكون الله تعالى وبقدره فاعلم ان الله تعالى لا يخلق شيئا الا في وقت  
يقوس من حجب لونه الا انها تكون في حجب الشمس لانه في وقت وقطر وسبب استقامتها  
لها انما ان يكون قطعا صغيرا من مادة واثق كباد من ريش مستقيمة واما ان تتالم فيخل  
حيث يرى المتحدب مستقيما وقتما يوجد هو عند كون الشمس في نصف النهار بل عند  
الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت تغلظ السحاب الرقيق في الاكثر  
في **المرحلة الثانية** لا بد ان لا يقع دخان وغاز خالص بل معا فاذا  
لديهم ذلك المخلوط ووصل الى الطبقة الباردة في الهواء وانعقد سحابا خصب الغمام  
في جوف الجبال المنعقدة فان جازا والمالة هذه وقصد الغلاف وترف السحاب فزايما  
عنيفا يحصل من ذلك التمزق الرعد وان صار باردا شاقلا وقصد السيل وترف  
السحاب فيحصل الرعد وانما سمي رعدا لان انعقاد السحاب عند قعرها وان هذا الظان  
جسم لطيف وفيه مائية وانضية على ريفها الحارة فاحركة المارحة على اقربها لذلك  
مزاياه من هذه الهيئة وهو المالة شعل يادى بسبب شعل فكيف يعلو الشديدة  
فاذا شعلت تلك المودة من شدة الحرارة عند ترف السحاب كان ذلك برقاً ورزما  
كان البرق سببا للرعد فان الدخان المشتعل يطفئ في السحاب فينبعث لانطقا منه

صوت هو الرعد في **الاحتكاك** الدخان الذي يخرج من الحجاب الى اسفل **٢٠٤**

اما القلعة او المانع منع من صعوده اذا وصل الى الارض فربما كان في غاية الحرارة  
وكان لطيفا جدا فينفوخ المتخلف والخرقة بل سقى منه اثار سواد ويذهب ما يصاد منه  
من الاجسام الصلبة كما يذهب الضباب المصنوع على الترس من القصة والتحاب  
ولا عرق الترس وكثيرا ما تقع على الجبل فيذكره دكا على البحر فيغوص فيه ويغرق  
ما فيه من احوال انما كان جرم الصاعدة دقيقا جدا مثل السيف فاذا وصل  
الى شيء قطعه بنصفين فما يكون حقا را لا تفراج الا تليلا والاولى في ذلك ايضا  
ان يضاف الى الاشياء المكنية والقوى الروحانية او الفاعل الخوار وهو  
الله سبحانه وتعالى ان المادة اللطيفة كون بالانفعال او في منه بالفعال فتخرج  
هذه المواد اللطيفة هذه الافعال القوية **في الاصل المشاهدة في الدنيا**

المواضع التي فيها طبيعة كبريتية تقع على النار التي اعز على تلك الطبيعة وتعالظ  
هو آكلها الذي صارت طبائبا بسبب برزخ الليل فيصير ذلك العنبر على طبيعة الادحان  
الشريرة الاشتعال وتشتعل من افوار الكواكب **في ذلك الموضع الذي الدنيا**  
اللزجة الدهنية اذا وصلت الى كرة النار وانقطع اتصالها الى الارض اشتعلت فيها  
بقي فيها الاشتعال فري كان كوكبا انقذف وربما لم يشعل بل احترق وبقي فيه  
الاحترق وبقي على صورة حية ما واداة او ذنب او جوارب له قرون ونجا في ذلك  
اشهر وقد يكون الاخرة الصاعدة غليظة فربما تعلقها تلك الحبات على سواد  
وقد تقف تحت كوكب وتكون بعد ذلك النار وكان دنا لذلك الكوكب وربما كان  
عريضا فري كان له كوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعلت النار فيها  
وظهرت كجوه فري كان كوكبا كانت المادة اعلا من فري سوادا على شكل العنبر  
وبما حوت الاخرة من برزخ هو اللعاب المنكسر والشفة الحامكة فاشتعلت

عن

وهذا هو السبب عند من يذكره الاشمية **المرتب** اذا ارتفع عن الارض  
 بخارجها حتى يروح دهنه ويصل من غير ان يقطع اتصاله عن الارض فاذا وصل  
 الى جوف النار اشتعلت النار فيه ثم انزلت النار تركت الى الاسفل فترك في هذه الحالة  
 كانت تسمى اشتعال ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت النار الى الارض احترقت  
 تلك الماوة الكلية وكل ما كان قريب منها ويحيل ذلك كالسراج المطفأ والموضع تحت  
 السراج المشتعل فاذا فصل الدخان من المنطفئ بالمشعل انجذب الالهيب الى فتيلة  
 المنطفئ واشتعلت شعة **في الزرع** السبب الاكثر في ان الارض اذا اشتعلت  
 وعند فصولها الى الطبيعة الباردة اما ان يترك جواهر ذلك الهواء فيشتعل و  
 تنزل فصول من من وهاهنا هو الهواء فتدفع الريح وانما ان يحترقها فلا بد وان  
 تنصل عما ان فصل الى مكة النار المتحركة الفلك حبيبة لانكم من الصعود الى مكة  
 الدورية القوية التي النار تعومها عن ذلك فترجع تلك الارض وتحدث الريح وهذا  
 السبب وحده غير مستقر فعادة هذا الحكم لان حركه الطبيعة تتغير الاجزاء والفتنة  
 تغير وحركة الدخان الذي هو بالحقيقة اجزاء ارضية بيضاء ويسرع حركه وقوة ونزول  
 الغبار حركه طبيعة فاما الريح الشديدة عند حركته لينة وقوة ذهابا فليكن الاحتجاب  
 وضوحا عند ان يراى ليل الجبال وكان يلزم ان يهدم الغبار النازل من السماء  
 المتدفق لما لم يكن كذلك بظلاله بل العلى ان يكون ذلك سببا ماديا والسبب  
 الفاعل وهو الله تعالى وقد ذكرنا ان بعض القوى الزخاتية او الاصلوات  
 الفلكية **في الزرع** هو الريح التي تتدبر على نفسها وقد تكون ضالعة وقد  
 تكون هابطة اما الهابطة فببها انه اذا انفصلت ريح من كجاجة وقصدت  
 التزول وغارض هذه الطريق قطعة من السحاب مع انه يرفوفا من الطريق ساكن  
 اجزأ الريح وقع ذلك اجزاء في دفعه الى الاسفل ودفع الالهية الى السطح

فذلك

تحت إياه إلى فوق فيعبر من الدخمين المتنافعين أن شديدين وأما الصا  
فهوات المادة الرطبة إذا وصلت إلى الأرض فترعها فاعلها فاعلم رجعت  
فلقيت خارج شديدين من جهة ما ولو أنها حدثت للحالة المذكورة وقد حدث أيضاً  
من بلاق ريحين شديتين من جهتين مختلفتين وقد بالعت قوة الأعضاء إلى حيث  
تعلق الأشجار وتخطف المراكب من البحر والأشياء أن يكون سببه الفاعل هو  
الله جل جلاله أو القوى الروحانية أو الاتصالات العقلية في **الزمن**

**الزمن** فهو دائرة الأفق بالغ عشرة أم الله مربعة وهي مرفق الاعتدال  
وهو مطلق رأس الحمل ومشرق الصيف وهو مطلق رأس السرطان ومشرق الشتاء  
وهو مطلق رأس الجدي وثلاثة أخرى مغربية تقابلها وثلاثة أخرى شمالية فاحداها  
نقطة تقاطع نصف النهار والأفقها الأخران نقطتا تقاطع الأفق حاكبين من اثنين  
لدائرة نصف النهار من جنبه فاسمين للدائرتين الدائري الظنون واعتقاد من  
غير قطع حدك من أقالة الشخ وهو باطل لأن هاتين الدائرتين مختلفتان عظمها  
ومسورها بخلاف عرض البلدان فلا يكون هذه المهابت نقطة معينة بل الدائرة

التي

الشمالية عرضها مثل تمام الميل كون الدائرة الأبدية الظنوعها هي الدائرة المذكورة  
رأس السرطان وهناك نقطتا التقاطع بين هاتين الدائرتين وبين الأفق رأس السرطان  
الذي جعلناه أحد المهابت الشرقية فإذا كان عرض البلد أكثر من تمام الميل يجب  
أن يكون المهابت الثاني أقرب إلى مهابت مرفق الاعتدال من مهابت مرفق الصيف  
إليه وإن كان عرض البلد تسعين درجة كانت المحركة النكيلة ضابحة ولم  
يفرض فيه الشد هذا المذكور بل الحق أن الزياح تهب من كل جانب لكنهم  
فهموا دائرة الأفق بالغ عشرة وثلاثمائة وثلاثة وأصغر ذلك واحد منها إلى الشمال والله اعلم  
وهي تهب من كل جانب في سبب ارتفاع القدر المعجور من الأرض من المدة لما حصل

م وهو ما هو ظاهر  
منه

منه

في بعض جوانب الارض جبال وتلال وفي غيره اودية وانحدرات سال الماء الى الموضع  
التيهية واخذت الجبال المشرقة والموشى في هذا الاغوار والاحاد اما الانصالات  
العذبة او القوي الى جانب عند الفلاحة والجزيرة وعندنا الله سبحانه وتعالى  
وجزوا نهاية مقدار الخوف الى واحد نصف الذود وعرضه من خط الاستواء في  
ناحية الشمال الى ستة وستين درجة وقد وجد بطول شرقه اجانب الجبال الى  
شمال العارات وقد ذكرنا انهم لم يقطعوا العارات في الباقي خليل فيهم من غيرهم  
لكن المشايخ على الارض مقسومة على اقسام تفصلها دوائر وانحاء شملت النار  
من ذلك اذ كان تفصيلها على اقسام العالم بين القطين وشدة البرد  
على شكل واحد منها قطعة الكرة و سطح مستقيم والابع مقسوم ثلثة قطع وفيه  
خط طول واحد عامس اعمامين سطح اربعين ويصل بينها سطح كروي والذي الترخيط  
وهو الذي على خط الاستواء خراب من جهة البحر وزعمه الشيخ ان خط الاستواء  
اشد المواضع اعتدالا في البحر والبر وهو مستقيم مقدمة تنوع عليها هذه المسئلة  
هي ان شدة الحرارة قد تكون لقرية المحن وقد يكون لروام السخنة وان كان ضعيفا  
وقد يكون تأثير الضعيف على تأثير القوي اذا كان تأثير الضعيف اقرب وتلك عليه  
لعمري انية ولي في الانية محنة في تخمين الشمس الجانب الثاني عند كونه في  
البرطان اضعف من تخمينها عند كونه في الايد والتنبلة مع ان وهما من  
البر في البرطان اقرب ما في الايد ولعمري عند كونه في الايد والتنبلة اقرب  
منه عند كونه في البحر والاقرب في البحر والاقرب في البر والاقرب في البر  
اقرب من تخمين النار الضعيفة القوية المدة القصيرة اعرف انزال  
اشد من قبل ان قال البر والبحر والاحاد وقد قرب طوع الشمس شدة من نصف



البليل مع انما والحالة هذه لم يبعد من وتدل التمار **فوقها فقلت** عنوان المحن  
 في الوقت الاول بعيدا ثم فاذا بقي الوقت الثاني اشتد الاستعداد وكان الاثر  
 اقوى واذا ثبت ذلك فنقول ~~في~~ الذي يدل على ان خط الاستواء غاية  
 المخوفة ان البلدة التي عرضها ضعف الميل اذا وضع الشمس في نهاية الغرب من  
 تحت رؤوس أهلها كان بعد هاعن تحت رؤوسهم كبعد هاعن تحت رؤوس سكان  
 خط الاستواء مع ان الشمس كانت في جميع السنة البعد عن تحت رؤوس أهل البلدة الموقوفة  
 في قوة البرد في القرب من سكان خط الاستواء وذلك بقضي قوة المحن  
 في خط الاستواء لم يعل ذلك في جميع السنة من مثل هذا التحين وانما هي اقوى منه  
 بكثير اما مثل هذا التحين فذلك عند كونها في غاية الميل من جانب الآخر وانما من الاقوى  
 فذلك عند كونها في غاية البعد وانما سكان ضعف الميل فاسباب البرد الشديد  
 كانت موجودة في كل السنة الثالثة فالشمس حين كونها في غاية الميل كالبحر المتوسط  
 بين جبينين لم يزد ما كان البحر العظيم فلا يقاله طول السنة الثالثة والآخر كان  
 المبرد العظيم فلا يقاله طول السنة الثالثة ومن المعلوم ان تحين النهار اضعف  
 بكثير من تحين ذلك المخبئ بل لا نسبة لعددهما الى الآخر انا بينا ان دوام التامش  
 بعيدا المادة استعدادا فانما لقبول الاثر فهو بما قلناه انه لا نسبة لمساكن خط  
 الاستواء في صميم شتائهم الى جوار البلدة المفروضة في صميم صيفهم ثم ان الحرارة الشديدة  
 في البلدة المفروضة حاصلة تحت الربطتها أهلها في خط الاستواء في غاية شتائهم  
 في غاية القوة فاذا كان كذلك فما ظنك بحمهم في غاية صيفهم فثبت ما ذكرناه ان بحرهم  
 عظيم جدا **فدحضتم** ما يرين في الشمس لا يثبت خط الاستواء الا  
 عند وصولها الى مطلع الاعتدال ثم انما ينفذ في غاية السرعة لان الميل هناك  
 ترخا كثيرا فلا تقوى المخوفة **والذي** في خط الاستواء في خط الاستواء

الى



**في شأن الأرض** **اللازمة للبحر** الأرض إن كانت كثيرة فتيمة على ٢٠٧

تغير الأرض بحيث يتبع كل حركتها لجوهر البحر حدثت العين الثالثة فإن  
فان القيد الثالث فقط حدثت العين الثالثة فإن فاق الثاني أيضا  
فهو مياه القناة لأنها متولدة من البحر فافقت من شئ الأرض فاذا انزل  
عن وجهها نقل التراب صادفت تلك الأرض منفذة فاندفعت المياه بأدنى  
حركة فإن أضيف اليه ما يمدد رايته نحو ما رأينا من شئ الأرض  
خلافه ان هذه المياه متولدة عن الأجواء المائية المفروقة عن الأرض  
او هو انقلب من الاول الى الاكثر في **البحر** فافقت  
الأرض تحاذيها في كثرة المادة وكان وجه الأرض منكافا عديم المناسم  
فاذا حاول ذلك البحر الخروج ولم تمكن منه كثافة وجه الأرض فخذل بحركته  
في خافته وبحرك الأرض ودما كان في القوة التي انشئت الأرض ودما الفصل  
ناتج الحركة وحدثت اصواتها هائلة وهذا هو السبب الاكثري وهذه السبب  
اخر قليلة مثل ان يكون في باطن الأرض اخوار فيسيل اليها مياه عظيمة  
لأنهم قد قطعوا قطعة عظيمة منها فقلل الهواء الذي تحت الأرض وقد يكون ينقطع  
قلل الجبال عند ذكره الاستعداد لطبقاتها وسهولة انفصال بعضها عن بعض  
وعند قللها الحفاؤها وسهولة تفشيها ودرجات هذه العظمة والنسب  
**باب السادس في طبقات الأرض** وهو ما يحيا  
في سبب البحر الطين الذي اذا طعلت الحرارة فيه حتى استحلت المازجة  
بين طبقة وبابيه صار حوّا يكون الفقع في تكوين الجبال المحر العظيم  
انما زاد طبقات كثير المرحا اما دفعة او عارضا والايام عتقه حجارة عظيمة  
والسبب الاكثري لارتفاع الجبال ان الطين بعد تجرعه يخلط بالجرأوه

البحر

البحر انما هو الماء العذب

في الصلابة والرخاوة فاذا وجد في سياحتها قوة الحزن او دجاج عاصفة  
 اغترف الرخوة وبقيت الصلابة ثم لان ذلك الرياح والسيل تعرض في كل الحفر  
 التي انعمت غير الشديدة وتبقى الاجزاء الصلبة شاهقة في عروق  
 الطين الموجودة في حوض الجبل فيه وجهان : افع تفتت بعض اجزاء الجبال  
 وتحتسرين على الماء وتخلط بها الطين الجيد تعرض الحواف لبعض  
 قليل قليل لا عن عمل وجعل تعرض للسهل ان يصير طينا لزجا فستعذب حتى القوت  
 والجبل ان تفتت كالآخرة المقروعة في الماء والطينة الحرة المقروعة في الماء اظ  
 على صناع النار تفتت الآخرة وتحتسرين الطين في الرمال سبها في حفر  
 في عروق الطين في منافع الجبال ذلك في العيون والحق والمعادن انما  
 تكون في الجبال وما قد فيها اما العيون وثلاث الارض اذ كانت رخوة فصلت  
 للآخرة عنها واذا كانت صلبة اخفت فيها فضاء تسد العيون والجبال  
 اصلب الارض وكلما قوتها على جعل الاعنة ويشبه ان يكون مستقر الجبال مياهها  
 وقد شبهوا الجبال بالافاق والاضح التي تحتها بالقرع والعيون بالادنان والجار  
 والادوية بالتوابل اما التي في الحفرة او حجة ما لا تدور باطن الجبال من الندوات  
 ما تكون في سائر الاراضي الجبال بسبب ارتفاعها ابرق في على ظهورها من الماء  
 والمنازلح ما لا يبقى على غيرها للآخرة المتضاعفة تحتها في الجبال فلا تشرق ولا  
 لا تغرب اما المعادن فلان ما فيها الآخرة للباقية مدة قد تدور في موضع واحد  
 وهي اقربها الى الجبال في نفسها المعادن المتعادن اما ان يكون قوة  
 للتركيب وضعيفة التركيب فان كان الاول فاما ان يكون متفرقا وهو الجبال  
 للبعثة او لا يكون اما لغاية لينة كالزئبق او لغاية صلابته كالماقوق والاشرف  
 فاما ان يخلط بطوبى وهو الاجسام المخلقة كالزجاج والشارخ والشفق والفلقند  
 واما ان يخلط وهو الاجسام الدخيلة كالزجاج والكوابل في حفر المنطقات

نما

٢٧

في الجبال  
 في الجبال  
 في الجبال

التسعة انما اجسام ذابحة صابرة على النار فالذات مبنية لها عن الاكلان  
 ولا اجزاء والحق المذوب والصابرة مبنية لها عما يتغير بالنار كالشمع والقير والمنطوق  
 عما لا يكون كذلك كالزجاج والميتال لا يتغير الا بغير الذوب لاننا نقول ان  
 يتغير ذوبه بالحيلة فلما كان الذوب فوهم انواعه وهو انما يتغير عن غيره بغير  
 اجزاء وهو انزاعه وانما هو ذكرا مع الاوصاف المذكورة كل واحدة  
**بشيء** فلما لا اجزاء التسعة جعلوا اصل هذا الباب ان عنصر المنطوقات  
 الزئبق يحتاج الى بيان كيفية تولد الزئبق ثم الى بيان انما عنصر المنطوقات  
 ام الاواني فقالوا ان فلان من آل خالطة ارضية لطيفة جدا لم يتغير بحالطة  
 شديدة حتى انما لا يغير سطحه وتغشاه من تلك اليوسفة فلذلك انما  
 باليد والعضد انما لا شديد بشكل فاعلم به وبما له فطران الماء المشوشة  
 على التراب الذي في غاية اللطافة فانه يحيط بكل واحد منها غشاوة تروى فانظر  
 لذلك الماء على وجه ذلك التراب واذا اطلقت قطراته فلا يبعد ان يخرج الغلافان  
 الزئبائيان وصار الماء اثنان واحدا وصار الغلافان غلاف واحد واحد والثنائي  
 وهو كونه عنصر المنطوقات ففهمه رجوعا ثلثة في هذه التسعة عند الذوب مثل  
 الزئبق اما الرصاص فلا شك فيه واصل غيره فعند الذوب يكون كالزئبق المجرى  
 نعلق الزئبق بها **اذا** لعقد الزئبق ببيعة الكبريت كان كالرصاص واذا عرفت  
 هذه الاصول فتعرف هذه الاجساد انما تكون بالخلط الزئبق بالكبريت فاعلم انما  
 لا تخلو اما ان يكون الخلاق محال الزئبق او لا خلاق محال الكبريت او لا خلاق محال  
 احدهما من الآخر فان كان الزئبق والكبريت صافين وكانا فطباخ الزئبق والكبريت  
 انطباخا تاما فان كان الكبريت مع ذلك ايضا فقلبت القضية وان كان احر وفيه  
 قوة صلبة لطيفة غير مخرقة فلما الذوب واما ان كانا فتنين وكان في الكبريت  
 قوة صلبة لكن قبل استكمال الفتح وصل اليهم برد عاقد فوهم انما خاضعتي وانما كان

عن الذئب والعضد

الزئبق

الزئبق نفيا والكبريت زجا محقا قوله الحد من وان كان فاع ولا آرتها ضعفت  
الزئبق قولنا الارب واصحاب الكيمياء انما يصحون هذه الدعوى لانهم  
يعقدون الزئبق بالكبريت انما ذات محسوسة فيحصل له طين غاليل  
الاجرام الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية **ط** في قولنا ساكنة الاجسام  
ايضا الذي يكون قوى للزئبق والكون منطوقا كاجرام الصلبة الشاففة فادها  
مائية وليس محمولا بالبرد وحده بل باليبر الهل المائية الى الارضية وليس فيها  
طوية دهنية فلذلك لا ينطق واما الذي يكون ضعيفا للتركيب سهل التحلل  
فذلك من جنس الاطلاح لان النواخير ما يتبعه اكثر من ارضيته ولذلك تصعد  
بكلية وهو ما وجدنا لطف حزن لكثير النارية والبرودة بالبريد  
ايضا الكبريت فقد عجز ما هيته ان تنحرف بالارضية والارض ان تنحرف  
بالمائية تنحرف انشد بكما تنحرف الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعدت بالبرد ولما  
للتراخات فانها ركنة من طينة وكبريتية وهجاءة وفيها قوة لبعض المتغيرات  
كالقسطند والقسطند والاعلم ان هذه الاجسام مجزؤ طنون واوهام غير  
ساكنة بحجة زنا عنة فضلا عن حجة برهانية والله سبحانه وتعالى اعلم بحقايقها  
**فقد زعمنا ان الكبريت** لانها انما للعقل ثابت لان الاجسام مشتركة في الجمعية  
فوجب ان يصح على كل واحد منها ما صح على الاخرى ما ثبت واما الوقوع فلات  
انصال الذهب عن غيره بالزئبق والزنافة وكل واحد منها يمكن التباين والاشارة  
بينهما نعم للطريق اليه عسر **ما في صحة** حذو الافواع الشائبة والجلوية  
بالقول حدوث التوالد ذلك مشاهد كثيرا احيانا مثل الفل المتولد من  
اختار البقر والعقارب المتولدة من البقر والبالادوج والحيات المتولدة  
من الشحاذ التي في الماء والفا المتولدة من المدر والصفادع المتولدة من  
المطر والمعتدل حتى ان ينف الانسان وغيره انما حدث ان اجزاه من العناصر

الاجسام

لا بدقة معتقده المقدار والنسبة تفعلت تفعل لا محذور من المعلوم  
 ان حصول كل واحد من تلك الاجزاء لا لا يذو لا انقص غير متجمل واجتماعها  
 ايضا غير متجمل وعند اجتماعها واجتماعها لا تفعل وليست وعند حصوله فان  
 حدوث ذلك النوع وليست واذا حدثت هذه الافعال على جيل التعلل معلق  
 باخر ممكنة والمعلق بالان يمكن حدوث هذه الانواع على جيل التولد يمكن  
 والاضاف الاستعداد حدوث الامور المتسلسلة احادها اتفاق القوة فيها  
 ان جودها فكلية الجملة ولكن هذا هو الاشياء التي عرفت عن هذه الاجسام والله  
**الفصل الثاني في النفس** وفيه مقدمة وثمانية ابراج  
**اما المقدمة** ففي حقيقة النفس الانسان وسائر الحيوانات والنبات  
 تشترك العناصر والمعادن وغيرها من الطبيعة وتماثلها في الانسانية واعجوبة  
 والنباتية وما به الامتياز ما به الاشتراك وهو النفس ثم قالوا هذه النفس  
 بالقياس الى انها تقوى على الفعل الذي هو الحركة على الافعال من الحواس  
 والمعتقالات الذي هو الادراك قوة وبالقياس الى المادة التي تصنع الدها فحصل  
 من اجتماعها ثبات احوال اولها في صورة وبالقياس في طبيعة احوالها في  
 ناقصة قبل الفصل فكلت به كماله وتعريفه النفس بالكمال اولى من تعريفها بالقصور  
 ان النفس الانسانية غير محالة في البدن فلا يكون صورة فيه وان كانت كماله  
 ومن القوة لانه ليست القوة الفعنية بان يكون هو هذا التعريف اولى من الاعمالية  
 وتوحيده لفظ القوة عليها بالاشتراك وهو محقق عنده في التعريفات وان القوة  
 اسم لها من حيث انها مبدأ الافعال والكمال اسم لها من هذه الجهة ومن حيث انها مكمل  
 للنوع وما يعرف الشيء من جميع جهاته اولى ما يعرفه من بعض جهاته فظن ان الكمال  
 اولى لكن الكمال منه اولى وهو الذي يصيب به النوع فوعا بالافعال وسنة ثانيا

وهو الذي تتبع نوعية الشئ فالنفس كالاول لم يخرج صناعي كالشئ وروعه  
 بل طبيعي ولا لكل جسم طبيعي فليست النفس كالا للباطن الحضرة والمكانات الخاصة  
 المتعددة بل هي عالمنا كالجسم طبيعي تصد عنه كما انهم الثانية بواسطة الا  
 النفس كالاول لم يخرج طبيعي التي وقد جعل بعض المتأخرين الطبيعي صفة الكمال  
 الاول هكذا النفس كالاول طبيعي لم يخرج طبيعي التي فزع ان الكمال الاول قد يكون  
 طبيعيا كالقوى التي هي مبادئ للافعال والاشغالات الحياتية والنباتية وقد  
 لا يكون كالاشغالات الصناعية فالنفس كالاول طبيعي لا انما كمال اول صناعي  
**لا هـ** ان علمنا بنفس الاول انهم عند الحكماء والنفس نفسا فكان علمنا بالنفس  
 التي هي جوهر نفسا اولها كون ضروريا والمعنوم بالضرورة غني عن التعريف  
 بعد ان تعريف الواضع يلحق بالحق لا يجوز وعلم كل احد بنفاته التي هي نفسه اظهر  
 من علمه بهذه التعريفات لان النفس اخذ انواع الجوهر فيكون مركبة من  
 شينين والاشياء فيكون لها صفة واحدة كان تعريفه بما هو من تعريفه بالاشياء هذه  
 ولا جعل علم هذا التعريف تعريف لما هيته الغير اما اذا جعل تعريفه تعريف لما هيته  
 انتم في تعريف البدن من غير ان ذلك الشئ ما هو كان ذلك ايضا خطا لان كل احد يعلم  
 بالبدن ان له شيئا ما يميزه عنه **لا هـ** انما نفس هذه الاشياء كانت  
 انما لم نشأ للموجئنا هذا التعريف لما هيته الغير التي هي مبادئ البدن فاما لو جعلنا  
 تعريفنا للفظ النفس انما لم نشأ ان تعريف النفس اذ كان لا يدخل في تعريف  
 للفلكية لانها لا تقع بالآراء بل المحققين من غير انهم لا يكون ذلك تعريف من غير  
 النفس الشئ فاما ان نفسا النفس بالامر الذي يصدر عنه انما لم نشأ جعل العقل  
 والطبيعة نفسا وان نفسا فاما بالقوة الفاعلة بالقصد خرجت القوي للنباتية  
 والقوة الحوائية الفاعلة للنفس وقد حلت النفس الفلكية فالاولى هي النفس  
 مشغولة مع الارضية والحياتية بالاشياء التي علم ان النفس لا يخرج من هذا الباب

بيان  
 فيها



معرفة للغير الانسانية وهو الامر الذي يشترط اليه كل واحد منا بقوله انا  
 وهو بعضه ركن لهما المطاوعة بالدلالة التي هي عن ماهية ثم عن صفاته الخاصة  
 والمشاركة ثابتا ولما كان الاول غيبا على الثاني لاجم وقد مناهى عن صفاته  
 فلما كان الاعرف يعرف ولا يعرف اقدم في التعليم لاجم ابتدانا بالاعرف ولما كان  
 الانسان مشاركا للثبات والمجوز في القوى الباقية والمجوز خاصة في  
 الحواس الظاهرة والباطنة وجب الاعتبار بالقوى الباقية ثم الحواس الظاهرة  
 ثم الباطنة ثم بهذا الفراغ من ذلك نقل الى الحق عن ماهية الانسان في الجملة  
 ثم الى احوالها التي تعرض لها عند تكون بدمية ثم الى ما تعرض لها بعد توارفها  
 البدن ثم تتكلم في نفس سائر الحيوان ثم في الارواح الارضية المسماة بالروح  
 في الارواح السماوية المسماة بالنفوس العقلية ويجدد بقطع الكلام في هذا الفصل  
**باب في تعريف القوى الباقية**

وفيه مقدمة وثلاثة اقسام اما المقدمة فمع تعريف القوى الباقية وتعدد ثبوتها  
 والقوى التي يشترك فيها الثبات والمجوز والاشتركها فيها غير الثبات  
 يكون فعلها محل العمل لا محل الشئ بالاولى فاما في الغاذية وهي  
 التي تحل الغذاء الى مشابهة المعتدلي تختلف بذلك باختلاف ما يعمل في كل  
 قوة وهي لا تحل بدل العنق وذلك المعنى للماهية ولما عمل والمفاعل في  
 فعلها غاذية فالغاذية لها اثر واهية للاستحالة الى مشابهة المعتدلي  
 ومحلها المعتدلي والغاذية حصوله بمحل المتكلم فكلما فاعلت الغاذية هي التي تعمل  
 بالفعل الفاعل في المحل الفاعل في الغاذية والفاعلة وهو المحل في الرزم  
 في التسمية وهي التي ترتبط في اقطار الجسم على التاسب الطبيعي ليشبع النظام  
 النشوي فكل من يدر في اقطار الجسم اجزاء من الزايات الصاعدة فان الصانع



خلوا واستعمل القوي وجربا يخرج بالقي من الخلوا في الزوال القوي وذلك لجذب  
 المعدة له إلى قوتها وبنى تناول الانسان غذاءه وذكرها وجد للمعدة  
 والمري لا يزدركه لجه الاتساع او جذب من تحت وهو الذي يقال للمعدة تحب  
 القوة عادية فيها وهو المطلوب **في** ترك التناحر بقصر حركته وقصره عند  
 حتى لا ياتي فيه عند الاغذاء وما ذاك الا لشدة شوق معدته إلى جذب الغذاء  
 والثاني فقد سمي قوم من الفلاسفة للرج حيوانا اشتاقا إلى المني لشدة حبه  
 لياه فان الرج اذا كانت قريبة العهد بانقطع اللين عنها كانت خالية  
 عنها الى المني حتى ان الانسان يحترق من قتل الجماع كان الرج  
**في** جذب الجبهة للدم والثالث وهو الذي يترك عليها  
 في سائر الاعضاء ان الدم اذا كانت في الكبد كان مخلوطا بالاخلاط الثلاثة ثم ان  
 كل واحد من هذه الاخلاط الاربعة يمتزج عن الآخر وينصب إلى عضو معين  
 فلو لا ان في كل عضو من تلك الاعضاء قوة خاصة لكان الدم من الخلط  
 لا احتمال لخصا ص كما عضو غلط **في** **الماسكة** فعل الماسكة في  
 المعدة هو ان تحتوي المعدة على الغذاء احتواء تاما يماسه من جميع الجوانب حتى  
 لا يكون بينها وبينه فرجة وليس في ذلك لشدة استلزام المعدة فان الغذاء اذا  
 كان قليلا وكانت الماسكة قوية ولاقتها المعدة حاد هضمه ومثبات الماسكة  
 ضعيفة والمعدة لا تدم الغذاء عند ذلك في البطن فزاد ونقص وسطو الاستمرار  
 وعلى هذا المثال تحتوي الرج على التبع والذي يعمل على وجود هذه القوة في المعدة  
 ان الجوانب اذا تناولت هذا رطبا كالا شربة والاحشاء الرقيقة ثم يمتزج ذلك  
 الوقت بطنه ويجذب المعدة محتوية عليه لانمة لمن كل جانب وهو جوفها  
 البواب مستطفا حتى لا يمكن ان ينزل في ذلك الغذاء الرطبة هوجب من الوجوه

وان فعلنا هذا اللشع بعد دخول الغذاء في المعدة وجدنا الامعاء متحركة  
على ما فيها من الاثقال ولما انما الحيوان تناول عظم اعظم من سعة البواب فانه  
سريع فلما رانا الوثيق الذي من شانه التزول غير قابل والكثير الذي ليس  
من شانه التزول نانا اعلم ان هناك قوة من شانه حركته وامساكها  
في الرحم فوجدهم في الرحم بعد اختراق الحصى اليه منضمات انما شديدا  
من جميع الجوانب تنطبق اليه بحيث لا يمكن ان يدخل فيه طرف الحمل ولما انك شققت  
بطن الحيوان الحامل من اسفل الشرة الى نحو الفرج وكشفت عن الرحم برزخ وجد  
الرحم كما ذكرنا في جسم الحيوان تنقبض التزول ثقيله فلولا ان في الرحم قوة باقية  
والا لما وقف بعد هذا الطريق لتتأخذ القوة في شرا العضلة **وهذه العضلة**  
ولستكم الان في القوة العضلة ولكن فلك انما يكون بعد اللام في العضلة فيقول  
العضلة هو تغير الغذاء الى حيث يصلح ان يكون جوارها بالفعل من المغذي  
ولهذا يلزم مراتب عند المضغ فان سطح الرحم متصل بالمعدة ويذل عليه امر ان  
**في الحنطة** المضغوطة تفعل في المضغ الذي يميل الى ان يفعلة المطبوخ في الماء  
في المضغ لولم يتغير عن حاله لما نفع طعمه ورائحته ثم ان تمام هذا المضغ  
عند بداية المعدة ويصير انما بداته كماء جوارح الصيد او الحنطة المشروب كما  
في التزول انما في شبيهها بالكتل الخفيف وهو المسمى بالكيلوس ثم تجذب الى  
الكبد وتطح فيها وتتم الاغلاط الاربعة بعضها من بعض ان يغذي اللحم  
في الغرور **ان** توجد على الاعضاء وهذه مراتب العضلة ثم اعلم ان الغذاء مركب  
من جوهري واحد هو اصله لان يشبه بالمغذي والثاني غير صالح هكذا قيل  
وان كان لما نزع ان يناع فيه من حيث ان في الغذاء ما هو قريب من ان يكون  
كل جوهري محسوب منه ما وفي الكثرة الطبع كالحنطة ثم فاما لو افترقا هذا الطن

وهو الفصل

مرّة من مراتب الهضم ففصلة الهضم الأول المعدّي تدفع  
 من الامعاء وفصلة الهضم الثاني تدفع الكثرها بالمول وتأتيه من الطعام  
 والمادة وفصلة الهضمين الباقيين تدفع بالطحال الذي لا يمتزج بالعروق  
 الوجه الخارج بعضه من غلافه محبوسة كالأنف والأذن غير محبوسة كالسان  
 او غا حجة عن الطبع كالأقدام المنجوعة او باليد من نعال يد البدن كالشعر  
 فالظفر والذراع فت حقيقة الهضم هي القوة الهاضمة **وهي**  
**القوة الهاضمة** لها فعلان احدهما الجز الذي يصير الغذاء  
 جوارح بالفعل المعدّي وثانيهما الجز الذي يصير فصلة استهلاك الاوك  
 وهو ان الهاضمة تحيل ما جذبته لعمادته وامسكته الماسكة الى قوام متين  
 لا يجعله الغاذية جوارح بالفعل من المعدّي وهذا يسمى على ان الهاضمة  
 غير الغاذية على ما هو مذهب الشيخ وحينئذ يحل للميز فعل الهاضمة على  
 الغاذية فنقول اذا جذب حاذية عضو شي من الدم وامسكته ماسكة  
 فللمم صودة دغوية واذا صار شيئها بالعضو فقد بطل عنه كبر الصوة  
 وسعدت صوة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية ونسأله للصورة  
 الدورية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحصل هناك من الطخه ما دله  
 ياخذ استعدادا للمادة للصورة الدغوية القصان وان ياخذ استعدادا  
 للصورة العضوية الاستعداد ثم لان الاول ينقص والثاني يشتد  
 الى ان يذهب المادة الى حيث تبطل عنها الصوة الاولى وهي الدغوية  
 ويحدث الاخرى وهي العضوية فهناك حالتان احدهما ما يقنع على الاخرى  
 فالسابقة تنبذ احد الاستعدادين واستأخر الآخر واللاحقة تساد احده  
 للصورتين وكون الاخرى فالحالة للابقية هي فعل القوة الهاضمة والاروى **القوة**

في قوله المعدّي

فهذا هو الفرق بين هاتين كل عقير وغاذية ومنه جالوس و  
 شارة الحيات كرات الغاذية هي الغاذية وهو أقرب إلى ما قالوا <sup>الغاذية</sup>  
 على أن لها الغاذية التي هي المبدأ لبعض تلك المغيرات <sup>المغيرات</sup> التي يكون  
 هي المبدأ جام تلك المغيرات لا سيما في القرب في القرب النوعية وأما فعل  
 للغامضة الغضلات والفضلة إن كانت غليظة ففعل الغامضة فيها الترفيع  
 ليسهل اندماجها فإن كانت رقيقة ففعلها التخليط لأن الفرق قد يشبه  
 جرم الوعاء في الأجزاء المتشعبة فيه ولا تدفع وإذا غلظت لم يشبه العضو  
 فاندفع بالثبوت وإن كانت رقيقة ففعلها فيها القطع حتى يسهل اندفاعها  
**في ذلك رقيقة** يذكّر عليها إيماناً ترى المعدة عند الفم كأنها تدفع من  
 موضعها الذي فوق حتى تتحرك عن عاتق الأضراس وترى عند التبرؤ إذا كان  
 البزاق معتقلاً وكان في الأضراس فضل للأضراس فشرع من موضعها  
 لتدفع ما فيها إلى أسفل وترى عاتق الأضراس تتحرك إلى أسفل بحركة عضل البطن  
 حتى أنه من التخليط المعال المستقيم لقوة الحكمة **النافعة** التي تخرج من الأعضاء  
 مخلوطاً بالاضطراب الملتصق فاحذر كل عضو يلازمه فلو لم يكن فيه قوة ذاتية البقاء  
 لم يكن عنده ولم يبق من الأعضاء عن الاضطراب الفاسد **في ذلك رقيقة** <sup>في ذلك رقيقة</sup>  
 له أن يقول لم يكون إن تكون هذه القوى واحدة بالثبات وأربابها <sup>عبار</sup>  
 فتكون القوة جاذبة عند الاندفاع وما سكة فعدّه وتغيره عند الأساكن  
 وطافعة للفضل المستغنى عنه والحجّة المشهود في إبطال هذا الاحتمال  
 أن القوة الواحدة لا تكون مبدل للأفعال المختلفة وهي متعينة على ما كانت  
 والأجزاء **إن يقال** ترى العضو أنه لا يزد من غير أحد هذه الأفعال  
 فقيام الأفعال الباقى ولو لا تغايرها لاستحال ذلك ولم يكن <sup>إن يقال</sup> لم يكون

والغاذية

ب

في من مشير إلى

المغذّي

المتخلّب ففوق لا تنزع في ات القوة الغاذية شائعة في ظاهر القوى وعنده  
فالا عند آخا حصل لظاهر الجسم ولجوده والاحوال الغذائية نافذة في عن المغذّي  
فاما ان يقال لك الموضع كات موجود في عن المغذّي قبل ينفذ الغذاء فيها  
او كما كات فان كات الاول فمن ان يكون للمغذّي مجموع اجزاء متعينة بالحق كات  
واحدة من هذه الصغر الى حيث لا يمتزج مع سائر سائر الباقي صالحة فلا يكون هناك  
عضو واحد يشتمل على اجزاء متساوية سائرة الى تلك الموضع كات خالية او  
قبل ان يهلك كات شحولة بالجماء في اخرها الفترة الماهية الماهية المغذّي وان  
كات الى ان في من ان يكون الاجزاء للغذائية مفعلة لا اتصال العضو لكن ذلك  
بالعمل سائر جملة الأعضاء لان لا غذاء سائر فيها ولا شكل ان تفريق الاتصال  
موجب للموضع ان يكون الام ساريا في كل الأعضاء في اكثر الاوقات في **حور**  
لذلك انما يجب علينا الاعتقاد عن هذه الاستحالات لو لم نقل بالفاعل المختار فاشا  
اذا قلنا به وهو الحق المبين لم نتجّه على ما في منها وحينئذ لا يمكن القطع بانها  
القوى المذكورة باسرها **متب** وقوف للغاذية وضروعة الموت  
المشهور في السبب الفاعل في انها قوة جنسية وكل قوة جنسية متشابهة فهي  
متشابهة في ان القوى الفكرية عندهم جنسية وهي اقوية لبعدها ولعقلها  
بافها وان كات جنسية لكن لما ينفذ عليها من دور العقل الفعّال فاعترف الشيخ  
عند ذلك بان السبب في وضروعة الموت كون التلف مركبا من طابع متضادة و  
هذه الشادة الى السبب المادّي فاعتبر ان بقوط المولّد وتقرير السبب المادّي  
وهو ان الرطوبة للغذائية بعد من الموقوف ما خذ في الانقاص المتبادي الى  
الاعمال وحتى انحلت الرطوبة انطقت اعزلة للغذائية وسبب الانقاص اعزلة  
والداخلية واعزلة الغنائية والبدنية لا يقتضي فلم تكن القوة الغاذية

لما ينفذ على العقل  
الغاذية في العقل  
لما ينفذ على العقل  
لما ينفذ على العقل  
لما ينفذ على العقل

من العقل هو العقل  
والمشهور عند الفلاسفة  
وعنده بعد ما يعرف

الذي هو العقل  
الذي هو العقل  
الذي هو العقل

من غير ادراكهم بادل ما يتخلل من تلك الرطوبات لاذنا نقول **قوله** حب انما يقوى  
على ذلك الا ان المتخلل وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما قوربه القوة  
الغاذية وقت الكهولة مساوية للمتخلل وقت الكهولة فلا يعرف منه حتى الى الغاية **وان**  
**فقد رت سهل** فاعلم ان المتخلل في زمان الشباب كان مساوياً للموارد فلان كذا  
في زمان الكهولة في ذلك كذا اما ان ياد المتخلل وهو باطل ان المتخلل ليس له الحركة  
الداخلية والخارجية والحركات النفسانية والبدنية وقد يكون وجود هذه الاشارة  
في زمان الكهولة اقل منه في زمان الشباب فصلا عن الشاوة اولان الغاذية ضارب  
اضعف فضا ان الغاذية الموارد اقل وهو ايضا باطل لانه الغاذية لا تضعف الا بالنقص  
الحركة ولا تنقص الحركة الا بالنقصان الرطوبة فلو قلنا نقصان الرطوبة بنقصان الغاذية  
لزم العجز **وقوله** غنا في القيم الاول وهو ان ياد المتخلل ان ياد  
المتخلل فلهذا الاسباب المحللة زمان الكهولة هي التي كانت زمان الشباب فقوله  
نعم لكن مدة قاترها زمان الكهولة اطول من مدة قاترها زمان الشباب فوقع وقت  
فيها من الضعيف قد يكون اقوى فعلا من القوي اذا كان اطول مدة منه فكيف  
عند التساوي فثبت ان الرطوبات الغريبة تاحض في الاستقام من زمان الكهولة  
وهي عند ذكر الحارة الغريبة فكون نقصانها سببا لنقصان الحارة الغريبة وذلك  
لكن الرطوبات الغريبة لضعف الحارة الغريبة لضعف عن اصلها وخصها  
وكن الرطوبات الغريبة سببا لنقصان الحارة الغريبة ولا نمان نال هذه الاسباب  
بعضها البعض والى ان ينتهي الامر الى فناء الرطوبات الغريبة التي هي الحارة الغريبة  
كالهذه للبراج وكثرة الرطوبات الغريبة التي هي كما كمالا للبراج فيلزم حينئذ انقطاع  
الحارة الغريبة اثنان الاول فلعنه الشرط واما الثاني فلخصه بالماضي وهو ان  
واقتا التيبك للغاي فاسر ان فاعطيه ثمة به العجدة من الابن الى المتعاقب



٢١٤

العظمى فان لم يكن فلسا لاختيار الذي هو ايضا بقدر ان يقع في القوم الاقرون  
 لان المادة افضل اليهم الموت المحزن وليس بهم بدلا لعدم اولى خباياها والوجه  
 بل المعدل ان يكون للكل في طرغ الوجود **لأنه ليس به**  
**لأنه ليس به** ح مباح فلا حقيقة الموت لجم اذا زاد الاتصال جسم آخو به من  
 جنه فاما ان تكون القاعدة واخلطه لوجوده الذي عليه ولا يكون فالاول الموت  
 وضد ذلك القول والفرد بينهما وبين التميز والحق ان الواقع في الموت قد يميز  
 كان النامي قد يميزك وليتيم ان الزيادة اذا حصلت المتناهي في الاصل وقد حلت  
 فيه واشتهت طبيعته وانما تمت اجزاء الاصل الى جميع الاقطار على هيئة واحدة  
 في جميع ذلك هو الموت وانما الشخص اذا صار شيئا فان اجزاءه لا اصلية قد تمت حقت  
 وصلت فليس في الغلة على كثرتها والفرد فيهما فلا جزء لا تحقق الموت في شيئا  
 المحاذي **فأ** النامي اما ان يكون في شيء ثابت لم لا يكون فان كان فالثابت اما  
 الصورية وهو محال لاحتالة بقاء الصورية بعينها عند تبدل المادة او الماد وهو  
 ايضا محال لانه اما ان يكون كل المادة باقيا على حالة واحدة لوالته الذي كالأصل  
 بقي ولما ان تبدل عليه فيكون في التبدل والاول باطل لما ثبت ان التبدل دأخ الغلظ  
 فالاختلاف والثاني ايضا باطل لان البدن يبقى تحريك من كسما الى الاعضاء البسيطة  
 وكل واحد من الاجزاء المفترضة في كل واحد منها طبيعة واحدة فلم يكن البعض  
 البقاء الدائم والبعض الغلظ اولى من البعض ولما ان لم يكن للمادة ولا الصورية  
 اصلا لم يكن ذلك محال لاحتاد في كل وقت شخص آخر وعنه انه ليس باطل لاننا علم بالضرورة  
 ان الشخص الذي زايته برة هو الذي زايته سموة والجواب **عنه ايضا**  
 باننا نرى الفاعل المختار **وفيه** **التميز** لما كان لا بد ان مخلوقة من  
 الدم والحيه على الحالة تكون في اول الارز طينة ثم لانك تحب شيئا ليس وقد عرفت

لن المتو لا يحصل القدر تمدد الأعضاء وذلك ان يكون الاعضاء في القوة في  
 المسام المتحدثة ولا يمكن استخدامها الا اذا كانت الاعضاء لينة فلا يعجز عنها المتو  
 من اول الكون الى وقت تصلب الاعضاء في حينه لثباتها **والثاني**  
 من العاديه والثابته لقائل ان يقول العاديه فعليا يحصل العذارة فلا الهام  
 والتثنيه والثابته فعليا ايضا هذه الثلاثة لان هذه الاحوال ان كانت بعد ذلك  
 ما يختلف فهو الاعتدال وان كان لا بد منه فهو المتو واجزى الزائد ما بد وان كون  
 مساويا للذي عليه والام يكن متو والقوة للثبوتية على التي قوية على شله والقوة القوة  
 على العذية على القوة على الثبوتية الا انما لا يكون قوية جدا والمادة مطيعة  
 فكون وافية بايراد المثل واللايد ويعتد لك تضعف وانقوى الا على ايراد المثل  
 حقيقة ان العاديه من الاعطاط ولا يتناول فوجد اقل ما يحل وقد كان  
 فوجد من الوقوف المثل فكون ايرادها وقت الوقوف اكثر من ايرادها وقت  
 القول فاذن القوة الواحدة يجوز ان يختلف ايرادها بالزيادة والمقصود فاذا كان  
 ذلك فلا يجوز ان تكون القوة الواحدة فوجد في قولنا الامر لا بد منه المثل ثم انما هو الكو  
 فوجد في المساوي **الفصل الثاني في حقيقة المصنوع** ومباحثها الذي اقطع  
 به انه لا يجوز ان يقال للمبداء الخلد وث خلقه الاعضاء قوى فكون في الخلد انه جسم  
 فثابته اعجز فاعان يكون مثله في الجوهر في الحقيقة او لا يكون فان كان لا يكون  
 وجب ان يكون له شكل الحاد من تلك القوة في تلك المادة الكثرة لان القوة التي  
 تفعل بلا شعور اذا كانت شاذية في المادة وكانت المادة مثابة لم يكن الاشياء  
 واحدا مثابها وان كان الثاني كان الخلد في كيان اجسام كل واحد منها بيطيعة  
 ان يكون شكل كل واحد منها الكثرة بالقياس المنفرد فيكون المتو من الخلد مجموع كرات  
 مضمون بعضها الى بعض **والعلم** ان بدلية العقول شاذية بان التركيب

وعرفها

العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة في الانسان لا يجوز صدقته الا من  
 مدبر حكمه وهذا هو الذي يختاره جالينوس في المنافع ونقله عن افلاطون  
 بقراط فيما صنعت من ان آرقراط وافلاطون ومن استدل ذلك الحق حالة في جمع  
 الخ عذبة الادراك والاشعور فقد قال ما يعلم مسألة بالضرر **وقد عظم**  
**استعد** استعدا كما تأما ان يصير حواء من جوهر الاعضاء الاصليّة ولذلك فان للضعف  
 الذي يحصل من استقراغ اليه اقوى مما يحصل من استقراغ ايشاله من الدم لان ذلك  
 يورث الضعف في جواهر الاعضاء الاصليّة **والله** هل للمادة في ظاهر كلام  
 ان سطو مشربا بالية ولما جالينوس فيقول ان من الذكر من ان عن سائر الرطوبات  
 بصفات الأربع **والله** ليس له **سبب** سبب اللذة  
 المحسوسة **فوجه** سندف **فيه** قوة عاقدة فليست ان المادة هل لها رطوبة  
 موضوعة بهذه الصفات الأربع اما الصفة الاولى فحاصلة لان جالينوس حكى  
 الله وجدوعا اليه في الالف ملقار رطوبة يضار رجة ولا تدلوا له لان خلق البضتين  
 واوعية اليه من عشاء **لنا** نية فيساحاصلة ان جالينوس حكى انه كان بعضهم  
 شبيهة بالجنات في الدم لظول عن وتها تم استقرت شيا كثيرة لا ويجوز ان ذلك بالجمع  
 والذين قد علمت في شيا وسبب اللذة سيلان المادة الحارة اللذة على عضو  
 تغفل فيه كاللذخ اللطيف وتبعه تغرية وتدبير كالتل في لذلك فتكون اللذة من  
 عود الحال الى الجوى الطبيعى عند عود من حالة خارجة عن الجوى الطبيعى غير منقطعة  
 وهي كلفة الحكمة والتغذغة واللذة الحاصلة من سيلان دهن فانه على سطح  
 قرحية قريبة العود بالاندغال الان في الجماع اشدة لشدّة الاسباب للقلعة والمفعلة  
 والمعينة عليها **واما** الشا **وهي** الا **فاق** فير فاصلة بالاتفاق والرابعة



فباطل ايضا لان النعكاس من المرآة اقل الصلابتها لولا سنها او  
لها والا ذلك باطل علماء وكذلك الثالث ففي ان يكون السبب هو الملاسة  
فقد عرفت ان يعبر في ذلك سطح كبير يشعل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع  
الخارج عن المرآة يكون عند الخروج غاية نقص الاجزاء وانما ملاسة طرف  
كل خط يقع منه جوارها وتاليا له وينعكس عنه ولا يقع فيه ملاسة من عليه فلو  
ان كان السطح الاطر الذي يلقى فيه انعكاسه لم ينعكس عنه لكن لا تعلم  
ايضا ان كل واحد من سطوح اجزاء الملح الحار والبول اعظم من اطراف  
تلك الشعاعات لان من البعيد ان يحترق الكسوف السلب الى اجزاء اصغر  
منها يحترق اليه الشعاع اللطيف فتثبت امة الاحاطة في هذا الانعكاس الى  
السطح الكبير بحيث يلزم ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجسام وان  
كانت حشرة لان سبب الحشرة الزاوية ولا بد في تلك الزوايا من سطوح  
ملمسة والا لذبت الى غير النهاية فاذن كل شخص وهو موقوف من سطوح  
المرآة فحين ان يوجد هذا العكس عن كل الاجسام **مسألة** ان السطح  
الخشنة مختلفة الاوضاع فانعكت الأشعة عنها الى جهات شتى فتشتت  
الاشعة **مسألة** موجود ايضا من الملايا المشقة لثقلها  
تبعكس الاشعة عنها الى نصف كره العالم وربما ابلغ التشذب عن الخشنة  
الى ذلك الحد وهذا وجه اخر في تصاويف المباحث للشرقية وفيما الورود انما  
كفاية **مسألة** قال السبب الصحيح عندكم **مسألة** ان  
ليس الغوا بالانطباع والشعاع في طيات في القضيحة يكون في  
تحتها والاحت **مسألة** ان يكون سببه معلوما الناع الفضل  
فان احتمال ان يكون كونه الصقل بحيث يكون سببه المرعى اليه

[illegible]



والمتفاضل الداخلي تحت الثمانية والفصل والكار الداخلي تحت الشكل  
والحركة والبشر والطلاقة والقبوس والتقطيب الداخلي تحت الشكل  
والكون وكان الطوبى واليومنة فان البصر لا يدرك الطوبى من السيلان  
والبصر من القائل **فصل في معرفة اللون** اما اللون  
فلا اللون فلا شيء كونهما مضرب ثم ههنا بحث سبعة اقسام في اللون  
بها معرفة عن الآخرة نظرت استبان بعض المراتب الحقيقية سواء كان  
ذلك في الجنس كالصو واللون او في النوع كالسواد والياض وضو القمر  
ضو الشمس او بالاشعة والضعف يدر بالتميز بالجنس فيقول ادراك اللون  
بما هو لون لقدم من ادراك اللون المختص من اختياره عن غيره اما الاول  
فلا في الارباع اعرف وان الجمع الملون بالالوان المظلمة كالحلوى والاعبر  
الذو وضع موضع منظم فان البصر يدرك ذلك الجمع لو شاء وان لم يستش  
له ماهية ذلك اللون واذا لم يكن ذلك الموضع شديدا الظلمة ترى ذلك اللون  
المختص من فعلنا ان ادراك اللون بما هو لون لقدم من ادراك اللون المختص  
واما الثاني فالات استبان عن غيره حكم يدر في العقل بعد البصر ذلك  
واللون المختص من يكر من اجزاء عنه فيقول ادراك المختص من اللون ان يكون  
الا في ان الالوان لا تدر في الخارج من مركزها الى محيطها خطوط كثيرة بالوان  
مختلفة ثم ادركت بسرعة شديدا فان الناظر في تلك الحالة يدر في  
لون واحد غالبا الجمع الالوان الخطوط وكافة يكون لونا مركبا من جميع تلك  
الالوان وماذا ان الالوان كل نقطة منها الاشياء موضع واحد وانما يحسب  
فالاجم لا يفرق الاحاسن بها موضعها خاصة بل يختلط تلك الالوان ولولا كان  
الزمان المقدمة معتبرة في الابصار لما كان الامر كذلك فيقول ادراك



اللون بما هو لون ولا الضوء بما هو ضوء لا يكون إلا في زمان وإنا إذا فتحنا  
 الكوة فاما ان نرى الضوء إلا ان الذي هو اوك زمان ففما هو هو حال  
 ان في الآن لا يزال الشئ في الآن لا عن النقطة والخط وهما لا يقبلان الضوء وان قبله كان  
 الضوء واللون المحضين بهما غير محسوسين او انما يراهم زمان ففما هو وذلك  
 يجب ما ذكرناه من المشهورات القوة الباصرة متعلق بالتحس من  
 حيث انه ابا الماهية الكلية وفيها اشكال اننا اذا راينا شيئا  
 يتساويان مطلقا فانه يشبه احدهما بالآخر والاشبهة انما يكون لعدم  
 الشعور بما به تخالف احدهما الآخر لكن كل واحد منهما يخالف صاحبه من  
 حيث هو هو فلو كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو هو لما وقع  
 الاشتباه لوجوب الشعور بالاختيار وتساوي التالى بذلك فاما المقدم  
 في الاظفرات الاطراف وهي النقطة والخط والسطح مرتبة انا فذلك  
 الفرقة بالحس من العظيم والصغير وما ذاك الا الاحاسان بان سطح  
 احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن الاختلاف بهما مشروط بالاحاسان بالعين  
 ولا الضوء لا ولذلك فانا انرى هذه الاشياء في الاجسام الشفافة ولما  
 المنكروا لوجدها فانهم الكهاسية اولى بجهلها من نسبة  
 اما ما عدل الثلاثة المذكورة اعني الضوء واللون والطراف في متغيرات  
 مرئية اما المقدار فلان المحسوس لنا من الجسم اما السطح الواحد او السطح  
 المحيط به واما المقدار الذي هو حشو ما بين السطحين فلا شئ انما غير  
 مرئية ولذلك لا يملك الحس على كونه مجزأ او مضمنا واما البعد فذلك  
 ايضا انا عالم من المستعني جمعا ما هو فافسد ان يتوسط بينهما على  
 تباعدهما الا ان عرفنا بعدهما ولذلك لم نأت هذه الطرقتين في الكواكب

المتابعة  
لاجمع ما ليسنا بمتابعها بل اذا نظرنا الى جذارين بعين عتاق  
كافان احدهما بعيدا عن الآخر عن الاخرى فابينة من الاجسام الملوثة  
فاما الحش ببعدهما عن الآخر واما الله صفة ولا في الوجود فظهور الشكل  
عند فاذ يلغى الوضع والموقع عديم والعبد لا يملكه كغير الاجسام  
بواسطة النفس واما الحركة فلا شعوب بها الا عند اختلاف وضعها  
الجسم المتحرك من الاجسام الملوثة فان لم يوجد ذلك لم يحصل الشعور بها كما  
في الحركة المتوقفة الشديدة على وجه الحق واما التكون فالشعور به  
الشعور ببقا الوضع الواحد والملاسة والاحتواء فماذا اجل ان في الاتصال  
والوضع والشفيف والكثافة فالشعور بها السد الى ان الجسم ان لم يحش  
عن ابصارنا ما ورأه على انه شفاق والافوكيف والظلمة هي بالحقيقة  
ضوء فافقن وذلك القضان عديم وهو ايضا انواع الضوء والظلمة  
غير مبرجة بالحقيقة لان الانسان لا يجد التفرقة بين ان يكون اعشى ولا  
يرى شيئا ومن ان يكون في الظلمة الخاضعة واما الحش والعض فالتان  
حاصلتان من تركيب اللون والشكل فيكون احكامهما بغير الحش والشكل  
واما التثابة والاختلاف والتحقق ان الذي يتركب من كمال البصر من  
الجسم ذوي اللونين المختلفين وان كل واحد منهما قاعا كون احدهما  
مخالفا للآخر فالشعور به قوة التميز ولهذا القول في التثابة فان المرش  
كون كل واحد من الحروف والطواقي وعروضها على اللون ما الذي يتر فانت  
بميز بعضها عن بعض بقياس بعضها الى البعض فالى قوة اخرى والله اعلم  
بما في ذلك  
بجنان ما في انما انهم عند هذه الحجة قالوا الطبيعة لا تنقل

تدبره انما هو اسهل من  
تدبره انما هو اسهل من

من درجة الروح فوقها الا وقد استكلت جمع ما فيها فليكن في الامكان  
حسرا في الحان حاصل اللسان فلما لم يحصل علمنا انها لا ينبت على هذه العنبر  
**باب في تيقن النفس حقيقة** انما تنقسم النفس الى اربعة اقسام المتعلق الاول  
للمفسر فيم لطيف متكون من بخارته الا خالط يسمى ذلك الجوهر الروح  
فاذا انصبت ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة  
وهو الميظنة وان لم ينصب الروح الى الحواس ارجع عنها بعد انصافه اليها فقطعت  
الحواس الظاهرة وهو النوم وذلك قد يكون طبيعيا وقد لا يكون فليذكر  
انما من العود الطبيعي او لا ثم انما عدم البرزخ فاما العود الطبيعي  
فاما ان يكون على طريق السبعة اعني او لا يكون فان كان الاول فذلك  
للمفسر احواله من الامور الطبيعية وذلك هو ان يعود الروح الى الحواس  
الى الباطن انما يصاح الغذاء فينبغي الروح انما يتلقى ايضا كما يقع في حركات  
الاجسام اللطيفة المتناجزة واما الثاني فذلك عند تحلل قوى الروح  
عند اليقظة فيعبر عن الباطن طلبا للبدن الذي له الحسب واما عدم البرزخ  
فقال وحسين ان يكون الروح قليلا لا يفي لان يفي فقط ينمو المبتدئ  
وينبت فقط الى الخارج فانه هذه العلة من الروح في المعدن ولا ينبت  
ان ينبت الى الخارج من الرطوبة الموافقة وتولد الحارر فلا تمكن من البرزخ  
ورما شرط بغير الروح فلا يعود على البرزخ كالنوم التكري ليعايش في  
**المتن** انما تنقسم النفس الى اربعة اقسام المتعلق الاول  
للمفسر فيم لطيف متكون من بخارته الا خالط يسمى ذلك الجوهر الروح  
فاذا انصبت ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة  
وهو الميظنة وان لم ينصب الروح الى الحواس ارجع عنها بعد انصافه اليها فقطعت  
الحواس الظاهرة وهو النوم وذلك قد يكون طبيعيا وقد لا يكون فليذكر  
انما من العود الطبيعي او لا ثم انما عدم البرزخ فاما العود الطبيعي  
فاما ان يكون على طريق السبعة اعني او لا يكون فان كان الاول فذلك  
للمفسر احواله من الامور الطبيعية وذلك هو ان يعود الروح الى الحواس  
الى الباطن انما يصاح الغذاء فينبغي الروح انما يتلقى ايضا كما يقع في حركات  
الاجسام اللطيفة المتناجزة واما الثاني فذلك عند تحلل قوى الروح  
عند اليقظة فيعبر عن الباطن طلبا للبدن الذي له الحسب واما عدم البرزخ  
فقال وحسين ان يكون الروح قليلا لا يفي لان يفي فقط ينمو المبتدئ  
وينبت فقط الى الخارج فانه هذه العلة من الروح في المعدن ولا ينبت  
ان ينبت الى الخارج من الرطوبة الموافقة وتولد الحارر فلا تمكن من البرزخ  
ورما شرط بغير الروح فلا يعود على البرزخ كالنوم التكري ليعايش في

انما هو اسهل من  
تدبره انما هو اسهل من

انما هو اسهل من  
تدبره انما هو اسهل من

قد ينضبط الدماغ نفسه عندما يصيبه ضربة فبعض الرقبة  
التي هي سائر كان داخلها اوجها واما اوجها انما تقوم لانه يلقط  
الالات ويعلق الروح في الرطوبة متومة انما تعلق الروح في  
المنافذ وترخي المنافذ الاعصاب فتطحن الحار في الانوار والكثير  
تقوم لتفهم الدماغ من كثرة الحركات القسائية فتحدث الرطوبات  
التي هي الحزن العظيم لما يحصل معه من انقباض الروح الى الباطن  
تقوم **فيما**

**فيما** كذا حيث قلنا تفصل القول فيها فالقوة المدركة اما  
ان تكون مدركة الحركات او للكليات والمدركة الحركات اما الحس  
الظاهر وقد عرفناه واما الباطن وهو اما ان يكون مدركا فقط او مدركا  
ومتصفا فاعلموا الاول ان يكون مدركا للصورة اجزائية او للمعاني اجزائية  
والثاني بالصورة اجزائية كالحال الحاصل عن مجرد اليد والمعاني اجزائية كالاول  
بان هذا الحس مدرك والآخر مدرك فالمدرك للصورة اجزائية الحس المتحرك  
وهو الجمع للصورة الحركات الظاهرة كلها والمدرك للمعاني اجزائية الوجود  
مخرجة الحس المتحرك الحالك ومخرجة الوجود الحافظة وهذه اربع قوى  
في الحس المدرك عن ذاته وهو بحاله الوجود مخرجة الحافظة وهي الحافظة  
واما القوى المتفرقة وهي التي من شأنها ان تصرف المدرك كانه محووظة  
في الحركات بالتركيب والتحليل فترتب صورة انسان خطير وجعل من اقرب  
وهذه القوة ان تستعملها القوة الوهمية اجزائية تسمى قوة متجيلة وان تستعملها  
القوة الناطقة تسمى متحركة وهذه الحس كلامهم في هذه القوى مع انهم يخطئ  
في الزيادة فيها فانه وعلى النقصان عنها اخرى متروكة خارج المباحث في **فيما**



فأولها صوت المحسوس من جهة من الجليدية وقبل رؤاها تحصل صورة  
في جهة أخرى وفيها فحس بالأمس على شكل أعظم سلمت أذكر لك لا نسلم  
لأنه الجوز إن تكون المذكور المذكور وسبب في تقريره **ج** إنهم بل المبرم  
قد شاهد صور لا لا وجود لها في الخارج والألا ذلك كما كان سليم الحق فاذن  
وجود هذه المذكور وليس ذلك والحق ما ساقى والحق الظاهر لا أنه  
معتقل في النوم وإن العن ربما كانت مختلفة فبما إن يكون المذكور لها قوة  
باطنة وليس ذلك هو الحناك الذي هو حافظ الصور والألا كان كل ما  
كان محسوسا فيه مشاهدا فلا يقين قوة أخرى وهو المطلوب **واقفا** **نفس**  
لأنهم إن كل صورة موجودة في الخارج فأن يجب أن يتركها كمن كان سليم  
الحس عما قام وسبب في أنه من غير سلمت أذكر لك لم الجوز إن يكون المذكور  
لها العن على ما ساقى بانه **و** **بما** **ان** **فمن** **هذه** **الفتح** **فقد** **انحصر**  
بأنهم ما إنهم قد يرى في النوم جبالا ومجمل انطباع العظم في الصغر فالقول  
بأنه القوة باطل كما علم بالضرورة أن لا اندوق الطعوم إنهم زان **البحر**  
بالإسبي والأجل تعلم بالضرورة أيضا أن لا اندوق الطعوم ولا تمنع الأصوات  
بعدم اللسان **و** **بما** **ان** **فمن** **هذه** **الفتح** **فقد** **انحصر**  
على معانيه فالحس المشترك كما هو كونه **ف** **الحس** **المشترك** **له** **قوة** **تقول** **الصور** **و**  
الخيال له قوة حفظها وقوة التمثل عين قوة الحفظ فإن المادة له قوة التمثل  
لا قوة الحفظ **ب** **الحس** **المشترك** **حكم** **على** **الحس** **و** **ان** **الحال** **غير** **يحكم** **فوجب**  
**التعريف** **صوت** **المحسوسات** **إذا** **الز** **ط** **ب** **ع** **د** **الحس** **المشترك** **كانت** **مشاهدة**  
**و** **إذا** **كانت** **في** **الخيال** **فإن** **كذلك** **لأن** **هذه** **الوجه** **بأنها** **عينية**  
**على** **أن** **القوة** **الواحدة** **التي** **عنها** **أشرف** **وقد** **عرفت** **ضعف** **هذا** **الأصل** **فقر**

لثاخص بخلاف واحد منهما بل يزيد فيقول **اما الأول** فباطل ان الذي  
 له قوة الحفظ ابد وان يكون له بعينه قوة القول فان الحفظ بعد  
 القول وهو الجواب **عن الثاني** وعن الثالث **لثا** <sup>انهم يقولون</sup>  
 لاننا لم نقاتر تلك الصور مخزونة عند زعمائها عن الحس المشترك بل  
 كمال الصور العقلية اذ الحس لا يقع مخزونة في خزنة القوة العقلية  
 بل تقع ثم عند قاطبة النفس لتصلها مرة اخرى بفيض عن العقل  
 الفعالي فكلما اتوا في هذه الصور الخالصة <sup>فاه هذه</sup>  
 القوة بان الروح لا يطابقها اذ كان جسدا واحدا لم يكن انقطع الصورة  
 المخزونة عن بعض اجزاء ذلك الحس اولى من ان يطبعها في الباقي فليزيم ان يطبع  
 تلك الصور في كلية تلك المادة ثم اذا انطبعت صورة اخرى فقد انطبعت  
 الصور اذ <sup>اذا</sup> واحدة وذلك سبب لثمة يش العقول معا فكيف اذ  
 انطبعت فيها ألف الصورة وهي متوحيج ما شاهد الانسان ولا غيره  
**واما من يقول** فذكرنا من منافعتها انه لو اها لثة اذ انبأ اننا  
 ثم غاب عنا ثم نأينا مرة اخرى ان الغرض ان الذي نأينا نأينا هو الذي  
 نأينا لو لا ولم نعرف ذلك لاختل نظام العالم وانتاج الانسان في كل  
 ما نأناه وبمعنى ان يتعرف طالع المادة الاولى وما حيز نأين العذو  
 والصدق والمحسن والمسيء <sup>بمعنى</sup> بالمتخيلة تارة والمفكرة اخرى  
 فقد اجتمعوا على تعابرهم للقوى المذكورة بان لنا ان نركب الصورة الخالصة  
 تارة ونخلطها اخرى وهذا التصرف ليس للقوى المذكورة فان القوة الواحدة  
 لا تكون متداخلة الا لا واحد <sup>منها</sup> المتصرف ابد وان لا  
 طالما يتصرف فيه ان المتصرف في غير المعلوم حاله اذ كان كذلك فله

القوة التي نعمة لها متصرفة لأبد وإن تكون مدركة وذلك بطل  
قوة القوة الواحدة لا تكون مدركة ومتصرفة **فيها** **والتفتة على**  
فقد أحسن إظهارها للقوى المذكورة إنها تدرك معاني جوهرية  
غير جوهرية والحرمان أن يكون المدرك لها التعيين لأنها لا تدرك الحيات  
ولا سائر الحواس الظاهرة والباطنة لأن هذه المعاني غير محسوسة والحق  
الواحدة لا يصدق عليها إثبات **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
جوهرية وذلك لأن المدرك هو العداوة التي بين هذين الشخصين وهذا  
الوقت وهذا المفهوم المنع فليس يصح في من أنواع الشبهة بين الحواس  
كل واحد منها بل لا يفي أن كلمة سلب كونها جوهرية لكن المدرك العداوة  
هذا الشخص لأبد وإن يكون مدركاً لهذا الشخص فلا يمكن مدركاً لعداوة  
هذا الشخص بل المطلق للعداوة وحيد بطل فحكم المدرك هذه العداوة  
ليس المدرك للصور الجسمانية **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
الوهم فالإلام في هاتين عن هاتين قالوا وفي أيضاً قد شئ أيضاً شدة  
لقد قلنا على استعادة الغائبات ولم ترد في أن المدرك هل هي الحافظة  
أم قوة أخرى والآن بياض كلامهم المغايرة **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
**فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
والشك واليقين **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
بالطوبى والسرعة والحديث والقليل **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
القرب كإصدار الشواهد والبيض ووقوف الخلق والمزج **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**  
إنما القرب كإدراك الألوان والأصوات والقرب والبعيد كالأدراك المتحرك  
**فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على** **فيها** **والتفتة على**



من هذه الالفة لا يشد على قوتين لا تعلم العلة علة العدم  
والثاني ايضا والآن لم يكون مراتب القوى بحسب مراتب الزيادة  
والنقصان غير متناهية بل السبب فيه اختلاف حال القوة في ضعفها  
وقوتها وحدة الالة وكذا لها وكذا البرعة والبطولة ~~تتبع~~  
انكم تيقن ان الفاوت بالاشد والاضعف تفاوتا بالوجع وامكان القيم  
الرابع فقد علم ان الالفة المتخالفة بالوجع وبالبعد لا تتقل لها  
قوة واحدة كالادراك والعقل والادراك الظاهر والباطن والابصار  
السمع وغيرها ~~في حجة~~ بوجه عام ووجه خاصه اما  
العام فتوات القوى بنسبها والليط الاضد عنه بالذات لا بفعل  
واحد ~~في حجة~~ لان لم انت الواحد الاضد عنه الا الواحد  
سلمت ان ذلك لكن عند تعدد الالات او اذا لم يكن كذلك مع ما يانه  
ان القوة الواحدة يكون ان تلك سببها للافعال المتضادة بحسب الشرايط  
المختلفة الطبيعية فانها حادثة في الحركة بشرط الحصول للجنس الثابت  
ومبدأ التكون بشرط الحصول للجنس للملائمة وهذا لكل واحد من هذه  
الافعال الثابتة والمحو اتمالة خاصة فيكون ان تكون القوة الفاعلة  
لها باسرها واحدة لكن الفعل يتعدد بتعدد الالات سلمت ان ذلك لكن لا يل  
الذي ذلك ان الواحد الاضد عنه لا اثر واحد له ان الواحد  
بالشخصي الاضد عنه الا اثر واحد بالشخص فاعلم ان ذلك  
بالقوة الباصرة الواحدة الالفة واحدة وانتم تقولون به فهو مقتضى  
الاصل الذي ينتمى هذه الحقبة عليه الاقولون به وانتم يقولون بالحاصل في ذلك  
الاصل اصل السبب ذلك لكن هذه الحقبة منقوصة بسبب ~~في حجة~~ القوة

ما هي حركات  
الاشياء منفية  
عن نفس واحد  
او اجزاء مختلفة

الكثر

والاثر الذي هو حادثة



مذمكم ان غاديه كل عضو مخالفه بالماتية لغاظة العضو الآخر واذا كان  
 كذلك كانت غاديه الحيوان بان يكون مخالفه بالماتية لغاظة النبات او  
 واذا كان كذلك لا يلزم من قولنا ان غاديه الشجر خيز قوته على الحس  
 والحركة ان لا يكون غاديه الحيوان لذلك سبب وجدا عضواً سليماً في الافعال  
 النباتية بخلاف الحس والحركة المراد به وبالعكس فعدم الاحساس  
 اما لعدم القوة او لان العضو لا يشفع عمل عن القوة والاول نفي المطلوب  
 لان القوة الطبيعية لما وجد مع عدم القوة الحساسة او بالعكس حصل  
 التباين والثاني باطل لان تلك الاحياء طالبة للحركة والبرد ومقاومة  
 عن الطعوم والروائح فلو كانت القوة اللامية مثلاً حاضرة لكانت  
 الحس حاضرة مع المدرك فبان يجب حصول المدرك ~~من~~ <sup>مع</sup> حصول المدرك  
 ليس يلزم من حصول المدرك مع القوة المدركة حصول المدرك  
 لحوال قوت الراد او حصول الموانع الحساسة ان العضو  
 اللامية منه قوة لمسة وليقظة ملموسة مع ان تلك القوة  
 ما أدركت تلك الطبيعية وكذا القوة الواحدة موجودة في الروح  
 الباطن الذي منه لون ما مع انها لا تدركه فعلياً بل يلزم من  
 حصول المدرك مع المدرك كيف كان حصول المدرك لو كانت  
 المغذى والتم من افعال النفس لكانت النفس ساعرة باصديها  
 من الاحالة والعضيم جميعاً رانتهما علماً بخصليتها وفسادها الى ذلك  
 فساد المقادير ~~من~~ <sup>من</sup> ~~ال~~ <sup>ال</sup> ~~سليم~~ <sup>سليم</sup> لا يجوز ان يقال النفس لها ارادة

اى جعلها في الافعال  
 المنسوبة الى العقل الكوانية  
 عملاً للمثال الثاني  
 الى القول الطبيعي

اخذ ما عا طر من الاعجاب من غير تحوير وهو التغذية والتمية والتوليد  
 وتغذية ما عا طر من الاختيار وهو الانفعال الحيوانية ومع هذا التقدير لا يلزم  
 من استناد الافعال الثابتة الى النفس شعورها بها ولكن **مما لا يشك فيه**  
 ولكن لا يستلزم ان يقال ان النفس لها شعور هذه الافعال  
 الثابتة الا انه لا شعور لها بذلك الشعور وذلك الشعور عما لا يبقى ان كان  
 لغزات هذه الافعال يجب لتسان النفس لها كانت الا ان اذ اذبح كلام  
 متوالية سريعة المواءمة فانه يتأهلوا لا يبقى في سبيل حفظه فلهذا لا يمكن  
 ان نحادث **عن** ما قد لو كان ذلك لجاز ان يقال فيها انها عالمه  
 بجميع العلوم النفسية ولكنها لا تتشبع بعلمها هذا وهذا لعل كانت انما لا يكون  
 استناد هذه الافعال الى النفس لكن لا يكون استنادها انما الى القوة التي ذكرها  
 على ما مر بنا في باب القوة الغدائية بل الحق استنادها الى المختار تعالى الله عن  
**وحيث** ان سبيل الافعال الثابتة النفس بان الانسان  
 اذا اشتد حاجته الى الجذب والمضمض من الاسباب كما يكون لا يرضى ليله  
 بخلافه فانه لا يرضى نفسه مقتصره عن الادراك والتفكير وما ذاك الا استعداد النفس  
 بتلك الافعال **وحيث** ما لا دليل على انه اسبب الا ما ذكره  
 فانك لم تدلوا عليه بدلالة قاطعة لا يمكنكم انتم بما ذكرتموه ثم تقولون ان  
 الحيوان انما يمان خوف النفس هالك البدن الذي هو المعشوق لها  
 متعاضد الادراك والتفكير **لكن** ان النفس هي المتحركة لتلك المواد لكن لم  
 الحيوان ان يكون ذلك بواسطة القوى الثابتة وذلك لا يمنع العقل انما  
**موضع** **الاشكال** في الفرق بين المراتب الظاهرة والباطنة والاعمال  
 فيعبر عن الوجهين الاولين اللذين ذكرناهما في الفرق بين الثابتة والحيوانية



وهو ان لا يكون كل واحد من اجزاء العلم علما فعند اجتماعها انما ان يحذف  
ذاتها ولا يحدث ويغود القيمة المذكور بعينه <sup>نقص</sup> <sup>اللام</sup> في الامور التي  
يحل الانقسام عليها كالرب تعالى والوحدة والقطعة والباقي التي ترتب  
عنها المكاتب ونقول العلم المتعلق بها وانقسم لان كل واحد من انقسامها  
لما ان يكون علما او لا يكون ونسوق القيمة المذكور <sup>لوانقسم</sup> <sup>هذا العلم</sup> لان  
اما الى جزئ من متشابهين او غليظين والاول باطل لو جئنا <sup>اما</sup> <sup>اولا</sup>  
فلا ان كل واحد من اجزائهم لابد ان يكون محالفا للكل لاستناع ان  
يكون الكل ما والجزء من كل الوجه فكل المحالفة ليست بالحقيقة والاولا  
والا لم يكن الانقسام الى جزئين متشابهين بل لابد وان يكون بالعوارض للمادة  
كالقضاء والشكل فلا يكون ذلك العلم مجزئا عن جميع الدواخل ان معرفة  
ذلك المقدار او ذلك الشكل الذي به مخالف غيره وجوؤه واذا لم  
يكن مجزئا لم يكن مجزئا مشتركا فيه لان الموصوف بصفة تتحلل ان يشترك  
فيه او لا يكون موضوعا لها لكن العلوم الكلية ضرورية مشتركة فيها من كل  
الاشخاص فان المعقول من الانسان لا يشترك فيه جميع الاشخاص  
واما ثانيا فلات ذلك الانقسام اما ان يكون شرطا لكون الصورة  
معقولة او لا يكون والاول محال لو جئنا <sup>اما</sup> <sup>اولا</sup> فلا يلزم كون  
كل واحد من اجزائهم محالفا للماهية لكل لو حوب مبانية الشرط للشرط  
واما ثانيا <sup>ع</sup> <sup>فقبل حصول القيمة</sup> <sup>وجب</sup> ان يكون الصورة معقولة  
لفقدان الشرط <sup>والا</sup> <sup>فالتى</sup> <sup>الذى</sup> <sup>هذه</sup> <sup>احالة</sup> <sup>وجب</sup> ان يكون متقنا  
وليس كل معقول كذلك والشاى يقتضى ان تكون تلك الصورة العقلية  
عند انقسامها متعشاة بعوارض مشتركة من جميع وتفرق ويكون للكل

في أقدم ذلك بلاغ لأن جوهرها المكلف باقائه ما وله في الماهية  
 مع أن الحكم ليس حكم مثله وإنما أنه مشتق انقسامه إلى جوهرين مختلفين  
 الماهية فلا أن الصورة العقلية لو كانت جمانية كان لها جوهر آخر  
 الانقسامات الممكنة في الجسم فلك الانقسامات غير متناهية فالأجسام المختلفة  
 التي للصورة العقلية غير متناهية وهو محال لجميعها إما أن لا تقبل  
 من حيث امتناع تركيب الجسم الواحد من جوهر غير متناهية وإما أن تقبل  
 فلا أن كل كثيرة فالأجزاء من واحد فلك الأجسام المتناهية من  
 الصور العقلية البديهي أن يكون فيها جوهر واحد وحيد يعود القسم  
 المتعدد وإما القسم الثالث وهو أن يكون محل الإدراكات  
 شيا جمانية فهو أن كان متبعضا عادت الحركات المتعددة وأن لم يكن مقسما  
 فهو النقطة لكن يتبع كونها محلا للصورة العقلية لجميعها إما أن لا تقبل  
 النقطة محلا للعقل حصول المراجعات مختلف فذاك استبعاد هذا القول  
 واللافتول يدل أن كانت قابلة للصور العقلية وجب حصول ذلك القول لما  
 ولو كان كذلك لكان المقبول خاصا لما لا أن المبادئ الفعالة عامة النقص  
 فلا تخصص بعضها إلا بالاختلاف القوي في القول ولو كان القابل تام  
 الاستعداد لكان المقبول واجب الحصول ولو كان كذلك كانت الأجسام  
 ذات النقط عاقلة بأشهرها وكان البدن بعد معرفته عاقلا بلا فعل  
 وإما ثانيها فلا أن النقط لا توجد مستقلة بذاتها كما ثبت بل هي  
 هي أطراف المقادير وإذا كان كذلك امتنع حلول الصورة البصليّة فيها  
 بل كما أنها أطراف المتقارير وحيث إن الأعلى فيها الأاطراف من جهة  
 في المقادير التي هي أطرافها **في المحل الثاني** لو كانت الإدراكات

من هذا لا بد من  
 شيء آخر

الطية تجردة لكان محلها عجزهم ولا جمانى لكن المقدم حق فالثاني  
شله بيان الشرطية ان الادراكات الطية لو كانت حالة في جملة اجزائ  
كان لها الحالة مقدار وشكل ووضع بسبب عملها فلا يكون ملك المادة الادراك  
مؤنك مجزئ وبيان حقيقة المقدم ان الادراكات الكلية صورية و  
الكل لا بد وان يكون مجزئ على ما نرى في الملك الاول **البحث**  
**الثاني** في القوة العاقلة فتدبر على معتقادات غير متناهية ولاش من الفكر  
الجمانية كذلك فالقوة العاقلة غير جمانية بيان الاول ان احدنا  
يقدر بقوة العاقلة على ادراك صور الاعداد والاشكال التي لانهاية لها بيان  
لثاني ما مر في باب العلة **البحث** في القوة العاقلة لو كانت  
حالة في جملة كلياتها ودماغ لوجب ان يكون مديكة لذلك المحل ابدا او لا  
يكون مديكة له فضلا والتمان باطلان الا ان ذلك الدماغ والعقل  
بعض الاوقات دون البعض فليس ان يكون القوة العاقلة جمانية  
بيان الشرطية ان الادراك قد ثبت انه لا بد فيه من حصول  
ماهية المعقول للعقل فتدبر ان كون القوة العاقلة حالة في محل  
ان يكون تعقله لذلك المحل لا يحصل صورة اخرى منه فيها انه يلزم اجتماع  
المثلين في مادة واحدة لان ذلك المحل قد كانت صورته الاصلية حاصلة  
فيه والآن قد حصلت صورة اخرى في القوة العاقلة التي هي حالة في  
ذلك المحل والحالة في الحالة في الشيء حال فيه ثبت انه لو كان ادراك القوة  
العاقلة لهذا لا يحصل صورة اخرى من عملها فيها لزم اجتماع المثلين  
وهو محال فان كان يمكن حصول صورة ذلك المحل عند القوة العاقلة  
في ادراكها لزم ان يعدم ذلك الادراك وان كان لا يمكن وجب استمرار



١٢٦  
 عدم ادراكها لملحها **الاجابة** القوة للعاقلة تدرك  
 ذاتها فادراكها لذاتها ايمان يكون لاجل شوق ذاتها لذاتها لمحصل  
 ضوئية مساوية لذاتها ذاتها والثاني باطل لانه ليس احد بما حالته  
 والاخرى بالهلية اولى من العكس فتعين الاول وكذلك تحقق لو كانت  
 القوة العاملة غيبة عن محل عمل فيه اذ لو كانت في محل لما كان وجودها  
 لذاتها بل لذلك المحل **وجبت** **الاجابة** القوة للعاقلة غيبة  
 في فعلها عن الجسم وكل ما كان كذلك كان غيبا ذاتها عن الجسم بيان  
 الاول **الاجابة** ادراكها لذاتها وادراكها لادراكها لذاتها وادراكها لادراكها  
 لواجبات الى الة ثم التسلل ويبين الثاني ان وجود ذلك جوهري  
 من موجوديته وما يحتاج اليه من الماهية فانه لا بد وان يحتاج اليه  
 الماهية فلما احتاجت القوة للعاقلة في وجودها الى المحل كانت في محل جديتها  
 لولى بالافقار وفساد الثاني بطلت على فساد المقدم **الاجابة** **الاجابة**  
 لو كانت القوة للعاقلة جمانية لضعفت بضعف البدن ان القوة لاجتياز  
 محتاجة ذاتها وجميع كما رافقا الى الجسم فوجب ان يكون ضعف سببا لضعفها  
 لكن الثاني باطل ان الفكر سبب لضعف الذماغ وكما الالف في ان  
 القوة للعاقلة تقوى بعدد الالف في ان البدن يخذل في الضعف  
**الاجابة** **الاجابة** القوة للجمانية لا تدرك الضعف بعد  
 القوي فان البصر عند ابصارها الشيء التقوى على ادراك الله والقيس  
 عند ادراكها الشيء العظيمة لا تشعر بحرارة الضعيفة والقوة للعاقلة  
 بالعكس **الاجابة** **الاجابة** القوة للجمانية تعمل بكثرة  
 الانفعال والقوة للعاقلة تقوى بكثرة الافعال فان كل من كان

اجم

لكن قرة فقرة ودراسة كان اقوى عليها **الحجة الثالثة** انفس  
حجة من زعم ان النفس قد كرهت الحركات اذ لا تتحمل حملان باقوت  
بحر امن رقيق فليس بين بعض المحتملات وغيره والمخير عن غير  
نفسه موجود ولا ليس في الخارج من في الذهن وعلى هذه الصورة  
اما ان يكون جسيما او جسيما لا لهيما او اجساما والاوان باطلان لاحتمال  
ان طباع الصور العظيمة في الجسم الصغير ومعلوم ان جملة بدننا بالنسبة  
الى هذه الصورة غاية الصغر فمعنى القسم الثالث وهو المطلوب  
**الحجة الرابعة** عسقم ان كل واحد من الناس يعلم  
بالضرورة انه هو الذي كان من هذا قبل ذلك بعشر سنة مع  
ان الاجزاء المكونة في تلك السنة قد تطرق اليها التغيير بدليل ان  
الاجزاء البدنية قد تكبر القوي والتمن وقد صغر بقا بليها والاش  
الحركة الغريبة ابدل في القلب والغاذية في الارادة لا نقابل  
لم الجوز ان يكون الاجزاء الاصلية باقية لا نقابل  
الاعضاء البسيطة غير قابلة للاختلال لم تكن البدن بليته قابلية  
وان كانت قابلية له فالاجزاء المقتضية كل واحد منها متناهية في تمام  
الماهية فليس تطرق للاختلال بل بعضها لم ينزوا في واد  
ثبت ان الاجزاء باسرها في سائر الاعمال والصفات القائمة بها  
ايضا كذلك لاحتمال انتقال الصفة الى الاعراض لكن كل انسان يعرف  
بالضرورة ان ذاته هي التي كانت موجودة في نفس الثمان فاذن كل  
كل انسان ذاته ليس جسيما او اجساما **الحجة الخامسة** عسقم  
لانه لا بد في الانسان من عالم واحد يكون هو بعينه باعصابه

٢٢٩  
 ١- انما الامة استتمت لا متوقفا متدركا لفاظا متفكر لا غا ولا مشتبها  
 فافهم مثلما متدركا لها موقفا قاررا لافاعلا وذلك لافتم الاتع الغول الضرب  
 لعتا الاول **فلا** فانا اذا البصر فاعلمت حكايا به فحلوا ورواها وبارد  
 والحالم على الامر لا بد وان يكون حركا لها فمنا لا بد من امر يكون هو بعينه فمنا  
 لهذه المحسوسات فكل هذه الاراكان والافا اذا تخيلنا صور المحسوسات ثم  
 لاركانها فكلما بان ذلك الخيال كان خيال اعز هذه المحسوسات وذلك يستفي  
 وجوده يكون الحبس والحياك فاصلين له ليركبه ان يحكم على الصور الخيالية  
 بانها خيال هذه المحسوسات لاننا اذا قلنا ما هية الانسان كلاما فمنا لك الحقيقة  
 في هذا الشخص الاياتي ولا يعدم تحقيقه في القرب للمعنى فلابد من شئ واحد يكون  
 فمنا الحيات واجزئيات فاعلا فانا اذا تخيلنا شئنا لافعضنا فمنا  
 كان صاحب الخيال شيا وصاحب الشهوة شيا فاولم يكن من الخيل حصول الشئ  
 كما انه الايات من تخيل يد شيا ان يصير محروما شئنا فمنا انه لا بد في الانسان  
 شئ واحد يحصل عنده هذه الاراكانات وامثا التي فانا فاعلم بالضرورة  
 لافعل في البدن جيم او حمانى يحصل عنده حلة اصناف هذه الاراكانات  
 وصاحب هذه الصفات باشر فالا بدوان لا يكون جيم او لا جيم شئنا  
**الخاتمة الثانية** فمنا على العلم لو كان جيم او جيمنا لما استخ  
 لافتحل في جاب منه علم وفي جاب اخر منه جمل حتى يكون الانسان الواحد  
 عالما بالث وجاهلا بيم من وجه واحد في زمان واحد واثمة حال **الخاتمة**  
**الخاتمة الثالثة** فمنا العالم ايضا في السواد والبياض والبدوان  
 يكون هو بعينه عالما بها ولا يفتي للعلم الاصول صورة المعلوم في العالم فاعلم  
 ايضا فمنا لا بد وان يحصل فيه ما هيا فمنا فلو كان محل هذا العلم جيم او جيمنا

لزم إجماع المصدقين في الجرم الواحد وهو محال **فثبت** **في خمسة عشر**  
 كل جرم قبل صورة فانه لا يمكنه قبول صورة أخرى من جنسها إلا بعد زوال  
 الأولى **الشع** اذ قبل نقشا المكنة ان يقبل نقشا آخر لا بعد زوال الاول  
 والنفس محال في ذلك فانه اذا قبلت صورة عقلية وبقيت تلك الصورة  
 فيها اندادات بها قوة على تصور سائر المعقولات من غير فساد الأولى وكلما  
 كانت الصورة العقلية أكثر كانت القوة على قبول غيرها أقوى فالنفس ليست  
 جسيما ولا جسمانية **في خمسة عشر** **شع** يجمع أعضاء الحيوان ظاهرا  
 كان أو باطنا آلة شغلة الغرض وذلك لانه يضيف الانسان كل واحد منها  
 الى نفسه فيقول يدي ورجلي وذراعي وقبلي فلا بد من شيء آخر يكون هذه  
 الأجزاء آلات له وهو المطلوب **في ستة عشر** **شع** الادلة المذكورة في هذه المسئلة  
**أما** **في خمسة عشر** **شع** **في ستة عشر** **شع** علمنا اننا لانعلم ان العلم  
 لو كان كالأشياء المتخيلة لافهم قولك ان المتخيل منقسم والحال في المنقسم منقسم  
 قلنا لا لانعلم ان المتخيل منقسم ويألفه فامر في مسألة الجبر سلمنا ذلك  
 لكن انعلم ان الحال في المنقسم منقسم انه باطل فانه يقع صورة في النقطة عرض  
 حال في الخط والحال في السطح والحال في الحجم ولم يلزم من انقسام الجرم في جميع أجزائه  
 انقسامها كذلك **في ثمانية عشر** **شع** لانعلم ان النقطة امر وجودي علمنا لكنها  
 غير خالصة للجرم طول الزمان ونحن انما لم نجعل انقسام الحال انقسام الحال  
 اذ كان للحلوك على نعت الزمان **في تسعة عشر** **شع** عند الاول باننا قد علمنا  
 على كون النقطة امر وجوديا **في عشرة** **شع** بانعلم اننا اذا علمنا الحال على  
 وجه الجب انقسام الحال انقسام الحك فلم يجوز ان يكون طول العلم في الجرم  
 على ذلك الوجه **في عشرة** **شع** الاضاغة عندهم لم يتبين مع اننا نعلم بالضرورة استحالة

زيتنا ما ننتسبنا فانا نعلم بالضرورة لغة لا يمكن ان يقال قلت  
الاتوة قلم بثلث بدل الاب وذلعبا ببعه في الوم قوة حتمائية  
مع استحالة الانقسام عليها والالان بعضها متعلقا ببعض متعلقنا  
على ما تم فكون للمقدرة نصف وثلث وهو غير معقول في الوحدة عرض  
جسماني مع استحالة الانقسام عليها والنقطة اقوى هذه المقوض عليها  
انه يلزم انقسام العلم لا يجوز ذلك وامّا الذي احتج به اولاً فقول  
لم لا يجوز ان ينقسم العلم في اى اجزاء كل واحد منها يكون علماً أبدياً كذا  
قول في يلزم ان يكون كلمة مساوية لجزءه قلت سألتم التساوي في  
المابهية لغوي جمع العوارض والاول سلب والاشاع فيه ان جزء الجسم  
مساو لكتفه تمام الماهية والاشاع في تنوع اللكم الا ان يقولوا لا علم  
ان جزء العلم اذا كان متعلقاً بالاشاع في سلبه كايته ان علمه وأنه يحل ان  
يكون مخالفاً للشيء من العوارض والمكتمل الى ان ما تعلوا ذلك سلباً  
ان جزء العلم لا يجوز ان يكون متعلقاً بشيء ذلك المعلوم ولكن لم لا يجوز ان  
يحصل عند اجتماع تلك الامور الى كل واحد منها غير متعلق بذلك المعلوم  
امراً واحداً متعلقاً بجملة ذلك المعلوم ببيان ان العشرة هيئة واحدة  
خاضعة لجمعية ما فيها من الوحدات فاما ان زعم تلك العشرة بانقسام  
معرفة منها وهو مجموع تلك الوحدات فيخففه بطلان قولهم الخات ينقسم الانقسام  
الحل ان وتنقسم في كل واحد من اجزائها ان كان مساوياً لها لزم ان يكون  
الجزء مساوياً للكل وفيه محال ويتبدل تسليمه بطلان قولهم واما ان يكون  
يخففه يحصل عند اجتماع تلك الامور هوئية العشرية الى مخالفة كل واحد  
منها واذا اعتقد ذلك هنا فلم لا يعقل شلغ العلم وميله الوجه غير ضرر

على ما ذكره ثانياً وإثباتاً الذي استدلو به ثالثاً فيقول سلم الجوز  
أن يكون انقسامها إلى جوين متساويين في الماهية قولاً له على  
هذا التقدير لا يكون صورة مجزئة وإنما قد ينشأ باب لا غل في  
الذي يقال من أن القوة العقلية صورة محركة كلام مجازي لا حقيقة  
له أصلاً إلا أن يكون المراد أنها علم متعلق بالعلم لكن وذلك مما ينبغي  
سلم أن تكون القوة العقلية مجزئة لكن هذا الوجه لو صح لأن متعلقاً  
بإفادة المطلوب فإن القوة العقلية سواء انقسمت أو لم تنقسم وسواء كان  
انقسامها إلى جوين متساويين في الماهية أو مختلفين فيها يصح أن يقال  
أنها لو كانت جسمية لما كانت مجزئة لأنها تكون مقاربة للمقدار أو التكميل  
والوضع فلا تكون مجزئة ثانياً في ذلك لا لم يكن مشتركاً فيها فوجب أن يكون  
جسمية وهذا هو الوجه الثاني وجنيد يصح جمع ما ذكره من التقسيم  
ضائعاً وليس سلمت أن القوة العقلية لا يمكن أن تكون حالة في  
الجسم فلم الجوز أن تكون حالة في النقطة وإنما الذي استدلو به أولاً  
من أن النقطة لو قبلت صورة عقلية لقبها كل نقطة ولو كان كذلك انصفت  
كل نقطة بها وإنما إثبات الأول مع احتمال الخلاف التقطع ما فيها  
لأن الذي يقال النقطة هي الجوزلة رسم فإن الشبهة فارجة عن الماهية  
والجوزلة عرضي فإذا نزلت عن الماهية لم يكن لها وجوداً إلا أن ذلك من  
والخلافات في الماهية مجردة لشيء لها لأن وجوداً إذا كان كذلك من  
الحال أن يكون حالة كل نقطة محالقة لماهية النقطة الأخرى وكان ذلك  
بأسرها مشتركاً إلا أن من المذكورين سلمت أن شيئاً لها تمام الماهية  
لأن الجوز أن يقال شرط كون النقطة قابلية الماهية يكون الجسم الذي



تقوى على الفعل أصلا فضلا عن أن يقال إنها تقوى على الأفعال غير متناهية  
لأن المتعدي عبارة عن قول النفس القوة العقلية وهذا الفعل لا فعل  
والأفعال لأن الغير المتناهية حادثة في الجمانيات كملك النفس الملكية  
وهو على الإجماع العنصرية سلبت أفعالها العقلية التي تزدون  
بقولكم القوة العاقلة تقوى على الأفعال غير متناهية إن عنيتم أنها تقوى على  
أن يفعل في الوقت الواحد أفعال العنصرية فهو باطل لا يخفى بعد من انفس  
أنه لصعب علينا توجيه ذهن مخبريات كثيرة دفعة واحدة وإن  
عنيتم أفعالاً انتهت إلى حد أو تكون تارة بعد ذلك على الفعل فالأمر  
القوى الجمانية أيضاً كذلك فإن القوة الخالية لا تقوى على تصور الأشكال  
إلى حد إلا وهي تقوى على تصور أشكال أخرى ولذا طبعه الأرض لا تقوى  
في التمكن إلى وقت الأوجي تقوى على التمكن بعدد والحوادث  
لكن عن ذلك ~~القول~~ أن هذه القوى هي كانت باقية كانت قريبة  
على الأفعال لئلا يتأخروا إلى العدم الجملة وإذا كان كذلك فلم يكون  
أن يقال القوة العاقلة تقوى على هذه الصور ذات إلى نهاية على معنى  
أنها متى كانت باقية كانت قريبة على الفعل وإن كان يجب أن يتأخروا إلى  
العدم سلمت أنها تقوى على أفعال غير متناهية فلا يلزم أن القوة  
القوية على أفعال غير متناهية لا يكون جمانية وقد مر الكلام فيه في باب  
العللة سلمت أدلة لكن لئلا ينقض بالنفس الملكية فأما عند  
قوى جمانية مع أنها قوت على تحريك غير متناهية لا نقول ~~والنفس~~  
وإن كانت جمانية إلا أنها لما نبض على هاتين تأثير العقل المحم صارت  
قوية على أفعال غير متناهية فالخاص بها لعل ما شهادتها عن العقل



ملكها ان تفعل فعلا دامة لاننا نقول ان جاز ذلك  
فلم ينجون فلم الجوز في القوس الناطقة ان تكون جمائية الا انها الدام  
فيض المقاربات عليها فتوى على افعال غير متناهية ان جاز ذلك  
ان جاز ذلك في ان ستمد من غيرنا انا لاننا ان العقل ليس حول  
العقل للعقل على ما تباينه بل هو عبارة عن حالة اضافية فارة  
تحتل تلك الحالة الاضافية للقلب والدماغ مع نفسها فصل الشعور  
لها بنفسها وانارة الفصل فلا يكون يحل كذلك الشعور سلبا اذ ذلك لكن  
لم الجوز ان يقال اذراك القلب والدماغ لحصول صورة اخرى قوله  
يلزم اجتماع المثليين قلت اهد اريك ان كل واحد يعلم بالضرورة ان  
الضرورة الحالية في العرض من الانسان ليست عاكلة من كل الوجوه و  
كيف يمكن ان يقال العرض الحالي في المحل الذي لا يمكن ان يحس ويشان  
اليه مثل الانسان المحسوس القائم بنفسه سلبا عما ظننا ان في  
الماهية فقط او فيها وفي جميع العوارض مع نيته ان الصورة  
العقلية الاولى حالة في كانه القلب والدماغ وهي جرم من ماهيته  
الموجودة في الخارج ولما الصورة الثانية فحالة القوة العاكلة  
الحالة في القلب والقلب يكون غنيا عن تلك الصورة في ماهيته ووجوده  
واذا كان كذلك فقد اخضعت كل واحد من هاتين الصورتين ما ليس  
للاخرى فلا يلزم ارتفاع الامتياز سلبا اذ ذلك لكن ذلك لا يفتقر  
ان يكون النفس عالمة ابدا بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية متعانة  
للتعقلات والارام والذات العقلية فان تعقلها لهذه الامور ليس  
لحصول صورة اخرى فيها والارام اجتماع المثليين بل النفس حضورها فيلزم

ایام و احوال  
اعظم

[illegible]

ذلك على ان القوة العاقلة اقوى من غيرها ولكن يحتمل ان يكون  
 هي وان كانت جمادية لكنها اقوى من غيرها **والجواب** ان  
 جمادى لا يمكن ان يكون علمها هو العلم الجمادى لوجوب  
 لا يمتنع للطول الا ما كان فيه الطول فلو كانت المقادير في التمييز  
 كانت متقدرة فكون جمادى هذا خلف وتعلم لغيره قد مر **والجواب**  
 لقصوره عما يقع به من قساوي فلو كان محك هذا العلم هو  
 مجرد الزم اجتماع الملبس وهو محال في امتلاك الحق فيه فساقى **والجواب**  
 ان يكون في بدن كل انسان لوجوه اصلية باقية من اول العمر الى  
 آخره والذي ذكره في ابطال هذا الاحتمال انما يقتضيه لولم نقل بالفاعل  
 المختار فاسمع القول به سبحانه وتعالى فلا يتم **والجواب**  
 الثاني **والجواب** في معارضة باننا لو جعلنا الموصوف جميع هذه الادران  
 للبشر والذين لم يمتلوا القول بان البدن ليست له قوت جمادية وان  
 لا تدرك الالم واللذة وهو ثابتة **والجواب** انما الكيفية **والجواب**  
 فانما يتم ان نقول ان الجوزان يكون قيام العلم بالحد بجانبة القلب  
 فانما يتم قيام الجمل بالخائفة وآخرة الحال اللازم انما لم من هذه القوت التي  
 كون هذه الصفات جمادية ثم انما مقوضة بالشفقة والشفقة والام  
 اللذة فانما اعراض جمادية مع انه لا يمتنع ان يضاف احد لصفى القلب بعد  
 ما انصف به النصف الآخر منها **والجواب** انما العلم **والجواب** فانما  
 حينية على ان العلم لا يحصل الا عند حصول ماهية المعلم في العالم وذلك

انما العلم الجمادى لا يمكن ان يكون علمها هو العلم الجمادى لوجوب  
 لا يمتنع للطول الا ما كان فيه الطول فلو كانت المقادير في التمييز  
 كانت متقدرة فكون جمادى هذا خلف وتعلم لغيره قد مر **والجواب**  
 لقصوره عما يقع به من قساوي فلو كان محك هذا العلم هو  
 مجرد الزم اجتماع الملبس وهو محال في امتلاك الحق فيه فساقى **والجواب**  
 ان يكون في بدن كل انسان لوجوه اصلية باقية من اول العمر الى  
 آخره والذي ذكره في ابطال هذا الاحتمال انما يقتضيه لولم نقل بالفاعل  
 المختار فاسمع القول به سبحانه وتعالى فلا يتم **والجواب**  
 الثاني **والجواب** في معارضة باننا لو جعلنا الموصوف جميع هذه الادران  
 للبشر والذين لم يمتلوا القول بان البدن ليست له قوت جمادية وان  
 لا تدرك الالم واللذة وهو ثابتة **والجواب** انما الكيفية **والجواب**  
 فانما يتم ان نقول ان الجوزان يكون قيام العلم بالحد بجانبة القلب  
 فانما يتم قيام الجمل بالخائفة وآخرة الحال اللازم انما لم من هذه القوت التي  
 كون هذه الصفات جمادية ثم انما مقوضة بالشفقة والشفقة والام  
 اللذة فانما اعراض جمادية مع انه لا يمتنع ان يضاف احد لصفى القلب بعد  
 ما انصف به النصف الآخر منها **والجواب** انما العلم **والجواب** فانما

فما ابطالناه وعلينا انما نوجب اجتماع الصدق في النفس فان جودته هناك  
فلم يكون ايضا اجتماعا علميا للجسم **وقد اجمعت** **وحاشا** **عقروا**  
**عنه** فما اقلعتان ضعيفتان فهذه اجملة الكلام على هذه  
الوجوه وظهور ان شكايتها البعيد القطع باثبات النفس **وقد اجمعت**  
ما يمكن ان يخرج به المذنبون امل ان في كل احد يعلم دلالة المحصورة  
المقتضية عن غيرها على ما ذكرنا والمحجوز الذي ليس به ولا يجمعي عن معلوم  
بالضرورة بل لا يتصوره الا الاذلة بعد التدقيق والممارسة الكثيرة  
والمعلوم بالضرورة عنها ليس بمعلوم بالضرورة فاذن الهوتية التي تشير  
الى ما كل انسان يقوله انا الفنون ان يقال انما هو محجوز عن فهم ولا يجمعي  
**ت** المذكر للجنات هذا الدن فيكون المذكر للجنات ايضا  
البدن امك الاول فلانا تعلم بالضرورة انا اذا المتنا باصبعنا الثاني  
فان في الاصح قوة لامة وانه ليس كما يحاد الذي اخر عنه من هذه  
المذكرات ولا الام والذات وامك الثاني فلانا اذا المتنا الثاني  
المختصة على انما ناز فكلنا بالكلية على البحرى والحاكم على الشكين ابدى  
ان يكون مذكرا لها فالمذكر للكلية والبحرى واحدا لكن المذكر للبحرى  
البدن فالمذكر للكلية ايضا البدن فالدن اذن هو اعنى السامع البصر  
المتفكر المحل العاقل الفاعل وهذا هو المبحى بقولنا الانسان هو هو فلو  
ثبت بعد ذلك هو آخر غيرهم ولا يجمعي لم يكن ذلك كافرا كما نطورتنا  
من هذه المسئلة **وقد اجمعت** **وقد اجمعت** **وقد اجمعت** **وقد اجمعت**  
لنعم هو شبه المحصورة بالضرورة لكن من حيث انها محجوزة عن سائر  
الموجودات فاما ان يعلم بالضرورة ماهية تلك الهوتية المحصورة فذلك

الغير المطابقة من غير ان الله صاحب الشقاوة العظيمة لانه يشاق الى  
معرفة الاشياء وعبر واصل اليها واشغول بعجزها وكل من كان كذلك كان  
معتقداً بان الله مشتاق الى معرفة الاشياء فلانه لو لم يكن له شوق اليها  
للمحصلات تلك العقائد الباطلة له واما ان الله غير واصل اليها فثلاث الخرافات  
واما ان الله غير مشغول بعجزها فلانه بعد الموافقة غير مشغول بشئ من  
الذات الجسامية واما ان كل من كان كذلك كان معتقداً فثلاثة  
لان الشوق الى الله مع عدمه وعدم التمكن من حصوله وعدم الاشتغال  
بعجزه حتى ينهل عنه فيجد الالم والحق يقول ان هذا الالم اقوى  
من الالم الجاهلي بان يثبت الالمين كسبته اللذين فلما كانت اللذة العقلية  
اقوى كان الالم العقلي اقوى **والثاني** هو الشوق الى الله للغير  
الواصل اليه لما يكون معتقداً لو علم ان الله غير واصل اليه لما اذل جزم بكونه  
واصل اليه لم يكن معتقداً فان المشتاق الى الله يدعي ان الله لا يعرفه بصورة  
اذا وصل الى ان كان يعتقد ان الله لا يوصله اليه وهذا الجاهل قيل ان  
ما كانت عنده اعتقادات هي جهالات لكنه كان يعتقد انها كونه غلوفاً  
فكون ذلك الاعتقاد ايضاً جهلاً فاذا ما بقي اعتقاد في كون تلك  
الاعتقادات غلوفاً لا يوازيه فان بقي لم يتطرد بفقدان العلم لما ثبت ان  
فقد المطلوب لنا في وجه الالم لو حصل الشعور بفقد وهذا ما حصل الشعور  
بفقد ان الشعور بفقد العلم لا يحصل مع اعتقاد حصول العلم وان لم  
يبق ذلك الاعتقاد فقد انقلب ذلك الجمال بعد الموت علماً واذا كان ذلك  
في البعض جاناً ايضاً الثلاثة حتى يتبدل جميع تلك الجهالات بالعلوم ومع هذا  
الجزء لا يمكن القطع بالالم **الثالث** حصول الشوق الى العلم لكن الالم حاصل



نقطع

وأما الشوق إلى البدن فذلك مما ينقص بالانقطاع عنه الاترى  
 لوقد العاشق للشئ إذا فارقته فهو لا يترك طال عهده لمفارقة فانه يزول  
 عنه ذلك العشق **باب** انك لا يجوز تفرق الجملة فقال الهيئات  
 للمفانية انكم لا تستدلوا بقاء الفاعل والفاعل على بقاء الهيئات النظرية  
**ج** النفس للمفانية عن المعقنات والطلاق بالكلية وهي كالنفوس الحيوانية  
 التي للأطفال ولا يعرف مذهبهم فيها فانها ان بقيت لا زالت متعادلة ولا في  
 الشقاوة كانت معطلة وعندهم لا يعطى الطبيعة وان صار في سعيه  
 باب حصول العلم لها بعد خلوها عنها فالحال في النفس انما هي له ذلك  
 وان بقيت على ما هو مذهب الاكابر فقد بطل دليلهم في استماع فساد  
 النفس في الحكماء هيئات الاكابر أم في النفس بعد المفارقة  
 هل يعرف بعضها بعضا بل هيئاتها لا دليل على استماع قبل النفس هل تداد  
 علومها بعد المفارقة لا دليل على اتحادها حتى يكون المعترقات للمفانية تؤدي  
 كل سابق منها الى التالي كالكلمات للجمانية **ج** وما وجه استماع الموتى  
 بالذخائر والصدقات مجوز ان يكون فضاء التعادلات من ذاهبها  
 موقوف على شرط حادث فكون الهيئة انما هيئة دقة نفس صاحب الاعتار  
 كافية فيموا بالجملة فعرفة الاحوال التي تعلم الغيب عنه فحتم او بالله لتوفيق

من رسول الله  
 صلى الله عليه وآله  
 انه قال هذه  
 الاجابة الى ما سألنا  
 الا انتم تفقدوا

**باب** اختلاف اقوال اهل العالم في المعاد على وجوه اربعة فاقول من قال المعاد  
 ليس بالنفس وهو مذهب الموحدين والفاصلة حق من قال المعاد  
 ليس بالبدن وهو قول نفاة النفس المناطة وهو اكثر الحكماء فقول  
 من انبت المعاد للامرين وهم طائفة كثيرة من المسلمين مع اكثر النصارى

قوله من نفى المعاد غير الامرين وهو قول قداما الطبعين و  
غرضنا الكلام في المعاد البدني ولئلا يسهل فيه قولان فالله سبحانه وتعالى  
يعدم الاجور كما تم تبينه هاتمة اخرى والكلام في لغلة المعاد قد مر في الله  
سبحه وتعالى لم يت اخلال في ويفرق اجورهم انه محبهم ويرزق الحياة الدنيا  
والدنيا ليس على اجور المعاد البدني ان الله تعالى قادر على كل الاشياء  
وعالم بجميع المعلومات من الحيات والجزئيات والعلم بصحة هذه الامور  
لا يتوقف على العلم بصحة المعاد البدني فاذا كان كذلك امكن الاستدلال  
بالتمسك بصحة المعاد لئلا نعلم باضطراب اجماع الانبياء عليهم السلام والحق  
من اولهم الى اخرهم على اثبات المعاد البدني فوجب القطع به **فان قيل**  
لان اجماع الانبياء عليهم السلام على ذلك واما الظواهر الواردة في القرآن  
والاحاديث على اثبات المعاد البدني فلا يجوز ان تكون على هذه الحالة  
لوجوه **قال التمسك بالخصوص في العقليات** غير جائز لاننا لو قد رينا قيام  
دليل عقلي على صحتها قام الدليل التام على قيام الدليل على قيام العقل على  
العقل وهو باطل ان اصل العقل العقل فلو كنا بالعقل لصديق العقل  
لزمنا ايضا كذب العقل فيكون نصحه موديا الى ابطاله وانه غير جائز  
واما ان تقدم العقل على العقل فحينئذ توقف الدلالة العقل على عدم المعارض  
العقلي فالعلم بذلك لما ان يستفاد من قيام الدلالة العقلية على صحة  
مدلول العقل فحينئذ يصح الدليل العقلي لو من قيامها على انه انما رضى  
لذلك الدليل العقلي من الدلالة العقلية وانه متعدد الا ان نقتنع بعدم  
الوجوب لكنه لا يفيد العلم بعدم بل غاية انه يفيد الظن **قال المشايخ**  
لواردة في القرآن الدلالة على التثنية ليست اقل والاضعف من ايات الدلالة



على المعاد الجاهلي ثم انكم تحبون ان تاويلها فلم لا يكون تاويل هذه الآيات  
 سلمت اجمع صلوات الله عليهم فلم بذلك ذلك على المطلوب بيات  
 ان الرسول عليه السلام لما كان مبعوثا الى المانة فلا بد وان مخاطبهم بما يكتم  
 الوقوف على قولهم المعاد الذي وعده الله ان ايمان بنبوة الموحى وهو محال  
 لان المستعد لهم ذلك مما لا يوجد في العسل لا الواحد بعد الواحد فلو لم يكن  
 النبي عليه السلام مبعوثا الا الى عالم لم تقط فائمة المعية وان الذي يلحق  
 في التحقيق الى تلك الذخيرة لم يكن به الى الرسول حاجة فكيف يليق بالحكيم ان  
 يبعث الرسول الى من لا تشد حاجته اليه ولا يستغنى عنه الى من لا تشد حاجته  
 اليه اول المعاد وهو محال ان الرسول من ابد وان يرغب الخلق فيما رغبون  
 فيه ويحق فهم ما يخافونه والعلوم لا يتصورون السعادة والشقاوة العقلية  
 والترغب والترهب عن غير المقصود محال فثبت ان الرسول من لا يكتم  
 مخاطبة الخلق بالمعاد المصطفى ثم ابد من مخاطبته بالمعاد ان تضلوك  
 امر الرسول من الاعتذار بالانذار فابق هنا طرق الا ان مخاطبهم بالمعاد  
 المذنب ليكون ذلك مثالا للمعاد الذي وعده الله ولهذا السبب حين هذا الحكم  
 بالمشابهة التي ظاهرها شعبة بالشبهة والقدر سلمت احقة  
 فليحكم ولكن هنا ما يتبع من المعاد الذي فان الملائكة ان كان اعاد  
 المعلوم فقد سبق القول فيه وان كان الملائكة الاجرة بعد فترقا  
 هو باطل من عسرة اوجهه لو صح المعاد بهذا الوجه لصح اعاد المعاد  
 وقاد الثاني بذلك فساد المقدم بيات الشرطية ان الانسان  
 المعين مشارك للجمية وممتان عنقر في الشخصية فبانه الاشتراك  
 غير باعلا امتياز فتشخص كل واحد من الأشخاص بحسب ان يكون من ابد

عالمه من الجمية وذلك الزائد لابد وان يكون صفة قائمة بذلك الجسم  
وعند تعرف الاجزاء ارباب من عدم تلك الصفة فاذا زاد الله اعانة المعلوم  
فلا بد من اعادة تلك الصفة لان تلك الصفة جزء من ماهية ذلك الشخص في  
الشيء لا يوجد الا عند حضور جميع اجزائه فثبت ان اعانة ذلك الشخص الثاني  
الا مع القول بلعانة المعلوم **الاجابة** سلم القول ان يقال الذي  
نشير اليه من ان يدل انه زيد هو تلك الاجزاء التي تجتمع تارة وتفتقر اخرى  
وهي باقية ابدا فلا حاجة الى اعادة المعلوم **الاجابة** نحن  
نعلم بالضرورة ان من دعى شاة واعدها وجمع الزماد الحاصل بعد الاوراق  
فان ذلك الزاد ليس هو عين تلك الشاة الا ان نقول ان تلك الشاة  
عبارة عن مجموع اجزاء ارضية وسمائية وهوائية ومارية والآن لم ينق الا  
الاجزاء الارضية فلا جرم انقول ان ذلك الزاد هو عين تلك الشاة  
لكن انقول **الاجابة** فكان من الواجب ان تلك الاجزاء النارية والسمائية  
وعنهما لو لم يكن بعضه البعض وانفق كل شيء الى جنبه حتى حصل هناك  
قطعة كبيرة من الارض واخرى من الماء واخرى من الهواء ولان ان يقال  
لها القها عين تلك الشاة من حيث انها هي باقية وذلك معلوم الفساد بالضرورة  
بما لو اكل انسان اخر وضاد اجزاء المأكول اجزاء الاكل فلما اعادها الله  
مجنة ونعالي استحال جعل تلك الاجزاء البدنية متعاقبة ليس جعلها جزءا  
لآخر مما لو لم يكن جعلها جزءا للآخر فلم يبق الا ان جعلها جزءا للواحد منها وذلك  
يخرج المعلد الجملي **الاجابة** اما ان يعيد الله تعالى الاجزاء البدنية التي حصلت في  
العمل ولا يعيد الا القدر الحاصل عند الموت والاول محال للوصف اما اولا  
فلما من ان صار جزءا وانسان جزءا الى استحال اعانة جميع ما ثبت في اجزئها

من الاجزاء اليه واما ثانياً فيك فلا خيال ان يتحرك جزء من بدن انسان  
ويصير من اللحم غداي ثم يأكله الانسان حتى يصير جزءاً للعضو الحسنه  
فلو اعاد الله في كل عضو جميع ما كان له من الاجزاء لم يكن جعل ذلك الجزء  
جزءاً للعضو من معاً وهو محال واما الثاني وهو ان ابعاد الالات  
الحاصل عند الموت فانهم ان يعيد الالات قصير في بعضا ثم على ذلك نقصان  
حتى يعيد الاعلى على اعلى والمجذوم على شكله وذلك عالم يقل به الحد الذي  
الماضي غير متناهية فالابدان المماضية غير متناهية فلو اعادها جميعاً لم  
يوجد الاجسام الغير المتناهية فلو اعاد الابدان فلما ان يعيد هذه هذه  
العالم فلا يكون هذا قولاً بالقياس بل بالتأخر او في عالم آخر وهو اطل لما  
متر من فساد القول بالعلم في القوة الجسمانية لا تقوى على القارة مدة لانها  
فالتعبد والتفاوت الجسمانية متناهية الا ان تلك الجسمانية موقوفة ثم  
الغناصير فلو اعادها الله في وجه ان يعيد هاتلقة منها والام يكن  
اعاد لها بل احداً فالبدن آخرو وقد يتصور في باب الغناصير ضرورة الموت  
لمنجز اجزاء كل بدن عن غير يستدعي كون الفاعل عالم بالجزئيات وانه  
محال في المعاد البدن على ما اخبر الانبياء صلوات الله عليهم غير معقول  
لست اوجه في اخفاف الافلاك وانتشار الكواكب محال تكون اجتهت فوق  
في السموات السبع وكون جسم تحت الارضين قد يرفع في كربة العالم فلو حصل  
الخاص في اجتهت مع انها فوق السموات لم يحصلوا الي الله القاسم في جزاء بل

الاولى من الدنيا وثبتت  
فمنها الموت فالباقى من الموت  
او غير ذلك فليست في ذلك كلب  
بما هم

الاولى من الدنيا  
عن نبيه كما انك  
والعقود عندكم

من الذي هو في الدوس  
الكل من ان الله  
كل من ساء من احد  
منه مثل واثان  
على فله من سوانا

في غير ذلك من العلم الا في حركه وافر كره  
في غير ذلك من العلم الا في حركه وافر كره  
في غير ذلك من العلم الا في حركه وافر كره

فيكون فالكون الانسان لمن اب وايم لموجودنا في كل من نلفه  
 لما ظن ذلك فكذلك لا يكون واما ان يكون الانسان لا بد وان يكون من  
 الخلق ودم الطن فاضا من الاجزاء التي تاتيها في اليا سبعة وهو حال معلوم  
 اشتباها بالبدن فبطل القول بالاعانة **وهو**  
 قوله ان التفرق في الظاهر في العقليات غير جائز قلت هذا سلم ونظم الفعل  
 ذلك بل سلمنا بالنقل المتواتر **ف** اشتباها المعاد البدني المصلحة **فلما**  
 هذا اصرح من انهم **ف** ذكره لما يشتر بالتشبيه **فلما** كلها عمل للتأويل  
 وهذا النقل المتواتر الجملة **ف** لو صح الاعانة لفتح اعانة المعاد  
**ف** لاننا لا نحال ان يقال الانسان الاصلية التي وجرت من قبل  
 الحياة الى آخرها وهي اجزاء قليلة وعند حضور الموت تبقى تلك الاجزاء  
 على قائلها من غير ان تنطرق اليها المفرق وهذا الاضمار مع القول  
 بالفاعل المختار غير بعيد **فلما** الشرطية لكن لا سلم اشتباها اعانة المعاد  
**ف** اذا التقى انسان بغير **فلما** الاجزاء التي هي اصلية لآخرها  
 فاضلة عن الآخر والمعرش عند الاصلية لا الفاضلة **ف** الاول منوعة **ف**  
 الماضية غير متناهية فكذا الابدان **فلما** الاولى منوعة **ف**  
 موضع الاعانة لقها هذا العالم او غير **فلما** بينا ان وجود عالم آخر  
**فلما** الجمانية غير متناهية في الفعل **فلما** حق الكلام فيه  
**ف** لا بد من موت البدن **فلما** سبق الكلام فيه **ف** التميز  
 لا بد فيه من العلم بالحيات **فلما** وهو الحق عندنا واما فنية  
 الوجه فالكلام عاينا معلوم من الاصول التي سلفت فهذا هو الكلام  
 في المعاد الجسماني بناء على ان النفس الناطقة هو اسماعيل القرابانيات

فيكون فالكون الانسان لمن اب وايم لموجودنا في كل من نلفه  
 لما ظن ذلك فكذلك لا يكون واما ان يكون الانسان لا بد وان يكون من  
 الخلق ودم الطن فاضا من الاجزاء التي تاتيها في اليا سبعة وهو حال معلوم  
 اشتباها بالبدن فبطل القول بالاعانة **وهو**  
 قوله ان التفرق في الظاهر في العقليات غير جائز قلت هذا سلم ونظم الفعل  
 ذلك بل سلمنا بالنقل المتواتر **ف** اشتباها المعاد البدني المصلحة **فلما**  
 هذا اصرح من انهم **ف** ذكره لما يشتر بالتشبيه **فلما** كلها عمل للتأويل  
 وهذا النقل المتواتر الجملة **ف** لو صح الاعانة لفتح اعانة المعاد  
**ف** لاننا لا نحال ان يقال الانسان الاصلية التي وجرت من قبل  
 الحياة الى آخرها وهي اجزاء قليلة وعند حضور الموت تبقى تلك الاجزاء  
 على قائلها من غير ان تنطرق اليها المفرق وهذا الاضمار مع القول  
 بالفاعل المختار غير بعيد **فلما** الشرطية لكن لا سلم اشتباها اعانة المعاد  
**ف** اذا التقى انسان بغير **فلما** الاجزاء التي هي اصلية لآخرها  
 فاضلة عن الآخر والمعرش عند الاصلية لا الفاضلة **ف** الاول منوعة **ف**  
 الماضية غير متناهية فكذا الابدان **فلما** الاولى منوعة **ف**  
 موضع الاعانة لقها هذا العالم او غير **فلما** بينا ان وجود عالم آخر  
**فلما** الجمانية غير متناهية في الفعل **فلما** حق الكلام فيه  
**ف** لا بد من موت البدن **فلما** سبق الكلام فيه **ف** التميز  
 لا بد فيه من العلم بالحيات **فلما** وهو الحق عندنا واما فنية  
 الوجه فالكلام عاينا معلوم من الاصول التي سلفت فهذا هو الكلام  
 في المعاد الجسماني بناء على ان النفس الناطقة هو اسماعيل القرابانيات

فيكون فالكون الانسان لمن اب وايم لموجودنا في كل من نلفه  
 لما ظن ذلك فكذلك لا يكون واما ان يكون الانسان لا بد وان يكون من  
 الخلق ودم الطن فاضا من الاجزاء التي تاتيها في اليا سبعة وهو حال معلوم  
 اشتباها بالبدن فبطل القول بالاعانة **وهو**  
 قوله ان التفرق في الظاهر في العقليات غير جائز قلت هذا سلم ونظم الفعل  
 ذلك بل سلمنا بالنقل المتواتر **ف** اشتباها المعاد البدني المصلحة **فلما**  
 هذا اصرح من انهم **ف** ذكره لما يشتر بالتشبيه **فلما** كلها عمل للتأويل  
 وهذا النقل المتواتر الجملة **ف** لو صح الاعانة لفتح اعانة المعاد  
**ف** لاننا لا نحال ان يقال الانسان الاصلية التي وجرت من قبل  
 الحياة الى آخرها وهي اجزاء قليلة وعند حضور الموت تبقى تلك الاجزاء  
 على قائلها من غير ان تنطرق اليها المفرق وهذا الاضمار مع القول  
 بالفاعل المختار غير بعيد **فلما** الشرطية لكن لا سلم اشتباها اعانة المعاد  
**ف** اذا التقى انسان بغير **فلما** الاجزاء التي هي اصلية لآخرها  
 فاضلة عن الآخر والمعرش عند الاصلية لا الفاضلة **ف** الاول منوعة **ف**  
 الماضية غير متناهية فكذا الابدان **فلما** الاولى منوعة **ف**  
 موضع الاعانة لقها هذا العالم او غير **فلما** بينا ان وجود عالم آخر  
**فلما** الجمانية غير متناهية في الفعل **فلما** حق الكلام فيه  
**ف** لا بد من موت البدن **فلما** سبق الكلام فيه **ف** التميز  
 لا بد فيه من العلم بالحيات **فلما** وهو الحق عندنا واما فنية  
 الوجه فالكلام عاينا معلوم من الاصول التي سلفت فهذا هو الكلام  
 في المعاد الجسماني بناء على ان النفس الناطقة هو اسماعيل القرابانيات

على الخواص  
 القوية وهم  
 اول

فالغلا سفة انكرت عود النفس الى البدن لوجوه خمسة لو خرجت  
 بكن لمودت نفس اخرى متعلقة به فلو عادت اليه نفس لم يجتمع النفس  
 في بدن واحد النفس اذا فافت بدنا فلو امكن لتعلقها بدن اخر  
 لبقية في زمان الفترة موعظة ولا منعطف في الطبيعة وليس لاحد ان يقول  
 حتى تستبدل بدن اخر لان ذلك محال لان ذلك مما لا يقر في الحق والغرض  
 الغامض لكل العالم اواكثر الذوات المماثلة غير متناهية فكذلك  
 الابدان فكذلك النفس لا تستحال لتنازع فلو عادت باثرها الى البدن لم  
 يوجد لبدن غير متناهية في الغرض من تعلق النفس بالبدن ان يكون  
 آلة في الكتاب الكالات قبل حصولها فبعد حصولها تكون الآلة وبالآلة  
 ان الغرض من المروب الى الوصول الى المحبوب وبعد ذلك يكون وبالآلة عادة  
 غير النقية بالحكمة النفس بعد البدن تكون خارجة من ظلمة البدن و  
 ضيقه معوارضه المولدة الى ضياء القود وفتح التوطئة فيكون الناذها  
 لهذا الخلاص اشدهن الناذ الاسان بل يزوج عن الحبيب الصديق  
 كما ان الخارج عن الحبيب الصديق لا يعود اليه فكذا ههنا **ومن**  
 عن الاول قد مر **ومن** اننا لا نستل استحالة بقاء النفس التي  
 يمكن تعلقها بالبدن خالصة عنه وقولهم لا يعطف في الطبيعة ان اراد  
 به ذلك فلا بد لمن الذليل وان النفس الحيوانية لا سعية ولا شقية  
 وهي موعظة **ومن** **تأني** لان ان الذوات غير متناهية **ومن**  
 اننا لا نستل ان البدن وبال على النفس بل هي كانت سلمة عن الآفات  
 كما احضر الانسار صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين عنه كان ذلك سببا لزيادة  
 اللذة وهو الخراب عن الوجه الخامس وبالله التوفيق **الكتاب**

ان النفس لا تستل استحالة بقاء النفس التي يمكن تعلقها بالبدن خالصة عنه وقولهم لا يعطف في الطبيعة ان اراد به ذلك فلا بد لمن الذليل وان النفس الحيوانية لا سعية ولا شقية وهي موعظة ومن تأني لان ان الذوات غير متناهية ومن اننا لا نستل ان البدن وبال على النفس بل هي كانت سلمة عن الآفات كما احضر الانسار صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين عنه كان ذلك سببا لزيادة اللذة وهو الخراب عن الوجه الخامس وبالله التوفيق الكتاب

الإنسان نوع بصفة ذاته في نفسه فيه جملة من صفات نفوس سائر  
الحيوانات منهم من دفاها ومنهم من ابتغىها والمثبتون منهم من انتفى لها  
نفوسا عاقلة متصرفة في أربابها بحسب المصالح ومنهم من لم يقل تغلبها  
واجترحت المثلثون بأمويل وبعثة الحيوانات مدركة للكمالات وكل  
من كان مدركا للكمالات فله نفس بيان الصغرى من وجوه ثلاثة ١ أنها  
مدركة للحيات وكل من أدرك البحرى فقد أدرك اللقى أمنا الأول فسر حركت  
وأمنا الثاني فلا بد للإنسان جرم من هذا الإنسان والعلم المربك سبوق  
بالعلم بمرادته فالعلم بهذا الإنسان سبوق بالعلم بالإنسان فالعلم بالبحر  
سبوق بالعلم باللقى الحيوان إذا قصد فعل الحركة فاما ان يكون  
قصد متعلقا بإيجاد الحركة وإيجاد هذه الحركة التي سبوقه والأول من  
المطلوب والثاني باطل لأن القصد المتعلق بتلك الحركة نسبة للقصد إليها  
والنسبة متأخرة عن ذلك فعلق القصد بتلك الحركة متأخرة عن تحقق  
تلك الحركة لكن تحقق تلك الحركة إنما يكون بعد تعلق ذلك القصد بما قبله  
تاخر كل واحد منهما عن الآخر وأنه محال **فصل** في قصد متعلق بإيجاد  
شخص من الحركة كيف كان الإيجاد تلك الحركة إلى سبوقه **فصل**  
الحركة الشخصية لك أدرك هذا الشخص مركب في ذات العلم تعلق القصد  
هنا والقصد انتفى عن الشعور فوجب الجزم بكون الحيوانات مدركة  
للكمالات بحسب نوع من الحيوان طائفة النوع معين من الغذاء وكرها  
لمعدته فلو لا أنها من النوع المطلوب عن النوع المذموم والامانة كذلك  
**أيضا** لم يكون لبقال الحيوان الشعور بالماهيات النوعية فالهية  
الشعور لها بالعبث من حيث أنه غلب والعظم من حيث أنه عظم حتى يقال

لنفا تر يد العتب وتلك العظم بل اذا شاهدت عتبا معينا ارا دقه واط  
شاهدت عطا معينا كرهته **هذا** هذا باطل ان الله لم يهتد اذ  
احس برحمته للعتب فاما ان يكون مطلوبها ذلك العتب المعين وهو محال  
لانها ما شاهدته فكيف يطلبه او العتب من حيث اذنه عتب وهو المطلوب  
بمعان الكري ان الكلبي المعلوم الحيوان اما ان يكون بيضا او مرقا  
من اليبا وطوعا القدير كان الحيوان معلما بما حوته بسيطة والعلم بالبسيط  
لا يجوز ان يكون خالفا في الحكم والحماي عما مر بقرينة مسألة النفس **فصل**  
الفرد المعين باقية من قول العزالي آخر مع ان اوجه بذهن وصفاته المتبدل  
فكل انحصار حته ليت حقا واجما **فصل** ان يمان عن الصغرى  
فيقول اني لا اعرف من الفرد الا هذه البنية وهذه البنية لا يمكن الفتح  
بقا لها فاذن ما اعلم من الفرد لا يمكن اذعا بقائه لا يطل اصل التلبس  
والذي يمكن اذعا بقائه الا اعلم فاذن الاول نفي الصغرى بطلانها  
وهو ان الحيوان يميز بين صاحبه وعينه وتبادر الى الشخص الذي يعاقبه او  
يقيه وينفر عن الشخص الذي يضربه ويرديه وكل ذلك يدل على قوة عالمنا  
بان هذا الشخص هو الذي نفعه لوضعه بالامس وعلمه بان هذا الانسان  
هو الذي نفعه بالامس يتفحص علمه بان نفسه هي التي كانت موجودة بالامس  
ان العلم بان هذا الانسان نفعه بالامس علم يحصل له من غير ضرورة بين  
هذا الانسان وبينه بالامس والعلم بالاضافة متفرع عن العلم بالماضي  
فالحيوان لا بد وان يعلم الآن كونه موجودا بالامس فثبت بهذا ان الحيوان  
يعلم بالضرورة بفنا هو بئنه وذلك يفيد المطلوب **فصل** الحيوان اذا احس بصورة  
للذات اشتمى واذا احس بصورة للوذي خاف وقد عرفت ان ذلك لا يمكن

لا يمكن إلا أن لا كان هناك شيء واحد موصوف بجميع الإلزامات وليس شيء  
 اجزائي بدون الحيوان كذلك فالبدن لها من النفس إنا تساهل صدورنا بفعل  
 محبة كالتفكير في رياسته وانما هذه البصيرة المستقيمة والعقل يحفظ ذخيرة  
 وشعوره بتغير الحركات والعلاقات في أطراف حيلها في الشريعة والجملة فنحن نعلم  
 أن الطفل الرضيع أقل هذه المدة إلى صلحته من هذه الحيوانات فإذا انتشأها  
 أخص للطفل فلأن نشيئها هذه الحيوانات الأولى وأعنت له أن الكلام  
 على الوجوه الثلاثة الأولى قد مر في مسألة النفس والوجه الرابع انشأ على  
 وإمتد النقطة فأنما يعلم كل ما سوى الاستبعاد ويكفي أن يقولوا لو  
 كانت الحيوانات ذات نفس كانت مساوية للنفس البشرية لما ثبت من  
 اتحاد النفس في الماهية ولو كان كذلك لما سوى الحيوانات الإنسان في الإلزامات  
 والعقل والحواس لأن اتحاد النفس في الماهية وليس للماهية  
لكن الفاعل الواحد قد يختلف بفعاله في اختلاف الآراء هـ قالوا  
 أن الحيوان هو أي شيء يتشكل بأشكال مختلفة وأحكاما سيكرهه ويحققون  
 بات بدنه إما أن يكون كشفا أو قيفا والاول باطل والاشهاد كل من كان  
 سليم الجسم والثاني باطل لأنه يجب أن يتم في بدنه عند هبوب الزحاج القوي  
 وأن لا يكون قويا على الأفعال المشاقة وهذا خلاف ما يقال عنهم و  
أنه لا يكون له العقل لم الجواب أن يقال يجب أن لا يمتد إلى جميع موجودات  
 مجردة مخالفة بالماهية للنفس البشرية وهي قادرة على التصرف في هذا  
 العالم ز الجواب أن يدعى كلياتها ولا يعقلها إلا أن جماعية  
 وحيد يعرفه النفس في تلك الآراء ح من الخلل على هذه القاعدة  
 سلبنا الله أبدا وأن يكون جمعا فلم الجواب أن يكون شيئا و لو كان



كل من العقل لا يشترط بالعدل  
فان العقل لا يشترط بالعدل  
وان العقل لا يشترط بالعدل

١٢٩

لا تترك قاعدة من هذه القواعد وبالله التوفيق **الفصل الثاني**  
في الرد بما فيه محذور من المبادئ من وجود الجسم وإلحاقه بالجسم  
يكون غيباً فاعلم انه عن الجسم ولا يحتاج الى الملازمة عليه بان يكون  
سعة وان الله تعالى واحد فيجب ان يكون معلوماً واحداً عامراً وهو اما ان  
يكون جوهر المعنى وان كان يكون معناه والا ان الجوهر معلوماً لا يكون  
محتاجاً اليه مع احتياجه الى الجوهر فذلك دور وان كان جوهره لا فقد عرفنا  
ان اقسامه خمسة والجزء ان يكون الصادر الاواجماً لانه مركب من الهوي  
والضرورة ومصدره المركب عن العلة الواحدة ان يكون بعد صدوره من الله  
عنه والجزء ان يكون الهوي لانه الصادر الاول علة لما بعده فذلك ان  
الصادر الاول الهوي لكانت الهوي فاعلة فيكون الله الواحد قابلاً  
وقابل معاً وهو محال ولا ضرورة لان تأثيرها فيما بعد ها ان كانت  
مشاركة من الهوي كان تأثيرها في الهوي بشان الله من الهوي فكون  
الهوي سابقاً على نفسها وهو محال وان كانت المشاركة كانت الصفة  
غيبية فاعلم ان الهوي والنجي في فعله عن الله غيب في ذاته عنه  
علامته فلا يكون الصفة ضرورة هذا لطيف ولا النفس لان الصادر الاول  
علة لكل ما عداها من الممكنات فيكون علة لجميع الاجسام وكل ما كان علة  
جميع الاجسام لا يكون في ذاته غيباً الى الحق فكل ما كان كذلك غيباً في  
فعله عن كل الاجسام ان يكون نفساً ولما يطلب الانقسام بالحق سوي العقل  
ثبت ان الصادر الاول هو العقل على ما قال عليه السلام اقول ما خلق الله  
العقل الا كرم الفلكية لادبائه لها والنهاية وثبت ان القوة العينية  
على هذه الحكمة لا يكون جمانية املاً وليس في كنهها الله سبحانه وتعالى

كل من العقل لا يشترط بالعدل  
فان العقل لا يشترط بالعدل  
وان العقل لا يشترط بالعدل

لاستحالة اسناد الاثار الكثيرة اليه فلا بد وان يكون هذا الحكم واحدا  
 منها عقلا آخر وهو المطلوب ما مر في باب القصر ان العلة لو وجدت النفس  
 الناطقة لا بد وان يكون عقلا محصلا ما مر في باب العقل والمفكر ان  
 المخرج للمفكر الناطقة من العاقلية بالغة الى العقل لا بد وان يكون  
 عقلا محصلا المميز بين الهولي والنورية وان يكون ثالث تقيم كل  
 واحد منهما بالآخر ذلك انما لا يجب ان لا يكون جمعا ولا جهاتيا ولا اقل  
 الى نفسه وليس ذلك هو الله سبحانه وتعالى لاستحالة ان يصدر عنه اكثر  
 من الواحد فلا بد ان هو احد عقلة علة وجود الافلاك اما ان يكون جمعا  
 او اقل او اول عال لانه اما ان يقال احادي علة المحرقي او العاكس  
 والاول باطل لان ايج انما يصدر عنه العقل اذا صار شخصية ذلك الشخص  
 المعين ولو كان الحاوي علة المحرقي كان الحاوي متقدما على وجود  
 المحرقي لكن وجود المحرقي وعدم الخلاء معا والمقدم على ما مع الشيء متقدم  
 عليه فيكون وجود الحاوي علة متقدما على عدم الخلاء فيكون الخلاء  
 محكما لذاته وذلك محال ومحال ان يكون المحرقي علة الحاوي لان الاضعف  
 لا يختل بالكون علة الاقوى الا شرف وان كانت العلة لو وجد الافلاك  
 يخرج جم فان كان جهاتيا عاذا القيم وان لم يكن كذلك كان عقلا محصلا  
 وهو ما الله سبحانه وتعالى فيكون الصادر عنه اكثر من واحد وهو محال  
 او غير وهو المطلوب ثبت ان الحركة العقلية ان ادنية وكل حركة  
 ان ادنية فلا بد لها من مطلوب والالم يكن تلك الحركة اولي من غيرها  
 لان العاقل لا يكون جمعا ولا اكثر من واحد وان يكون ذلك المطلوب كما لا عند  
 الطالب فالامر بوجه الطلب اليه والذي هو كمال عندنا انما هو ان

ان يكون هذا  
 سمع عند  
 عقلا محصلا

اوله الشخص

لو كان  
الطوبى  
ممكن  
فكان  
الطوبى  
ممكن  
فكان  
الطوبى  
ممكن

ان يكون كما لا يخفى ذاته فينبذ ترك الطوبى وتقطع الحركة فلو  
كانت الحركة الفلكية كذلك لانهت وانقطعت وذلك محال فاذن مطلوب  
الفلك كما حقيقى ثم لا يخفى ان يكون مطلوب الفلك من حركته افادة الكمال  
لو استفادته والاولى ان باطل لان تلك الافادة اما ان تكون دوى بالمفيد من  
عدم الافادة فينبذ يكون هذا المفيد مستفيدا للملك الاولوية بالحقيقة فيكون  
المقصود لا يصلح للاستفاد وانما ان لا يكون فينبذ لا يكون مطلوبة اصلا  
واما الشانى فاما ان يكون المطلوب استفاد تلك الكمال من الاجسام او من  
غيرها لا اولى باطل لان تلك الاجسام اما عضوية لعنصرية والاولى ان يحال  
لا في الاجسام العنصرية محتاجا حتى كل كما انما الى الافلاك فلو استفادت  
الافلاك كما لا يخفى من العناصر لزم الدوران والمنتفيد لآخر من المفيد  
فيلزم ان يكون الفلك لآخر من العناصر وبالشانى باطل لانه اما اولى  
فلان لا لزم في حركة الفلك المفيد كاللام في حركة غيره ولما فانيك فلا  
فلا لو استفاد الكمال من فلك اخر لكان الى جهة حركة الفلك المفيد ومقدار  
سرعته ونظيره لكن الامر ليس كذلك لان الفلكين الذين يحيط احدهما  
بالآخر قد يختلفان في هذه الامور فثبت ان مطلوب الفلك استفادة الكمال  
من جوهر غير جسمانى ثم لابد هنا من النظر في امور ثلثة هذا الطوبى  
المستفيد لابد وان يكون كاملا من جميع الوجوه والاكات كما لا يخفى حاضرة  
بشرها والحاضر لا يكون مطلوبا المفيد لابد وان يكون كاملا مطلقا والادنى  
الى حيزه آخر ويعود القيم المذكور وانقطع الى باب الاستفاد الى اهل المطالب  
المطلوب اما ان يكون كما لا يمكن حصوله بالهيئة وهو محال لان من  
حصلت انقطعت الحركة او لا يمكن حصوله منه اصلا فيكون المطلوب طلبا محال

ان هو  
وعدنا بالهيئة

لو لا يمكن حصوله لا يتحصل اجراءه على التعاقب ومثل هذا الطلب ينبغي انما  
 وكذا اعرف ان ذلك فقط ان الفلك كاطل في جوهره وجميع احواله بالفعل  
 الذي وضعه فانه لا وضع يحصل الا وهناك اوضاع اخرى لانها لها وجه باسرها  
 بالفترة ولا يمكن حصول جميعها معا فان لا طريق الى اخذها الى الفعل الا باخراج اجزاءها  
 على التعاقب ثم ان الفلك لما تقرب مكان العقل وانما لم يق فيه شيء بالفترة الا وقد  
 خرج الى الفعل اشاق الى الشبهة من استخراج ذلك ما فيه بالفترة الى الفعل  
 ولما تعدر عليه استخراج جميع الاوضاع الى الفعل لا جمع استخراجها الى الفعل واحدا  
 فواحد فلهذا ينبغي هذه الطريقة **في الاشياء**  
 انما انسلم ان الضار لا اقل عنه تعجب ان يكون واحدا مع امر وان سلمت  
 لكن ذلك انما يجب اذا كان موجبا اما اذا كان تحت فلا وان سلمت ان ذلك  
 يجوز ان يكون الضار الاول جسيما قولنا الجسم مركب من الهيولى والصور  
 قلنا لا انسلم ثم انه منقوض على ما هيكم لان الضار الاول جوهر وهو جوهر  
 عندكم جسد وكل ما كان تحت جسد فانه مركب من جسد وفصل وهما كان  
 صورة في الطريق الذي عقلتم ضد العقل عن الباري تعالى فاعقلوا مثله  
 في الجسم سلمت ان في الجوز ان يكون هيولى وما ذكره من استحالة كون الواحد  
 فاعلا وقابلا وقدر الكلام فيه وليس سلمت ان في الجوز ان يكون صورة وما  
 ذكره من ان تأثير هذه الصورة اما ان يكون بشاركة المادة او لا يكون  
 فقدم الكلام عليه **في الاشياء** انما انسلم ان حركات الفلك غير متناهية  
 سلمت ان فلا سلم ان فاعل الافعال الغير المتناهية الجوز ان يكون حركات  
 سلمت ان لكن انسلم ان غير الله تع وبقرير هذه المقامات قد مر وعلى التالفة  
 والاربعية والخامسة فامر من افاد تلك الامور **في الاشياء**

نور

لم لا يجوز ان يكون الخاوي علة للمحيى قوله بلزم ان يكون الخاوي محركا  
 قلنا لا نسلم ان الخاوي يمنع سلبه ولكن هذا الاشكال واراد عليك من غير  
 كما ان عدم الخاوي وجود المحيى عليه معا فكذلك وجود الخاوي والعقل الذي  
 هو علة للمحيى معا فان لم من تقدم الخاوي وجود المحيى تقدمه على ما  
 معه وهو عدم الخاوي لزم ايضا من تقدم العقل الذي هو علة للمحيى <sup>ان تقدم عليه</sup>  
 الفلك الذي معه والا فلا وباجملة فلا فرق الا ان تقولوا مانع المتأخر بالذات  
 متأخر بالذات ومانع المتقدم بالذات يكون متقدما بالذات ولكنه لا بد من  
 الذلة على فاضله هذا الفرق <sup>نعلم بالضرورة ان عدم الخاوي مشروط بوجود</sup>  
 المحيى واشترط بالغير لا يكون واجبا لذاته ويتقدم بذلك لكن ذلك ليس شرط او  
 بالوجود فيكون المحيى واجبا لذاته هذا خلاف سلطنا ان الخاوي ليس <sup>لان شرطه الوجودية</sup> <sup>عبارة عن عدمها</sup> <sup>باعتبار</sup>  
 علة للمحيى فلم لا يجوز ان يكون بالعكس وحديث الشرف والخلة خطا في  
 سلطنا فلم لا يجوز ان يكون الموت هو الله سبحانه وتعالى قوله الواجب لا  
 يصدر عنه اكثر من الواحد قلنا سألنا لعل فيه <sup>ان لنا</sup>  
 بعد البحث عن ان حركة الفلك ابداعية ام لا وان النقيض الذي ذكره  
 محض ام لا شكوكا لم قلنا انه ليس للفلك شيء بالقوة سوى الاوضاع فانما  
 يشاء ان يحصل الاوضاع التسعة غير هاتين ويتقدم بذلك فلم ثبت انحصار  
 انواع الكيف وانواع الوجود <sup>مع ذلك</sup> معين واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون  
 المطلوب بالحركة شيئا سوى الاوضاع <sup>ان المطلوب بالوجود ان</sup>  
 يكون كما لا يمكن حصوله تمامه بل لا بد ان يكون امر ايسر القوة الشائعة والفعل  
 الشائع واذا كان كذلك <sup>انما هو</sup> الحركة ليست هي المعصودة بالذات  
 بل ما يحصل لها وهو عندكم الاوضاع المتعاقبة فلم لا يجوز ان يكون المطلوب استلزام

الفعولات المتجددة المتعاقبة الى الفعل بل الغالب على الظن انه لا يجوز  
ان يكون المقصود من الحركة الذاتية ما ذكره ملوجه اربعة للواحد  
لو فعل ذلك لعدت اثنان عتونا لو كان الغرض ذلك كانت الحركات في الشئ  
حيث منع الزيادة عليها لان الطالب للشئ اذا امكن تحصيله في ملك قصير  
استحال ان يتكرر ذلك ويحصل له في مدة طويلة الا اذا كان الفعل في المدة القصيرة  
شاقا لكان الامر لو كان كذلك لم تكن تلك الاستحقاقات كما لا يتطهر  
الحركة القرب للفعل متباعدة لافعال جزئية فيكون صاحب الاركان جزئية على  
مذهبهم فيكون جسم شاع قولهم والجسماني لا يدرك الحد والعقل مجرد فالحد  
القرب للفعل غير متباعد للعقل وما لا يكون قد ركا للشئ ولا طامجه لا يكون شاقا  
اليه ولا متباعدة فالحركة العقلية ليست تشتملة لم لا يجوز ان يقال علم الفلك  
بات استخراج الاوضاع الى الفعل كمال وكل كمال فهو مطلوب كافي في ان يكون  
ذائعا الى الحركة من غير حاجة الى وجود اجزاء العقلية ولكيف هذا القول  
من الباحث فان ما ذكره مذكور في الباحث المشرقة  
هذه الجواهر لو ثبت القول بها لان لا بد لها من احكام ونحن نذكرها ونشير  
الى اصولها من قواعدهم وذلك في حكاية العقول ان لية انما لو كانت حادثة  
كانت حادثة فالا يكون الحد مجردا في الفاعلية والالات مركبة على امر بيانية  
في الغرض كل واحد من العقول نوعه في نفسه والالات مادية لان تكرار  
الاشخاص من النوع الواحد لا يكون الا للمادة عاقل لذاته لانه مجرد وكل  
مجرد فله ذاته فيعقل ذاته وهو حقيقه يعقل جميع الالات لان متعاقبة  
سائر الالهايات لما هيته مكنة على امر بيانية في باب العقل فكون حاصلة في  
الا لتوقف هو على مادة فيكون العقل مادي هذا خلاف علمك الاجسام

لأن الجسم الجوزان يكون متوجهاً ولا الجماني والجوزان يساويها إلى الله  
 في الاستقامة ان يصعد عنه في أكثر من الواحد في هذا العالم المحسوس  
 تلك العقول العقل غير مدركة للشيء من البحريات ان ادراكها بحسب  
 لا يكون إلا بالآيات الخفية والعقول مجردة ان شيئا من الكالات للالفة  
 بها لا يكون بالقوة بل كما كانت لها بالقوة فحاصل بالفعل ان حدوث الحادث لا يكون  
 للماديات العقل هي العلة لغرضها وكما انما بها عنهم من قطع  
 بات العقل الاول علة لعقل آخر والفلك الافق على تفصيل سنده وبني عليه  
 ان عدد العقول بحسب عدد الافلاك والافلاك انما اذليل عليه بل من احاطت  
 ان يحصل عن العقل الاول عقل ثان وعن ذلك الثاني ثالث الى ان يصل الى  
 الالف او ازيد او انقص ثم حينئذ يصعد عن ذلك العقل الاخير الفلك على هذا  
 لا يمكن التوصل من عدد الكرات الى عدد العقول الاختلاف انه هل الكرات  
 واحدة من الكرات اي في التدويرات والمواضع الخاصة للمراكز عقل على جهة  
 اول كلمة الفلك الذي تكون للمركب عقل واحد والا لا يصح ان يختلف هذه  
 الكرات في الحركة وسرعة وبطء لما كان للعقل وجب استبعاد كل واحد  
 من هذه الكرات بعقل انفعوا على ان اصل حركة الفلك للثبته بالعقل  
 ولا خلاف في ان الاختصاص كل حركة بالحركة الى جهة خاصة وسرعة محدودة  
 وبطء محدود هل هو للثبته ام لا عند شمس طوبس ان جهة الحركة والسرعة  
 المخصوصة للعناية بالنسافات فان الحركة الى الجنوبين لما استوفت  
 بالنسبة الى الفلك ان مقتضاه استخارج الارض الى الفعل وذلك كما حصل  
 بالظرفين فكانت الحركة الى الجهة المخصوصة بالنسافات وجب في علم  
 الحقيقة اختيار هذه الجهة للشيخ ابطال ذلك وقال لو كان ذلك لكانت الحركة

لا في انفع النسافات و

الى المحتمل لما استوفى فالفلك لخصا لا ينعكس لتاثيرات جاذبان بقيا الحركة  
 ولا تكون بالنسبة الى العقل مع السواء فاختار الفلك الحركة اللاحقة لتاثيرات  
 وهذا غير لازم لان التكون عديم والحركة كمال والتجمل ان يكون عديم التاثير  
 بالنسبة الى الفلك من اوقاف الوجود فاما الحركة الى المحتمل فكانت لها تحصل الكائن  
 الذي بالقوة بما دار ان يكون الترجيح للنجابة بالتاثيرات فالتاثيرات انما  
 في معلولاتها بسبب تصوراتها فلا تحصل العقل وجود الفلك فيكون ذلك العقل  
 سببا لحدوثه والتاثير الذي علم عليه حصوله عقلا لم ان الواحد لا يحصل عنه  
 الا الواحد وليس للعقل الا جهة الوجوب والامكان فلو جعلنا علة للعقل والفلك  
 لم يبق هناك جهة توجب علمه بالفلك والعقل فلا يلزم ذلك جعلوا الوجوب والامكان  
 علة لعلمه بالعقل وبالفلك ثم جعلوا العقلين علة لما لم يثبت عندنا عدد  
 معين للأفلاك لم نعرف ايضا عدد العقول ويقدر ان نعرف عدد الأفلاك  
 لكن لما نعرف ايضا عدد العقول مع امتر المبدأ الذي يخرج عقولنا من القوة  
 الى الفعل زعموا ان العقل الاخير ان العقل التي فوقه كل واحد منها علة لعقل  
 وفلكه فلو كانت علة لتعقلنا ايضا لان قد استند الى المحتمل اكثر من شئ  
 وهو محال بل منع بهذا القدر من التاثير ولتختم الكتاب الثاني وشرع  
 في الكتاب الثالث وهو الكلام في العلم الا لاهي خاصة بعون الله تعالى



في ثلثة ابواب

وفيها من مباحث في اثبات مدبر العالم الطريق الى اثبات ما لا يعلم  
بالضرورة لا يكون ذلك بواسطة العلم الضروري بحاجته ما يعلم ضرورة اليه  
وهذه الحاجة اما الاكان او المحذور وكل واحد منهما اما ان يعترض في القوان  
او في الصفات وهذه طرق الربعة الاخر يدعيها العالم من وكل يمكن فله  
موتير والحجج على الصغرى بثة اربعة كل جسم مقسم ابد وكل مقسم  
فله جزء وكل له جزء فهو محتاج الى جزء وجزءه غير وكل جسم محتاج الى غيره وكل  
محتاج الى غيره من لذاته وكل جسم من لذاته كل جسم فان وجوده لا يدعي  
ماهيته وكل ما كان كذلك فانه من لذاته اجماعا هيته مقولة على كثير من العباد  
وكما كان كذلك يكون واجبا لذاته والصغرى حجة ولا كبرى غير هنة باسائي  
ذكر في وحدة واجب الوجود كل جسم مركب من الهيولى والصور وكل ما كان كذلك  
من مقتضى اليها وكل ما كان كذلك فهو من ثم قد عرفت احتياج كل واحد من الهيولى  
والصورة الى الآخر وكل ما كان كذلك فهو من فالحجم من كليته وجزءه كل جسم  
فانه لا بد وان يوجد جسم آخر يوايه اقله تمام ماهيته حتى يكون ذلك الجسم  
مقتضاها اختصاص او في مجموعيته حتى يكون مقتضاها انواع فان كان  
الاول كان ملكنا لما عرفت ان النوع مع وجوده اختصاص كثير فان الشخص  
كل واحد منهما معلول بسبب تفضيل وان كان الثاني كان كل واحد منهما مركبا  
من الجنس والفضل وكل مركب محتاج وممكن وكل جسم ممكن كل جسم في جهة  
كأما وكل ما كان كذلك كان حاصلا في الجهة كما وكل ما كان كذلك كان متوقفا  
على وجوده على وجود غيره وكل ما كان كذلك كان ملكنا فثبت بهذه الوجوه التي مر

تقرّب بعضها ويبقى تقرّب الباقي فيما بعد إن كل جسم ممكن وقد عرفت أن كل  
ممكن فإن كلا الطرفين بالنسبة اليه على التوابع وعرفت أن كل ما كان كذلك فله  
مؤثر فكل جسم فله مؤثر وطا كان مؤثرا في كل جسم لم يكن جسيما أو لئلا يتوقفا مؤثرا  
في نفسه واجساميا ولا لزوم الدور فتثبت أن للعالم مبدأ غير جسيم ولا اجسامي  
الاستدلال بان كان للصفات وتقريره أن الاجسام مشتركة في الجسمانية  
وتباينها في الصفات والصفات فاختصاص كل واحد منها بما يختص به إيمان  
يكون لا لا غير فيكون الممكن واقعا ليس بنبي وإما لا غير وهو أن الملك للأجسام  
وهو محال ولا لزوم من الاستدلال في الجسمانية الاستدلال في كل تلك الأمور أو متغيرا  
لها وهو إيمان أن يكون محالاً فيهما وهو محال لأنه إن كان لهما لها فإما أن كان  
لزمه الجسمانية معاد الاستدلال فإن كان لهما كان الكلام فيه كاللهم في الأول  
فإن لم الدور أو التعلق أو الاشتراك المذكور وأن لم يكن لهما لم يكن الخاص  
بشيء لهما وإما أن يكون محالاً فيهما وهو محال على ما عرفت من استحالة حلول الجسمانية  
في محال وإما أن يكون محالاً فيهما وإلا فلهما وهو أن كان جسيما أو مختصا به  
بالمحالة والمحلية عاد القسم وإن لم يكن كذلك فيجوز إيمان أن يكون بعض الأجسام  
لوي يقبول ذلك الأمر عن ذلك المؤثر للمفارقة فيعود القسم في ذلك الأولوية  
وإيمان أن يكون محالاً فيكون ذلك للمفارقة جسيما وإلا لم يكن اختصاص بعض  
تلك الأجسام يقبول ذلك الأمر عن ذلك للمفارقة فيكون من غير ما عرفت من استحالة  
الافتراق فتثبت إقفال الأجسام في صفاتها إلى القابل المختار في الاستدلال  
بحدوث الأجسام وهو أن كل جسم محدث وكل حدث فله مؤثر والصغرى  
سأبقى بناها والكبرى تارة تجعل تامة وتارة استدلالية وهو أن كل محدث  
ممكن وكل ممكن له مؤثر إما الصغرى فلا أن كل محدث حقيقة تامة للوجود وإلا لما



فلم يكن  
الواجب ملكا  
ملا شفا

العلة ان الموشح بوجوده مع الارش ثم ذلك الموشح ان كان علمنا انقر الى موشح  
اخر فاما ان ينسلك ولما ان يبدو وما حال ان لو ينسلك الى وجوده واجبا لوجوده  
لذا انه وهو المطلوب **فان قيل** في كل وجوده ثلثة حقيقته  
من حيث هي ان لم يكن فيها قول العدم استحالة العدم عليها وان كان وهي  
ايضا قابلة للوجود وهي قابلة لها فهي ممكنة منقطة الى الموشح هذا لخطف  
كل عدم بعدا لوجوده متعده في كل متعده ممكن وكل ممكن فله سبب وكل عدم بعد  
الوجود له سبب وكل ما يقع عليه العدم فانه يتوقف وجوده على عدم سببه  
وكل ما يتوقف على غيره ممكن وكل ما يقع عليه العدم فهو ممكن **فان قيل** اذ قلنا واجب  
الوجود حقيقته نفس وجوده قلنا الوجود لا يقبل العدم ان القابل حاصل مع  
المقبول والوجود لا يقع مع العدم فالوجود لا يقبل العدم فالاحقيقة له سوى  
الوجود اولى ان لا يقبل العدم **فان قيل** في الحقيقة ما يقع عليه العدم  
ان المتساويان في الحقيقة متساويان في لوانهما فلو تساوى حقيقته حقيقة ممكنة  
لزم استواء كليهما في الوجود والامكان فيكون كل واحد منهما ممكنا واجبا معا **فان قيل**  
**قوله** وجوده اما ان يكون نفس حقيقته او لا يكون فان كان  
الاول كان قول الوجود عليه وعلى الممكنات بالاشتراك والاثبات حقيقته متساوي  
اما الحقيقة من الممكنات او لوجودها وذلك على ما بيناه محال ولهذا عرفنا ساد  
من هب الشيخ من ان الوجود الواجب والممكن واحد مع انه ليس لواجب الوجود  
حقيقة سوى ذلك الوجود وان كان الثاني قلنا ان يكون وجوده مساويا  
لوجود سائر الممكنات او لا يكون ولا استبعاد في الاول لا يدل على فصل لصحة اشتراك  
الحقائق المختلفة في اللوازم وتحقيق الحق فيه قد مر في باب الوجود **فان قيل**  
**سبب وجوده** لو قد نادى ان واجب الوجود وهي متساوية

فان قيل  
الواجب ملكا  
ملا شفا

فهو مشترك في الوجوب ومتباينة في الموقوفات وما به الاشتراك غير ما  
به الامتياز فوجوب كل واحد منهما مغاير لخصيصة لكنه محال من وجهين  
أما ان يكون بينهما لا غير محال من الموقوفات فان كان الثاني لم يكن للوجوب  
مقتضا لذلك التعيين والعكس فانضمام أحدهما إلى الآخر يستدعي سببا غير حيا  
فيكون كل واحد منهما محتاجا في وجوده ونقصه إلى سبب خارجي فكون الأول  
مكتنا هذا لخلف وان كان الأول فان كان ذلك استلزام الحقيقة بينهما عاكسا  
وان كان فاما ان يكون التعيين علة للوجوب بالذات هذا لخلف على ما مر  
او بالعكس فينبغي انهما يتحقق الوجوب بالذات تحقق ذلك التعيين وكل واحد واجب  
لذاته فهو ذلك المعنى الخزان ان لم يكونا واجبين كان جريا للواجب غير  
واجب والاشي مفقرا إلى جزمه والمفقر إلى غير الواجب لو كان لا يكون واجبا  
فالواجب ان واجب هذا خالفه وان كان واجبين فاما مشتركان في الوجوب  
ومتباينين في التعيين فكل واحد من ذلك الجزئين مركب من جزئين آخرين ثم الكلام  
فيهما كاللزام في الاول فيقتضي ان كل واحد من الاشياء الواجبة لذاتها عزلا  
غير متناهية وهو محال وينبغي تحته والخلف لان المركب لا بد فيه من البسيط  
وكل واحد من تلك البسائط ان كان واجبا كان مشترك في الوجوب  
فما زاد عنه بالمهوية فيكون مركبا فيكون البسيط مركبا هذا لخلف وان لم يكن  
واجبا كان جريا للواجب غير واجب هذا لخلف  
انه يلزم من اشتراك الاشياء في الوجوب وامتنان بعضها عن بعض بالتعيين  
وقوع التركيب في كل واحد منها ولم يكونا ان يكون الوجوب بمعنى سلبا او محذورا  
تلك الاشياء متباينة لتمام خصائصها ومشتراك في وصف سلبا وهو الوجوب  
وحاصل هذا السؤال ان الاشتراك في الوجوب مشترك في وصف سلبا

وإن الأشهر أن في الوصف التالي لا يقضي الكثرة الماهية وتقر بهذين  
المقامين قد مر ولن سلب أن الوجوب لا يثبت لكن لا نسلم أن التعيين  
لا يثبت وقد مر في غير هذا ونحن سلمنا ذلك فلم لا يجوز أن يثبتها من غير  
أن يكون أحدهما حالة للأخر أو معلول له كما مر في غير باب يتعلق بالهوى بالصورة  
ولن سلمنا أنه لا بد من ذلك فلم لا يجوز أن يكون الوجوب معلولاً والذي  
له حقيقة على استناده معانض بوجهين الوجوب إما من الوجوب بالذات  
أو بالغير فإن القدر المشترك أن كان مستقلاً وجب أن يكون الوجوب بالغير  
مستقلاً فلا يكون الوجوب بالغير زوجاً بالغير هذا خلف وإن لم يكن مستقلاً  
استحال كون الوجوب مستقلاً لتحقيقه فيه سكون الشيء واجب الوجود لذاته  
كيفية لذلك الوجود ونعت الشيء تناقضه فالوجوب يتناقض عن الوجود  
والتناقض إن لم يوجد في شيء **فإن قلت** قد ذهب إلى أن كل حقيقة  
مركبة سواء كانت الإجزاء حتمية أو اعتبارية أو عقلية محتاجة إلى جزئها  
وجزئها غيرهما وكل مركبة محتاجة إلى الغير فيكون مكانها وكل ليس يمكن ليس مركبة  
**الذات** إنما دللت على أنها تملك كذا المقطع للمحتاج فلم لا  
يجوز أن يكون ذلك الشيء مركباً من أجزاء كل واحد منها واجب لذاته وذلك لما  
فإن كان المركبة مضمناً إلى الأجزاء لكنه لو وجب إجزاءه يكون غنياً عن السبب  
المفصل **فإن قلت** إن كان الواجب لذاته من تلك الأجزاء ليس إلا  
الواحد فذلك الواحد أن كان مركباً عادلاً للام فيه والأجزاء واجب وإحدى  
الجزءات في معلولات وهو المطلوب وإن كان الواجب أكثر من واحد كان واجب  
للوجود لذاته مقولاً على كثيرين هذا خلف ونحن سلمنا أنه لا خلاف فيه  
لكن تلك الإجزاء أن لم يكن بينهما طائفة كان كل واحد منهما مستقلاً بنفسه و

غنيا عن غيره فلا يكون إجماعه لشيء واحد وإن كان منها طائفة كان للمفوض علة  
للمفوض والمعلوم ممكن ولا يكون الإجماع باسرها واجبة وقد فرض كذلك هذا  
خلف **الوجه المذكور** أنه لا شيء من الجيم بواجب  
الوجود لذاته دالة على عكسها وبينا أن الذي ذكره الفقهاء العالم إلى الصانع  
هو بعينه ذلك على أن ذلك الصانع ليس بجم **الوجه**  
يقان بالاشتراك على معان أربعة. **الوجود** العيني عن المحل **وواجب الوجود**  
هو هذا اللفظ **المأهية** التي هي **ووجود** الأعيان كان لا في موضع وهذا  
لأننا بينا ذلك ما وجوده غير حقيقته وقد عرفت الاختلاف في ذلك وهذه المسئلة  
فرض عليه **ج** القابل للصفة والحكماء القبول على أن لا يتحقق أن تلك الصفات  
إن كانت واجبة الوجود لذاتها كان واجب الوجود أكثر من واحد وإن الصفة  
لحققة إلى الموصوف وإشياء من الواجب بذاته مفسدة وإن كانت ممكنة كانت  
معلولات لذاته لأن واجب الوجود واحد فيجب أن يكون الواحد قابلا وفاقلا معا  
وغير محال **وإقار** **ك** **أن القول** لم يجوز أن تكون الصفات  
واجبة لذاتها قوله **واجب الوجود** ليس أكثر من الواحد فلما أمر بالامتناع  
قوله **للمصفة** من أجله إلى الموصوف قلنا باطل بالصحة عندكم فاتها صفة الهوي  
ومع ذلك فهي غير محتاجة إليها لأن الهوي هي المحتاجة إليها عندكم فلما احتاجت  
معي إلى الهوي لم أزم للدور ولمن سلمت القامكة لكن لا سلم الاحتالة كون  
الشيء الواحد قابلا وفاقلا معا **والم** **س** **السلامة** هذه الدلالة لكنكم لم تذهب  
تقبلها وتؤيد منها ثلاثة أوجه **هـ** عندكم أن الله تعالى عالم بجميع الكليات والعلم  
عندكم عبارة عن صورة مساوية للمعلوم في العالم فأذن هو عالمهايات  
حاصلة ذات الله تعالى وهي ليست لنفسه ذات الله تعالى محاللة لآثارها هي

ل  
والفوق

ويتبدى ان يكون مساوية لبعضها لكنها مستحيل ان تكون مساوية لبعضها  
 والاكابر مخالفة لنفسها فاذن تلك الصور مخالفة لمخالفة لذات الله تعالى  
 من جهة فيها فكون ذلك مخالفا للصفات عندكم الاضافات اعراض وجوه  
 في الخارج فكون البارئ تعالى علة لبعضه وقبلة لومعه او بعض صفات وجوده  
 في الخارج فكون ذلك مخالفا للصفات **تعتبر واجب الوجود** **تعتبر** واجب الوجود  
 كونه واجب الوجود والا كان فهم واجب الوجود فاما ذلك الواجب الوجود  
 لكن الثاني باطل فان العلم بوجوه الثاني ضروري والعلوم بوجوه الأول  
 استدلال في ذلك ان الله تعالى ان يكون صفة الاستحالة ان يكون تعتبر الشيء موجودا  
 شيئا عنه والموجود هو ذلك الوجوب فاما القابل والفاعل واجب الوجود  
 ما يكون مورد للصفات المتعاقبة والاحتياج على امتناع كون واجب الوجود  
 كذلك بان كل صفة تغرض فاما ان تكفي ذات واجب الوجود في شئها او غيرها  
 او لا تكفي فيها فان كان الاول لازم دوام وجودها او عدمها بدوام ذاته تعالى  
 يكون الغير محال وان كان الثاني فتوقف وجود تلك الصفة او عدمها على وجود  
 شئ خارجي او عدمه وتوقف ذات واجب الوجود على وجود تلك الصفة او عدمها  
 فالتوقف على المتوقف متوقف فذات واجب الوجود متوقفة على تحققها على غيرها  
 وكل ما كان كذلك فهو ممكن والظاهر **كله** **لكنه** يقول لانواع في صدور  
 المعجزات عن الواجب لذاته وان كان بواسطة فلم يجوز ان يكون ذاته علة  
 لحدوث صفة له بشرط حدوث تلك المعجزات والافلاسفة قد قالوا ان الله تعالى  
 حيث اشعره انه ان الاضافات عندكم موجودات خارجية فلا بد ان يتبين  
 تحت البارئ سبحانه وتعالى ان حادث يحدث اضافة حالته ذاته تعالى  
**لانه** لا يقع عليه ان يحل في شئ واجب ذلك وفناء الثاني بترك





نحو

العلماني

علا جلا

عليه من ضرورة شأنيهم للعلماء في العالم وان سئل انه فلا سكر اسما الله  
انما خذاته مع بالصفاء من علمهم اجمع ضرور الاشارة لما قلناه في  
تأملات كالحال لو ثبت بالذات ان الله استبانته وقوم الكثرة في كل الله وانشاء في  
صفا غفلا وحديث السمع والوقت قد قضا كما قال الله في غفلاته وحديث السمع  
من سكر علمه بالكتاب والسكر علمه بما هو ثواب الوجهة تلتك بوعظ النوريات  
لتعقب حاتم بنعته حاتم الى حاتم فاقدم حاتم بستان رست طيعة ان زيدا  
الذالك في النار فخر بقلعة كونه فيها فبعد من رضى عندها ان في النار يعلم  
كل ان جلا وقد برصه لكنه كان يفرح كدستاراً واثبات ضار حاتم وهو  
فخر العترة وان لم يبق ما الغر الطاهر <sup>١</sup> لم الجوز لب فقال العلم  
بان التي سترجد هو يعينهم بوجهه اذا اوجبه على هذا القيد في الغر  
سأ العلم <sup>٢</sup> هذا ما طرأ من ثلثة اوجه لو كان كذا  
لك ان لا عي اقل علم ان سائر فعل اليد وقت الضيق واستمر عائد الى حصول  
هذا الوقت ودخل زيدا النار وبعث ان يعلم ان الله قد دخله وان لم يعلم  
مخبر في ذلك الوقت لكن ان الله ظاهر الضاد لانه ما لم يعلم ان ذاك الوقت  
مخبر لا يمكنه ان يربط دخل النار <sup>٣</sup> ائنه في فعل ان خلق العالم من عاين  
انه سبحانه فلو فرض انه كان يعلم ان الله خلقه كان ذلك عملاً فان الله اعلم  
بانه سبحانه بعد ذلك والعلم بانه خلقه ان لو فرض حصول كل واحد من  
مخبر الاخرين اعني ان الله قد اذات هذه الاعمال مخبرين في نفسها  
فكيف يمكن جعل احد انفس الاخر <sup>٤</sup> العلم بان التي سترجد غير متوقفة كونه  
على طر حضم كماله في ان كذا سائفة واعلم بان التي موجد سترقف على حضم  
وان كان كل واحد منهما مستوفى بما فيه الاخر ويجب ان يفرجه بستان في ان

الثاني من وجهين ما مر من ان واجب الوجود واجب الوجود من جميع جهات  
 العلم الذي نال اشياء ان يكون قد بدأ بالحدوث فان كان الاول لم يعلم القديم  
 وان كان الثاني فذلك الحادث لم يكن مسبوقا بغيره كان الله تعالى قبل ذلك  
 جاهلا وان كان مسبوقا بغيره لم يكن حادثا لا اول لها وكل هذه الاقسام متكررة  
 في كل الاقسام جارية وهو بالجملة فلو كان الباري تعالى مدبرها لم يكن له ان  
 يمتد بها فساد الثاني بذلك عفا المقدم العلم بان الله تعالى لا يمتد بها  
 تابع لمصولة ذلك الشيء او لاصوله فلو كان الباري عالما بجهة الاشياء لكان  
 ذلك العلم ان كان تمام ذاته او جزا منها لم يمتد لذاته او عين هذا الخلف  
 وان كان صفة زائدة عليها كان لغيره مدخل في تكليف ذاته وهو محال  
 او لان العلم بحالة الإضافية وتغير الإضافات خارج عن الله تعالى اما  
 الاول فقد قد للنساعلية فيما مضى ورات لفكها لاعتقوا بان الله تعالى عالم بالماضي  
 فعلم بها ان كان نفس ذاته فهو محال لان علمه بالاشياء او لضافته لذاته اليها  
 ولضافته الشيء الى غيره متاخر عنه والمتاخر عن الشيء غير الشيء فاما ان يكون  
 متوقفا على حاله ذاته وهو ايضا محال لالذات ذاته قابلة وقابلة متعاقلة  
 لا انها مجرد إضافات ثم حب لنا الايمان اننا انما نكون في مقام التواليف  
 المطالبة والاشياء الثاني فلا تارة موجودة مع كل حادث وتلك المعية حادثة  
 وذاتة في التعلق عن هذه المعيات وهي غير منفكة عن هذا النوع من الحوادث  
 وما مر في كتاب النفس ان المذكر لجميع الجزئيات ليس الا النفس  
 التي هي عند مدركة مجردة **وهذه** ان علم الله تعالى بالاشياء او لضافته  
 خارجة عن ذاته قوله يلزم ان يكون لغيره مدخل في تكليف ذاته متوقف  
 بشأنه الإضافات لا سيما المبدئية **ومنها** من علم كونه تعالى

الذي يخرج وجانبه بالضرورة

عالمًا بالجزئيات لكنه نعم الله تعالى لما يعلمها قبل حدوثها على كل ما مثلاً  
كان في الأول عالمًا بحقيقة كبره والتمتداد والابتنان وان هذه الحقائق  
شدت خلقه الوجود ثم الله تعالى يعلمها عند حدوثها على جزئياتها واجزاء حقول  
عليه بوجهين - لو كان عالمًا في الأول بات إحدى الاشياء فتجد واقعها الوجود  
لحان وجوده على الله انه سيوجد واجباً وعدمه على الله انه لا يوجد واجباً  
لان عدمه يقتضي الى انقلاب علم الله تعالى في الجملة الماهية والجهل على الله تعالى  
والانقلاب للشيء في الماهية ايضا على الماهية والمفوض الى الحال على نعم معلوم الله تعالى  
موجوده واجب لانه لا خروج عن طريق المقبض وذلك يقتضي ان لا يكون  
الانسان مخيراً بين الفعل والترك لانه لا خيرة بين الواجب والحال يعلم الله  
في الاول بالجزئيات تعالى العلم حالة اضافية وجوده الاضافات متوترة  
على وجود المتصايفين فالعلم بالشيء لا يحصل الا عند حصوله للمعلوم ~~في~~  
عن الأول بالتمام للجزئيات ~~في~~ بالقض بغير الاشياء قبل حدوثها  
وهذه ~~من~~ من علم كونه تعالى عالمًا بالجزئيات قبل دخولها في الوجود لكنه  
منع من كونه عالمًا بجميع المعلومات لوجوه ثلاثة فالعلم بجميع المعلومات ومن جملة  
المعلومات كونه عالمًا بها وكونه عالمًا بكونها فيلزم ان يترتب هذه العلوم  
الى غير النهاية لكن كبرية اجرة من الحاجة الى المرتبة التي قبلها فكانت هناك  
على المعلومات غير متناهية وان هذه المراتب حاصلة على كل واحد  
من المعلومات فيلزم ان يكون له علوم غير متناهية غير ضامة لكونه تعالى على كل واحد  
من تلك العلوم علوم اخرى متناهية طولا وكل ذلك لا يلائم حقيقة العلم بل هو اعم  
متناهية وفلك غير معقول لا يقتضي العلم بالعلم بالشيء فيفسد العلم بذلك الشيء  
لانا نقول العلم مغاير للمعلوم ولان نسبة الى الشيء تغاير للنسبة الى

غيره فالعلم بالمعلوم مغاير للعلم بالعلم والمعلوم واذا اذ الاستحضار اهذه  
المراتب الذهن علمنا بالضرورة تغايرها **ما لا نهاية له** لا يخرج منه شيء  
وما لا يخرج منه شيء لا يتغير عن غيره والا كان ذلك الغير خارجا عنه فالانهاية له  
لا يتغير عن غيره وكل معلوم متميز عن غيره فالانهاية له غير معلوم **العلم بالانهاية**  
لا يستدعي اما وجود علم غير متناهية او وجود تعلقات غير متناهية وكل  
ذلك محال لان كل علم حاصل فهو ما شفع او وتر في القدير فهو متناه **وهو**  
عن الاول ان اللام فاذا ذكرته وجود علم ومعلولات لا آخر لها ولم ينت بالذليل  
استلزمه اما المتعدي عليك ومعلولات الاول لها وذلك غير لازم ها هنا **وهو**  
ان العلم بالشيء لا يتوقف على اثنين من غير ان الحكم بالغير على الشيء مسبوق بتصور  
ذلك الشيء فلو وقفنا تصويبه على اثنين عن غير علم الدولة **وهو** شاذ حديث  
الشفع والوتر قد مر في المعصية كونه في عالمنا فانرى من آثارها حكمه في افعاله  
واليد يده شاهدة بان كل من كان فعلة كذلك وجب ان يكون عالما وفيه  
سؤال **لماذا صعب** وهو انه لا يجوز ان يكون واجب الوجود للمتعلم واجب لذاته  
وجودا لعالمنا قادر لذاته وهذا الموجود هو الذي صدق عنه العالم **العلم**  
الذي تعالى وجوا **وهو** ان ذلك اعتراف باشياء مبدية عالم للعالم والاول **حتمك**  
الذي ذكرته غير ثابت فوجب الاعراض عن المشرك فيه والاقتران بالمعلوم  
**جواب** في قوله **العلم** قالت الفلاسفة الجوز ان يكون صدور المكنة  
عن الدار في جعل تصد منه الى ايجادها لان واجب الوجود يتيك ان كثر  
طالبا للشي من الكمالات وكل من كان كذلك استحال ان يكون مزيدا لبيان الاول  
انه لو طلب كما لا لكان ذلك المطلوب اما ان يكون حاصل الاضة فيزيد يكون  
الطلب الحاصل وهو محال او غير حاصل وموافقا ان يكون ممتنع المحصول وهو محال

لا تطلب المتع لا تحقق إلا لما جاز لك الاستماع أو ممكن الحصول فتقدير حصوله  
بحال الغيبة وهو محال على الله تعالى أن الثاني إن كل من قصد إلى إيجاد شيء  
فما إن يكون ذلك الإيجاد أولى له من أن لا يوجد فحينئذ يكون ذلك الإيجاد سببا  
لحصول ذلك الأولوية وحدوثها عند اختلافها لا يكون حينئذ لا يكون مرتباً ولا لازم  
ترجح أحد طرفي الممكن على الآخر للرجح وهو محال لا يقتضيه إلا أنه إما يقصد إلى ذلك  
الفعل طلباً للحصول الكمال لغيره وهذا هو الإحسان لا فائض له في حصول الكمال  
لغيره وعدم تحصيله له إن كان بالنية إليه سرراً فيعود المحالون أن ذلك ترجح  
أحد طرفي الممكن على الآخر وإن كانا لا يتواءمان في حصول الكمال لغير سبب الحصول  
الكمال وحيد يعود المحالون في الأول إلى المعنى بكونه نوع مرتباً وهو كونه عالمياً  
بصدده عنه مع كونه ذلك التصاريف غير متناهية ولا يمتنع من شرط المراد كونه بحيث  
يصح أن لا يريد لو جهين ما يتصل منه تعالى أن لا يريد ما علم أنه يوجد لو يريد ما علم أنه  
لا يوجد لا ضرورة المحالين العالم به محال **فصل في أبواب العوض عند القائلين**  
بوجودها يفتقر إما إلى الجمال أو إلى جهة المحالين على الله تعالى فيكون حال القولون أن  
ولاجئين وثبت أن كون ذلك بحيث يتصور أن لا يريد الله المعين لا يندرج في  
كونه مرتباً **فصل في أصول الكلام ما عدا أن القادر لكنه ترجع إلى أحد**  
**مقدورين على الآخر المخرج** **فصل في المقادير** **فصل في المقادير** **فصل في المقادير**  
من حيث هو هو من بوترقاة ولا بوترقوى أو يتصل عليه ذلك من حيث هو  
هو فالأول القادر والثاني الموجه فقوله لو كان لا يرى نوع موجباً  
لأن العالم قديماً لكن العالم حادث على ما ساق فهو تعالى ليس بتوجب **فصل في**  
**الفلاسفة القادر لا يفعل قادراً إلا على ما لا بد من تحقق ذلك الأمر أو كتحقق**  
**يكون القادر قادراً عليه فالمقدور ساقط عن كون القادر قادراً عليه فلو كان**

تحققه بالقدار لزم الدور **ثُمَّ** قال لو لموجب أيضا قادر ان القادر  
هو الذي لو شاء ان لا يفعل لا يفعل لكن ليس من شرط صدق هذه الوضعية  
صدق قولنا انه شاء ان لا يفعل ولا يفعل الا صدق الشئنة لا يتوقف على  
صدق محالته لان القادر محال توقو لا وقاي عن الفعل قادر على الفعل لا  
لان شاء ان لا يفعل ولا يفعل فان ذلك لا يصدق مع صدق انه شاء الفعل ولا  
فعل بل لانه محتمل لو شاء ان لا يفعل لما فعل والبارئ مع وان لم يستحال في حقيقة شئنة  
ان لا يفعل لكنه يصدق عليه انه لو شاء ان لا يفعل لم يفعل فلا وجه كان قادرا  
عن الاول القطع بعلمنا بما يجوز **ثُمَّ** قال لو لموجب  
لفظي **ثُمَّ** قال نعم ان كان بآية كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود  
حتى يكون واقع على الوجه الاخر والاكمل فيثبت لثبوت ذلك النظام مع ذلك  
العلم هو العناية والفاعلون يكونون مع محتمل ان خلقه الخلق في الوجه  
الا نتم لم هو العناية **ثُمَّ** قال نعم ان علمه بالاشياء فغنى  
الى علة لوجود الاشياء **ثُمَّ** اعلم ان العلم بالشيء حال وجوده وبعدمه حال عدمه  
يستحيل ان يكون علة لوجود الشيء وبعدمه ان العلم تابع للمعلوم فلما كان للمعلوم  
تابع العلم لزم الدور بل العلم بالماهيات في الوجه الثاني هو العلم الفعلي لانه لو  
علم القادر بالماهيات لاستحال ان يريد بها فيستحيل ان يوجد **ثُمَّ** قال نعم  
هو علمه المعقول عند ذاته مع الوجود الذي ليس بمحتمل ولا ممكن ولا مستحسن  
ولا محتمل في شيء ولا محتمل لشيء ولا تسبب لجميع الممكنات وعالم بالمعارف قادر على كل  
الممكنات الى غير ذلك من الصفات وكل ذلك تعريف للملك الحقيقة بلوازمها وقد  
عرفت في المنطق ان لزام الماهية الاتقفا من حيث هي فان اتعرف حقيقة  
الله تعالى حقيقة الله تعالى لو كانت معلومة كانت لكان ان يكون معلومة اضطراراً

وهو باطل بالضرورة اولكتافا وهو باطل لما يشلغ المنطق ان الكتاف الله تعالى  
ولا يشا بقدر ان تعرف حقيقته فلا تعرف الذات المعينة من حيث هي وان  
للمعلوم عندنا انه ذلك واجبة من صفة بالصفات المذكورة وهذا القدر  
يمكن ان يكون مقولا كثيرا على سبيل البدل والشخص الواحد من حيث هو هو  
لا يكون كذلك فاذن هو من حيث هو هو غير معلوم ولعل اختلافه انه في  
هل يصح ان يرى ام لا مع الاتفاق على ان الزيادة المشتملة على المقابلة يرجع الى  
ذلك **فصل في** قالوا الا ان كان الشاغل المذكور كالمطلوب المحبة  
بالاستقار ان شاء وكما كان هذا للاتباع في كان المتباعد في لكن البارز  
تعالى يبدل باقوى الادراكات وهو علمه الشام الكمال المذكور وهو ذلك الواجب  
فوجب ان يكون محبا لذاته ولما تله هذه المحبة **فصل في**  
فالواصفات لله تعالى اما سلبية كقولنا ليس بموجود بحجم ولا جبر ولا عرض ولا حال  
ولا محل او اضافية كقولنا عبيدا وفعال او مركبا منها كالاول فانه الذي لا يكون  
مستوفيا بعينه ويكون سابقا عليه والمزيد فانه الذي يكون علما بما يصعد  
عنه ولا يكون الصارزا منها فيا في عملاته كونهما قالا ومعتق السبق لا يعبأ  
عن سلب الماكة وهو من العجائب انهم يجعلون العلم عبارة عن حصول صحة  
في العالم مساوية للمعلوم فكيف جعلوه الآن عبارة عن سلب الماكة **فصل في**  
الاسم اما يوضع للمعلوم ويستعمل مع العالم بذلك الموضوع و  
اذ لنا التعرف حقيقته ولا نعيه لم يكن له عندنا اسم ام لا ولذلك قالوا القدر  
لا اسم له تعالى فان كل واحد من الاسماء التي نعملها يمكن ان يكون مقولا  
مقولا كثيرا على سبيل الجمع او على سبيل البدل وكل ما كان كذلك لا يكون تمام  
تلك الدقة المعينة لان المقدار المشترك بينه وبين غيره ليس تمام هو تميزا

يتمتع



كان هو غيره فاذن كل ما دلّت هذه الأسماء فليس هو هو فاذن ليس له  
من حيث هو اسم ثم نقول ليس كل شيء إلهًا إن يدلّ عليه إلهي ما يجوز  
دخوله فيه أو لا يكون خارجًا عنه إلهًا الأوّل وقد عرفت قوانينه وإلهًا  
الثاني فهو حق الله تعالى وإلهًا الثالث وهو إلهًا إن يكون صفة سلبية  
أو إضافية أو حقيقية أو سلبية مع إضافية أو مع حقيقية أو إضافية مع  
حقيقية أو سلبية مع إضافية مع حقيقية والحكمة أو الفكر والصفة الحقيقية  
بسيطة ومركبة وقد عرفت الكلام فيه والبرهان خلاصة فاعبرها بنفسك

وفيه دباحث في كيفية صدور الفعل عنه والواجب ما عرفت  
إثبات العقول التي الصلابة الأولى عنه ثم عقل محض ثم قالوا للصار الأول  
إلهًا إن يصدر عنه أكثر من واحد ولا يصدر فإن كان الثاني كان الصلابة  
من ذلك الصلابة أيضًا واحدًا وإلى إلهًا في الأول وذلك يقتضي أن  
لا يوجد موجودان إلا في سلسلة العلوية والمعلوية وهو محال بالضرورة فتعين  
الأوّل وقد عرفت أن السلسلة لا يصدر عنه إلا السلسلة فلا يصدر عن الصلابة  
الأولى أكثر من الواحد بل يمكن الصلابة الأولى أن يتقابل مركبات إلهًا إلهًا  
إن يكون ذلك التركيب له من ذاته أو من البارئ تعالى أو بعضه من ذاته وبعضه  
من البارئ تعالى فاذن إلهًا من ذاته إلى ما له من البارئ حصلت ذاته كثر  
والأوّل باطل لأن ذاته إن كانت بسيطة استحالة أن يكون مثله للكثرة  
إذا كانت مركبة استحالة أن يكون صادرًا عن الأول تعالى وكذلك الثاني أيضًا فبقي  
الثالث ثم الذي له من ذاته الإلهاني والذي له من البارئ الموجود الصلابة  
الأوّل إلهًا إن وجوده لا يجرى من علة بغير الاعتبارات لمعلولين قد

عرفت ان لكل فلك محدوده هو عقل محض والعقل اشرف من الجبر والاشرف  
يتبع الاشرف واشرف الجنتين المذكورتين العقل هو الوجود فلا جرم كان وجود  
العقل الاول علة لعقل آخر فلا يمانه علة للفلك الا انتهى ويتطاول الترتيب يصدق  
عن كل عقل عقل وفلك الى ان يصل الى العقل للفعال الذي هو مدبر عالم الكون  
والفساد واعلم انهم قاروا بمخلوقات امكن العقل الاول ووجوه علة للفلك  
وعقل وقارة يقولون عقلة الامانة ولو جرم علة للفلك وعقل وانما فقد  
يحتلون كثر العقل الاول من ثلثة اوجه امكنه ووجوه يلحق لهم اسناد  
جرم الفلك ونفسه وعقله اليه وقد يحتلون بها اربعة امكنه ووجوه  
في جوده بغيره وعلة بذلك الغير **فان** ان كل ذلك خيط وبيان من نفع  
لوجه الامكان لم يحكى وراى من الاشهاد العينية بعلة للوجود  
الامكان في الملكات متساو وكذا الوجود والمتساويان حللها واحد  
فلو صلح امكن لعلية الفلك الاعظم يصلح لذلك كل امكن ولزم التسلسل  
بل يصلح امكنه لذلك لكن امكنه ازم لماهيته ومق كان ازم لماهيته  
علة لشي كان ذلك لشي واجب التمام بتمام اللذات فالفلك الا انتهى وجود  
معلول امكنه اللذات لماهيته فهو في وجوده غني عن الغير فهو واجب الوجود  
لذاته امكن هذا خلف **فان** امكن العقل الاول ان كان عديدا استحال  
ان يكون للفلك الموجود وان كان وجوديا فاما ان يكون واجبا لذاته  
فيكون المفقر الى المكن لذاته واجبا لذاته هذا خلف واما ان يكون مكن  
فاما ان تكون له علة فحينئذ يكون المكن لذاته غنيا عن المكن هذا خلف  
فاما الوجود فانه استدباب اثبات الصانع وان كان له علة فعلة اما  
ماهيته المكن فيكون لشي قبل وجوده علة لوجوده في آخر وهو محال ولا تغد

ووجوه

لذاته

علينا اثبات وجود الواجب او واجب الوجود فقد صدق عنه وجود العقل  
 الاول ووجود إمكانه فقد صدق عنه أكثر من الواحد وهو سبيل قاعدة  
 هذه المقالة **في** نحن نقول وجود العقل الاول وإمكانه علة للعقل  
 أو عقلك بل علة لوجوده وعقله لا إنا نه علة لوجود عقله وذلك  
 عقله لا إنا نه ووجوده لن كان نفس وجوده وإمكانه عاقل الحوادث وإن كان  
 مغاير لما فالأدلة لما من علة والكلام فيه كاللهم في الاول **القول** ليس هو وجوده بل  
 لأنه مركب من القوى والصور النفسية والقوى العقلية والنفس الإنسانية والنفس  
 الناطقة والعقل المغارق والجسم العقل من كل مقولة من الأعراض نوع أو أنواع  
 من الشكل والايضاح ويفعل ويفعل فأد الاستدنا هذه الأشياء إلى محتمل أو  
 ثلاثة أو أربعة فقد استدلنا إلى الحقيقة الواحدة أكثر من الواحد وهو محتمل العقل  
 العقل مع بساطته عليه تلحق الحوادث التي في هذا العالم على اختلاف أجناسها و  
 أنواعها والواجب لكم عنه إلا أن نقول القاتل عنه هو الوجود وهو واحد ثم  
 إن الوجود مختلف باختلاف المستعدادات وأما إذا كان ذلك فلم نقولون بل يرى نوع  
 متبدل زامر واحد وهو الوجود ثم الوجود مختلف لكثير الماهيات ثم إذا وجد الأول  
 صارت حركاتها أسبابا لاختلاف استعداد المواد النفسية فالأجلها اختلفت الحوادث  
 في الجهات والأوقات **و** الذي ذكره من أن الشرف يناسب الشرف كالم خطا  
 ثم ما أقاموا البرهان على أن العقل لا شرف من الجسم كونه العقل يمكن أن لا  
 لغيره إن يقتضي تركيبه ماهيته كان الصادرة الأول كترها وإن لم يقتض التركيب  
 بل جعل ذلك من باب التلويح والإضافات فإن صلح هذا النوع من الكثرة لمبدأية  
 المعلومات الكثيرة وهو حاصل في العلة الأولى فلم يجعلوا العلة الأولى مبدأ للثقة  
 ونسقطون هذه الوسائط من البين وإن لم يصلح لذلك فينبغي أن يصدق قولكم

الضاد الاول بسيطنا فنه قولكم العقل نوع المجرى فان كل واحد من جنس هو  
مرتبة من الجنس والفضل والاختلاف بشرط لا صاندا مادة ومادة العقل الاول  
مرتبة من المجرى المادة والصورة ط لوجوب في إمكان للعقل وجوده ان يكون مثلا  
لذلك وعقل لازم ان امتناع في الافلاك وقد بطل بالجنس وان لم يلزم لم يجب ان يكون  
العقل الاول علة للعقل وفلك بل جاز ان يكون علة لعقل واحد وذلك العقل علة  
لعقل آخر الى ان يصل الى الف او اكثر واقل ثم يصعد بعد ذلك عن اماكن ذلك  
العقل ويوجد ذلك وعقل آخر وحيد بطل فراجع ان علة العقل عند  
الذات **في شرح قولهم في الاسطوانات** انما ذكرنا من مادة  
باقية وهو يختار دليلا اما المادة فعملها العقل الاخر واما الصورة فلا يجوز ان  
يكون صندور حاضرا العقل غير مشروط بشرط حادث والذات بدو له  
بل يجب ان يكون فصلا تها من العقل مشروطا بشرط حادث بان يصير قبول المادة  
لها اول من قبولها الصندور تلك الزيادة في الاستعداد العقل لا بسبب حركة  
شديدة على ما مر في باب الحركة فالحركات التمازجية تفيد الاستعداد للمادة فاذا  
تم الاستعداد فاضر المستعد له هذا هو الحق باصوله وان كانوا يذكرون ذلك  
على وجه اخرى كحكمة **في شرح** لفظ الكلام في ابطال هذه القاعدة قد مر  
في باب العلل والحركات والمشي عندنا هو القول المختار عند ذلك الحاجة  
الى هذه النسخة واحدا القائل بالموجب فاعلم ان الواقع في هذه الظلمات ليس  
الا اعتقاد ان الواحد لا يصعد عن الواحد وقد مر في ضعف ادلة عليه وقوة  
هذه الوجه الدالة على بطلانه في **الاولى** ان يقال قد يعارض هذا  
القول الباطل ان المثلث منها دائمة ومنها حادثة اما الدائمة فكما صار  
عن اباري في واما الحادثة ففي ايضا صالحة عن اباري لكن يتوسطها كات

**الفلكية المضيئة للأشعدادات في المواد العنصرية**

الحجة المشهورة على حدوث الأجسام إن كل جسم يتخلو عن المولد وكل ما يتخلو  
 عن الحادث فهو حادث ببيان الصغرى إن الأجسام يتخلو عن الاجتماع  
 والافتراق وهما حادثان أمّا الأول فمفهومه أن كل متعين فلا بد أن يكون  
 متماثين أو غير متماثين واما الثاني فلأن الاجتماع والافتراق يقع عليهما لعدم  
 وكل ما يقع عليه لعدم استحالة أن يكون قديماً ببيان الأول أن اجتماع الجسم مع  
 غيره لو كان واجبا لكان ذلك للوجوب إمّا لذات الجسم أو للحال فيه أو للحالة أو  
 لما ليس حالاً فيه أو للحالة وبطل هذه الأقسام بما ذكرنا في إثبات الصانع فيبقى  
 أن ذلك ليس بواجب لنا قلنا إن القديم لا يقع عليه لعدم أن القديم إن كان  
 واجبا لذاته استحالة عدمه وإن كان ممكنا لذاته فالموت فيه إمّا أن كان موجبا  
 ومحتثا فان كان موجبا فالله لا يتوقف تأخير عن شرط آخر ويتوقف للموت  
 ذلك للشيطان كان قدب الزم أن لا يعدم تلك العلة أو ذلك الشرط القدر  
 وحيد يكون الكلام عن عذبهما كاللزام في الأول وإما أن يتوقف تأخره على  
 شرط حادث فاما أن يتوقف على حادث معين وهو محال لإمكانه أن يكون  
 اتفاق شرط بالمستوفى لوعط حادث ابتدائية لها وهو محال على ما سبق قلنا  
 كان محتثا ولو كان موصوفا على حادث فهو حادث فثبت أن كل ما يقع عليه لعدم  
 محذوف فثبت أن كل جسم فانه يتخلو عن المولد وقد دللنا في باب الزمان على  
 استحالة حوادث الأول لها وما يتخلو عما لا قبل واجب أن يكون له في الجملة لما قبل  
 وهو المطلوب **والسؤال الثاني** في تقييد الحق بالحدثانية لو كان  
 المورث في العالم أن لما كان العالم أيضا أن لما كان المتقدم حتى في الثاني كذلك  
 والكلام في الشرطية نفياً وإثباتاً ما مر في باب العلة كل حادث فهو مسبوق

بما لا يتطرق ما من في باب الإمكان والمادة لا يسفل عن الجسمية على ما من في باب  
الجهول والجسم ان في الكلام عليه قد مر الوجه والخمسة المذكورة في باب  
الزمان قلت على ان الزمان قديم ثم الزمان مقدّم والحركة فيلزم من قدمه  
قدمها والكلام في قدم الزمان ثم في كون الزمان من لوازم الحركة قد مر على الاستقصاء  
في باب الحركة فهذه هي عنوان الشبهة الفلسفية في مسألة القدم والاستقصاء  
في هذه المسئلة من كونه كتاب نهاية العقول **باب في بيان ان الزمان لا يكون**  
قادرية العبد اما ان تكون الحجة للضيق لولا يكون والثاني هو القول بالغير  
والاول اعمل اما ان يكون صدوقا لحد المقدمين عنها بل ان لا يكون في الاول لا يكون  
والثاني يقتضي ترجيح احد الطرفين الممكن على الآخر المرجح والاول لا يكون اما ان يكون  
ذلك المرجح صادرا عن العبد فيعود اليه المذکور فيه او عن الله تعالى وحده  
لا يخلو اما ان يكون صدوقا لحد الاثر عند حصول ذلك المرجح واجبا او لا يكون  
والثاني محال لان قد خرج من حد التساوي ولم يثبت الى حد الوجوب وقد  
لقد ثبته والاول هو الغير لانه اذا كان صدوقا لحد حصول ذلك المرجح واجبا  
وكان صدوقا للمرجح من قبل الله تعالى فانه تعالى مع فعل ذلك المرجح وجب صدوق  
ذلك الفعل عن العبد حتى لم يفعل السحال صدوقه عنه ولا يصح الغير الا ذلك  
**باب في بيان ان الامر كذا كذا** فما الفاعل في الثواب والعقاب وفي الامر في النفي  
ولا نتخذ من الفاعل ان شئت الفعل فعلنا وان شئت الترك تركنا وما ذكرته  
يدفع ذلك **باب في بيان ان ذلك للثواب والعقاب والمذبح والدم**  
غير خارجة عن القدر بل هي منه **باب في بيان ان الله لو حصل شئ**  
الترك بدلا عن شئ الفعل لكان له ما من هو الترك لا الفعل لكن الكلام في ان  
مع حصول محشة الترك بدلا عن تحصيل حصول الفعل ولا يمكن ان كانا محذ

من أنفسنا أفعال ما نريد الترك أو إرادة حازمة لا يمكن مع تلك الإرادة  
الفعلية . . . . . دخول الشئ في القضاء الإلهي وبيان  
أن الخير غالب **باب** بواحد الباب أن الخير وجوده لا شرعاً بل عامراً  
في باب الوجود وعندنا أن هذا الحق لفظي لأننا إن عينا بالشرع عدم ما من شأنه  
أن يكون كان عدمياً وإن عينا به الالم وما يكون طريقاً إليه ثم وما يورث  
إليه كان وجودياً فإنه لا نزاع في أن الالم كصفة وجودية والناسخ في أكثر الأمر  
إنما يكون بالشر الالم وما يكون طريقاً إليه **تصريح** أنهم قالوا لفرعنا في هذا  
الأصل الشر لما أن يكون خيراً محضاً أو شراً محضاً أو خيراً مزوجاً وشرّاً مزوجاً  
فأما الخير المحض فهو الذي لا يقع العدم عليه ولا يقع شئ من صفاته فهو الموجود  
الواجب لذاته من جميع جهاته وقد ثبت وجوده وأما الشر المحض فهو محال لأنه  
من حيث هو هو موجود لا يكون شراً وأما الذي يكون خيراً من وجه وشرّاً  
من وجه فهو على ثلاثة أقسام: إما أن يكون شراً في الشر لا يكون الخير غالباً  
أو الشر غالباً أما الذي يكون الخير غالباً فيه فيجب وجوده لأن ترك الخير الكثير  
لأجل الشر اليسير شك فيه ولما استقرنا أحوال ما سوى الله تعالى من الموجودات  
وجدنا الخير غالباً فيها أما الجواهر المفارقة كالعقول والنفس فلا شك  
أن الخير غالب عليها وأما الأجسام فالأفلاك كذلك تبعدها عن قبول العدم  
وعزق والالتصاف والغير وسائر الكيفيات المشقة وأما العناصر والجزئ  
غالب فيها لأن المضاف كان كثيراً لكن الصحة أكثر والالم وإن كان كثيراً  
لكن اللذة أكثر فإن قيل فيلزم فلا تراه الخير عن الشر قلنا لأنه محال في  
نفسه فإنه متى خلق الناس لما فيها من المنافع لزم أن تكون محرقة لبعض من  
الحيوان ويكون ذلك شراً لو أذا كان محالاً في نفسه لم يلزم من عدمه للقدرة عليه الخ

هذا لفظ من قالوه **ويفسر** **لأن** هذا الحق ساقط عن الفلاحة  
الباري تع عندهم موجب بالذات لا فاعلا واختيارا فالفرد بانه لم يفعل  
الشر دون الخير إنما يتوجه المختار بين الفعل والترك لا مع الموجب ثم ولما  
**سئل** **أما** كنا يشاء أن الملائكة لا تترك الشر إلا بالباري تع وان ثبت أنه  
واجب لذاته لكنه لا بدغ بيان نفي الشر عنه من إقامة الدلالة على استحالة العلم  
عليه فانهم ما ذكرناه هذه الدلالة ولكنهم منعوا بالطوائف وأما إخراجهم الإفلاك  
فلا تلم استماع العدم عليها وان سلمنا ذلك لكن خيرتها انما تخرج التفسير  
الذي لمسته لوثبت انما لا تحاول الإيلاء وهم ما قاموا الحق عليها أصلا ولا  
يلزم من كونها غير قابلة للعدم والغير ذواتها وصفاتها ان تكون واحدة  
إلى الإيلاء ابتداء ولما العاقل فلا يلزم ان الخير غالب فيها ان لم يكن على هذا  
للاصطلاح عبارة عن اللذة ولا تلم ان الغالب على عالم الكون والفساد اللذة  
فان من الناس من نفي اللذة أصلا ونعم انه لا ينعى لها الا مزالا لا مزالا وعلى  
هذا المقدور فلا حال إلا الإلم او نفي اللذة واللام ليس خيلا وقد عرفت فلا يكون  
أيضا خيلا ثم ان بعضهم اجتاح حتى وجده ضروري اثبت اللذة فيها من غير ذلك  
الإلم وبلك الصور وان كان فيها للخيال مجال لكن بتقدير المساعدة على صحتها  
صور فادرة وجنبه لا يقر للخيال الخائب بل الغالب اما الإلم او دفع الإلم  
أما اللذة فتارة رحيمة تغلب الحق التي ذكرناها عليهم من ان الغالب  
هو الشر فان لم يكن غاليا لكنه مسلوب متى كان الامر كذلك كان ابتداء الخلق  
امنا سخيا واسما عينا قول **لكن** تجوز يمدح عن الشر غير ممكن  
قلنا هذا ابتداء في المختار والافق وادعى ان جعل الخير اقل الخلق إلى  
الارتفاع به محال واذا صاحبت تياذي بمعنى جان **ويعتبر** **ان**



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الخلاص هذه الشبهات ليس إلا أحد القوين إما القول بالموجب  
وحينئذ يقطع هذا البحث وإما القول بالمتنازع القول بنفي الجين والقيح  
وانه تعالى (إنا) عما يفعل وهو الحق المبين والذين لم ينسوا هذا  
أفكاراً هذه المسئلة ولو أضيف العمل الجهد بالثبوت والصلة على بنية

أضحت بآله وجهه بلا عدد وغاية  
أضحت في تحدي كتاب المخلص  
على يدي أضعف العبادة عملاً وأقوى إحلالاً  
على العالم على محو نزع القصة المحيية  
الأثنين أخصاص عن شهر ربيع الأول  
سنة سبع وسبعين وستمائة مائة  
لقد بول من سماها الله عن العاهات  
والسنن ومتعد يد وباشاله محمد وآله  
من فشاف كاتبها لعان الله محمداً على ما فيه محمد وآله  
لنقول ويكنى من نواي كريم  
لتركني وحدي وتعد وسأفركه إلى حيث يشئوك فيه نعيم  
وقد شئت بحري فطيماً وأضيعاً إلى أن تجلي العوض وهو عظم  
فقلت وأحفا في ترفق عبثاً  
فراق وإساق وقت وعظلة  
فراق وإساق وقت وعظلة  
فراق وإساق وقت وعظلة

أضحت بآله وجهه بلا عدد وغاية  
أضحت في تحدي كتاب المخلص  
على يدي أضعف العبادة عملاً وأقوى إحلالاً  
على العالم على محو نزع القصة المحيية  
الأثنين أخصاص عن شهر ربيع الأول  
سنة سبع وسبعين وستمائة مائة  
لقد بول من سماها الله عن العاهات  
والسنن ومتعد يد وباشاله محمد وآله

من فشاف كاتبها لعان الله محمداً على ما فيه محمد وآله  
لنقول ويكنى من نواي كريم  
لتركني وحدي وتعد وسأفركه إلى حيث يشئوك فيه نعيم  
وقد شئت بحري فطيماً وأضيعاً إلى أن تجلي العوض وهو عظم  
فقلت وأحفا في ترفق عبثاً  
فراق وإساق وقت وعظلة  
فراق وإساق وقت وعظلة  
فراق وإساق وقت وعظلة

۱۱۱۱  
 ۱۱۱۲  
 ۱۱۱۳  
 ۱۱۱۴  
 ۱۱۱۵  
 ۱۱۱۶  
 ۱۱۱۷  
 ۱۱۱۸  
 ۱۱۱۹  
 ۱۱۲۰  
 ۱۱۲۱  
 ۱۱۲۲  
 ۱۱۲۳  
 ۱۱۲۴  
 ۱۱۲۵  
 ۱۱۲۶  
 ۱۱۲۷  
 ۱۱۲۸  
 ۱۱۲۹  
 ۱۱۳۰  
 ۱۱۳۱  
 ۱۱۳۲  
 ۱۱۳۳  
 ۱۱۳۴  
 ۱۱۳۵  
 ۱۱۳۶  
 ۱۱۳۷  
 ۱۱۳۸  
 ۱۱۳۹  
 ۱۱۴۰  
 ۱۱۴۱  
 ۱۱۴۲  
 ۱۱۴۳  
 ۱۱۴۴  
 ۱۱۴۵  
 ۱۱۴۶  
 ۱۱۴۷  
 ۱۱۴۸  
 ۱۱۴۹  
 ۱۱۵۰  
 ۱۱۵۱  
 ۱۱۵۲  
 ۱۱۵۳  
 ۱۱۵۴  
 ۱۱۵۵  
 ۱۱۵۶  
 ۱۱۵۷  
 ۱۱۵۸  
 ۱۱۵۹  
 ۱۱۶۰  
 ۱۱۶۱  
 ۱۱۶۲  
 ۱۱۶۳  
 ۱۱۶۴  
 ۱۱۶۵  
 ۱۱۶۶  
 ۱۱۶۷  
 ۱۱۶۸  
 ۱۱۶۹  
 ۱۱۷۰  
 ۱۱۷۱  
 ۱۱۷۲  
 ۱۱۷۳  
 ۱۱۷۴  
 ۱۱۷۵  
 ۱۱۷۶  
 ۱۱۷۷  
 ۱۱۷۸  
 ۱۱۷۹  
 ۱۱۸۰  
 ۱۱۸۱  
 ۱۱۸۲  
 ۱۱۸۳  
 ۱۱۸۴  
 ۱۱۸۵  
 ۱۱۸۶  
 ۱۱۸۷  
 ۱۱۸۸  
 ۱۱۸۹  
 ۱۱۹۰  
 ۱۱۹۱  
 ۱۱۹۲  
 ۱۱۹۳  
 ۱۱۹۴  
 ۱۱۹۵  
 ۱۱۹۶  
 ۱۱۹۷  
 ۱۱۹۸  
 ۱۱۹۹  
 ۱۲۰۰

نسخه دلاله انکاتب مقول من خط جلاله العرف  
 قبل ان یزیر الراضی قدس الله روحه ودفن فی ...

انما یزیر المیارک جمال الدین علی بن حاج الدین محمود  
 الشافعی لثقله الله اثاب الله بعض نصف السدر من الله  
 من شریک الله الصب رجب علی رکنه واول لیلته من  
 ثلثه وخصین وستمائة حجة **هـ** تعلیقه مرصعة  
 حروفه واوله واوله واوله  
 انما یزیر کل فی عشره احوال  
 من احوال من یستی فیضیل لی دوست **هـ** لیه خورن  
 که یزیر من جوامد کار چه معنی **هـ** نهان شد یاز  
 من اشد خجسته زنده شانی **هـ** حرامت از دست  
 یزیر من پال مقصوم **هـ** که در این هو  
 یکی نادیدان **هـ** قبول **هـ** کی در این در  
 هم از غور و به **هـ** آجال **هـ** ان شبیه  
**هـ**

این الدین بدین انسانی **هـ** و اوله و اوله  
 و اوله و اوله و اوله **هـ** کماله و اوله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على اولا ما انتم الطاهرة واما من  
 اياحي الباهرة والصلوة على افضل البشر محمد العربي صاحب الابرار  
 والمجاهدين القاصدة وعلى آله واصحابه ارباب الارض الطاهرة  
 لونه مدنها الامداد المكنون في الدنيا والآخرة فاجبه  
 بعد ذلك الاموالكم الامجدية عسى وعلين كبدى حال العسل المكنون  
 جعله الله من نعمته في الملة التي اوجع الله في احكام الشريعة العبد  
 وانته في قضاء وصعق في واجبه بعد في خمس ساعات من الخمس  
 الاربعة التي رزقها الله في خمس ساعات من خمس ساعات كنه في  
 الى الله العبد المذنب محمد بن محمد المكي من الحاج لاني معذرة على

كان به العبد الفقير محمد بن عبد المومنين بن خواجده علي

كتابه العبد الفقير محمد بن عبد المومنين بن خواجده علي  
 الصفوة والخمس

فاسد مذکور است این مقوله "عبداللہ"

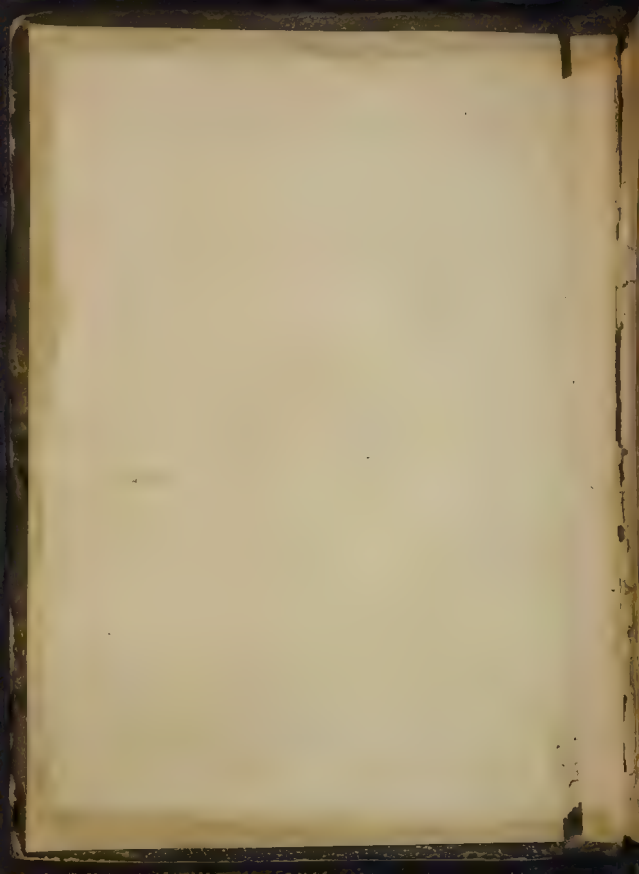
تبعه من ماله في الزمان وادار وملكه من  
من ماله في الزمان وادار وملكه من  
من ماله في الزمان وادار وملكه من  
من ماله في الزمان وادار وملكه من

هم از در



چندین

حاجبند و بروج اولیاده که بکتاب الم افندی قاض  
فصلنامه سجدی و طهارت افندی که در حق می  
افندی حضرت علی بن ابی طالب







مقام





Ar.

Ms. orient.

Oct. 623-

